

الحكومة اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
هاتف: 250101 فاكس: 250665



البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير
المؤسسة الدولية للتنمية
مكتب البنك الدولي - صنعاء، اليمن
هاتف: 413708/413710 فاكس: 413709



الإقتصاد اليمني : الإمكانيات والتحديات

نتائج أعمال مؤتمر الدائرة المستديرة في اليمن
حول النمو والعمل والتطور الاجتماعي
صنعاء - إبريل 9-10-2005

15 يوليو 2005

المحتويات

iv	إقرار وتقدير.....
1	ديباجة.....

الجزء الأول - نتائج أعمال مؤتمر الدائرة المستديرة

I. الجلسة الافتتاحية العامة : المحتوى الإقليمي

3	التطور التاريخي لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن- أ/ أحمد محمد صوفان.....
4	العمل ، النمو والنوع الاجتماعي في الوطن العربي - الدكتور/ مصطفى نابلي.....

II. محور التجارة والاستثمار

5	الاتصال بالعالم-التجارة والاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- د/ ماريا بيجاتو.....
6	برنامج الإصلاح الاقتصادي ومستقبل الاستثمار - د/ يحيى المتوكل.....
7	فوائد انضمام الجمهورية اليمنية إلى منظمة التجارة - نجيب حاميم.....
8	وجهة نظر القطاع الخاص - أ/ أحمد بازركة.....
8	المناقشات والمداخلات.....
9	التوصيات.....

III. محور العمل

9	مقدمة.....
10	الورقة الرئيسية.....
11	تعقيبات ومداخلات المشاركين.....
13	التوصيات.....

IV. محور الحكم الجيد

14	تحديات وأفاق الحكم في اليمن - أ/ إدوارد الدحداح.....
14	أهمية تعزيز مناخ الاستثمار ودور الحكومة - الأخ/ جلال عمر يعقوب.....
15	وضع الحكم الجيد في اليمن - د/ طه الفسيل.....
16	الحكم الرشيد الطريق نحو الرخاء في الجمهورية اليمنية - أ/ عبد السلام الأثوري.....
16	المداخلات والمناقشات.....
17	التوصيات.....

V. محور النوع الاجتماعي

18	قدمت الورقة الرئيسية في مجموعة العمل - أ/ رشيدة الهمداني.....
20	ورقة عمل حول المرأة - أ/ شوقي القاضي.....
20	قدمت ورقة عمل حول المرأة في الوظيفة العامة استعرضها - أ/ نبيل شمسان.....
20	كارمن نيزامر- البنك الدولي.....
21	كيفية إنعاش النمو الاقتصادي- تحديات التنمية الرئيسية - للسيد/ سرينيفاسان جوبالان ثيرومالي.....

VI. الجلسة الختامية

22	المناقشات والتوصيات.....
23	آلية التنسيق والمتابعة.....
23	توصيات المؤتمر.....

الملحقات

25	ملحق رقم (1) - مصفوفة اللإجراءات
32	ملحق رقم (2) - برنامج المؤتمر
36	ملحق رقم (3) - المدعوون بالمؤتمر
46	ملحق رقم (4) - التغطية الإعلانية للمؤتمر

الجزء الثاني - قائمة بأوراق العمل الخلفية

51	I. العمل، النمو و النوع الإجتماعي و الحكم في الوطن العربي السيد/ مصطفى نابلي، البنك الدولي
54	II. الاتصال بالعالم - التجارة، الاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السيدة/ماريا بيجاتو، البنك الدولي
58	III. برنامج الإصلاح الاقتصادي و المالي و الإداري و مستقبل الإستثمار في اليمن د/ يحيى المتوكل، جامعة صنعاء
66	IV. فوائد إنضمام الجمهورية اليمنية إلى منظمة التجارة العالمية الأستاذ/ نجيب حاميم، وزارة التجارة
68	V. تحديات و آفاق إدارة الحكم في اليمن السيد/ إدوارد الدحاح، البنك الدولي
83	VI. مرتكزات البيئة الإستثمارية السليمة الأستاذ/ جلال عمر، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
85	VII. وضع الحكم الجيد في اليمن د/ طه الفسيل، جامعة صنعاء
87	VIII. الحكم الرشيد الصالح، الطريق نحو الرخاء في الجمهورية اليمنية الأستاذ/ عبد السلام الأثوري، المجلس اليمني لرجال الأعمال و المستثمرين
104	IX. النوع الإجتماعي والتنمية في اليمن: أنشطة المرأة بشكل عام أعد الورقة السيدة/ كارمن نيزامر، البنك الدولي و قدمتها الأستاذة/ رشيدة الهداني، اللجنة الوطنية للمرأة
131	X. المرأة و التنمية الأستاذ/ شوقي القاضي، مجلس النواب
136	XI. إطلاق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا د/ طارق يوسف، جامعة جورجتاون
139	XII. السياسات و البرامج الحكومية لتنمية فرص العمل في اليمن - التحديات و الآفاق المستقبلية د/ مطهر العباسي، وزارة التخطيط والتنمية

- .XIII العمالة و القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية**
الأستاذ/ شوقي هائل سعيد، مجموعة شركات هائل سعيد أنعم 143
- .XIV كيفية إعادة إحياء النمو المتدني في اليمن**
السيد/ سرينيفاسان جوبالان ثيرومالي، البنك الدولي 151

إقرار وتقدير

هذا التقرير ملخص لنتائج أعمال مؤتمر المائدة المستديرة في اليمن حول النمو، العمل، والتطور الاجتماعي خلال الفترة 9-10 ابريل 2005م (صنعاء – اليمن) ، الذي عقده البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وقد قام فريق البنك الدولي في اليمن بالإعداد والترتيب لعقد هذا المؤتمر الهام والذي حضره أكثر من 300 مشارك يمثلون الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وأعضاء البرلمان ونخبة من الأكاديميين والإعلاميين والباحثين ، وعلى مدى يومين جرى حوار علمي مسئول لقي شفافية وتفاعل على أعلى المستويات. قدم ما يربو عن 14 خبيراً دولياً ومحلياً أوراق عمل في المؤتمر تجدونها في الملحق رقم (3) من هذا التقرير.

وقد قام بإعداد هذا التقرير فريق من الأكاديميين برئاسة الدكتور محمد الحاوري وعضوية كل من الدكتور داوود عثمان ، الدكتور عبدالكريم السياغي، والاستاذة حورية مشهور. وقد قام بالإشراف على إعداد هذا التقرير كل من السيد مصطفى رويس مدير مكتب البنك الدولي بصنعاء والدكتور يحيى العنسي كبير الاقتصاديين بمكتب البنك الدولي بصنعاء وقامت بالمساعدة الفنية كل من لينا الصافي ومنى الحيفي من مكتب البنك الدولي بصنعاء.

ديباجة

منذ العام 1990 حققت اليمن تقدماً ملموساً في العديد من المجالات، لعل أبرزها : تحقيق الوحدة اليمنية، و التعددية السياسية، الحد من الفقر وتحسين المستوى التعليمي، والتحسين في الوضع الأمني في الفترة الأخيرة. إن هذه الإنجازات ليست بالسهلة آخذين بعين الإعتبار الصدمات العنيفة التي تحملها الإقتصاد اليمني وعلى وجه التحديد، حرب الخليج الأولي وما تمخض عنها من عودة حوالي 800.000 مغترب، والحرب الأهلية في عام 1994، بالإضافة إلى الأعمال الإرهابية.

على الرغم من ذلك فإن هناك الكثير من التحديات التي تواجه اليمن: معدل عالي للفقر، معدل بطالة مرتفع، فجوة كبيرة في النوع البشري، معدل نمو سكاني مرتفع، مستوى متدني للوصول إلى الخدمات العامة، إدارة حكومية ضعيفة، بالإضافة إلى النضوب السريع لأهم موردين يعتمد عليهما النمو الإقتصادي وهما موردي البترول والمياه الجوفية. لذلك فإن على اليمن أن تقوم بالمزيد من الإصلاحات وبصورة عاجلة حتى تتجنب الوقوع في فخ النمو المتدني والفقر المتزايد.

ولتعزيز مبدأ الوعي والحوار بين أوساط المجتمع اليمني حول برنامج التنمية في اليمن، قام البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط و التعاون الدولي بعقد مؤتمر المائدة المستديرة عالي المستوى حول "النمو، العمل، و التطور الإجتماعي" ولمدة يومين كاملين. وقد إستخدمت تقارير البنك الدولي الإقليمية، الأربعة حول: التجارة والإستثمار، والحكم الجيد، النوع الإجتماعي، والتشغيل كمادة خلفية لتطوير برنامج المؤتمر ومحتوى النقاشات المتوقعة.

يمكننا القول بأن المؤتمر كان ناجحاً جداً ، من خلال الحكم على مستوى الحضور، وحجم وتنوع الفئات المشاركة و كذلك مستوى النقاش. لقد حضر هذا المؤتمر حوالي 300 شخصية هامة ممثلين عن كل فئات المجتمع: الحكومة، مجلس النواب، مجلس الشورى، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، المجالس المحلية، والمنظمات الدولية المانحة. أما بالنسبة لمشاركة المرأة فقد أعطيت عناية خاصة بحيث وصلت نسبة المشاركات إلى 6:1 من النساء المؤهلات في المجتمع. وقد تمخض عن المؤتمر نقاشات حية، وحيوية، ومفيدة.

خلال فعاليات المؤتمر، أظهر اليمنيون رغبتهم بجلاء في المشاركة في تطوير بلادهم من خلال المساهمة في عملية التنمية وكانت الرسالة التي خرج بها المؤتمر واضحة وقوية وهي أن على الحكومة، والمجتمع المدني، وشركاء التنمية التحرك الآن لأن الوقت يمر بسرعة وليس في صالح اليمن. آخذين بعين الإعتبار أن اليمن يقف عند مفترق طرق حرج يستدعي ضرورة تنفيذ الإصلاحات لمواجهة التحديات الناجمة عن تناقص الإنتاج النفطي والموارد المائية. لقد أتاح مؤتمر المائدة المستديرة الفرصة لمناقشة هذه التحديات.

إن اليمن دولة متعددة الموارد: بشرية، ثقافية وطبيعية(جبال، موانئ، ثروة سمكية، و ثروة معدنية). ولضمان الإستخدام الأمثل لهذه الموارد فإن على اليمن الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية بصورة عاجلة. ولكي تتمكن اليمن من تحقيق أهداف التنمية الألفية فإن عليها مواصلة سياسة النمو الإقتصادي (النمو الإقتصادي الموجه لمصلحة الفقراء) والذي يتطلب الترويج للتنمية القطاع الخاص والإستثمار في الموارد البشرية (معدل إنجاب منخفض، معدل عالي للإلتحاق بالمدارس، ومستوى جيد من التغطية للخدمات الصحية الأساسية).

نود أن نلفت عنايتكم بأن التقرير يحتوي على وجهات نظر المشاركين والتي بالضرورة لا تعكس وجهة نظر البنك الدولي والحكومة اليمنية، وعلى وجه التحديد تلك التوصيات الواردة في المصفوفة (ملحق رقم 1) والتي تحتاج إلى مراجعة وإعادة ترتيب في الأولويات بحيث تتسجم مع الإطار العام للتنمية في اليمن. ومن الممكن أن تساعد هذه الآراء في عملية إعداد الخطة الخمسية الثالثة.

مصطفى رويس
مدير مكتب البنك الدولي بصنعاء

أحمد محمد صوفان
نائب رئيس الوزراء
وزير التخطيط والتعاون الدولي

الجزء الأول
نتائج أعمال مؤتمر المائدة المستديرة

يتكون هذا التقرير من جزئين رئيسيين: الجزء الأول يشتمل كل وقائع المؤتمر والمتمثلة في الجلسات الرئيسية والجلسات الموازية ليومي المؤتمر وأيضاً اربعة ملحقات وهي مصفوفة الإجراءات، برنامج المؤتمر، المشاركون بالمؤتمر، والإعلام . الجزء الثاني يشتمل على الأوراق التي قدمت خلال المؤتمر.

I. الجلسة الافتتاحية العامة : المحتوى الإقليمي

في مستهل الجلسة الافتتاحية قدم الأستاذ / أحمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي استعراضاً عاماً وشاملاً لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الثلاثة العقود الماضية والتحديات التي واجهت وتواجه التنمية الاقتصادية وخاصة في السنوات الأخيرة فضلاً عن خلفية برنامج الإصلاح الاقتصادي ونتائجه وإخفاقاته .

من ناحية أخرى قدم الدكتور / مصطفى نابلي كبير الاقتصاديين في البنك الدولي عرضاً مستفيضاً عن التحديات التنموية في الوطن العربي بصورة عامة واليمن بصورة خاصة ثم استعرض عناصر نموذج التنمية الذي يراه ملائماً للمنطقة العربية واليمن تحديداً وفيما يلي عرضاً للأفكار الرئيسية التي اشتملت عليها كلمة نائب رئيس الوزراء وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي .

1- التطور التاريخي لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن (الأستاذ/ أحمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي)

تركزت الورقة حول التطور التاريخي لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الثلاثين سنة الماضية بما في ذلك التحديات التي واجهت اليمن في مطلع التسعينات ، والتي قادت إلى تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي في مطلع 1995م بمساعدة من البنك وصندوق النقد الدوليين ، كما استعرض أهم نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي وكانت أهم الأفكار التي تضمنتها ورقته على النحو الآتي :

حدد في البداية المدخل الحقيقي لدراسة الاقتصاد اليمني من خلال التعرف على ما تضمنته التقارير الأخيرة التي أعدها البنك الدولي عن التجارة والاستثمار والعمل ودراسة ما تضمنته من أفكار ورؤى ، وبالتالي محاولة إسقاطها على الاقتصاد اليمني وتعميم أوجه الاستفادة منها في الجوانب المختلفة ، إذ أن هذه التقارير التي بين يدي المؤتمر تعتبر من أهم التقارير التي تناولت بطريقة علمية كيفية إحداث إصلاحات جذرية بما من شأنه تحقيق النتائج المرجوة حيث حوت على قيمة علمية وعملية أكبر من تقارير التنمية الإنسانية الثاني والثالث ، رغم أهمية الموضوعات التي تناولتها إلا أن الأخيرة لم تقدم رؤى وحلول كما قدمته التقارير الحالية ، ولهذا السبب قررت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع البنك الدولي مناقشة هذا التقرير في إطار مؤتمر علمي ودعوة صناعات الرأي وصناعات السياسة وكل الأطراف المعنية للمساهمة في هذا الحوار .

أشار نائب رئيس الوزراء إلى التحديات التي واجهت التنمية خلال الثلاثين سنة الماضية سواء على مستوى المنطقة العربية أو اليمن . ففي إطار المنطقة العربية تمثلت أبرز التحديات فيما يلي: معدلات نمو مخيبة للأمال في الثمانينات والتسعينات بخلاف السبعينات والتي شهدت معدلات نمو عالي، و ارتفاع معدل النمو السكاني، وعدم وجود الإنضباطية في كثير من دول المنطقة في مستوى الأداء وفي إدارة الموارد وفي مجال الحريات وحقوق الإنسان. وترجع أسباب تواضع معدلات النمو في المنطقة العربية إلى ثلاثة عوامل رئيسية ، هي ارتفاع معدل النمو السكاني، وانخفاض مستويات الدخل ، وتراجع أسعار النفط . وبالنسبة لليمن فقد حققت نمواً مطرداً في السبعينات والثمانينات ليس بسبب توفر الموارد الطبيعية وإنما بسبب تدفق تحويلات المغتربين وسياسة الانفتاح على العالم الخارجي وخاصة في الشطر الشمالي سابقاً قبيل تحقيق الوحدة المباركة في 22 مايو 1990م ، ومع ذلك فقد واجهت اليمن في التسعينات من القرن الماضي مواقف صعبة تشبه الحصار الاقتصادي ، تمثلت في الانخفاض الحاد في تحويلات المغتربين وعودة أكثر من مليون ونصف يماني مغترب من دول الخليج فضلاً عن انخفاض المساعدات الخارجية .

وبسبب تلك الصعوبات والتحديات دخل الاقتصاد اليمني مرحلة الأزمة الاقتصادية حيث تزايد عجز الموازنة العامة إلى 16% ، وتصاعدت حركة الأسعار وانخفضت الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وتدهور سعر الصرف وتراجع معدل النمو الاقتصادي ، الأمر الذي جعل اليمن تتجه نحو تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي والإداري وقد حقق نجاحات لا يمكن

إنكارها مع بعض الإخفاقات وأهم تلك النجاحات تمثلت في: استقرار الاقتصاد الكلي، و إيقاف التدهور في المؤشرات الاقتصادية، وإصلاحات ترافقت في إطار القضاء والإدارة وغيرها.
ومع ذلك هناك بعض التحديات والإخفاقات للبرنامج منها: تفاقم مشكلة البطالة، رغم كونها لا زالت في إطار يمكن التحكم فيها، و تزايد معدل النمو السكاني والذي يترتب عليه زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، وبالتالي تزايد نسبة البطالة.

تزايد الدور المتوقع للقطاع الخاص . نظراً لإفساح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار ، من خلال الحوافز والإعفاءات. فإنه يعول على القطاع الخاص في تحريك وتائر النمو واستيعاب العمالة موجهاً تساوياً للقطاع الخاص عن ماهية مفاهيم الحكم الجيد التي تحفز القطاع الخاص للاستثمار المحلي والخارجي ، ثم حدد بعض المؤشرات لتقييم الحكم الرشيد مثل سيادة القانون ومحاربة الفساد وصيانة الحريات والحقوق. أشار نائب رئيس الوزراء إلى أن الحكومة تواصلت مع القطاع الخاص وعقدت لقاءات مع الغرف التجارية وناقشت معه نتائج تقييم مناخ الاستثمار الذي أعده البنك الدولي في عام 2001م ، وتم استنباط عدد من القضايا لمساعدة القطاع الخاص وتفعيل الشراكة.

قطاع المرأة : وفي سبيل إدماج المرأة في التنمية وزيادة دورها التنموي ، أشارت الورقة إلى أن ثمة حراكاً كبيراً نحو تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والسياسي حيث حصلت المرأة على كثير من الحقوق ، ففي إطار القطاع الحكومي وصلت نسبة مشاركة المرأة إلى ما يزيد على 20% من إجمالي العاملين في المؤسسات الحكومية ، مع التركيز الكبير للمرأة قطاعي التعليم والصحة .

خلصت الورقة إلى أن أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد اليمني تتمثل في البطالة وتمكين المرأة وقضايا الاستثمار والتجارة وإيجاد فرص العمل لامتصاص البطالة المتزايدة.

2- العمل ، النمو والنوع الاجتماعي في الوطن العربي (الدكتور/ مصطفى نابلي)

تركزت الورقة حول إبراز التحديات التي تواجه الوطن العربي في العشرين سنة القادمة ، ومكونات النموذج الجديد للتنمية لتجاوز تلك التحديات ، وطبيعة التحولات الاقتصادية والسياسية للمضي قدماً نحو تحقيق الإصلاح في المنطقة العربية بما فيها اليمن ، والتي هي بحاجة إلى إحداث تحولات أكبر من غيرها من الدول لتحقيق معدلات نمو عالية ، بحيث تتجاوز التحديات التي تواجه التنمية ، ويمكن عرض الأفكار الرئيسة للورقة فيما يلي:

أشار في كلمته إلى مواضيع هامة ومصيرية أبرزها: طرح المواضيع التنموية على المستوى العام كمدخل للتعامل مع المشاكل التنموية في اليمن في إطار أوسع وتحديد جوانب التشابه ونقاط التباين وخاصة فيما يتعلق بالتحديات التنموية، و اعتبر التحدي الأول والأساسي الذي واجهه ويواجه العالم العربي هو تحدي العمالة حيث تشير التقديرات إلى أنه في العشرين سنة 2000-2020م ، ينبغي على الاقتصاد العربي خلق 90 مليون فرصة عمل ، ويرجع ذلك إلى زيادة النمو السكاني ووجود البطالة والبالغة حالياً 14 مليون ، وهذا التحدي الكبير يأتي في إطار تحديات أخرى مثل: تعزيز التجارة والاستثمار، اندماج الاقتصاديات العربية في العولمة، إدارة الحكم الجيد، و دور المرأة.

يرى أن الوطن العربي بحاجة إلى نموذج جديد للتنمية نظراً لفشل نموذج التنمية الذي ساد في الخمسينات والستينات والذي لم يكن قادراً على إيجاد فرص عمل وتسريع وتائر التنمية ، وهذا النموذج له ثلاثة مكونات هي: نموذج يعتمد على القطاع الخاص بدلاً من القطاع العام، التحول من اقتصاد يعتمد على التنمية الداخلية إلى اقتصاد يعتمد على التصدير، والتحول من اقتصاديات يطغى عليها القطاع النفطي إلى اقتصاد متنوع فيه قاعدة الموارد .

أشار إلى أن القطاع الخاص في المنطقة العربية ضعيفاً بالمقارنة بالدول الأخرى وخاصة في مجال خلق فرص العمل، و التحول المطلوب الذي يراه يرتكز على تنوع الاقتصاديات وتعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار والتجارة.
حدد التحولات المطلوبة في: تطوير إدارة الحكم الجيد الذي يشمل على الشمولية والمساءلة التي تطال كل صاحب مسؤولية وفي أي موقع كان، و تعزيز دور المرأة في الاقتصاد، والاهتمام بالعملية التعليمية والتدريبية والتحول من الناحية الكمية إلى الناحية الكيفية.

ربط عدم تحقق هذه التحولات في الوطن العربي حتى الآن بسبب توفر نوعين من الموارد النفطية والموارد السهلة ، سواء عائدات البترول او تحويلات المغتربين أو دعم خارجي، و أشار إلى أن جهود الإصلاح في الدول العربية بدأت في الثمانينات إلا أنها لم تتواصل في التسعينات والفترات التالية .

حدد الأجندة المطلوبة الآن لتحقيق نقلة نوعية في الإصلاحات الاقتصادية تقوم على أسباب عدم الانتقائية في الإصلاحات والانتقال من الإصلاحات الفوقية إلى الإصلاحات التي تأتي من خلال حوار ومشاركة واسعة من كل الأطراف ذات العلاقة .

مشاكل التنمية في اليمن، أشار إلى ثلاثة تحديات: أن التحديات التي تواجهها الاقتصادات العربية تنطبق على الاقتصاد اليمني وبدرجة أكبر والمتمثلة في ضرورة تطوير الحكم وتنامي القوى العاملة ومشاركة القطاع الخاص، ضعف مشاركة القطاع الخاص في خلق فرص عمل وفي مختلف جوانب النشاط، و اعتماد الاقتصاد اليمني على القطاع النفطي .

وبناء على ذلك فإن اليمن تحتاج إلى إحداث تحولات على غرار المنطقة العربية في إطار الاقتصاد الكلي وتحرير التجارة الخارجية لاسيما واليمن تواجه ظرفاً خاصاً يجعل الإصلاح أكثر تركيزاً وبوتيرة أسرع بسبب انخفاض إنتاج النفط في العشر السنوات القادمة بمعدلات كبيرة .

II. محور التجارة والاستثمار

قدمت في هذا المحور أربع أوراق عمل ركزت الورقة الأولى على أهمية الاتصال بالعالم الخارجي من خلال توسيع وتنمية قاعدة التجارة الخارجية وجذب الاستثمار ، فيما استعرضت الورقة الثانية نظرة تاريخية وتقييمية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ومستقبل الاستثمار في اليمن بينما تناولت الورقة الثالثة الفوائد المتوقعة لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وتناولت الورقة الرابعة رؤية القطاع الخاص في مجال الاستثمار والتجارة وجوانب التنمية المختلفة وفيما يلي عرضاً تفصيلياً لما احتوته تلك الأوراق من أفكار رئيسية:

1- الاتصال بالعالم-التجارة والاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-(الدكتورة/ماريا بيجاتو)

إنطلقت الدراسة من فرضية أساسية مضمونها أن التحديات التي تواجه عملية التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها اليمن مثل بطء النمو وزيادة البطالة يمكن مواجهتها من خلال اسلوب تنموي جديد يركز على التجارة والاستثمار. والذي يتطلب تحسين مناخ الاستثمار وزيادة التنافس الدولي وتفعيل التكامل الإقليمي والاتفاقيات متعددة الأطراف. وتوضح الدراسة أن الاقتصاد اليمني منفتح نسبياً على العالم وأن اليمن لديها فرصاً متنوعة لزيادة الصادرات والاستثمار وفيما يلي عرضاً ملخصاً للأفكار الرئيسية للدراسة :

التحديات الرئيسية التي واجهت عملية التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العشرين سنة الماضية تمثلت في: بطء معدل النمو الاقتصادي والذي يكاد يكون صفراً خلال العقدين الماضيين، وتضاعف معدلات البطالة والتي تجاوزت 13%، و تغلب صادرات النفط والتي لم تتجاوز في المتوسط 7% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من ذلك فقد شهدت الفترة: 2003-2004م نمواً بلغ 3.4% ، وهذا أعلى معدل منذ سبعينات القرن الماضي ، غير أن زيادة معدل النمو تعود إلى عاملين رئيسيين هما الارتفاع الحاد في أسعار النفط وزيادة كمية الإنتاج الفعلي للنفط الخام.

تواجه الاقتصاديات أيضاً تحديات أخرى مثل استمرار حالة الركود في الصادرات غير النفطية ، ومحدودية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بالإضافة إلى تراجع حصة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الخدمات.

تطرح الدراسة رؤية جديدة للنمو تقوم على أساس التوسع في نطاق التجارة والاستثمار ، وترى الدراسة أنه عند زيادة القوى العاملة بنسبة 3.4% سنوياً يجب زيادة النمو الاقتصادي إلى (6-7)% ، ومن غير المحتمل تحقيق ذلك في ظل أسلوب التنمية الذي ساد في السنوات الماضية ، والقائم على أساس سيطرة القطاع العام والاعتماد على قطاع النفط والمعونات الخارجية ، وبالتالي تتبنى الدراسة أسلوباً بديلاً لتحقيق النمو ، يقوم على أساس التجارة والاستثمار الخاص ،

لأن الدول العربية_ وبالذات دول شمال أفريقيا_ لديها إمكانات كبيرة لتوسيع التجارة والصادرات تصل إلى ثلاثة أضعاف عما هي عليه الآن ، كما يمكن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار خمسة أضعاف وضعها الحالي.

تبنت الدراسة مجموعة من الأساليب لزيادة التجارة والاستثمار ، وتمثل فيما يلي:
تقليل الحماية التجارية وزيادة درجة الإنفتاح على الاقتصاد العالمي ومواءمة المعايير الجمركية والفنية ومعايير سلامة المنتج وإصدار التراخيص والخدمات المالية ، بالإضافة إلى زيادة معدل التبادل التجاري وتطوير التنظيمات الخاصة بالنقل الجوي والبري والبحري والتنظيمات الخاصة بخدمات الاتصالات. تحسين مناخ الاستثمار والذي من شأنه زيادة الاستثمار وزيادة الصادرات ، وبالتالي زيادة فرص العمل ، وتركز الدراسة على بعض الجوانب المتعلقة بتحسين البيئة الاستثمارية مثل تقليل تكاليف الحصول على الخدمات الحكومية الخاصة بتأسيس المشاريع الاستثمارية والتراخيص ، بالإضافة إلى تحسين نوعية الخدمات الأساسية مثل النقل والتمويل والطاقة والاتصالات. تفعيل التكامل الإقليمي والاتفاقيات متعددة الأطراف في مجالات الزراعة والخدمات والعمالة ، بالإضافة إلى التكامل عبر منظمة التجارة العالمية والذي يحقق مكاسب تجارية وإضافية كما ترى الورقة.

عرضت الدراسة التحديات التي تعيق النمو الاقتصادي في اليمن ، وتؤثر على التكامل الاقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي ، وأبرزها التناقض المتسارع في الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الإنتاج الفعلي من النفط ، والذي يتوقع أن تستمر وتيرة تناقصه في السنوات القادمة ، ما لم يتم اكتشاف وتطوير حقول نفطية جديدة. لا يزال معدل النمو الاقتصادي في مستويات متدنية وخاصة منذ إيقاف برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 2001م (حسبما تراه الورقة) ، ويعد انخفاض إنتاج النفط أحد العوامل المساعدة ، وبالتالي فإن إنعاش النمو الاقتصادي يتطلب إصلاحات تعزز النمو في القطاعات غير النفطية.

يعتبر الاقتصاد اليمني منفثاً نسبياً على الاقتصاد الدولي ، حيث جرى تحرير التجارة الخارجية ، وتخفيض التعرفة الجمركية وحصرها في أربع حزم تتراوح بين 5% _ 25% ، وقد تم مؤخراً تخفيض التعرفة الجمركية إلى 5% ، وإقرارها من قبل البرلمان ، كما أن ثمة جهوداً لتحسين إدارة الجمارك من خلال إدخال مشروع النظام الآلي للجمارك والذي دخل مرحلة التنفيذ الفعلي ، بالإضافة إلى الخطوات التي تم إنجازها على صعيد انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية ، ومجلس التعاون الخليجي.

حددت الدراسة بعض المزايا النسبية التي تمتلكها اليمن ، والتي تتمثل في الآتي: الموقع الاستراتيجي والذي يمثل مركز استراتيجي للموانئ، ووجود عمالة كثيفة ورخيصة. وجود رجال المال في الخارج يمتلكون رأس مال كبير نسبياً، والعوامل التاريخية والثقافية لليمن كعنصر جذب، ووجود مجالات نمو محتملة وخاصة في السياحة وأنشطة الشحن والجمارك ، والقطاعات الواعدة مثل القطاع السمكي وقطاع التصنيع.

استخلصت الدراسة عدداً من الاتجاهات للإصلاحات ، منها: الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، حيث أن حركة التجارة والاستثمار ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئة الاقتصاد الكلي ، وأسعار الفائدة وسعر الصرف. و تحسين مناخ الاستثمار من خلال ضمان احترام حقوق الملكية وتطوير النظام القانوني والقضائي بما يدعم سياسة السوق. وضمان التنافس للقطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية ، وخاصة في مجال الطاقة والمياه والاتصالات، تعجيل الإصلاحات الرامية إلى انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية ، لزيادة ثقة المستثمرين.

تختتم الدراسة بالإشارة إلى دور الشركاء والمانحين في تقديم المساعدة عن طريق: المساعدة في النفاذ بالصادرات إلى الأسواق الخارجية، و جذب الكثير من العمال المواطنين الماهرين وغير الماهرين، وتقديم المساعدات المالية والفنية، و تخفيض اللوائح المقيدة لمنشأ الصادرات المصنعة مثل الملابس.

2- برنامج الإصلاح الاقتصادي ومستقبل الاستثمار (الدكتور/ يحيى المتوكل)

استعرضت الورقة أهم التحديات التي واجهت اليمن في مجال التنمية وجعلت من الإصلاح الاقتصادي قضية ملحة وضرورية ، كما استعرضت الهدف من برنامج الإصلاح وجوانب النجاح التي حققها البرنامج ، وكذلك بعض جوانب عدم

النجاح والتي تتطلب المزيد من الإصلاحات في المرحلة القادمة ، وخاصة في مجال الاستثمار ويمكن عرض الأفكار الرئيسية فيما يلي :

- لقد واجهت اليمن كغيرها من الدول النامية اختلالات في الموازين الداخلية والخارجية (عجز في الإنتاج الكلي عن مواكبة النمو في الطلب ، فجوة بين الادخار والاستثمار ، عجز في الميزان التجاري) وقد اقتصر التمويل في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين على تحويلات المغتربين والإقراض الخارجي وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات في المدى البعيد .
- تنحصر أبرز مظاهر الاختلالات الاقتصادية في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي في ضعف النمو الاقتصادي وتصادم معدلات التضخم وتفاقم البطالة واتساع التفاوت بين الفئات الاجتماعية مع انتشار الفقر وتآكل الطبقة المتوسطة
- أدت تلك الاختلالات إلى تهديد الاستقرار الاقتصادي والسياسي الأمر الذي شكل مدخلاً حتمياً لتبني برنامج الإصلاح الاقتصادي .
- بدأت اليمن في بناء برنامج البناء الوطني في 1991م بعد تحقيق الوحدة المباركة ، غير أن الظروف السياسية لم تكن ملائمة ، ولما عبرت اليمن تلك الظروف وتهيأت الظروف الملائمة شرعت في تطبيق البرنامج في عام 1995م ، وقد اشتمل على مرحلتين الأولى مرحلة التثبيت وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فيما تناولت المرحلة الثانية الإصلاح الهيكلي من خلال إصلاح منظومة التجارة الخارجية وإزالة التحييزات ضد الصادرات بجانب إجراء عملية الخصخصة لأكثر من 100 مؤسسة عامة ، وإصلاح الهياكل التشريعية ومنها إصدار قانون الاستثمار وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار .
- أشارت الورقة إلى أن البرنامج قد حاول – تحت إطار الحماية الاجتماعية – تخفيف الآثار الناتجة عن الإصلاحات لمحدودي الدخل من خلال إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي .
- تركزت نتائج الإصلاحات في تخفيض معدل التضخم وتخفيض عجز الموازنة والاستقرار النسبي في سعر الصرف ، غير أن النتائج على صعيد النمو الاقتصادي لم تكتمل بعد ، الأمر الذي يبرر حتمية استمرار الإصلاحات لتحسين الوضع الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمار كمحرك حقيقي للتنمية .
- أن الاستثمار في اليمن لا يزال ضعيفاً ومثذباً بسبب ضعف كفاءة الاستثمار والبيئة الاستثمارية غير الملائمة والتكلفة الإضافية نتيجة عدم اكتمال البنية التحتية والقيود على الاستثمار والتمثلة في انخفاض المدخرات والمساعدات الخارجية والتحويلات .
- هناك صعوبات ومعوقات الاستثمار حالياً في جوانب كثيرة مرتبطة بمدى تطور السوق وقضايا الاقتصاد الكلي والقضاء والأمن وقضايا الفساد فضلاً عن البنية التحتية وضعف الخبرات وما ينشأ عنها من تكاليف إضافية بسبب النقص الواضح فيها .
- تبرز بعض الإمكانيات والآفاق المستقبلية للنمو والاستثمار وخاصة في القطاعات الواعدة (الأسمك ، السياحة) وقطاع البنية التحتية والصادرات .
- تتركز المتطلبات الأساسية وسياسات تحسين مناخ الاستثمار في تعزيز الموارد المحلية وجوانب الاستثمار المحلي والأجنبي وتطوير سوق رأس المال ، فضلاً عن تفعيل دور الهيئة العامة للاستثمار ونظام المناطق الحرة وتشجيع الصادرات وتحسين مخرجات التعليم وتعزيز الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص .

3- فوائد انضمام الجمهورية اليمنية إلى منظمة التجارة (نجيب حاميم)

- ركزت الورقة على إبراز الفوائد المحتملة من انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وأهم الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد ، وخلاصة ما اشتملت عليه الورقة من أفكار تتمثل فيما يلي :
- أهمية انضمام اليمن للمنظمة وضرورة استكمال متطلبات الانضمام وقد مثلت الإصلاحات الاقتصادية وعملية تحرير التجارة الخارجية الأرضية الملائمة للسير في هذا الاتجاه .
- هناك معوقات جانب العرض التي تعيق زيادة الصادرات وكذا الصعوبات الخاصة بالنفوذ إلى الأسواق الخارجية والتخوف من زيادة المنافسة .
- حددت الورقة أهم الفوائد المحتملة وغير المؤكدة من الانضمام إلى المنظمة فهي تتراوح بين تعميق وترسيخ عملية الإصلاح وضمان الحصول على معاملة الدولة الأولى بالرعاية وتعزيز الثقة الدولية وإمكانية الشراكة الاقتصادية دولياً وإقليمياً ... وتعزيز جاذبية الاستثمار .

- تقوم منهجية الانضمام إلى المنظمة على أساس عدم الاستعجال في إجراءات الانضمام فقد تكون على حساب الجوهر وان التفاوض بخطى متباعدة يضمن الدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية ويحقق التوافق مع احتياجات البلد .
- أشارت الورقة إلى جملة من الإجراءات تم اتخاذها على هذا الصعيد وجملة من الاجتماعات كما تلقت المزيد من الأسئلة وهي بصدد بناء خطة عمل جديدة وإعداد الوثائق اللازمة للانضمام .

4- وجهة نظر القطاع الخاص (الأستاذ/ أحمد بازرة)

- ترى الورقة أن المدخل الأساسي للتنمية هو زيادة الاستثمار ومواجهة المشاكل التي تعوقه كمشاكل القضاء والمشاكل الإدارية وعدم توفر الخدمات العامة ، وعدم وجود مناطق صناعية ، فضلاً عن مشاكل التدريب المهني والفني .
- يرى أن رأس المال الوطني لم تتاح له الفرصة للاستثمار بسبب المعوقات السابقة بالإضافة إلى مشكلات أخرى بعضها متعلقة بالتهريب وبعضها متعلقة بطبيعة الشراكة مع الحكومة إذ أن الحكومة لم تتخذ خطوات عملية ، كما لا تتعاطى مع مقترحات القطاع الخاص بإيجابية ويقترح لتفعيل الشراكة مع الحكومة ضرورة وجود مجلس أعلى ينظم هذه الشراكة .
- أشار إلى تحفظات القطاع الخاص والمتمثلة في عدم فهم ما الذي يدفع الحكومة نحو الاستعجال في الانضمام وعدم إشراك القطاع الخاص ، أن القطاع الخاص آخر من يعلم رغم أنه شريك حقيقي ، كما يعتقد أن الحكومة لم تضع إطار مناسب يستوعب القطاع الخاص وخاصة في القضايا المهمة .

5- المناقشات والمداخلات

- أشارت المناقشات إلى جملة من القضايا والأفكار الجديرة بالاهتمام منها :
- تجاهل المضار والآثار السلبية لانضمام اليمن إلى المنظمة ، وفي الوقت نفسه الإفاضة في عرض المنافع والمزايا ، كما أنه ليس واضحاً من الآن كيفية الاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .
- أشارت المداخلات أن نموذج التنمية في الأربعينات والخمسينات ليس صحيحاً أنه غير ملائم ، إذ يعزو عدم نجاحه إلى المشكلات السياسية التي لعبت دوراً رئيسياً في هروب رأس المال وعدم نجاح التنمية ، كما لم يتم تقييم النموذج انطلاقاً من الواقع ، كما أن الأولويات ليست في زيادة الاستثمار ، وإنما في وضع رؤية واضحة تلامس احتياجات المجتمع .
- هناك إغفال واضح عند تقييم التجربة التنموية في الفترة السابقة لأضعف البنية التحتية وضعف الهيكل الإنتاجي ومستوى الدخل .
- أشارت المداخلات إلى أن الادخار القومي أكبر من حجم الاستثمار وبالتالي لم يكن الادخار والموارد التمويلية قديماً على نحو الاستثمار .
- أشارت المداخلات إلى أنه ليس هناك ما يضمن تحقيق المزايا الاقتصادية والتجارية من جراء الانضمام إلى المنظمة .
- أشارت المداخلات إلى أن اليمن يمكن أن تتحول إلى سوق تجاري إقليمي إذا استغلت الموقع الاستراتيجي ويمكن تحويل اليمن إلى مركز تجاري أو منطقة حرة فاليمن ليس لديها إمكانات إنتاجية كبيرة ولكنها تستطيع تنمية نشاط إعادة التصدير من خلال تخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر وفتح الحدود .
- أشارت المداخلات إلى أهمية العدل كقيمة اجتماعية تعزز مناخ الاستثمار .
- حددت المداخلات أهمية قطاع الصناعة والمناطق الصناعية كحاضنات للاستثمار والتي لم تكتمل بعد .
- أشارت المداخلات إلى بعض المفارقات حيث ذكرت الأوراق وخاصة الاستثمار والتجارة إلى أن الحل الوحيد للنمو وتوفير فرص عمل وتوفير الأمن الغذائي يأتي من التجارة وأنه يمكن بيع المياه وشراء القمح والثروة الحيوانية ، وأنه لا داعي لزراعة القمح وبيع الأمن الغذائي كما أشارت المداخلات إلى مقارنة أخرى تتمثل في تحويل نمط الإنتاج إلى زراعة الخضر والفاكهة والسلطة بدلاً من القمح والأرز وهو اتجاه غير صحيح ذهب إليه التقرير .
- طرحت بعض الأسئلة التي تحمل قدراً من الاستغراب من وجهة نظرهم فحواها أن الورقة تدعو إلى رفع أسعار الطاقة تدريجياً إلى المستوى الدولي وهذا الأخير يقود إلى زيادة تكلفة الإنتاج كما يترتب عليه ارتفاع الأجور وارتفاع الأسعار والتضخم ، كما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة هذه العوامل تعيق الاستثمار والأنشطة الاقتصادية .
- أكدت بعض المداخلات على أهمية الإدارة والحكم الجيد في التعاطي مع مشاكل الاستثمار والتجارة .

6- التوصيات

- إزالة معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي ومعالجة ما يتعرض له من عوائق قضائية وإدارية وبنية تحتية وجوانب متعلقة بالفساد .
- التريث في إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وضرورة دراسة المضار والآثار السلبية والحد منها وتحديد القطاعات التي ستتضرر وأهمية تأهيل تلك القطاعات على نحو تحول دون زيادة الأضرار الاقتصادية والاجتماعية .
- أهمية استغلال الموقع الطبيعي والاستراتيجي لليمن كمنطقة حرة في جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة النشاط التجاري والتصدير .
- تحديد جوانب الشراكة مع القطاع الخاص وإشراكه في كل المجالات المتعلقة بقضايا الاستثمار وصنع السياسات الاقتصادية والتجارية .
- الاهتمام بالقطاع الزراعي كقطاع واعد يمتلك إمكانات كبيرة للإنتاج والتصدير إلى الأسواق المجاورة .
- الاهتمام بقطاع الصناعة وإقامة المناطق الصناعية وتوفير البنية التحتية والخدمات اللازمة والضرورية التي تمكن من جذب الاستثمار المحلي والأجنبي .
- تطوير سوق رأس المال وإنشاء سوق الأوراق المالية كآلية لتعزيز الاستثمار وجذب المدخرات .
- ضرورة استمرار الإصلاحات الاقتصادية وخاصة في الجوانب المعززة للنمو الاقتصادي وتنمية التجارة والاستثمار والقطاعات الإنتاجية الواعدة والمولدة لفرص العمل .
- ضرورة تنويع قاعدة الموارد الاقتصادية وتوسيع مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد على القطاع النفطي كقطاع تتسارع فيه معدلات التدهور والتراجع في الإنتاج .
- بناء سياسة اقتصادية كلية تتجه إلى تحفيز النمو وزيادة وتائر التنمية وتخفيض مساحة الفقر وتقليل نسبة البطالة .
- الاهتمام النوعي بمخرجات التعليم وعدم تغليب الجانب الكمي في العملية التعليمية مع الاهتمام بتنمية المهارات التدريبية لمخرجات التعليم .

III. محور العمل

1- مقدمة

احتل موضوع العمل أو التشغيل مساحة واسعة وكبيرة في مناقشات ومداولات مؤتمر المائدة المستديرة المنعقد في صنعاء في 9-10/4/2005م وذلك من خلال تكريس المؤتمر جلسة خاصة لمناقشة قضايا التشغيل وإصلاحات سوق العمل في المنطقة العربية عامة والجمهورية اليمنية خاصة. وهي جلسة استمرت ثلاث ساعات بدأت الساعة الحادية عشرة صباحا وانتهت الساعة الثانية من بعد الظهر. وترأسها الشيخ محفوظ شماخ من القطاع الخاص ورئيس الغرفة التجارية والصناعية بصنعاء. وقام بعمل مقرر الجلسة الدكتور داود عثمان من جامعة صنعاء. وقد تميزت الجلسة بحضور فاعل لعدد كبير من المشاركين والمهتمين بقضايا التشغيل وإصلاحات سوق العمل في اليمن . حيث شاركت عديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، إضافة إلى ممثلين عن عدد من المانحين.

بدأت المناقشات بترحيب رئيس الجلسة بالآخوة الحضور شاكرًا لهم مشاركتهم وتفاعلهم مع الموضوع محل النقاش وهو العمل والتحديات التي تواجه العمالة وفرص توظيفها ، مؤكدا على أهمية قضايا العمل والتشغيل بالنسبة لليمن وتطورها المستقبلي في ظل تنامي مشكلة البطالة في البلاد. بعدها بدأ عرض الأوراق المقدمة للجلسة ، وكانت الورقة الأولى عن موضوع إطلاق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وهي الورقة الرئيسية ، وقدمها الدكتور طارق يوسف من البنك الدولي . تلاها الأوراق الخاصة باليمن والتي قدمها الأخوين الدكتور مطهر العباسي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والأستاذ شوقي أحمد هائل من القطاع الخاص - مجموعة هائل سعيد انعم التجارية والصناعية . وقد ناقشت ورقة العمل المقدمة من الدكتور مطهر العباسي سياسات وبرامج الحكومة اليمنية المتعلقة بتنمية فرص العمل وكذا التحديات التي تواجه توسيع هذه الفرص وتطورها مستقبلا . فيما ناقشت الورقة المقدمة من الأستاذ شوقي أحمد هائل موضوع العمالة والقطاع الخاص في الجمهورية اليمنية. وبعد الانتهاء من عرض الورقة الرئيسية وورقتي العمل الأخرى الخاصة باليمن ، تم فتح باب النقاش أمام المشاركين في الجلسة ، الذين قاموا بتقديم الكثير من الآراء والمقترحات التي أثرت المناقشة ، وعمقت الفهم بموضوع العمل والتشغيل في اليمن والسبل الكفيلة بإصلاح سوق العمل وتطوير السوق بما يضمن استيعابها للأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل في الجمهورية اليمنية . وفيما يلي تلخيص لأهم ما دار في

هذه الجلسة من مناقشات وما تضمنته من آراء وأفكار ، سواء من خلال الأوراق المقدمة أو في إطار مداخلات وتعقيبات الأخوة المشاركين في الجلسة .

2- الورقة الرئيسية

تركزت القضايا والموضوعات التي تناولتها الورقة الرئيسية المقدمة من الدكتور طارق يوسف من البنك الدولي حول إطلاق فرص العمل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في النقاط الرئيسية الآتية :

- وجود ضغوط شديدة على أسواق العمل في المنطقة العربية نتيجة تزايد أعداد العاطلين عن العمل وكذا أعداد الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً من الشباب وتنامي مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.تركز البطالة في المنطقة العربية بشكل أساسي في فئة الشباب ، حيث بلغ متوسطها العام حوالي 53% في بلدان المنطقة.

- أن هناك ترابط بين اتجاهات البطالة والإنتاج. حيث ترتب عن زيادة نمو قوة العمل بمعدل يفوق خلق فرص التوظيف الذي أفرزها تباطؤ النمو الاقتصادي إلى تفاقم مشكلة البطالة في المنطقة العربية وأصبحت معدلات البطالة في المنطقة العربية بين أعلى المعدلات في العالم.

- ركود مستويات الأجور الحقيقية للعمالة في المنطقة خلال العقد الأخير ، بل وتراجعها في العديد من البلدان - أنه رغم تدني دور الدولة في التوظيف في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي لا تزال الحكومات في المنطقة تهيمن على أسواق العمل. ومازال الوافدون الجدد لسوق العمل من المتعلمين يفضلون وظائف الحكومة نظراً لمزايا الضمان الاجتماعي التي تقدمها الوظيفة الحكومية.

- إن مجابهة تحدي العمالة يتطلب إجراء تحولات في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية لدول المنطقة وأن هذه المنطقة بحاجة إلى نمط جديد للتنمية يقوم على إعادة تنشيط القطاع الخاص وعلى تحقيق اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي وإدارة أفضل لثروتها النفطية.

- أن معدلات النمو الديموجرافي في المنطقة العربية بدأت في التراجع ومع ذلك لا تزال المنطقة تواجه حالة ارتفاع معدلات السكان النشيطين اقتصادياً بما يفوق معدل الإعالة الاقتصادية في المجتمع والذي يرى مع ذلك بأنها تمثل هبة حقيقية إذا ما نجحت دول المنطقة في التعامل معها بكفاءة وفعالية من خلال تحويله إلى فرص عمل منتجة تحفز وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي.مضيفاً بأن تحسن نتائج أسواق العمل سوف يزيد النمو في المنطقة بصورة متسارعة مما يرفع معه مستويات معيشة السكان .

- أنه من أجل تسريع عملية خلق فرص العمالة والنمو ينبغي على دول المنطقة تحقيق ثلاثة تحولات جوهرية ومتربط في اقتصادياتها وهي، التحول من هيمنة القطاع العام إلى هيمنة القطاع الخاص عبر إزالة العوائق عبر النشاط الخاص ووضع أطر تنظيمية تحقق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة والعامة، و التحول من الانغلاق إلى مزيد من الانفتاح من خلال تسهيل عملية الاندماج في الأسواق العالمية ووضع الضمانات لتحقيق الاستقرار المالي والرعاية الاجتماعية، و التحول من اقتصاد غير مستقر يعتمد على النفط إلى اقتصاد آخر مستقر ومتنوع من خلال استحداث تغييرات جوهرية في المؤسسات التي تقوم بإدارة الثروة النفطية وتحويلها باتجاه الأطراف الاقتصادية الفاعلة.

- وأخيراً يرى مقدم الورقة أن تأخر اليمن في تبني السياسات والبرامج التي تعالج قضايا البطالة وإصلاحات سوق العمل يمنحها ميزة هامة بين بلدان المنطقة من خلال إمكانية إطلاعها واستفادتها من تجارب البلدان التي طبقت مثل هذه السياسات والبرامج والوقوف على أخطاء هذه التجارب لتفاديها والتعرف على الإيجابيات ومكامن القوة للاستفادة منها وتعزيزها.

السياسات و البرامج الحكومية بتنمية فرص العمل في اليمن-التحديات و الآفاق المستقبلية (الدكتور/ مطهر العباسي)

ركزت ورقة العمل الأولى التي قدمها الدكتور مطهر العباسي على النقاط والموضوعات الآتية:

- أن المجتمع اليمني استطاع تاريخياً التعامل مع مشكلة البطالة من خلال الهجرة ولكن هذا الوضع بدأ بالتغير منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي وعودة حوالي مليون مغترب من دول الخليج العربي.

- أن التعامل المنظم والمنهجي للحكومة مع قضية البطالة والتشغيل بدأ بشكل حقيقي منذ منتصف التسعينات وذلك من خلال العمل على مسارين هما: تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وإعداد وتنفيذ الخطة الخمسية الثانية واستراتيجية التخفيف من الفقر حيث صاحب كلا المسارين تزايد حجم الاستثمار العام لتفعيل الطلب على العمالة وأيضاً تطوير وتوسيع البرامج والمشاريع الهادفة إلى توليد فرص العمل.

- إن تنمية وتوسيع فرص التشغيل في اليمن يواجه عدد هام من التحديات تتعلق بعضها بجانب عرض العمل ، وأهمها ارتفاع حجم قوة العمل وارتفاع معدلات نموها السنوي، و تزايد مخرجات التعليم الجامعي وعدم ملائمة لاحتياجات

سوق العمل حيث كان 85% من خريجي الجامعات الحكومية خلال الفترة 2000-2004م من خريجي الكليات النظرية، ونسبة 15% فقط من خريجي الكليات العلمية، وافتقار قوة العمل والداخلين الجدد لسوق العمل للحاجات التي يحتاجها سوق العمل في اليمن مثل مهارات اللغة ومهارات استخدام الحاسوب والمهارات الحاسوبية وغيرها.

أما التحديات الأخرى فترتبط بجانب الطلب على العمالة، وتتمثل أهمها في تدني فرص التوظيف في القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام وتراجع استثمارات القطاع الخاص وتزايد العوائق أمام انتقال العمالة اليمنية إلى السوق الخليجي وحاجة أسواق البلدان الخليجية للمهارات النوعية والمتخصصة والتي تفتقدها عادة العمالة اليمنية. ولخصت الورقة في نهايتها إلى مجموعة من الحلول والمقترحات لمعالجة قضايا البطالة والتشغيل في الجمهورية اليمنية، أهمها:

- استقطاب رأس المال اليمني المهاجر وجذب الاستثمارات المباشرة من دول الخليج والترويج لفرص العمل المتاحة إقليمياً ودولياً مع تفعيل دور الجهاز المصرفي وتسهيل فرص الائتمان المحلي وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة.
- تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتوليد فرص العمل وتوسيع برامج التأهيل والتدريب الفني والمهني لاستيعاب القوى العاملة في سن الشباب.
- تفعيل الحوار مع دول الجوار لتسهيل دخول فرص العمل اليمني إليها.
- رفع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والبناء المؤسسي للأجهزة الحكومية.

العمالة و القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية (الأستاذ/ شوقي أحمد هائل سعيد)

يمكن تلخيص أهم ما تضمنته ورقة أشوقي التي كانت بعنوان العمالة والقطاع الخاص في الجمهورية اليمنية بالنقاط الآتية:

- أن سوق العمل في اليمن يتميز بأنه سوق أولي غير منظم ولا يستجيب بدرجات كافية للتغيرات الهيكلية في سوق العمل ولا تتحدد فيه بدقة مؤشرات واضحة عن اتجاهات ونوعية التخصصات العلمية والمهنية والتقنية التي سيطلبها القطاع الخاص والتنمية.
- رغم إنشاء الحكومة مكاتب تشغيل العمالة في بعض المحافظات إلا أنها لا تزال ضعيفة وغير قادرة على خدمة أصحاب الأعمال الخاصة الذي يعتمدون في توفير احتياجاتهم من العمالة بنسبة تصل إلى 96.6% على العلاقات الشخصية فضلاً عن أن حوالي 80% من منشآت القطاع الخاص لا تعلم شيئاً عن مكاتب تشغيل العمالة ونوعية الخدمات التي تقدمها.
- أن هناك تزايد مطرد في أعداد القوى العاملة نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني وأن الداخلين الجدد لسوق العمل يبلغ حوالي 200 ألف عامل وعاملة سنوياً من السنوات الأربعة الأخيرة.
- أن مخرجات التعليم تنسم بعدم مواءمتها لمتطلبات سوق العمل، وأن مشكلة غياب العمالة الماهرة تمثل أهم عقبة تواجه أسواق العمل والقطاع الخاص حيث لا تتجاوز نسبة هذه العمالة الفنية والماهرة 1.9% من مجموع القوى العاملة في اليمن حسب ما يشير إليه مسح الطلب للقوى العاملة في قطاع المنشآت.
- إن الخطة الخمسية الثانية عولت على القطاع الخاص خلق فرص عمل قدرتها بحوالي 861 ألف فرصة عمل وبنسبة 96.1% من إجمالي العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل غير أن المؤشرات الإحصائية تؤكد عدم قدرة الاقتصاد والقطاع الخاص على تحقيق هذا الهدف لأسباب تتعلق بعدم ملائمة البيئة الاستثمارية التي تنسم بالتعقيدات والقيود التي تحد من نشاط القطاع الخاص. وإلى السلوك البيروقراطي وضعف نظام القضاء وتعدد جهات الضبط القضائي والركود الاقتصادي. وغلبة طابع المنشآت الصغيرة التي تصل إلى 95% من إجمالي منشآت القطاع الخاص الصناعي وغير ذلك.

وأخيراً أشار المتحدث أيضاً إلى مشكلة تدفق السلع المستوردة المصنعة إلى السوق المحلية بصورة غير رسمية (التهرب) وما لذلك من تأثير سلبي على استثمارات القطاع الخاص في مجال الصناعة التي تولد فرص عمل اتجاه الاستثمارات إلى قطاعات أخرى مثل المعادلات والخدمات.

3- تعقيبات ومدخلات المشاركين

تعددت آراء وملاحظات الأخوة والأخوات المشاركين في الجلسة بعضها كان عبارة عن تعقيبات على أوراق العمل التي قدمت وما اعترأها من قصور، والبعض الآخر مثل ملاحظات ومقترحات لمعالجة مشكلة البطالة وسبل ووسائل إصلاح

وتطوير سوق العمل في اليمن بما يمكن من استيعاب الأعداد المتزايدة للباحثين عن فرص العمل . وفيما يلي ملخص لأهم الآراء والأفكار والملاحظات التي وردت في مداخلات وتعقيبات المشاركين :

- رأى المتحدث الأول أن الأوراق التي قدمت اتخذت منحى نظري واتسمت بالعمومية. كما أنها أغفلت دور مؤسسات المجتمع المدني رغم أهميته, فضلاً عن أنها لم تربط بين التحديات التي تواجه سوق العمل وبين ما يمكن أن يقوم قطاع الحكومة بإنجازه.

- وبينت مداخلة المتحدث الثاني عن غياب البعد السياسي في تحليل الأوراق وتركيزها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لإصلاح سوق العمل. منوها بأنه كان من المفروض أن ينظر إلى إصلاح سوق العمل كمنظومة متكاملة يشمل كل هذه الأبعاد. ومضيفاً أيضاً إلى عدم اهتمام الأوراق التي قدمت بالقطاعين الزراعي والسمكي رغم أهميتهما في توليد فرص العمل والدخل في حالة اليمن. كذلك عدم اهتمام الأوراق بموضوع الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص ونقابة العمال ومؤسسات المجتمع المدني, والحاجة لتفعيل هذا الحوار لإشراك جميع هذه الجهات في إصلاحات سوق العمل. كما جرى التطرق في مداخلة المتحدث الثاني أيضاً إلى قضايا أخرى مثل ضعف أنشطة التدريب والتأهيل في برامج الحكومة نظراً لضعف المخصصات اللازمة لهذه الأنشطة في الميزانية. ومحدودية وضعف دور مكاتب التشغيل التي أنشأتها الحكومة والحاجة إلى تفعيل دورها . وأكدت المداخلة في نهايتها على أهمية أن يكون توفير العمالة الفنية والماهرة هو المحور الرئيسي لأي استراتيجية تهتم بإطلاق فرص العمل والتشغيل في اليمن مستقبلاً.

- وأظهر المتحدث الثالث الحاجة لخلق نموذج تنموي قادر على خلق فرص عمل مشيراً إلى أن النموذج الحالي لا يفي بذلك ، مؤكداً على أهمية التفكير الجاد في إجراءات عملية لدور القطاع الخاص والحكومة في إصلاح سوق العمل وضرورة تبني الآليات المناسبة لإدماج المرأة في سوق العمل حيث أن إدماج المرأة في التنمية لن يتحقق من تلقاء نفسه.

- أما المداخلة الرابعة فقد ركزت على الاهتمام بالجوانب السلوكية بتأهيل العاملين وتدريبهم وغرس القيم المعززة لاحترام العمل والانضباط وتجويد وإتقان الأعمال وغير ذلك. باعتبارها مشاكل تعاني منها العمالة اليمنية ويشكو منها القطاع الخاص. منوهاً لأهمية نظام التعليم و المناهج التعليمية في هذا الصدد.

- ورأى المتحدث الخامس بان حل مشاكل العمل في اليمن تبدأ في الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وأيضاً بتوسيع دائرة التركيز والاهتمام ليضم المحيط الإقليمي في أسواق العمالة الخليجية. مضيفاً بأن مكاتب التشغيل التي أنشأتها الحكومة تحاول أن تقوم بدورها لعدم تعاون القطاع الخاص معها من حيث إبلاغها بالوظائف الشاغرة لديه بعد عقبة أمام زيادة دور هذه المكاتب وهو ما يتطلب مزيد من التعاون مع القطاع الخاص لاسيما بعد تزايد أعداد المسجلين والباحثين عن العمل من ذوي التخصصات المختلفة والمؤهلات العالية لدى هذه المكاتب. بعد أن كان يتركز التسجيل في الماضي للباحثين عن عمل الذين لا يحملون المؤهلات العلمية والحرفيين. مقترحاً في نهاية مداخلته على تشجيع مكاتب التشغيل الخاصة وقيام الحكومة بالرقابة والإشراف على هذه المكاتب.

- ونادى المتحدث السادس بضرورة تغيير نمط الإنتاج السائد في اليمن وأهمية التحول من نمط الإنتاج التقليدي (الزراعة أساساً) إلى الأنشطة الحديثة التي تخلق فرص العمل وتزيد الدخل, فضلاً عن ضرورة إزالة العوائق التي تعترض تنمية النشاط الإنتاجي المتعلقة بالبنية التحتية ومشاكل التسويق والتمويل وخلافه.

- فيما عزي المتحدث السادس مشكلة تفاقم البطالة إلى تطبيق السياسات الانكماشية في اليمن في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي وفي تنامي استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للإنتاج التي تلغي وظائف أكبر مما تضيف من هذه الوظائف: أيضاً إلى سياسة أذن الخزانة التي تتبناها الدولة وما تؤدي إليه من سحب لمخدرات القطاع الخاص ومن ثم حرمان المجتمع من الموارد التمويلية التي كان يمكن توجيه الاستثمارات الخاصة إليها ومن ثم حرمان المجتمع من فرص خلق العمل الذي يستوعب البطالة المتزايدة في المجتمع.

- ويرى المتحدث السابع أن مشكلة البيانات وتضاربها لا تزال تمثل عقبة أمام اتخاذ القرارات المناسبة التي يتطلبها إصلاح سوق العمل. فضلاً عن عدم حساسية البيانات لقضايا النوع الاجتماعي.

- فيما يعتقد المتحدث الثامن بأن المدخل الحقيقي لمعالجة البطالة وخلق فرص العمل في اليمن يبدأ بالاهتمام بالتنمية الريفية الشاملة وهي التجربة التي طبقتها الصين ونجحت فيها أيضا أهمية تذليل العقبات والمعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات الإنتاجية الصغيرة والحرفية وتعميق نمو وتوسع نشاطهم الإنتاجي وهي كثيرة ومتعددة كما يرى.

- ومن الآراء والمقترحات والملاحظات الأخرى التي أثارها المشاركون في النقاش أيضا ، الآتي:

- الحاجة لإنشاء صندوق يتعامل مع أسعار النفط وتقلباتها وتوجيهه نحو إصلاح سوق العمل ومعالجة مشاكل البطالة والتوظيف.

- أقتراح البعض إنشاء إطار مؤسسي حكومي يهتم بدعم وتنمية مشروعات الأعمال الصغيرة وإلغاء الأعباء ومعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المشروعات في الوقت الراهن والتي منها مشاكل التمويل والتسويق والضرائب والواجبات وأنواع أخرى من الرسوم المفروضة على أنشطة الأعمال الخاصة الصغيرة وغير ذلك من الصعوبات التي تواجه قطاع الأعمال الصغير.

- أهمية تشجيع إقامة الصناعات كثيفة العمالة والتركيز بوجه خاص على تلك الصناعات والأنشطة التي تساعد على خلق ونمو صناعات وأنشطة أخرى في المجتمع بما يسهم في توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل.

- إعادة النظر في الباب الخاص بالمرأة في قانون العمل بما يضمن إزالة العوائق والعقبات أمام زيادة فرص العمل للمرأة (مثل الساعات الليلية، حالات الوضع والولادة).

4- التوصيات

- تعزيز دور المشروعات الصغيرة لتوليد فرص العمل ، وإنشاء إطار مؤسسي (حكومي) يهتم بتشجيع وتطوير قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

- التركيز على التنمية في القطاع الزراعي والسمكي ، وتعزيز التحول من الإنتاج التقليدي في هذا القطاع إلى أساليب الإنتاج الحديثة.

- التركيز على التنمية الريفية الشاملة.

- تطوير وتعزيز مكاتب التشغيل الحكومية بما يسهل وصول خدماتها للقطاع الخاص ، وتشجيع إنشاء مكاتب تشغيل خاصة.

- تفعيل الحوار مع دول الجوار لتسهيل انتقال الأيدي العاملة إلى الأسواق المجاورة.

- تجويد برامج التعليم والتدريب ، واستجابتها لاحتياجات سوق العمل.

- مساهمة النساء في رسم سياسات العمل وترجمة استراتيجية المرأة العاملة إلى برامج ومشاريع محددة ، ورصد الموارد الضرورية لذلك.

IV. محور الحكم الجيد

رئيس الجلسة السيد/ مصطفى نابلي ، رئيس الاقتصاديين ، رئيس قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، البنك الدولي.

مقرر الجلسة د. عبد الكريم قاسم السباغي ، عميد كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء.

بدأت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشر قبل الظهر واستمرت حتى الساعة الثانية بعد الظهر.

أوراق العمل المقدمة في الجلسة

قدمت في الجلسة أربع أوراق عمل تركزت حول الحكم الجيد في اليمن من عدة أبعاد. البعد الدولي وتمثلت في الورقة الموسومة " تحديات وأفاق الحكم في اليمن " قدمها الأستاذ إدوارد الدحاح أخصائي الحكم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، معهد البنك الدولي ، البنك الدولي ، والبعد المحلي الرسمي وتمثلت في الورقة الموسومة " أهمية تعزيز مناخ الاستثمار ودور الحكومة " قدمها الأخ/ جلال عمر يعقوب وكيل مساعد وزارة التخطيط والتعاون الدولي . أما البعد

الأكاديمي فقد تمثل في ورقة د. طه الفسيل أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء والتي حملت عنوان " وضع الحكم الجيد في اليمن " . ومثلت الورقة التي قدمها الأخ/ عبد السلام الأثوري الأمين العام للمجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين والمعونة "الحكم الرشيد الطريق نحو الرخاء في الجمهورية اليمنية". وفيما يلي استعراض موجز لمحتوى تلك الأوراق.

1- "تحديات وأفاق الحكم في اليمن" قدمها الأستاذ/ إدوارد الدحاح - البنك الدولي

تمحورت الدراسة حول فرضية تقول " أن التنمية في اليمن على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية تعيقها إدارة حكم تعاني من مواطن ضعف عميقة". الدراسة على خمس محاور رئيسية هي:

- أهمية إدارة الحكم الجيد للتنمية الاقتصادية ، الاجتماعية و الإنسانية ومفاده أن الحكم الجيد المتمثل في فرص أوسع ليتمكن الإنسان من تحقيق قدراته بالإضافة إلى القيم غير المادية مثل المساواة في المعاملة ، حرية الاختيار والتعبير عن الرأي وفرص أكبر للمشاركة في عملية إدارة الحكم ، هي أهم الآليات التي تضمن تلك القيم للشعب اليمني.

- إدارة الحكم في اليمن أضعف مما هي عليه في الدول الموازية الدخل حسب المقاييس وفي هذا المحور استعرضت الورقة بعض المقاييس التجريبية للحكم الجيد في اليمن . وفي هذا السياق قدمت الورقة مؤشرين أساسيين مؤشر نوعية الإدارة و يقيس فعالية البيروقراطية وكفاءتها وحكم القانون ، وحقوق الملكية التنظيمات وآليات الدراسة والذي حصلت اليمن فيه على 33.5 نقطة مقارنة ب 30 نقطة لمجموعة الدول ذات الدخل المتداني. مؤشر المساءلة و يقيس مدى انفتاح المؤسسات السياسية في البلاد ومستوى المشاركة واحترام الحريات العامة وشفافية الحكومة وحرية الصحافة ومدى توفر الأمن والاستقرار السياسي وقد حصلت اليمن فيه على 19 نقطة مقارنة ب 38 نقطة للدول في نفس المجموعة.

ضعف إدارة الحكم في اليمن قيد مناخ الأعمال وأثر على نمو القطاع الخاص.

وأوردت الورقة في هذا المحور بيانات عن ضعف مؤشرات الحكم الجيد في اليمن باستخدام بيانات مستقاة من عدة بحوث ميدانية أجريت على قطاع الأعمال وقطاع المقاولات ومن تلك المؤشرات عدم ضمان الملكية ، ضعف قدرة القضاء على حل النزاعات المعروضة عليه (طول الفترات اللازمة لحل النزاعات وارتفاع التكلفة)، عدم استقرار السياسات الاقتصادية ، عدم القدرة على توقع التغييرات في القوانين الخاصة بالنشاط التجاري ، التعسف في إدارة الضرائب في تقدير نسبة الأرباح ، قلة الإنصاف وعدم المساواة في التأثير على صنع القرار (سيطرة الجهات الاجتماعية والقبلية)

أما على صعيد التعقيدات في الإجراءات المنظمةة لقطاع الأعمال فقد أوردت الورقة مؤشرات تدل على أن المستثمرين في المنطقة ككل واليمن بشكل خاص يعانون من طول وتعقيد العمليات والإجراءات المتصلة بالاستثمار وعمل القطاع الخاص مثل ارتفاع تكلفة تسجيل الشركات مما يؤدي إلى نفور المستثمرين الفعليين وعزوف المستثمرين المحتملين. من جهة أخرى مثل الفساد أبرز العقبات أمام القطاع الخاص ونمو أعماله .

ومن ضمن العوامل المتصلة بضعف مؤشرات الحكم الجيد يأتي مؤشر تدني مستوى الخدمات العامة وغياب البنية التحتية على رأس العوامل.

تخلص الورقة إلى أنه لا بد من ردم الهوة القائمة في إدارة الحكم الجيد في اليمن باعتباره تحد وفرصة في وقت واحد واقترحت في هذا السياق عدة مسارات يشمل كل مسار منها على عدة إجراءات وهذه المسارات هي، إجراءات لتحسين التضمينية، وتقوية وتعزيز المساءلة الداخلية من خلال فصل السلطات والتوازن بينها و القيام بإصلاحات إدارية، وتعزيز المساءلة الخارجية على المستوى الوطني وعلى مستوى وحدات الحكم المحلي.

2- "أهمية تعزيز مناخ الاستثمار ودور الحكومة" قدمها الأخ/ جلال عمر يعقوب - وزارة التخطيط

تعرضت الورقة إلى دراسة موضوعين رئيسيين تميز دور الحكومة في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة في ظل توجهاتها نحو تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية وهذين الموضوعين هما:

- صياغة السياسات العامة التي تؤثر على مقومات الاستثمار وتوفير مناخ يسهل فهم وتوقع تلك السياسات وتشتمل على توفير قدر معقول من الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية، التقليل من المعوقات الأمنية، إصدار تشريعات تضمن حقوق الملكية تتركز على استقرار ملكية الأراضي لتقليل النزاعات حولها ، وضمان تطبيق العقود وحماية الممتلكات الخاصة من التأميم، تحسن مستوى أداء الجهات المتعلقة بالضرائب سواء من حيث النظام التشريعي أو من حيث القضاء على فرص انتشار الفساد بحيث تقلل من التعقيدات وتقطع الطريق على أي مصدر للفساد، التمويل: العمل على إنشاء أسواق مالية يمكن المستثمر من خلالها الحصول على المعلومات والعلاء وكذا السماح بالتأكد من مصداقية المتعاملين، توفير البنية التحتية اللازمة لقيام الاستثمار ونموه، و تنظيم كافة الجوانب المتعلقة بالقوى العاملة تشريعياً ومهنيًا .

- توفير بيئة تتسم بصفات إدارة الحكم الجيد وذلك من خلال التعامل بجديّة مع المؤشرات الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية والدراسات الميدانية والمنظمات وسعي الدولة إلى تحسين تلك المؤشرات وخلق إدارة حكم جيدة تتصف بالصفات التالية، سيادة القانون، فعالية الحكومة، العمل على أن يقوم الشعب باختيار حكومته وقيام تلك الحكومة بتوفير المعلومات عن السياسيات والخطط التي تنتهجها أو تلك التي تنوي انتهاجها في المستقبل ، حرية التعبير باستخدام الوسائل المختلفة، و السيطرة على الفساد من خلال توفير المناخ اللازم لمكافحة الفساد من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية ، الحد من تضارب المصالح ، التدخل المتزايد في الاقتصاد ، التحقيق في اتهامات الفساد من خلال أجهزة حكومية مستقلة ، شفافية الحكومة في المواضيع المتعلقة بالقضاء والمناقصات العامة.

3- " وضع الحكم الجيد في اليمن " قدمها الدكتور/ طه الفسيل - جامعة صنعاء

ركزت الورقة على بعض قضايا الحكم الجيد وهي:

القضية الأولى: التقييم الدولي لوضع الحكم الجيد في اليمن

أشارت الورقة في هذا الصدد إلى انخفاض مؤشرات جودة الإدارة المالية وإدارة الميزانية ، والشفافية والفساد في القطاع العام الأمر الذي يؤثر على فاعلية وكفاءة استغلال الموارد المحلية وعلى مستوى الخدمات العامة

القضية الثانية: حرية الانتخابات المنتظمة والعادلة والتنافسية

وفي هذا الصدد أشارت الورقة إلى القضايا التالية، يتم إجراء الانتخابات في اليمن في مواعيدها المحددة في وبشكل منتظم، ضمنت القوانين المساواة بين المرشحين من خلال الكثير من الإجراءات مثل تقديم شاغري المناصب العامة استقالاتهم ، ضمان الكثير من الحقوق لجميع أحزاب والتنظيمات السياسية ومرشحي الانتخابات (الدعاية الانتخابية ، المشاركة مع منظمات المجتمع المدني في عملية التحضير والإعداد للانتخابات بالإضافة إلى مشاركة العديد من المنظمات الإقليمية والدولية في التوعية بالانتخابات والرقابة عليها، و تشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات. والعمل على صنع قرار سياسي بتحديد حصص للنساء في المجالس النيابية.

القضية الثالثة: حكم القانون (القضاء والعدل):

أوضحت الورقة في هذا السياق بعض الإجراءات باتجاه تطوير وتحديث القضاء التي تم اتخاذها خلال السنوات الماضية مثل تشييد وتجهيز العديد من المباني في شكل مجمعات قضائية ، إدخال نظام المعلومات وقواعد البيانات في أعمال القضاء، تعزيز القضاء التخصصي).

كما أشارت الورقة إلى وجود بعض الإختلالات والعقبات التي يعاني منها القضاء والنتيجة عن : عدم وجود استراتيجيات واضحة لتطوير القضاء ، النقص الشديد في الكوادر العاملة في القضاء ،استمرار الحاجة إلى مجمعات قضائية خاصة في المناطق النائية، عدم وجود إطار قانوني ومؤسسي ينظم نشاط الشرطة القضائية.

القضية الرابعة: مكافحة الفساد وحماية المال العام:

استعرضت الورقة في هذا السياق بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في اليمن لوقف انتشار الفساد الذي سبب الكثير من الإختلالات الإدارية وانعكس سلباً على كافة مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، ومن هذه الإجراءات: (تشكيل لجنة عليا تعنى بقضايا المال العام ومكافحة الفساد، تشكيل لجنة عليا للتنسيق بين الأجهزة الرقابية والقضائية لحماية المال العام ومكافحة الفساد، تشكيل لجنة لمراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بالمال العام لتحديثها وتطويرها، تكليف وزير العدل والنائب العام بإعداد تصور لإنشاء محاكم ونيابات مختصة بجرائم الفساد والمال العام في مختلف مستويات التقاضي ، كما صدرت توجيهات بنفس المضمون لرئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة).

القضية الخامسة: الإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية:

وفي هذه القضية تعرضت الورقة لأهم مكونات برنامج الإصلاح الإداري مثل (إعادة هيكلة الجهاز الحكومي ، إيجاد الحكومة الإلكترونية للحد من التضخم الوظيفي ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية وتحسين إجراءات الرقابة والشفافية) . كما أشارت الورقة أيضاً إلى أن الهيكل الإداري والإطار التنظيمي والوظيفي للدولة ما زال يعاني من العديد من الإختلالات التي أدت إلى تدني مستويات الخدمة العامة وعدم الكفاءة والفاعلية وانتشار الفساد .. الخ، وقد أعزت الورقة أسباب تلك

الإختلالات إلى جملة من الأسباب منها (البطء الشديد في تنفيذ سياسات وبرامج الخدمة المدنية ، كبر حجم الضغوط والتدخلات الخارجية ، اتساع وتشعب أنشطة ومهام وزارة الخدمة المدنية ، الافتقار إلى إطار ثقافي سليم للخدمة المدنية).

4- "الحكم الرشيد الطريق نحو الرخاء في الجمهورية اليمنية" قدمها الأخ/ عبد السلام الأثوري – المجلس العام لرجال الأعمال والمستثمرين

هدفت هذه الورقة إلى تشخيص بعض جوانب الإختلالات في واقع التجربة اليمنية وتقديم بعض المقترحات الخاصة بالسياسات التي تساعد على تجاوز تلك الإشكالات وصولاً إلى آلية الحكم الديمقراطي الصالح والإدارة الرشيدة.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف استعرضت الورقة عدداً من المؤشرات المعبرة عن جدية توجه اليمن نحو الحكم الجيد في اليمن ومن تلك المؤشرات:

- **تفعيل الاتجاهات السياسية للإصلاحات الديمقراطية وظهور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني** مثل (خلق قاعدة تفاعل وتنافس بين المواطنين لممارسة الاستحقاقات السياسية من خلال تنفيذ انتخابات برلمانية ورئاسة ومجالس محلية ، مما ساعد على تطوير وظيفة الدولة وإعادة هيكلتها ، وظهور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وإصدار الصحف ، وإنشاء وزارة لحقوق الإنسان).

- **إلغاء السياسات المؤدية إلى التدخل الحكومي** (مثل : إلغاء وظيفة "التموين"، إلغاء قيود الاستيراد ، تحرير التجارة وفتح الأسواق ، تحرير أسعار الصرف) الأمر الذي أدى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليص نسبة التضخم والعجز).

- **مراجعة السياسات والإجراءات الإدارية:** (ومنها : إعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، مراجعة القوانين والإجراءات المتصلة بالخدمة المدنية، إعداد نظام تبسيط الإجراءات ، تعزيز القدرات الإدارية ، اعتماد مبدأ المنافسة في كثير من وظائف الخدمة المدنية ، اعتماد المنافسة في نقل ملكية المؤسسات التابعة للحكومة، التوقيع على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ، إقرار قانون الذمة المالية ، بث جلسات مجلس النواب في التلفزيون)

- **تطوير الخدمات** (مثل: توسيع خدمات تلقيح الأطفال ، رفع معدلات خدمات الهاتف، توسع شبكات الأمان الاجتماعي).

على الجانب الآخر أشارت الورقة إلى أن بعض العوامل التي أدت إلى عدم إكمال برنامج الإصلاح وعدم تحقق النجاح المنشود لهذا البرنامج ، ومن هذه العوامل ضعف الإدارة وضعف كفاءتها وزيادة مظاهر انتهاك القانون ، زيادة التهريب والتهرب ، مشاكل الإرهاب ، والاختناقات ، وظروف الصراع في الشرق الأوسط قلة الموارد ، المحسوبة ، وغياب التوصيف الوظيفي ، آثار حرب الانفصال.

ومن ضمن مؤشرات الحكم الجيد تعرضت الورقة لموضوع آليات المساءلة الداخلية التي وصفها بالضعيفة ودللت على ذلك ببعض حالات الاختلاسات التي لم يتم اتخاذ إجراءات رادعة حيالها .

وبعد ذلك الاستعراض للقصور في مختلف جوانب الحكم الجيد ، وضعت الورقة شروطاً لانتقال اليمن إلى الحكم الصالح الرشيد منها ضرورة تحقيق إصلاحات سياسية حقيقية، تعزيز الشفافية، حماية الحرية لكافة وسائل الإعلام ودعمها، زيادة المشاركة (المواطنين ، منظمات المجتمع المدني) في صنع القرار والرقابة والمساءلة، تقوية الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية، وإنشاء جهاز لمكافحة الفساد تؤسس على شروط تضمن لها أداء وظيفتها على النحو الأمثل.

5- المداخلات والمناقشات

تركزت الملاحظات والمداخلات على الأوراق التي تم تقديمها في هذه الجلسة على المواضيع التالية:
- تكونت اللجنة العليا لمكافحة الفساد من شخصيات كبيرة مما صعب عملية عقد اجتماعاتها.

- عدم وجود ذكر للمرأة في بعض الأوراق على الرغم من الأدوار الكبيرة والعظيمة التي لعبتها من خلال اتحاد نساء في اليمن في جميع الانتخابات السابقة وخاصة في المناطق الريفية التي كان من المستحيل مشاركة المرأة في الانتخابات بها لولا تلك الجهود وبشهادة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
- هناك الكثير من مظاهر غياب الحكم الجيد التي لم توضحها البيانات الواردة في الأوراق حيث هناك ، غياب كامل للشفافية ، والمساءلة والمشاركة وغياب حكم القانون وعدم قدرة المواطنين على التأثير في صناعة القرار لاحتكار فئات معينة لذلك التأثير.
- هناك وعي لدى الكثيرين بكل تلك الإشكاليات الواردة في الأوراق المقدمة ولكن ما يجب عمله هو تحديد من هو القادر فعلاً على السير الصحيح في اتجاه الحكم الجيد.
- إصرار الأخ/ عبد السلام الأثوري في ورقته على البعد الديني والإيماني عند الحديث عن الحكم الجيد ، والذي برره كاتب الورقة بأن الحكم الجيد ، كما ذكر في مقدمة الورقة، لها جذور في الدين الإسلامي وهو أحد الأسس التي يجب أن ننطلق منها للوصول إلى الحكم الجيد.
- لا يمكن الاعتماد على السلطة في محاربة الفساد ، بسبب ارتباط مصالح القائمين عليها بالفساد وعجز القضاء عن القيام بدوره في مكافحة الفساد يجعل من الضروري تفعيل دور الرقابة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني والصحافة الحرة.
- هناك الكثير من الأطراف الخارجية تمارس ضغوطاً على الحكومة في الكثير من المجالات ولكنها لا تمارس مثل تلك الضغوط في موضوع مكافحة الفساد.
- أياً كانت التسمية الحكم الجيد أو الحكم العادل أو الإدارة الجيدة المهم هو المسمى وهو ضرورة توفر المشاركة ، والمساءلة والشفافية التي تضمن تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.
- على الرغم مما ذكر عن تطور التجربة الديمقراطية في اليمن، خاصة الانتخابات، إلا أن هناك بعض أوجه القصور خاصة فيما يتعلق بمن يتم اختيارهم سواءً في مجلس النواب أو المجالس المحلية تتمثل في عدم قدرة من يتم انتخابهم على تحقيق الأهداف المرجوة منهم بسبب عدم إعطائهم الصلاحية الكاملة لتنفيذ ذلك ، الأمر الذي أدى إلى عدم قيام أجهزة الرقابة (مجلس النواب أو الجهاز المركزي للرقابة أو المجالس المحلية) بما هو مناط بهم من مهام رقابية.
- هناك الكثير من القوانين التي تنظم مختلف الجوانب في حياة المجتمع ولكن المهم هو تنفيذ تلك القوانين.
- ليس المهم أن نتحدث عن الحكم الجيد ولكن المهم أن نضع الآليات التي تضمن الوصول إليه و إلا تحولت مثل هذه الفعاليات إلى مضيعة للوقت وإهدار للأموال.
- كيف يطلب من وزارة الخدمة المدنية إصلاح الجهاز الحكومي وإعادة هيكلته والوزارة نفسها بحاجة ماسة إلى الاثنتين معاً.
- من المهم حضور كافة المعنيين بالحكم الجيد مثل هذا النقاش والمداولات لخلق وعي كامل لدى كافة المعنيين بالحكم الجيد.
- يجب عدم إغفال الكثير من الإنجازات التي حققها أعضاء مجلس النواب والمتمثلة في وقف العقود والصفقات الفاسدة، وإصدار الكثير من القوانين التي تعزز المسيرة نحو الحكم الجيد.
- كما لا يجب إغفال الجوانب الإيجابية التي تتمتع بها اليمن والتي من أبرزها عقد هذا المؤتمر وما يتم فيه من حوار ومناقشات والتي يعرف الجميع أنها لا يمكن أن تتم في الكثير من دول المنطقة.
- الفساد لا يقتصر على أجهزة السلطة وبل يشمل الكثير من القوى المعارضة ومنظمات المجتمع المدني التي يجب أيضاً أن تصحح نفسها.

6- التوصيات

- أسفرت النقاشات والمداولات التي دارت في هذه الجلسة عن التوصيات التالية:
- الجميع شركاء في الحكم الجيد سواءً في السلطة أو المعارضة وعلى الجميع توحيد الجهود في تفعيل الحكم الجيد.
- تفعيل دور لجنة مكافحة الفساد بعد إدخال التعديلات اللازمة على تركيبها وبما يضمن لها أداء دور ريادي في إرساء دعائم الحكم الجيد وعلى وجه الخصوص ضم ممثلين لمنظمات المجتمع المدني إلى اللجنة وعدم تولي رئيس مجلس الوزراء رئاسة اللجنة ومنحها صلاحية واسعة للممارسة عملها على كل المستويات.
- توفير كافة الظروف التي تضمن انتخابات حرة ونزيهة كونها شرط أساسي للحكم الجيد.
- تعديل قانون الأحزاب وقانون منظمات المجتمع المدني.
- التأكيد على الفصل بين السلطات.
- التأكيد على ضرورة التوازن دائماً بين السلطة والمسؤولية.

- وضع وتنفيذ القوانين التي تلزم أي حزب حاكم بإدارة الدولة وليس امتلاكها.
- وضع إجراءات واضحة وشفافة لإعداد الميزانية ومراقبة صرفها لضمان عدم استغلال المال لغير ما هو مخصص له.
- إلحاق الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمجلس النواب وذلك لزيادة فعالية وظيفة الرقابة للمجلس وتكوين جهة مختصة بالرقابة في مجلس النواب تتولى متابعة شكاوى المواطنين حول عدم الالتزام بتطبيق السلطة التنفيذية للقوانين.
- تفعيل الرقابة الداخلية وفق أسس ومعايير صحيحة لتشمل كل تكوينات السلطة التنفيذية بدون استثناء وخاصة الصناديق الخاصة.
- إنشاء وتفعيل المحاكم والنيابات الإدارية.
- إلغاء وزاراتي الإعلام وحقوق الإنسان وإدارة الوظائف التي تؤديها تلك الوزارتان بواسطة هيئات وطنية حتى لا تستغل تلك الوزارات من قبل جهة معينة.
- عقد لقاءات تشاورية دورية تجمع القائمين على العمل في المؤسسات الحكومية من جهة وممثلي منظمات المجتمع المدني ، والقطاع الخاص من جهة أخرى وذلك بهدف الاتفاق على آلية للوصول إلى الحكم الجيد وممارسته والمحافظة عليه وكذا إشراك منظمات المجتمع المدني في أي نقاش متعلق بإقرار القوانين.
- توعية المواطنين بأهمية أصواتهم في الانتخابات حتى لا يمنح ذلك الصوت إلا لمن يستحقه.
- إصدار القوانين التي تمكن أعضاء مجلس النواب من الحصول على المعلومات ذات العلاقة بكيفية سير عمليات السلطة التنفيذية.
- تشجيع تبادل الخبرات بين اليمن والدول التي خاضت تجربة الوصول إلى الحكم الجيد.
- تضمين القوانين الأساسية في المناهج الدراسية لزيادة وعي المواطن بحقوقه القانونية وبالتالي توفير الوعي اللازم بالحكم الجيد.
- خلق قنوات تنسيق بين الأجهزة المختلفة المعنية بالتعليم وربط مخرجات التعليم بالاحتياجات التنموية.
- تعديل الدستور لإعادة المادة الخاصة بعدم شرعية التمييز بين الناس بسبب النوع والمادة الخاصة بتحديد مدة مجلس النواب بأربع سنوات وذلك لضمان أكبر قدر من المشاركة وزيادة فعالية المواطنين في مساهمة وتغيير أعضاء مجلس النواب.
- إصلاح وزارة الخدمة المدنية ومنحها الإمكانات والصلاحيات الكاملة لممارسة عملها وفق النظام والقانون ودون أي اعتبارات أخرى وعلى وجه الخصوص وضع التوصيف الوظيفي للوظيفة العامة ورفع مستوى الأجور للموظف العام وبما يضمن عدم تفشي الفساد في القطاع الحكومي وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب في مختلف مرافق الحكومة.
- العمل على تطبيق آليات الحكم الجيد المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر.
- الالتزام بالمواصفات والقواعد المنظمة لعمل الحكومة التي وضعتها المنظمات والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية.
- سرعة إقرار اتفاقية مكافحة الفساد وقانون الذمة المالية من قبل مجلس النواب .
- العمل على إصلاح المنظمات الدولية وعلى وجه الخصوص البنك الدولي وإلزامها بمعايير الحكم الجيد.
- تفعيل دور المجلس الاقتصادي الأعلى من خلال إنشاء أمانة عامة وتمكينه من المساهمة الفاعلة إيجاد مناخ ملائم للاستثمار وتخصيص نسبة معينة من أعضائه للنساء.
- تخصيص نسبة معينة لتمثيل النساء في مجلس النواب.
- استمرار المتابعة للكيفية التي تسير عليها عمليات تطبيق الحكم الجيد من خلال قيام البنك الدولي بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإجراء البحوث والدراسات الميدانية التي تقيس التغير في مؤشرات الحكم الجيد ومناقشة تلك التغيرات للوصول إلى أفضل السبل لضمان سير عملية الوصول إلى الحكم الجيد في المسار الصحيح .

V. محور النوع الاجتماعي

1- قدمت الورقة الرئيسية في مجموعة العمل الأستاذة/ رشيدة الهداني - رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة

هذه والتي تضمنت عرضاً عاماً للتقرير الإقليمي الذي أعده البنك الدولي منذ عامين حول النوع الاجتماعي والتنمية/ المرأة في المجال العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التركيز على وضع النوع الاجتماعي في اليمن في إطار الإقليم ويأتي هذا التقرير ضمن أربعة تقارير أعدها البنك حول التحديات وفرص النمو في المنطقة في مجال العمل والتجارة والاستثمار والحكم الرشيد وكذلك النوع الاجتماعي والتنمية وقد جاء تقرير النوع الاجتماعي متداخلاً ومرتبباً

ارتباطاً عضوياً وثيقاً بالتقارير الثلاثة الأخرى وركز على تحليل وتشخيص واقع النوع الاجتماعي وتحديات عدم إدماجه في المجال العام والفرص المتاحة لمساهمته في الحياة العامة وتنميته بما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة . وأشارت إلى رشيده في البداية إلى التطور الذي شهدته المنطقة خلال الفترة الممتدة من عام 1970 وحتى عام 2000 في معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي والعام وفي ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد وفي الحد من الأمية بين الكبار إلا إن الفجوة في هذه المجالات ظلت مع ذلك واسعة بين الرجال والنساء. وما زالت على سبيل المثال امرأة من بين كل تسع نساء واقعات في شرك الأمية ويصل معدل التحاق البنات في التعليم الثانوي إلى 25% كما تقل نسبة البنات في التعليم الجامعي وتتمحور حول العلوم الإنسانية واللغات ويعزى انخفاض البنات في التعليم العام والجامعي إلى الزواج المبكر وإلى العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بفقير الأسر.

وفي ما يتعلق بوفيات الأمهات وبالرغم من النجاحات التي تحققت في هذا المجال إلا إن وفيات الأمهات بين النساء في اليمن ما زالت هي الأعلى على المستوى الإقليمي وقدرت ثلاث من كل خمس حالات وفاة للأمهات تحدث في أربع دول في الإقليم هي مصر والعراق والمغرب واليمن يعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها الخصوبة العالية بين النساء وقلة استخدام وسائل تنظيم الأسرة حيث إن نسبة استخدام الوسائل الحديثة بلغ 21% فقط وتؤكد الدراسات على ارتباط التعليم بضبط وترشيد إنجاب الأطفال في الأسرة حيث أن هناك تناسب طردي بين التعليم والعمل واستخدام تلك الوسائل.

ويشير العرض إلى واقع النوع الاجتماعي في سوق العمل مؤكداً على أن الزيادة الكمية في مخرجات التعليم العام والجامعي لم يرافقه استفادة كاملة من الموارد البشرية في النشاط الاقتصادي ولذا تنامت البطالة في المنطقة بصورة ملحوظة بما في ذلك بطالة النساء وخاصة النساء المتعلقات وتضاعف البطالة من ارتفاع معدل الإغالة الاقتصادية التي هي الأعلى في المنطقة وهي كذلك الأعلى في اليمن من بين دول المنطقة لأسباب أهمها التركيب الفتي للسكان وارتفاع نسبة السكان (- 15) واشتغال نسبة من السكان في سن العمل (15 - 65 سنة) طلاب منتسبون إلى المؤسسات التعليمية ونساء لا يعملن.

ويتركز عمل المرأة بصورة عامة في القطاع العام نتيجة للسياسات التي اتبعتها دول الإقليم خلال العقود الماضية والتي كان القطاع العام فيها يسيطر على الأنشطة الاقتصادية وتمركز العمالة النسائية في المجالين المقبولين اجتماعياً وثقافياً في التعليم والصحة. وفي ظل سياسات السوق والتوجه نحو التخصص فإن التخوف من عدم استيعاب القطاع الخاص للعمالة النسائية له ما يبرره بسبب الامتيازات التي تحظى بها النساء في قوانين العمل كإجازات الأمومة والتمرل (عند وفاة الزوج) وتخفيض ساعات العمل للحامل والمرضع والتقاعد المبكر وشروط وامتيازات أخرى للنساء في قوانين العمل تدفع بالقطاع الخاص للعزوف عن تشغيل النساء. إضافة إلى أن القطاع الخاص ما زال دوره محدوداً في التنمية ويواجه صعوبات جمة أهمها عدم شيوع مناخات ملائمة للاستثمار بسبب الفساد.

ويساهم عمل المرأة في تحقيق مداخل إضافية تؤدي إلى تحسن وضع الأسرة وتجنيد وقوعها في دائرة الفقر ناهيك عن أن عمل المرأة يدعم تنمية الموارد البشرية إذا ما علمنا ميل النساء لإنفاق دخولهن على تعليم وصحة الأطفال مقارنة بالرجال. كما أن مشاركتها الاقتصادية تؤدي إلى تحقيق نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي وظهر ذلك بوضوح في بلدان شرق آسيا من خلال صناعات معدة للتصدير ومكثفة للعمالة النسائية ومن الجدير ذكره بهذا الصدد أن جزء كبير من العمالة النسائية تنطوي في إطار ما يسمى بالعمل غير المنظم الذي ينجز بصورة فردية أو أسرية خارجة عن أنظمة وتشريعات العمل ولا تتوفر فيه الضمانات والحماية.

وفي إطار علاقة النوع الاجتماعي بالحكم الرشيد من المعروف أن الديمقراطية هي أحد الدعائم الأساسية للحكم الرشيد والتي تتسع فيها قاعدة المشاركة في الحياة العامة لكل الفئات والشرائح الاجتماعية ولذا فهي لا تستقيم إلا بمشاركة النساء اللاتي يمثلن في كل المجتمعات نصف السكان ، ويشير العرض إلى الأهمية التنموية لمساهمة النساء في مواقع صنع القرار للمشاركة في رسم سياسات تنموية فاعلة وعادلة آخذين بعين الاعتبار ما تورده الدراسات من أن النساء أقل ميلاً للفساد. ولتجاوز إشكالية التمثيل الضعيف للمرأة في مواقع صنع القرار يمكن لتطبيق نظام الحصص من معالجة هذا الخلل في حضور وتمثيل النساء في الهيئات المنتخبة وغير المنتخبة. وتم تأكيد العلاقة بين الحكم الرشيد وشيوع النظام والقانون و تفعيل دور المؤسسات مما يوفر مناخاً تنموياً ملائماً بما في ذلك إدماج النساء في الحياة العامة.

وفي علاقة التجارة والاستثمار بالنوع الاجتماعي تم التطرق لمساهمة النساء في هذا القطاع من خلال تشجيع وتوسيع وتنويع الاستثمار والتجارة في المشاريع ذات الكثافة النسائية العالية. وفي اليمن وبسبب تركيز النشاط التجاري على تصدير النفط بصورة رئيسية فإن النساء غائبات بصورة كلية نتيجة لأن هذا النوع من النشاط الاقتصادي استخراجاً وإنتاجاً وتصنيعاً وتصديرأ يصنف بأنه قطاع ذكوري.

ومن الأهمية بمكان تسهيل وصول النساء للأصول (الأرض ، العقارات والأموال) للمساهمة في نشوء صاحبات (ربات) أعمال من النساء يشاركن بدور ما في الحياة الاقتصادية ويكسرن الاحتكار الذكوري لهذا المجال الاقتصادي.

وانتهى العرض بالتأكيد على رسائل هامة تضمنت تجسيد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة لفرص اقتصادية تحسن من مساهمة المرأة واستهدافها في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوفير الموارد اللازمة من خلال إعداد موازنات حساسة للنوع الاجتماعي.

والاستمرار بسياسات دعم تنمية الموارد البشرية بتوفير الخدمات التعليمية والصحية والاهتمام بإزالة العوائق الثقافية والمؤسسية التي تحول دون تنمية المرأة في كل المجالات.

2- ورقة عمل حول المرأة للأستاذ/ شوقي القاضي - عضو مجلس النواب

تعرض فيها لمفهوم التنمية وحق المرأة في التنمية كإنسان واحتياج التنمية لجهود النساء مشيراً إلى أن عدم استهداف برامج التنمية للمرأة وعدم استيعابها في المجال العام يبني أحياناً على تفسيرات دينية مغلوطة لا سند ديني لها وتكرسها العادات والتقاليد المتوارثة. وخلصت الورقة بأهمية معالجة هذا الوضع بإرادة سياسية قوية ودعم ومناصرة من قوى المجتمع كافة.

3- قدمت ورقة عمل حول المرأة في الوظيفة العامة استعرضها الأستاذ/ نبيل شمسان – وكيل وزارة الخدمة المدنية

أشار فيها إلى الحماية الدستورية والقانونية لحقوق المرأة في الوظيفة العامة وأشار إلى أن قانون الخدمة المدنية أعطى امتيازات للمرأة بحكم دورها كأم وزوجة. بينت الورقة أن نسبة المرأة في الوظيفة العامة تمثل 17% وأشار إلى عدم التناسب بين العرض والطلب حيث يزداد العرض بنسبة أكبر بكثير من الاحتياج والقدرة على استيعابهن بسبب إشكالية متركمة في الجهاز الإداري للدولة منها تضخمه ووجود جزء كبير من القوى الوظيفية تمثل قوى غير فاعلة (بطالة مقنعة)، هذا من الناحية الكمية ومن الناحية النوعية يزداد العرض في مجالات وتخصصات يقل الطلب عليها كالتربية .

واختتمت الورقة بسرد مجموعة من العوائق المؤسسية والثقافية أمام المرأة في الوظيفة العامة أهمها تحديد النوع ضمن متطلبات الوظيفة مع ترجيح في تفضيل الذكور في عدد من الوظائف والعوائق الأسرية التي تحد من فرص المرأة في الاختيار وفي التنقل والحركة. واختتم العرض بأهم المعالجات ومنها عدم المساس بنسبة وجود المرأة في الجهاز الإداري مع توجهات الإصلاح والسعي نحو ترشيده وإلغاء تحديد النوع للوظيفة العامة.

4- كارمن نيذامر- ضابطة عمليات في قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي

قدمت ورقة عمل النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط شمال إفريقيا: المرأة في المجال العام تم فيها استكمال ما ورد في الورقة الأولى للأستاذة رشيدة الهمداني.

وبعد استكمال استعراض أوراق العمل أتاحت الفرصة على مدى ساعتين للمشاركين لإثرائها بالمداخلات والملاحظات والاستفسارات وأهمها:

- تعزيز العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من خلال تجويد التعليم والاهتمام بتطوير محتواه.

- توفير مناخ النمو للقطاع الخاص تحفيزه وتشجيعه لاستيعاب العمالة الفائضة والمتزايدة بما في ذلك العمالة النسائية.

- تشجيع نشوء قطاع خاص نسوي يساهم بدوره في تنمية المرأة وتنمية المجتمع عامة.
- معالجة آثار الخصخصة على المرأة.
- إزالة العوائق المؤسسية والهيكلية أمام إدماج النساء في المجال العام.
- تطبيق نظام الحصص لإيصال النساء إلى مواقع صنع القرار.
- الدور الضعيف للإعلام للتوعية بأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة.
- الدور السلبي لبعض ممثلي المؤسسة الدينية المقاوم للإدماج الكامل للمرأة في الحياة العامة.
- معالجة الفساد الذي يضر ويهدد نجاح البرامج التنموية وإشراك النساء في آليات مكافحة الفساد.
- الأنماط الاقتصادية التقليدية وخاصة في الريف وفي القطاع الزراعي لا تساعد على إحداث نهضة تنموية شاملة وتتأثر المرأة بذلك باعتبارها أحد عناصر الإنتاج الرئيسية في المناطق الريفية وبالتالي لا بد من إدخال أساليب إنتاج حديثة لإنماء هذا القطاع وتطويره وتحسين حياة العاملين فيه.
- تخطي الأساليب التقليدية في الإنتاج الذي تمارسه النساء كالخياطة والتطريز والاهتمام بالمجالات الواعدة كالصناعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات.
- الاختيار الأفضل للنساء في مواقع القيادة ومراكز صنع القرار لأن الاختيار السيئ يخلق انطباعات سلبية عن أداء المرأة في هذه المواقع.

وفي اليوم التالي بتاريخ 10 ابريل وبعد الاستعراض الأولي لأوراق العمل تم تشكيل لجنة مصغرة لصياغة التوصيات المبنية على إجماع الحاضرين بأن هذه القضايا هي الأكثر أولوية وأشد إحاحاً للمعالجة على المدى القريب والبعيد. وحيث أن اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع فريق البنك الدولي المساهم في ورشة المائدة المستديرة كان قد نظم ورشة تمهيدية لهذا اللقاء خلال الفترة من 4-6 ابريل ركزت على تقرير النوع الاجتماعي والتنمية الذي قدمته السيدة نادرة شمالو كبيرة المستشارين الاقتصاديين في دائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي وتناول العرض تشخيص واقع تنمية النوع الاجتماعي في اليمن في إطار الإقليم ووصل المشاركون إلى إجماع حول عدد من التوصيات العامة

التوصيات

- وتعزز الإجماع على تلك التوصيات في ورشة المائدة المستديرة المنعقدة خلال الفترة من 9-10 أبريل على النحو التالي:
- تطبيق نظام الحصص لزيادة تمثيل المرأة بنسبة 30% كحد أدنى في مواقع صنع القرار في الأجهزة والهيئات المنتخبة وغير المنتخبة.
- بالنظر إلى التحديات التي تواجه تنمية المرأة أكد المشاركون على ضرورة إنشاء وزارة لتنمية المرأة في أي تشكيل حكومي قادم.
- اعتماد منهج النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والموازنات العامة.
- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص لاستيعاب العمالة النسائية.
- دعم صاحبات (ربات) الأعمال من النساء كنواة لتكوين قطاع خاص بين أوساط النساء يشارك في القطاع الخاص بصورة عامة ويساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

5- كيفية إنعاش النمو الإقتصادي- تحديات التنمية الرئيسية - للسيد/ سرينيفاسان جوبالان ثيرومالي- كبير الاقتصاديين بقطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البنك الدولي

تركز الورقة على النتائج الرئيسية للجهود التنموية مبتدأة بتشخيص قضايا النمو الإقتصادي وتحديد تكاليف التمويل مع الإشارة إلى علاقة النمو الإقتصادي بإنخفاض العائدات النفطية بسبب تراجع إنتاج النفط ثم تتعرض للقيود الرئيسية على النمو الإقتصادي، وتنتهي الورقة بتحديد أهم الخطوات القادمة والتي تتطلب مراجعة السياسات الإقتصادية ودورها في تعزيز النمو الإقتصادي، وفيما يلي عرض للأفكار الرئيسية التي تناولتها الدراسة.

واجه الإقتصاد اليمني في مطلع عام 2000 م ثلاثة قضايا رئيسية تتمثل في إنخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1999 – 2003) حيث لا يتجاوز 3.5 % وهو معدل نمو متواضع بالمقارنة ببعض الدول المجاورة. وتقدم الورقة إحتمالين، يتعلق الإحتمال الأول بإستمرار تراجع النفط في السنوات القادمة، الذي سيصل في عام 2010 إلى

حوالي 150 ألف برميل يومياً، والإحتمال الآخر الأكثر تفاقواً أن إنتاج النفط سيصبح في عام 2010 حوالي 350 ألف برميل يومياً ومن ناحية ثالثة يشهد الإستثمار الخاص حالة من التباطؤ حيث يمثل حوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي.

تمثل تكلفة الحصول على تمويل (سعر الفائدة) من البنوك أحد القيود على نشاط المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وتعتبر سعر الفائدة على القروض الممنوحة عالية و يحد من إمكانية زيادة الأستثمار، وتقدم الورقة سببين لذلك، يتعلق الأول بوجود مخاطر متعددة تجعل العائد على الإستثمار منخفضاً مثل المشاكل العامة المتعلقة بحقوق الملكية والنظام القضائي الذي يتسم بالبطء، وقضايا الفساد والأمن، والسبب الثاني ينصرف إلى التهريب الواسع الإنتشار والذي يخل بشروط المنافسة في السوق.

تبين المؤشرات القضائية المقارنة أن فعالية القضاء في اليمن أقل من الدول المجاورة مثل السعودية ومصر، ففي اليمن تصل الإجراءات إلى حوالي 27 إجراء مقابل 19 إجراء في كل من السعودية ومصر كما يتطلب تنفيذ العقود وقتاً طويلاً يصل إلى 240 يوماً وفي السعودية ومصر يستغرق 195 – 202 يوماً على الترتيب، بالإضافة ، إلى أن اليمن تصنف ضمن الدول الضعيفة فيما يتعلق بحقوق الملكية.

تذهب الدراسة إلى أن ثمة أخطار كبيرة ليس على المدى القصير فحسب وإنما على المدى المتوسط والبعيد تتمثل تلك الأخطار في (1) إحتمال تعرض الإقتصاد لأزمة النقد والتمويل وبالتالي تغير في سعر الصرف وقيمة العملة المحلية، (2) إستمرارية التعاون الإقتصادي على المستوى الدولي أمر لا يكون مؤكداً، (3) إرتفاع تكلفة خدمة البنية التحتية وعدم كفايتها، (4) معدلات ضريبية مرتفعة فضلاً عن أن البنية المؤسسة والإدارية للضرائب غير فاعلة

برغم القيود الرئيسة المعيقة للنمو والتمثلة في حقوق الملكية وعدم كفاءة النظام القضائي ونقص الكهرباء، إلا أنه يمكن لليمن أن تتحول إلى إقتصاد يعتمد بدرجة أساسية على القطاعات الإنتاجية و الخدمية غير النفطية من خلال إتباع الإجراءات الآتية. تبني سياسة تجارية أكثر إنفتاحاً وإغتنام الفرص الوفيرة التي يتيحها الإنفتاح الإقتصادي، حيث تتعدد الأمثلة والتجارب الناجحة في هذا المجال مثل تونس والإمارات العربية، ماليزيا. تقييم الخيارات للنمو الذي يعتمد على الثروة السمكية والسياحية والصادرات الزراعية ويمكن لهذه القطاعات أن تعوض النقص في الإنتاج النفطي، و إستيعاب الخطط المتوسطة للتنمية والتخفيف من الفقر (2006 – 2010) لقضايا التحول نحو توسيع قاعدة الموارد الإقتصادية وتوسع مصادر الدخل القومي وزيادة إسهام القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

VI. الجلسة الختامية

تم في الجلسة الختامية عرض ملخص لأهم الأفكار التي أسفرت عنها الحوارات والمناقشات ، وقد ترأس الجلسة الدكتور/مصطفى نابلي ، الذي أشار إلى أن المؤتمر قد تميز بالحضور الكبير والتفاعل الجاد والشفافية العالية في الطرح ، كما أشار إلى أن الأفكار والمداخلات التي قدمها المشاركون على مدى يومين متواصلين ، تمثل حصيلة هامة لكم كبير من الرؤى والمقترحات التي في مجملها تشكل أجندة لخطة المرحلة القادمة ، يشترك في تنفيذها الجميع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني.

وقد اشتملت الجلسة الختامية على عرض للتوصيات التي أسفرت عنها المجموعات الفرعية في المحاور المختلفة ، والتي لقيت نقاشاً كاملاً وحيوياً من قبل المشاركين ، وأسفرت عن تشكيل لجنة من الحضور كآلية للتنسيق والمتابعة لتنفيذ توصيات المؤتمر.

1- المناقشات والتوصيات

- الاهتمام بإنشاء المناطق الصناعية كأحد المرتكزات الأساسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للخفيف من الفقر والبطالة .
- إعطاء تسهيلات مالية للمرأة في إقامة المشروعات الصغيرة .
- مساهمة البنك الدولي في تمويل إنشاء المناطق الصناعية في اليمن.
- تخصيص جزء من العائدات النفطية لتشجيع المشاريع الصغيرة كثيفة الاستخدام للعمالة.

- تشجيع قطاع الأعمال على الاستثمار في قطاع السياحة والثروة السمكية والتدريب.
- الاستفادة القصوى من الغاز والموارد البترولية في زيادة النمو الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات.
- الاهتمام بالقطاع غير المنظم وإدماجه في الاقتصاد الرسمي.
- تطوير آليات وأساليب الحكم وضرورة انتخاب مدراء المديریات والمحافظين.
- محاربة الفساد بكل صوره وأشكاله ، بحيث يكون طريقة حياه في المجتمع اليمني ، وهو ما يقتضي وجود قانون لمكافحة الفساد.
- إشراك كافة القوى الأخرى في المجتمع في إعداد برنامج الإصلاح الاقتصادي.
- تعديل قانون الانتخابات والتحول إلى نظام القائمة النسبية في الانتخابات.
- تفعيل القوانين الموجودة في الحياة العملية في كافة الجوانب الاقتصادية والإدارية والقضائية.
- تفعيل استراتيجية التشغيل الصادرة عن وزارة العمل وإعطاء المرأة تسهيلات لإقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل.
- إتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني لتسهم في مجال الرقابة بجانب الأجهزة الرقابية الحكومية.
- القيام بدراسة واقعية للأوضاع الاقتصادية وتوجيه المساعدات بحسب أولويات وحاجات المجتمع وليس بحسب الأجندة الدولية.
- ممارسة مجلس النواب لدورة الفعال في مجال الرقابة .
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في بناء برامج الإصلاح الاقتصادي .
- اختيار الكفاءات القيادية والإدارية والاقتصادية في المواقع الإدارية بناء على معايير الكفاءة كأساس للحكم الرشيد .
- تحويل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من الجهاز التنفيذي إلى مجلس النواب وإجراء التعديلات الدستورية لذلك.

2- آلية التنسيق والمتابعة

اقترح المشاركون تشكيل لجنة تضم ممثلين من المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ، تتولى متابعة تنفيذ التوصيات مع الجهات الحكومية ، وتتكون اللجنة:

- | | |
|----------------------|--------------------------------|
| 1- علي أحمد العمراني | ممثل عن مجلس النواب. |
| 2- بلقيس الزوم | ممثل عن مؤسسات المجتمع المدني. |
| 3- د.حسيبة القادري | ممثل عن المرأة. |
| 4- محفوظ باشماخ | ممثل عن القطاع الخاص. |
| 5- د.محمد أحمد أفندي | ممثل عن الأكاديميين. |
| 6- مطهر العباسي | ممثل عن وزارة التخطيط. |
| 7- عبدالله المقطري | ممثل عن الأحزاب السياسية. |
| 8- توكل كرمان | ممثل عن الصحافة والإعلام. |
| 9- فاطمة الحريبي | ممثل عن المجالس المحلية. |

إضافة إلى مقرري محاور الجلسات ، وهم:

- | | |
|------------------------|-------------------------------|
| 1- د.عبدالكريم السياغي | مقرر محور الحكم الجيد. |
| 2- د.محمد أحمد الحاوري | مقرر محور التجارة والاستثمار. |
| 3- د.داود عثمان | مقرر محور العمل. |
| 4- حورية مشهور | مقرر محور النوع الاجتماعي. |

3- توصيات المؤتمر

1.محور التجارة والاستثمار :

- تحسين مناخ الاستثمار ومعالجة كافة العوائق في كل المجالات.
- الاستفادة من موقع اليمن الاستراتيجي في زيادة حجم النشاط التجاري والاستثماري.
- تبني سياسة اقتصادية محفزة للنمو الاقتصادي وتساهم في جهود التخفيف من الفقر.
- تنويع قاعدة الموارد الاقتصادية وتوسيع مصادر الدخل القومي.

- تقوية وتطوير جوانب الشراكة مع القطاع الخاص وإشراكه في القضايا المتعلقة بصنع السياسات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية

2. محور العمل:

- تحسين وتطوير برامج التأهيل والتدريب بما يتناسب واحتياجات سوق العمل
- تشجيع إقامة الصناعات كثيفة العمالة والصناعات التي تساعد على خلق صناعات أخرى
- دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة المولدة لفرص العمل
- تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة (الزراعة والثروة السمكية) وتشجيع إقامة الصناعات المرتبطة بهما.
- الاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة والشاملة لخلق وتوسيع فرص العمل لزيادة الدخل لسكان المناطق الريفية.
- تطوير مكاتب التشغيل الحكومية وتوسع نطاق خدماتها وتشجيع إنشاء مكاتب التشغيل الخاصة.
- تقوية وتعزيز الشراكة الاقتصادية مع دول الجوار لتسهيل انتقال العمالة.
- تعزيز مشاركة المرأة في رسم سياسات العمل وترجمة استراتيجية المرأة العاملة إلى برامج تنفيذية ومشاريع محددة.

3. محور الحكم الجيد:

- توحيد جهود السلطة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل آليات الحكم الرشيد.
- تعزيز الظروف الملائمة التي تضمن انتخابات حرة ونزيهة .
- تفعيل الرقابة الداخلية وإحياء مبدأ المساءلة وفق معايير صحيحة لتشمل كافة تكوينات القطاع الحكومي.
- ضرورة وجود التوصيف الوظيفي للوظيفة العامة واعتماد معايير الكفاءة في التوظيف وتحسين مستوى الأجور وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.
- النظر في إمكانية تطبيق نظام الحصص.
- تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب .

4. محور النوع الاجتماعي:

- تفعيل استراتيجية تنمية المرأة كإطار لتعزيز دور المرأة في التنمية
- إدماج النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والموازنات العامة
- تشجيع الاستثمار في المجالات المستوعبة للعمالة النسائية
- إشراك المرأة في آلية مكافحة الفساد

مصفوفة الإجراءات

انبعثت فكرة المصفوفة من رغبة المشاركين في أن يتميز هذا المؤتمر من خلال تحويل التوصيات والمقترحات التي خرج بها المؤتمر إلى برنامج عمل للمرحلة القادمة، على نحو تشارك فئات ومؤسسات المجتمع المدني بجانب المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في تحمل المسؤولية وتعزيز الشراكة بين الأطراف ذات العلاقة .

مع ملاحظة أن الآراء الواردة في المصفوفة لا تعكس بالضرورة وجهة نظر البنك الدولي والحكومة اليمنية، وقد تحتاج إلى مراجعة وإعادة ترتيب في الأولويات بحيث تتسجم مع الإطار العام للتنمية في اليمن. ومن الممكن أن تساعد هذه الآراء في عملية إعداد الخطة الخمسية الثالثة.

مصفوفة التوصيات ومتابعة التنفيذ

المحور	التوصية	الإجراءات والسياسات	جهة التنفيذ	جهة المتابعة	فترة التنفيذ	
التجارة والاستثمار	تحسين مناخ الاستثمار ومعالجة كافة العوائق في كل المجالات	1. تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار.	- الهيئة العامة للاستثمار. - وزارة الصناعة. - مصلحة الضرائب. - مصلحة الجمارك.	وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، واتحادات الغرف التجارية والصناعية	4 - 6 أشهر	
		2. تطوير المحاكم الإدارية بما يضمن سرعة البت في القضايا وتنفيذ الأحكام النافذة	- وزارة العدل	- الاتحاد العام للغرف التجارية	سنتان	
		3. تحسين وتطوير الخدمات العامة والبنى التحتية المرتبطة بالاستثمار	- وزارة الكهرباء والمياه ، - الإنشاءات والتخطيط الحضري - الاتصالات وتقنية المعلومات	- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. - الهيئة العامة للاستثمار	3 سنوات	
	الاستفادة من موقع اليمن الاستراتيجي في زيادة حجم النشاط التجاري والاستثماري	1. تفعيل المنطقة الحرة في عدن والعمل على تعزيز قدرتها التنافسية والعمل على إنشاء مناطق حرة أخرى .	- الهيئة العامة للمناطق الحرة	- وزارة التخطيط.	- وزارة التخطيط.	1- 3 سنوات
		2. إنشاء مناطق صناعية لتعزيز القدرات الإنتاجية و التصديرية للبلاد	- وزارة الصناعة	- وزارة التخطيط	- وزارة التخطيط	3 سنوات
		3. استكمال مشاريع ربط اليمن بشبكة الطرق الإقليمية لتسهيل التبادل التجاري	- وزارة الإنشاءات - وزارة النقل	- وزارة التخطيط	- وزارة التخطيط	3 سنوات
	4. تشجيع ودعم إنشاء شركات الملاحة والنقل البحري الخاصة والمشاركة مع التركيز على النقل البحري بين اليمن ودول الجوار	- وزارة الصناعة - وزارة النقل - اتحاد الغرف التجارية والصناعية	- وزارة الإنشاءات. - وزارة النقل	- وزارة الإنشاءات. - وزارة النقل	1-2 سنوات	

المحور	التوصية	الإجراءات والسياسات	جهة التنفيذ	جهة المتابعة	فترة التنفيذ
		1. إعادة النظر في السياسات الانكماشية المتبعة حالياً. 2. إنشاء سوق الأوراق المالية وتقليل الاعتماد على أدون الخزنة 3. إعادة النظر في النظام الضريبي والقانون المنظمة لها 4. إعادة النظر في التعريفات الجمركية وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي 5. توجيه فائض أسعار النفط إلى البنية التحتية.	- وزارة التخطيط(القطاع المعني) - وزارة المالية (القطاع المعني). - وزارة المالية. - وزارة الصناعة. - البنك المركزي. - مصلحة الضرائب - مصلحة الجمارك - وزارة المالية	- وزارة التخطيط. - وزارة المالي. - وزارة المالية. - وزارة التخطيط. - وزارة المالية - وزارة المالية	سنة. سنتان ستة أشهر 6 أشهر بصورة مستمرة
	تقوية وتطوير جوانب الشراكة مع القطاع الخاص وإشراكه في القضايا المتعلقة بصنع السياسات الاقتصادية والاسـتثمارية والتجارية	رفع مستوى تمثيل القطاع الخاص في المجالس واللجان ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي والتجاري والاستثماري	- إتحاد الغرف التجارية - جمعية الصناعيين - وزارة الصناعة - الهيئة العامة للاستثمار	- وزارة التخطيط	بصورة مستمرة
	تنوع قاعدة الموارد الاقتصادية وتوسيع مصادر الدخل القومي	تقديم كافة أشكال الدعم والتسهيلات لتشجيع الاستثمار في القطاعات التي تمتلك السيمن فيها ميزة نسبية كالسياحة والثروة السمكية والصناعات التعدينية والاستخراجية	- وزارة الصناعة - وزارة الثروة السمكية - وزارة الثقافة والسياحة - المجلس الأعلى للصادرات - وزارة الزراعة	- وزارة التخطيط - الهيئة العامة للاستثمار	خمس سنوات

المحور	التوصية	الإجراءات والسياسات	جهة التنفيذ	جهة المتابعة	فترة التنفيذ
العمل	تحسين وتطوير برامج التأهيل والتدريب بما يتناسب واحتياجات سوق العمل	1. إعادة النظر في المناهج التعليمية والبرامج التدريبية والتركيز على الجوانب التطبيقية وذلك بالاشتراك مع القطاع الخاص	- الجامعات الحكومية والأهلية. - وزارة التعليم الفني	- وزارة التعليم العالي	سنتان
		2. استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية الحديثة في العملية التعليمية والتدريبية	-الجامعات الأهلية والحكومية - مراكز التدريب	- وزارة التعليم العالي	ستة أشهر
		3. التركيز على إكساب المتعلمين والمتدربين المهارات اللازمة لرفع مستواهم المهني مثل اللغات الأجنبية والتعامل مع الحاسوب	- وزارة التربية - الجامعات	- وزارة التعليم العالي - وزارة التخطيط	ثلاث سنوات
تشجيع إقامة الصناعات كثيفة العمالة والصناعات التي تساعد على خلق صناعات أخرى	1. إنشاء مناطق صناعية لدعم وتشجيع المشاريع الصناعية كثيفة العمالة	- وزارة الصناعة والتجارة - الصندوق الاجتماعي للتنمية	- وزارة الصناعة - وزارة التخطيط	ستة أشهر	
	2. تقديم الحوافز والتسهيلات للمشاريع كثيفة العمالة والصناعات التي تساعد على خلق صناعات أخرى	- الهيئة العامة للاستثمار - مجلس النواب	سنة		
دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة المولدة لفرص العمل	1. تسهيل الحصول على موارد لتمويل المشروعات الصغيرة	- الصندوق الاجتماعي	- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	6 أشهر	
	2. العمل على تسهيل إجراءات إنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة	- مشروع الأشغال العامة	- وزارة التخطيط	4 أشهر	
تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة (الزراعة والثروة السمكية) وتشجيع إقامة الصناعات المرتبطة بهما.	1. العمل على تسهيل إجراءات إنشاء وتطوير المشروعات في تلك القطاعات	- وزارة الزراعة - وزارة الثروة السمكية	- وزارة التخطيط - اتحاد الغرف التجارية	1-2 سنة	
	2. التعرف على المشاكل التي تواجه المنشآت العاملة في تلك القطاعات والعمل على حلها	- الغرفة التجارية - وزارة الإنشاءات			

المحور	التوصية	الإجراءات والسياسات	جهة التنفيذ	جهة المتابعة	فترة التنفيذ
	الاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة والشاملة لخلق وتوسيع فرص العمل لزيادة الدخل لسكان المناطق الريفية	1. زيادة المخصصات والموارد اللازمة لتنمية مشاريع البني التحتية في الأرياف وخاصة شبكة الطرق الريفية 2. التوسع في عمليات الإقراض لدعم المشاريع الصغيرة والأصغر في المناطق الريفية 3. دعم وتشجيع إنشاء جمعيات إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية	- وزارة التخطيط - وزارة الإدارة المحلية - المجالس المحلية - الصندوق الاجتماعي - صندوق دعم الانتاج الزراعي والسمكي - الاتحاد العام للتعاون الزراعي - المركز الأعلى للصادرات	- وزارة التخطيط - وزارة الإدارة المحلية - المحافظون - وزارة الشؤون الاجتماعية - وزارة الزراعة - وزارة الزراعة	3 سنوات سنتان 3 سنوات
	تطوير مكاتب التشغيل الحكومية وتوسع نطاق خدماتها وتشجيع إنشاء مكاتب التشغيل الخاصة	1. تفعيل استراتيجية التشغيل 2. وضع القوانين واللوائح المنظمة لعمل مكاتب التشغيل الخاصة 3. إيجاد وتطوير قنوات اتصال مباشرة وفعالة بين مكتب التشغيل وأصحاب الأعمال والمؤسسات الخاصة	- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - مكاتب تشغيل القوى العاملة - الغرف التجارية		سنتان سنة سنة
	تقوية وتعزيز الشراكة الاقتصادية مع دول الجوار لتسهيل انتقال العمالة	1. تنشيط الاتفاقيات الثانية مع دول الجوار وتطويرها بما ضمن حرية انتقال العمالة اليمنية إلى تلك الدول 2. تكثيف الزايات المتبادلة بين رجال الأعمال في اليمن ودول الجوار للتوصل إلى مشاريع استثمارية مشتركة تستوعب مزيد من العمالة اليمنية. 3. إيجاد قنوات اتصال وتنسيق بين مكاتب التشغيل الحكومية والخاصة في اليمن ودول الجوار لتوسيع فرص العمل أمام العمالة اليمنية	- وزارة التخطيط - الاتحاد العام للغرف التجارية - الاتحاد العام للغرف التجارية - الغرف التجارية	- وزارة الخارجية - وزارة التخطيط - وزارة التخطيط - وزارة الخارجية	سنة سنة سنة
	تعزيز مشاركة المرأة في رسم سياسات العمل وترجمة استراتيجية المرأة العاملة إلى برامج تنفيذية ومشاريع محددة	- اللجنة الوطنية للمرأة	- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل		6 أشهر

المحور	التوصية	الإجراءات والسياسات	جهة التنفيذ	جهة المتابعة	فترة التنفيذ
الحكم الجيد	توحيد جهود السلطة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل آليات الحكم الرشيد	إضافة ممثلين عن كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى لجنة مكافحة الفساد ومنحها صلاحية واسعة للممارسة عملها على كل المستويات.	- المؤتمر الشعبي العام - أحزاب المعارضة - لجنة مكافحة الفساد	- وزارة حقوق الإنسان - الجهاز المركزي للمحاسبة - مجلس النواب	6 أشهر 4 سنوات
	تعزيز الظروف الملائمة التي تضمن انتخابات حرة ونزيهة	إعادة النظر في قانون الانتخابات لضمان مزيداً من الشفافية وسلامة إجراءات كافة مراحل العملية الانتخابية	- اللجنة العليا للانتخابات	- وزارة حقوق الإنسان	سنتان
	تفعيل الرقابة الداخلية وإحياء مبدأ المساءلة وفق معايير صحيحة في لتشمل كافة تكوينات القطاع الحكومي	إعادة النظر في الهياكل الإدارية واللوائح الداخلية للجهاز الحكومي وإعطاء جهات الرقابة الداخلية دور أكثر فاعلية في أداء مهامها	- وزارة الخدمة المدنية	- الجهاز المركزي للرقابة	سنة
	ضرورة وجود التوصيف الوظيفي للوظيفة العامة واعتماد معايير الكفاءة في التوظيف وتحسين مستوى الأجور وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب	1. سرعة إنجاز التوصيف الوظيفي للوظيفة العامة 2. الالتزام الصارم بمعايير الكفاءة في التوظيف في القطاع الحكومي 3. العمل على تحسين مستوى الأجور والمرتبات. 4. وزيادة الحوافز في القطاع الحكومي كوسيلة هامة لتحسين مستوى الأداء مع التركيز على تطبيق مبدأ الثواب والعقاب	- وزارة الخدمة المدنية	- مجلس النواب	سنة
	النظر في إمكانية تطبيق نظام الحصص	العمل على زيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار في الهيئات المنتخبة وغير المنتخبة			
	تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب	تكوين جهة مختصة بالرقابة في مجلس النواب تتولى متابعة شكاوى المواطنين حول عدم الالتزام بتطبيق السلطة التنفيذية للقوانين،	- مجلس النواب		سنة

المحور	التوصية	الإجراءات والسياسات	جهة التنفيذ	جهة المتابعة	فترة التنفيذ
الاجتماعي	تفعيل استراتيجيات تنمية المرأة كإطار لتعزيز دور المرأة في التنمية				
	إدماج النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والموازنات العامة				
	تشجيع الاستثمار في المجالات المستوعبة للعمال النسائية		- الهيئة العامة للاستثمار	- وزارة الصناعة	سنة
	إشراك المرأة في آلية مكافحة الفساد			- وزارة حقوق الإنسان	سنة

مؤتمر المائدة المستديرة في اليمن حول
النمو، العمل والتطور الاجتماعي
(صناعات، اليمن)

البرنامج

السبت 9 أبريل 2005م

09:00 - 08:00 التسجيل

10:30- 09:00 الجلسة العامة الأولى: المحتوى الإقليمي

رئيس الجلسة
السيد/مصطفى رويس، مدير مكتب البنك الدولي في اليمن.

الجلسة الافتتاحية

السيد/ مصطفى نابلي، رئيس الاقتصاديين، رئيس قطاع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، البنك الدولي: العمل، النمو، النوع الاجتماعي و الحكم في الوطن العربي.

معالي الأستاذ/ أحمد محمد صوفان، نائب رئيس الوزراء، وزير التخطيط والتعاون الدولي

الكلمة الرئيسية

دولة الأستاذ/عبد القادر باجمال، رئيس الوزراء، الحكومة اليمنية: المحتوى الإقليمي للتنمية والإمكانات في اليمن.

11:00-10:30 استراحة

14:00-11:00 جلسات عمل: نقاشات حول المواضيع الرئيسية للتقارير الإقليمية الرئيسية الأربعة

الجلسة الأولى: التجارة والاستثمار.

رئيس الجلسة
السيد/ مارك مازيرك، السكرتير الثاني للشؤون التجارية والاقتصادية ، السفارة الهولندية.

المقرر
د/ محمد الحاوري، أستاذ الاقتصاد، جامعة صنعاء.

المتحدث الرئيسي

السيدة/ماريا بيجاتو، مديرة قطاع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، البنك الدولي: الاتصال بالعالم " التجارة، الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

اللجان

د. يحيى المنوكل، أستاذ جامعي، جامعة صنعاء: الاستثمار في اليمن: برنامج الإصلاح الاقتصادي و المالي و الإداري، و مستقبل الاستثمار في اليمن.

الأستاذ/ نجيب حاميم، منسق، وزارة التجارة: فوائد انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية.
الجلسة الثانية: الحكم الجيد

رئيس الجلسة
السيد/ مصطفى نابلي، رئيس الاقتصاديين، رئيس قطاع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، البنك الدولي.

المقرر
د/ عبد الكريم السياغي، عميد كلية التجارة، جامعة صنعاء

المتحدث الرئيسي
السيد/ إدوارد الدحاح، أخصائي الحكم في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، معهد البنك الدولي، البنك الدولي: تحديات و آفاق إدارة الحكم في اليمن.

اللجان
الأستاذ/ جلال عمر، وكيل مساعد، وزارة التخطيط والتعاون الدولي: مرتكزات البيئة الاستثمارية السليمة.

د/ طه الفسيل، أستاذ الاقتصاد، جامعة صنعاء: وضع الحكم الجيد في اليمن.

الأستاذ/ عبد السلام الأثوري، الأمين العام للمجلس اليمني لرجال الأعمال و المستثمرين: الحكم الرشيد الصالح- الطريق نحو الرخاء في الجمهورية اليمنية-.

الجلسة الثالثة: النوع الاجتماعي

رئيس الجلسة
الأستاذ/ عبد الواسع هائل سعيد، المدير التنفيذي و عضو مجلس إدارة مجموعة شركات هائل سعيد أنعم/ في اليمن:

المقرر
الأستاذة/ حورية مشهور، نائبة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة (أو)
الأستاذة/ ناديا السقاف

المتحدث الرئيسي
الأستاذة/ رشيدة الهمداني، رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة: عرض التقرير الإقليمي الرئيسي حول "النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: المرأة في المجال العام "

اللجان

الأستاذ/ شوقي القاضي، عضو مجلس النواب: المرأة و التنمية.

الأستاذ/ نبيل شمسان، وكيل وزارة الخدمة المدنية.

السيدة/ كارمن نيدامر، ضابطة عمليات، مكتب رئيس الاقتصاديين، رئيس قطاع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، البنك الدولي. "النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: المرأة في المجال العام "

الجلسة الرابعة: العمل

رئيس الجلسة

الشيخ/ محفوظ شماخ، رئيس الغرفة التجارية بصنعاء.

المقرر

د/ داوود عثمان، رئيس قسم الاقتصاد، جامعة صنعاء

المتحدث الرئيسي

السيد/ طارق يوسف، أستاذ جامعي، جامعة جورج تاون: إطلاق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

اللجان

د/ مطهر العباسي، وكيل وزارة التخطيط والتنمية: السياسات و البرامج الحكومية بتنمية فرص العمل في اليمن-التحديات و الآفاق المستقبلية.

الأستاذ/ شوقي هائل سعيد، المدير التنفيذي ، مجموعة شركات هائل سعيد أنعم: العمالة و القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية.

14:00 غداء في ضيافة البنك الدولي (جميع المشاركين مدعوون)

الأحد 10 إبريل 2005م

11:00-09:00 الجلسة الرئيسية الثانية: الفرص والتحديات التي تواجه اليمن

رئيس الجلسة

معالي الأستاذ/ حمود خالد الصوفي، وزير الخدمة المدنية، وزارة الخدمة المدنية

المقررون

تقديم تقارير رؤساء مجموعات العمل للجلسات المنعقدة

المتحدثون

السيد/ سرينيفاسان جوبالان ثيرومالي، كبير الاقتصاديين بقطاع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، البنك الدولي: كيفية إعادة إحياء النمو المتدني في اليمن.

أسئلة وأجوبة

11:30-11:00 استراحة

13:30-11:30 الجلسة الرئيسية الثالثة: الفرص والتحديات التي تواجه اليمن (استمرار)

رئيس الجلسة

السيد/ إيمانويل إمبي، المدير الإقليمي للبنك الدولي، البنك الدولي

المتحدثون

معالي الأستاذ/ أحمد محمد صوفان، نائب رئيس الوزراء، وزير التخطيط والتعاون الدولي: برنامج الإصلاح في اليمن- الإنجازات و المضي قدماً.

لجنة الرأي وصنّاع السياسة

معالي الأستاذ/ أحمد محمد صوفان، نائب رئيس الوزراء، وزير التخطيط والتعاون الدولي

د/ سيف العسلي، أستاذ الاقتصاد، جامعة صنعاء.

د/ محمد الأفندي، عضو مجلس الشورى، مجلس الشورى

الأستاذ/عبد السلام الأثوري، الأمين العام للمجلس اليمني لرجال الأعمال و المستثمرين

د/ أروى الربيعي، وكيلة وزارة الصحة، وزارة الصحة.

أسئلة وأجوبة

ملاحظات ختامية 14:00-13:30

السيد/ مصطفى نابلي، رئيس الاقتصاديون ومدير قطاع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، البنك الدولي

معالي الأستاذ/ أحمد محمد صوفان، نائب رئيس الوزراء، وزير التخطيط والتعاون الدولي:

غداء في ضيافة البنك الدولي (جميع المشاركون مدعوون) 14:00

الرجال	النساء	مجموع المشاركين	الجهة
62	21	83	الحكومة
11	1	12	ومنهم أعضاء المجلس المحلي
77	5	82	البرلمان والمجلس الإستشاري
8	4	12	المشاركون من البنك الدولي
8	8	16	المنظمات الغير حكومية المحلية والدولية
17	4	21	رجال الأعمال
22	6	28	أكاديميه
8	11	19	المانحون والجهات الدولية
10	1	11	الإعلام
2	1	3	الشباب
225	62	287	المجموع

* ومنهم 14 مشارك من خارج صنعاء

No.	Name	Title
GOVERNMENT PARTICIPANTS		
1.	H.E. Mr. Abdulkader Ba-jammal	The Prime Minister
2.	H.E. Mr. Ahmed Sofan	Deputy Prime Minister, Minister of Planning and International Cooperation
3.	H.E. Mr. Alawi Al-Salami	Deputy Prime Minister, Minister of Finance
4.	H.E. Mr. Abdul Wahab Al-Akil	Deputy Minister, Ministry of Vocational Training
5.	H.E. Mr. Hamood Al-Souffi	Minister of Civil Services
6.	H.E. Dr. Rashid Baraba	Minister of Oil & Minerals
7.	H.E. Ms. Amat Alaleem Al-Sosowah	Minister of Human Rights (Delegated Dr. Abdulkareem Al-Awag) Minister's Advisor
8.	H.E. Dr. Abdulkareem Al-Arhabi	Minister of Social Affairs & Labor
9.	Dr. Amin Muhyaddin	President of the Central Statistics Organization
10.	Mr. Abdulkareem Mutayer	President of the General Investment Authority
11.	Mr. Ahmed Obeid Al-Fadli	Vice Minister of Finance
12.	Mr. Fadl Al-Akwa'a	Deputy Head, General Authority for Pensions
13.	Mr. Abdulmalik Alamah	Deputy Minister of Oil & Minerals
14.	Dr. Ali Al-Zabiddi	Head of Custom's Authority
15.	Dr. Lutf Barakat	Deputy Head of Custom's Authority
16.	Dr. Abdulrazak Al-Maranni	Assistant Deputy - Custom's Authority
17.	Mr. Noman Al-Suhaybbi	Head of Tax Authority
18.	Dr. Mohammed Saeed Al-Hajj	Assistant Head of Tax Authority
19.	H.E. Mr. Ahmed Abdulrahman Al-Samawi	Governor of the Central Bank of Yemen
20.	Mr. Mahamoud Qaid	Deputy Governor-Central Bank of Yemen
21.	Mr. Abdullah Al-Olofi	Deputy Governor-Central Bank of Yemen
22.	Mr. Hussein Ezzi	Head of Researches' Department-Central Bank of Yemen
23.	Mr. Abdullah Al-Shater	Deputy Minister for Project Programming-Ministry of Planning & International Cooperation
24.	Mr. Obais Awadh Alhomr	Deputy Minister, Ministry of Finance
25.	Mr. Ahmed Ghaleb	Deputy Minister-Ministry of Finance
26.	Dr. Abdullah Ghaleb Naji Al-Mikhlaffi	Deputy Minister for Financial & Administrative Affairs
27.	Dr. Ali Mohammed Shater Muthanna	Deputy Minister for Planning & Statistics
28.	Dr. Mohammed Ghaleb Haidar Bishr	Deputy Minister for Government Accounts and Organization
29.	Dr. Fadhil Abdulkareem Al-Shuaybbi	Deputy Minister for Budgeting
30.	Dr. Nassr Saleh Al-Harbbi	Deputy Minister for External Affairs
31.	Mr. Abduljabar Saad Mohammed	Deputy Minister for Revenues
32.	Mr. Mohammed Ahmed Mahyoub	Assistant Deputy Minister - Government Accounts-Revenues Affairs
33.	Dr. Mohammed Abdulkareem Al-	Assistant Deputy Minister- Organization &

No.	Name	Title
	Manssoub	Government Account- Computerizing and rganization Affairs
34	Mr. Amin Abduljabar Al-Muhammadi	Assistant Deputy Minister - Budgeting sector- Closing Accounts
35	Mr. Abdulrahman Ali Abdulghanni	Assistant Deputy Minister - Budgeting sector- Closing Accounts
36	Mr. Hassein Al-Udayni	Assistant Deputy Minister - Eternal Affairs
37	Mr. Mohammed Nasser Al-Janad	Assistant Deputy Minister –Revenues
38	Mr. Khaled Mohammed Awad Ashar	Assistant Deputy Minister - Financial Affairs
39	Mr. Ibrahim Al-Naharri	Advisor-Ministry of Finance
40	Mr. Ahmed Mohammed Hajar	Assistant Deputy Minister for Planning & Statistics
41	Mr. Anwar Mohammed Al-Momarri	Ministry of Finance
42	Dr. Mohammed Al-Waddan	Head of Aden Free Zone*
43	Dr. Riad Nadir	Aden Free Zone*
44	Mr. Mohammed Noman	Aden Free Zone*
45	Eng. Hisham Sharaf	Under Secretary, Ministry of Planning & International Cooperation
46	Dr. Mohammed Al-Sabbry	Under Secretary, Ministry of Planning & International Cooperation
47	Mr. Hadi Abu-Luhoom	Under Secretary, Ministry of Vocational Training
48	Mr. Hashem Awanallah	Under Secretary, Ministry of Planning and International Cooperation
49	Mr. Ali Saleh Abdullah	Under Secretary for Social Development, Ministry of Social Affairs and Labor
50	Dr. Abdul-Hadi Hamdani,	Presidential Office
51	Mr. Amin Maroof Al-Janad	Secretary General, National Population Council
52	Dr. Nafisa Al-Jaefi	Higher Council for Motherhood and Childhood
53	Ms. Hooria Mashoor	Vice Chairperson, Women National Committee
54	Ms. Najeeba Hadad	Deputy Minister, Ministry of Culture and Tourism
55	Ms. Fawzia Noman	Deputy Minister, Ministry of Education
56	Ms. Noor Ba-Abbad	Assistant Deputy Minister, Ministry of Social Affairs and Labor
57	Mr. Hussein Ba-Saleem	Assistant Deputy Minister, Ministry of Information
58	Dr. Arwa Al-Rabee	Assistant Deputy Minister, Ministry of Health and Population
59	Dr. Insaf Kassim	Head, Research Dept., Education Research Center
60	Ms. Bilqis Abdul-Sattar	General Director, Ministry of Agriculture
61	Dr. Nidhal Barakat	General Director, Ministry of Legal Affairs
62	Dr. Mahfoud Mohammed Abodo	Ministry of Oil & Mineral Resources
63	Ms. Salwa Mukred Seif	Ministry of Legal Affairs
64	Mr. Jameela Ahmed Al-Fusayel	Ministry of Legal Affairs
65	Ms. Fatima Mashoor	General Director, Ministry of Social Affairs and Labor

No.	Name	Title
66	Ms. Iman Al-Hamami	General Director, Ministry of Planning and International Cooperation
67	Ms. Maha Mohammed Ghaleb	General Director, Ministry of Social Affairs and Labor
68	Ms. Suad Ahmed Al-Qaderi	Ministry of Social Affairs and Labor
69	Mr. Abdulrahman Barawi	Deputy Minister, Ministry of Interior Affairs
70	Dr. Ahmed Al-Asbahi	Assistant Secretary-General Congress Party
71	Dr. Amat Alsalam Rajaa	Director of Women-Islah Party (Dr. Abdulmajid Abdulkawi Farhan will attend)
72	Ms. Siham Sulaiman	Director of Women Department- Office of the President
73	Ms. Khadija Radman	Director of International Affairs- General Congress Party
74	Mr. Mohammed Abdulwahab Jubarri	Prime Minister's Advisor
75	Dr. Abdullah Al-Zalab	Head of Communication Training Institute
76	Ms. Wafa'a Awadh	Ministry of Industry
77	Ms. Hayat Abdullah Haydarah	Prime Minister's Office
78	Mr. Abdllah Makram	Prime Minister's Office
79	Dr. Abdullah Al-Sanafi	President of Central Organization for Control & Auditing
80	Mr. Mansur Al-Battani	Deputy for Administration Uint ,COCA
81	Mr. Mohammed Dugaish	Deputy for Technical unit, COCA
82	Mr. Ahmed Al-Shaibani	General Manager of External Technical Cooperation
83	Dr. Hamuod Al-Najar	Yemen Reprsintitive -World Tarde Organizaci3n
LOCAL COUNCIL		
84	Mr. Jamal Abdulkhalek Al-Khawlanni	Secretary General-Capital Secretariat Local Council
85	Eng. Ftaima Al-Huraybi	Secretary General and General Director of Tahrir District Council, Sana'a
86	Mr. Abdulkareem Saleh Shaif	Aden Local Council*
87	Mr. Mohammed Ahmed Al-Hajj	Taiz Local Council *
88	Mr. Salemeen Aboud Al-Mahawi	Hadramout Local Council*
89	Mr. Amin Ali Al-Waraffi	Ibb Local Council*
90	Mr. Ali Haydarah Mater	Lahj Local Council*
91	Mr. Hassan Ahmed Hajj	Hodeidah Local Council*
92	Mr. Najeeb Abdulwahed Salah	Dhamar Local Council*
93	Mr. Mohammed Ahmed Al-Najddi	Hajah Local Council*
94	Mr. Ali Ahmed Al-Zaykam	Al-Mahweet Local Council*
95	Mr. Hassan Abdullah Al-Iraqqi	Al-Jawf Local Council*

No.	Name	Title
PARLIAMENT		
1.	Mr. Ja'afar Basaleh	Deputy Speaker of the Parliament
2.	Mr. Ali Al-Amrani	Head of Finance Committee
3.	Mr. Faisal Abu-Ras	External Affairs
4.	Mr. Abdullah Almaktari	Finance Committee
5.	Dr. Oras Naji	External Affairs
6.	Mr. Abdul-Jaleel Thabet	Head of Economic Development Oil and Petroleum Committee
7.	Mr. Mohamed Abdo Al-Ilah Al-Khadhi	Economic Development Oil and Petroleum Committee
8.	Mr. Ali Hussein Ash'aal	Economic Development Oil and Petroleum Committee
9.	Mr. Mohamed Al-Khadem Al-Wagih	Commerce and Industry Committee
10.	Mr. Abdulgalil Radman	Commerce and Industry Committee
11.	Mr. Shawki Al-Kadi	Public Freedom & Human Rights Committee
12.	Mr. Ali Abdulla Hulaikah	Judicial and Legal Committee
13.	Mr. Mohamed Ali Al-Shadai	Agriculture, Fisheries and Water Resources Committee
14.	Dr. Nageeb Saeed Ghanem	Population and Health Committee
15.	Mr. Nabil Sadiq Muhsin Basha	External Affairs Committee
16.	Mr. Azzam Abdulla Salah	Head of Social Affairs and Labor Committee
17.	Mr. Sinan Abdulwali Al-Ajji	Member of the Parliament
18.	Mr. Shawqi Abdulsalam Shamsan	Member of the Parliament
19.	Mr. Qassem Hussein Al-Hadda	Member of the Parliament
20.	Mr. Abdulaziz Ahmed Kerro	Member of the Parliament
21.	Mr. Abdullah Ahmed Al-Udaynni	Member of the Parliament
22.	Mr. Yasser Ahmed Salem Al-Awaddi	Member of the Parliament
23.	Mr. Mansour Aziz Hammod Al-Zindani	Member of the Parliament
24.	Mr. Ahmed Mohammed A. Al-Zuhayri	Member of the Parliament
25.	Mr. Mohammed Rashad Al-Alemi	Member of the Parliament
26.	Mr. Sultan Saeed Abdullah Al-Barakani	Member of the Parliament
27.	Mr. Sultan Hizzam Shams Al-Itwanni	Member of the Parliament
28.	Mr. Mohammed Ismail Al-Arhabbi	Member of the Parliament
29.	Mr. Mohammed Abdulelah Al-Qaddi	Member of the Parliament confirmed
30.	Mr. Ali Hussein Othman Ashaal	Member of the Parliament
31.	Mr. Nasser Abdo Ahmed Arrman	Member of the Parliament
32.	Mr. Sakhr Ahmed Abbas Al-Wajeeh	Member of the Parliament
33.	Mr. Fathi Tawffek Abdulraheem Mutahar	Member of the Parliament
34.	Mr. Mohammed Abdo Saeed Anam	Member of the Parliament

No.	Name	Title
35	Mr. Azzam Abdullah Saad Salah	Member of the Parliament
36	Mr. Abdo Mahdi Hassan Al-Idlah	Member of the Parliament
37	Mr. Ghaleb Abdulkafi Al-Qirshi	Member of the Parliament
38	Mr. Ahmed Ali Abdullah Al-Sunaidar	Member of the Parliament
39	Mr. Abdulkarim Al-Aslami	Member of the Parliament
40	Mr. Abdulrazak Al-Higri	Member of the Parliament
41	Mr. Aagib Ahmed Al-Wargi	Member of the Parliament
42	Mr. Abdulaziz Jobayi	Member of the Parliament
43	Mr. Zakaraia S. Zikri	Member of the Parliament
44	Mr. Mohammed Saleh Ali	Head of Environment & Water Committee Member of the Parliament
45	Mr. Mohamed Nagi Al-Shaef	Member of the Parliament
46	Ms. Eman Shaef	Legal Advisor, Parliament
47	Ms. Gamila Saleh Saif	Legal Advisor, Parliament
48	Mr. Mutahar Al-Khawi	Secretary, Social Affairs and Labor Committee
SHURA COUNCIL		
49	Eng. Mohamed Al-Junaid	Head of Finance Committee
50	Mr. Ali Lutf Al-Thawr	Head of Economic Committee
51	Mr. Fadhl Muhsen Abdulla	Economic Committee
52	Mr. Mohamed Al-Tayeb	Head of Public Freedom & Human Rights Committee
53	Mr. Abdulla Ahmed Ghanem	Judicial and Legal Committee
54	Dr. Mohammed Al-Afandi	Deputy Chairman of Economic Committee
55	Mr. Abdulla Ahmed Mughaide	Local Government Committee
56	Mr. Abdulwahab Al-A'ansi	Administrative Reform, Insurance and Human Resource Committee
57	Mr. Abdul-Malik Al-Mikhlaifi,	Political Committee
58	Mr. Ismail Mohammed Al-Wazzer	Member of the Shura Council
59	Mr. Mohammed Abdulla Al-Jaefi	Member of the Shura Council
60	Mr. Ahmed Mohammed Al-Shammi	Member of the Shura Council (Delegated Mr. Mohammed Yahia Al-Mansour)
61	Mr. Abdullah Hussein Barakat	Member of the Shura Council
62	Dr. Mohammed Al-Addi	Member of the Shura Council
63	Mr. Abdulhameed Seif Al-Haddi	Member of the Shura Council
64	Mr. Saleh Obad Al-Kholanni	Member of the Shura Council
65	Dr. Hassan Ahmed Al-Salammi	Member of the Shura Council
66	Dr. Hussein Abdullah Al-Amri	Member of the Shura Council
67	Mr. Mohammed Hussein Al-Aydarous	Member of the Shura Council
68	Dr. Fadhl Abu Ghanim	Member of the Shura Council
69	Mr. Mohssin Ali Yasser	Member of the Shura Council
70	Mr. Mohammed Abdullah Al-Btanni	Member of the Shura Council
71	Mr. Ahmed Ali Al-Mehni	Member of the Shura Council
72	Mr. Ibrahim Saeedi	Member of the Shura Council

No.	Name	Title
73	Mr. Mohammed Saleh Qarrah	Member of the Shura Council
74	Mr. Hussein Al-Masswari	Member of the Shura Council
75	Mr. Abdulsalam Al-Anssi	Member of the Shura Council
76	Mr. Abdulmalik Al-Mikhlaffi	Member of the Shura Council
77	Mr. Ahmed Yahia Al-Emmad	Member of the Shura Council
78	Mr. Ahmed Mohammed Al-Mutawakel	Member of the Shura Council
79	Mr. Hassan Ahmed Al-Lawzzi	Member of the Shura Council
80	Ms. Muna Basharaheel	Member of the Shura Council
81	Ms. Fatima Mohammed Bin Mohammed	Member of the Shura Council
82	Dr. Mohammed Al-Afandi	Member of the Shura Council
WORLD BANK PARTICIPANTS		
1.	Mr. Mustapha Nabli	Chief Economist & Sector Director, (MNSEED)
2.	Mr. Emmanuel Mbi	Country Director
3.	Mr. Darius Mans	WBI Director
4.	Mr. Mustapha Rouis	Country Manager
5.	Ms. Miria Pigato	Sector Manager, (MNSEED)
6.	Mr. Srinivasan Gopalan Thirumalai	Sr. Economist, (MNSEED)
7.	Ms. Carmen Niethammer	Operations Officer
8.	Mr. Yahia Al-Anssi	Senior Economist, (MNSEED)
9.	Ms. Samra Shaibani	Senior Communications Officer
10	Mr. Edouard Al-Dahdah	Consultant, World Bank Institute
11	Mr. Tarik Yousef	Consultant, (MNSEED)
12	Ms. Tazin Faish	Young Professional, (MNSEED)
NATIONAL & INTERNATIONAL NGOs		
1.	Mr. Ahmed Gaber Afif	Al-Afif Cultural Foundation
2.	Dr. Fathia Bahrn	Women Economic Empowerment Association
3.	Dr. Abdul-Karim Al-Sharree	Yemeni Family Care Association
4.	Ms. Ramzia Al-Eryani	Yemeni Women Union
5.	Mr. Mohamed Al-Massyabi	Yemen Development Foundation
6.	Ms. Amal Al-Basha	Sister's Arab Forum
7.	Ms. Jameela Al-Baidhani	Al-Tahadi for Disadvantaged Girls
8.	Ms. Gabool Al-Mutawakel	Girls World Communication Center
9.	Mr. Abdul-Majeed Al-Fahd	Civic Democratic Foundation
10	Dr. Mohamed Saleh Al-Khadhi	Al-Saleh Welfare Association
11	Dr. Raufa Hassan	Cultural Development Programs Planning Foundation

No.	Name	Title
12	Dr. Abdul-Hadi Al-Hamdani	Yemen Consultant House
13	Dr. Tariq Sinan Ab-Luhoom	Al-Islah Welfare Association
14	Ms. Raja Al-Masabee	Arab Human Rights Foundation
15	Dr. Arwa Al-Deram	Director-Soul
16	Mr. Mohammed Abdullah Abu Ali	Yemeni Organization for Intellectual Rights
BUSINESSMEN		
1.	Skh. Mahfoudh Shammakh	Chairman of Chamber of Commerce
2.	Mr. Mohammed Qaflah	Chamber of Commerce in Sana'a
3.	Skh. Mohammed Omar Ba-Mashmoos	Chairman of Chamber of Commerce-Aden*
4.	Mr. Ali Mohammed Saeed	Chairman of Hayel Saeed Anam Group of Companies
5.	Mr. Tawfeek Saleh Abdullah	Chairman of Board- Tobacco Company
6.	Mr. Shawqi Ahmed Hayel Saeed	Hayel Saeed Group/Taiz*
7.	Skh. Hameed Abdulla Al-Ahmer	Al-Ahmer Group
8.	Mr. Khaled Taha Mustapha	Vice Chairman, Fedearation of Yemen Chamber of Commerce, Industrial Sector
9.	Mr. Mohammed Hassan Al-Zubeiry	Chairman of the Board, Yemen and Gulf Bank
10	Dr. Ahmed Al-Hamdani	Watani Bank
11	Mr. Sameer Saeed Thabet	Thabet Brothers
12	Mr. Ahmed Abubaker Bazara	Bazara Trading
13	Mr. Hayel Abdul Haq	Director, IBY
14	Ms. Huda Al-Sharafi	Al-Maz Trading
15	Ms. Leila Shihab	Women Business Group
16	Mr. Abdulla Bagash	Shahb Corp.
17	Dr. Naser Al-Aqhil	Al-Aqhil Group
18	Mr. Omar Bajarash	Chairman-Hadramout Chamber of Commerce*
19	Ms. Ibtihaj Ahmed Al-Kamal	"Kumade" Trade Company
20	Mr. Nabil Balkaqeeh	Chairman-Aden Chamber of Commerce*
21	Dr. Najat Dammaj	Women Businessmen Group
ACADEMIA		
1.	Dr. Nooria Humad	Professor of Sociology, University of Sana'a
2.	Dr. Nagiba Abdul Ghani	Professor of Health, University of Sana'a
3.	Dr. Fatima Khatan Dean	Girl's College, University of Science and Technology
4.	Dr. Husnia Al-Kadri	Professor of Science, Women Study and Development Centre, University of Sana'a
5.	Dr. Rukhsana Ismael	Professor of Science, University of Aden*

No.	Name	Title
6.	Dr. Amat Al-Razaq Humad	Professor of Education, University of Sana'a
7.	Dr. Abdulbaqi Shamsan Qaid	Professor, Sana'a University
8.	Dr. Yahia Al-Mutawakel	Professor of Economics, Sana'a University
9.	Dr. Fuoad Al-Salahi	Professor of Sociology, University of Sana'a
10	Dr. Daoud Outhman	Chairman of Economics Department-Sana'a University
11	Dr. Amin Al-Shaibani	Professor of Economics, University of Aden*
12	Dr. Mohammed Al-Haweri	Professor of Economics-Sana'a University
13	Dr. Seif Al-Asalli	Professor of Economics-Sana'a University
14	Dr. Abdulbarri Al-Sharjabbi	Professor of Economics-Sana'a University
15	Dr. Hussein Thabet	Professor of Economics-Sana'a University
16	Dr. Sa'aeb Salaam	Chairman of Business Management Department-Sana'a University
17	Dr. Hamood Abdullah Saleh	Professor of Business Management-Sana'a University
18	Dr. Abdulaziz Al-Shuaybbi	Chairman of Political Studies Department-Sana'a University
19	Dr. Abdulhameed Al-Sayh	Professor of Political Studies Department-Sana'a University
20	Dr. Khaled Al-Akwa'a	Professor of Political Studies Department-Sana'a University
21	Dr. Saeed Ahmad Hassan	Professor of Statistics-Sana'a University
22	Dr. Ahmed Al-Shammi	Professor of Business Management-Sana'a University
23	Dr. Ahmed Al-Duraffi	Professor of Business Management-Sana'a University
24	Dr. Abdulkareem Al-Sayaghi	Dean of Commerce Department-Sana'a University
25	Dr. Mohammed Fadl Al-Iryani	Chairman of Accounting Department-Sana'a University
26	Dr. Mohammed Al-Rubayddi	Professor of Accounting-Sana'a University
27	Dr. Ahmed Al-Hadrami	Administración Department Sana'a University
28	Dr. Abdulbagi Kaid	Professor -Sana'a University
DONORS & INTERNAIONAL AGENCIES		
1.	Ms. Flavia Pansieri	Representative, UNDP
2.	Mr. Moin Karim	Deputy Resident Representative
3.	Mr. Waleed Bahran	UNDP
4.	Ms. Bushra Ahmed	UNDP
5.	Mr. Abdo Seif	UNDP
6.	Ms. Rajni Khanna,	Representative, OXFAM
7.	Mr. Nagi Khalil,	Director, ADRA

No.	Name	Title
8.	Ms. Shara N. Betty	Project Director, ADRA
9.	Ms. Sabreah Al-Thawr	Education Advisor, ADRA
10	Mr. Thomas Springer	Royal Netherlands Embassy
11	Mr. Dominique O'Neill	Country Representative-DFID
12	Ms. Jeehan N. Abdulghafar	Deputy Head of Office-DFID
13	Ms. Randa Abu Al-Hussn	UNDP
14	Mr. Luis Coronado	Deputy Director-USAID
15	Ms. Shayna Steinger	Chief of Political & Economic Section-US Embassy
16	Ms. Naajwa Ksaifi	Chief Technical Advisor for Gender & Employment
17	Dr. Saleh Al-Sheikh	Acting UNFPA Representative
18	Ms. Huda Alban	Secretary General-UNESCO, Sana'a
19	Ms. Elizabeth White	Head of the British Council
MEDIA		
1.	Ms. Nadia Al-Saqqaf	Editor, Yemen Times
2.	Mr. Peter Willems	Yemen Times
3.	Mr. Faris Al-Sanabani,	Editor, Yemen Observer
4.	Mr. Nasr Taha Mustafa	Saba News Agency
5.	Mr. Murad Hashim	Al-Jazeera
6.	Mr. Hamood Munaser,	Al-Arabiya/ France Press
7.	Mr. Faisal Mukarram,	Al-Hayat
8.	Mr. Mohammed Al-Ghubari,	Al-Bayan UAE based Newspaper /Reuters News Agency
9.	Mr. Mohammed Fare'e Al-Shaibani	Al-Ayyam Newspaper
10	Mr. Jamal Mujahed Al-Ashmaui	Al-Mitahq Newspaper
11	Mr. Ibrahim Mahmoud Al-Ashmaui	26 September & Al-Hayat Newspapers
YOUTH		
1.	Ms. Abeer Hashim	Executive Director, Women Economic Empowerment Association and Vision for Development Association
2.	Mr. Mohammed Al-Kohali	Journalist Union
3.	Mr. Abdulla Abdullellah Al-Asbahi	Youth Organization – Taiz*(member of Youth Voices)

* Refers to participants from outside Sana'a

The World Bank

Middle East North Africa Region

News Release No.

Media Contact:

In Washington: Sereen Juma 1 (202) 473-7199

sjuma@worldbank.org-mail:

In Sana'a: Samra Shaibani (967-1) 421 623

e-mail: sshaibani@worldbank.org

مؤتمر المائدة المستديرة حول النمو، العمل والتطور الاجتماعي تحصد إهتمام كبير من قبل الحكومة والشعب اليمني

صنعا، 9 أبريل 2005- يفتتح عبد القادر باجمال، رئيس الوزراء، اليوم مؤتمر المائدة المستديرة حول النمو، العمل والتطور الاجتماعي الذي ينسقه البنك الدولي مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي سيعقد خلال الفترة 9-10 إبريل. سيتم خلال المؤتمر عرض التقارير الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول التجارة والاستثمار، الحكم الجيد، النوع الاجتماعي والعمل. وسيتم عرض نتائج هذه التقارير التي ستناقش مع الخبراء اليمنيين لعرض التحديات والفرص التي تواجه البلد. وستقوم مجموعة من الخبراء اليمنيين مع نظرائهم من البنك الدولي بتقديم ومناقشة مجموعة من الدراسات حول التقارير الأربعة من المنظور اليمني. كما أن مناقشات هذا المؤتمر سيعول عليها في تقديم بعض المدخلات للخطة الخمسية للتنمية وبرنامج الإصلاح.

إتاحة فرص العمل: مواجهة التحديات غير المتوقعة

يجب على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مضاعفة مستويات العمالة القائمة حالياً بحلول عام 2020، وذلك بخلق مليون فرصة عمل جديدة. مع وصول متوسط معدلات البطالة إلى 15 بالمائة وتزايد القوى العاملة بنسبة 3 بالمائة سنوياً، يظل التحدي كبيراً للمنطقة.

ولكن على الرغم من ضرورة أ إصلاحات أسواق العمل فإنها ليست كافية. يقول هذا التقرير أن على بلدان هذه المنطقة معالجة مجموعة من التحديات الماثلة منذ زمن طويل أمام السياسات والمؤسسات بهدف حفز تغييرات أساسية مترابطة في إقتصاد كل منهم. "إلا أن تنفيذ هذه الإصلاحات لم يكن متساوياً. كما أتسم بالتردد وعدم الإكمال" يقول مصطفى نابلي، رئيس الاقتصاديين، رئيس قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في البنك الدولي.

عند المعرفة عن المشاركة في قوة العمل غير المتساوية، تظل النساء قوة لم تستغل كل قدراتها في المنطقة. يقترح التقرير أن زيادة المشاركة في قوة العمل سينتج عنه زيادة في الدخل. يحدد التقرير المعوقات الإقتصادية والإجتماعية التي تواجه المرأة عند البحث عن عمل في المنطقة وبشكل عام. وهذه المعوقات هي إقتصادية وإجتماعية وسياسية.

"مع إزدياد العمالة بنسبة تتجاوز 4% سنوياً" والتي تعتبر أعلى معدل في العالم، تحتاج اليمن أكثر من 40 مليون فرصة عمل للعشرين السنة القادمة" يعلق مصطفى رويس، مدير مكتب البنك الدولي في اليمن.

التجارة والاستثمار: الإصلاحات توعد بنمو أسرع وفرص عمل

إن تقرير التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يطالب الدول بالتعاطي مع برامج الإصلاح والتي بدورها تعد بنمو سريع وفرص عمل للمنطقة بحاجة لها.

بناء على كتب التقرير، إن معوقات السيسة اداخلية تلعب دوراً كبيراً في تأخر التجارة والاستثمار. إن دول المنطقة بحاجة إلى الاندماج السريع في الإقتصاد العالمي والذي بدوره يعني تحرير بعض الخدمات المهمة مثل الإتصالات، التمويل والمياه، على سبيل الذكر لا الحصر. "الإصلاحات ليست سهلة زحتاج دعم جماهيري لتتجح" علق نابلي.

فيما يتعلّق باليمن، التجارة والاستثمار في القطاع غير النفطي تعتبر عناصر مهمة للنمو والعمل. ولكي يحصل ذلك "يجب تحسين مجال الاستثمار" قال رويس.

"إن المساواة المبنية على أساس النوع لا تعني اللطف مع النساء أو التصحيح السياسي" قالت نادرة شاملو، كبيرة المستشارين في البنك الدولي. إن المعوقات المبنية على أساس النوع تفرض تكلفة إقتصادية كبيرة على النساء وتحول دون مساهمتهم الفاعلة ومهاراتهن في الإقتصاد. وهذا يؤثر عكسياً على القوة التنافسية للإقتصاد على مستوى العالم. "ولا يمكن لأي دولة أن تتعاطى مع ذلك وبالإخص اليمن" أضافت شاملو.

الحكم الجيد: ضعف ادارة الحكم تؤدي الى قصور عمليه النمو وتقديم الخدمات العامة

يتضمن تقرير البنك الدولي حول الحكم الجيد للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على قيمتين متلازمتين وهما التضمينية والمساواة. وأن عدم تطبيقهما قد أضعف النمو الإقتصادي والتنمية البشرية ويكشف الفجوة في نوع المسائلة في المنطقة. أن دول المنطقة تظهر نمطاً محدوداً لايعتمد الشفافية. وليس لدي المواطن الحق ف طلب المعلومات كما تخضع وسائل الإعلام للرقابة والسيطرة لاندع مجالاً للنقاش البناء.

إن غياب نظام الحكم الجيد يعيق قدرة الحكومة لمجابهة الطلب في زيادة فرص العمل وتقديم الخدمات الإجتماعية المتميزة.

في اليمن، توجد حاجة ملحة "لتحسين إدارة الحكم مع مع الزيادة في التضمينية في صنع القرار والمساواة" قال نابلي.

النوع الإجتماعي: إعطاء المرأة الكوتا يضع التضمين في صنع القرار ويهيء لبيئة منصفة

التقرير الخاص بالنوع الإجتماعي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان "المرأة في المجال العام" يكشف بأن المشاركة المتدنية للمرأة في العمل تؤثر سلباً على النمو الإقتصادي والدخل.

إن تخفيض عدم المساواة المبنية على أساس النوع تعتبر هدفاً تنموياً بحد ذاته. إضافة الى ذلك فهناك إعتراف أن عدم المساواة تنعكس سلبياً على النمو الإقتصادي وعلى التخفيف من الفقر. إن العلاقة بين النمو الإقتصادي والفقر وعدم المساواة على أساس النوع له إتجاهين. كما يشير إلى تواجد النساء في القطاع العام الذي يوفر مميزات مغرية ومساواة في التوظيف والدخل. ولكن مع خفض العمالة في القطاع العام، في بلدان كثيرة، يحذر التقرير من عدم قدرة القطاع العام في توفير فرص عمل جديدة للنساء في المستقبل.

"من المشجع رؤية الخطة الخمسية القادمة لليمن متضمنة الفرص الإقتصادية للمرأة كعناصر مهمة لإزدهار في البلد" تضيف شاملو، كبيرة مستشاري البنك الدولي وكاتبة التقرير. "اليمن لاتزال تواجه التحديات فيما يتعلّق بالمؤشرات الإجتماعية مثل مجال محو الأمية في أوساط النساء، معدل الخصوبة ووفيات الأمهات العالية. هذا يعني أن تقديم الخدمات للنساء يجب أن تزداد في الخطة الخمسية القادمة. وهذا يتطلب جذب الكثير من النساء مقارنة بالرجال لهذه القطاعات والتي تفر من قبل القطاع العام، وخاصة المناطق الريفية" تضيف شاملو.

"إتاحة المساحة للنساء في مجال صنع القرار سيعمل على إدماج قضايا المرأة بشكل منظم في كافة المجالات العامة وصنع القرار" أكدت رشيدة الهمداني، رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة.

###

للمزيد من المعلومات عن أنشطة البنك الدولي في اليمن، يرجى زيارة الموقع المعني على شبكة الإنترنت:

<http://www.worldbank.org/ye>

في افتتاح مؤتمر المائدة المستديرة حول النمو والعمل والتطور الاجتماعي

صوفان: برنامج الإصلاح الاقتصادي ساهم في تحسين مستوى الأداء الحكومي وتنمية فرص العمل

وقال الأخ نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي إن مواجهة هذا القدر الكبير من قوى العمل يمكن إيعاء القطاع الخاص الدور الريادي أهام في تفعيل النشاط الاقتصادي مستهددا على ضرورة الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية حتى تتمكن من التغلب على الإشكالات

بالحفاظ من ١٧

في افتتاح مؤتمر المائدة المستديرة حول النمو والعمل في منظور الاجتماعي الذي يشتم أعماله بصفاء اليوم أن معدل نمو في فرص العمل التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية تراوح بين ١١٠ ألف و ١٠٠ الف فرصة عمل جديدة سنويا منها إلى أن نمو قوة العمل المتجددة تراوح سنويا بين ٢٠٠ و ٢٢٠ ألفا من القوى الجديدة المتخمة إلى سوق العمل البيئي.

أكد الأخ أحمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي أن برنامج الإصلاح الاقتصادي حقق لليمن نجاحات كبيرة منذ البدء بتشغيله عام ١٩٩٥م حيث انعكست مؤشرات الإيجابية في الاستقرار الاقتصادي والحد من التدهور وتحسين مستوى الأداء الحكومي وبعثت قسوة وأوضح الأخ صوفان في كلمة القاها أس

* الثورة 10 ابريل 2005



في افتتاح مؤتمر المائدة المستديرة حول النمو والعمل والتطور الاجتماعي:

صوفان يؤكد الاستمرار في الإصلاحات وإعطاء المرأة والقطاع الخاص دورا أكبر في التنمية الاقتصادية

البنك الدولي: اليمن بحاجة إلى ٤ ملايين وظيفة خلال الـ ٢٠ سنة المقبلة لتغلب على البطالة وتحسين أداء الاقتصاد الوطني

الاجتماعي وفرص العمل والحكم الرشيد - شؤون اليمن تقوم بإعداد الخطط الخمسية الثالثة ، والتي تتضمن نتائج الخوض

وقدما يتعلق بمعاملة البطالة التي تعاني منها اليمن في بعض القطاعات قال مستشاري نائب رئيس الاقتصاديين في قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي إن اليمن تحتاج إلى أكثر من ٤ ملايين وظيفة خلال الـ ٢٠ سنة المقبلة بما يواكب النمو الحضري للقوى العاملة والتي تبلغ أكثر من ٤٪ في السنة وهي إحدى أعلى نسب في العالم.

مشيرا إلى ضعف القطاع الخاص غير النشط في توفير فرص العمل حيث تشكل قوة البطالة العاملة فيه ٢٠ ٪ فقط

وأكد ان اليمن بحاجة إلى تطوير تلك إلى الصحف على الأقل حتى يمكنها التغلب على مشكلة البطالة وتحسين أداء الاقتصاد الوطني ورفع قوة القطاع الخاص إلى برجة اقتصادية أعلى.

البنكية خلال العشر السنوات الماضية على تخفيض من الحقوق وإن كانت لا تزال تمثل جزءا كبيرا مما يجب ان تحصل عليه - حيث تبلغ نسبة الأزمات لعمالات في القطاع الحكومي ٧٠٪ من إجمالي مؤكدا أن التطلعات من مؤتمر المائدة المستديرة تدعو بتكثيف الاتجاهات التي يمكن وضعها في منظومة سياسات وإجراءات للتعامل مع الشأن الاقتصادي بما يؤدي إلى مواجهة التحديات مستقبلا.

وتابع صوفان إلى عدد من المؤشرات التي تؤدي إلى تقديم مدى النجاح في السياسات وتستخدم هذه المؤشرات على مدى فاعلية القانون إلى مؤشرات أخرى مرتبطة بالفساد واستقلالية القضاء والحريات

من جانبه أوضح محمد الصبري وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية أن البنك الدولي اختار الزمن لمناقشة نتائج الدراسات الأربع التي يعدها منذ عامين حول التجارة والاستثمار والنوع

تحسين القطاع الخاص. لكنه لم يبد إلى قيام القطاع الخاص بالتطور المطلوب منه في توفير فرص العمل الكثير المطلوب. مستهددا على ضرورة الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية حتى تتمكن من التغلب على الإشكالات - كونها عملية وطنية يجب ان تندمج من الرؤى الحزبية

وهو وجد ان يتعامل معها المجتمع كبرنامج وطني.

وفي الوقت الذي يناقش المشاركون في المؤتمر وضع المرأة والتنمية ويرسم كمشترك في البناء والتنمية ويرسم السياسات الاقتصادية في ظل تشجيع اوضاعها في مختلف القطاعات.

وأكد الأخ أحمد محمد صوفان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي حرص الدولة على تمكين المرأة من المشاركة في المجال الاقتصادي والسياسي وتمثيلها من المحلات التنويرية.

وقال صوفان في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ لقد حملت المرأة

التي ترتبت على تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي .. وهي نجاحات كبيرة ولا يستطيع أحد أن ينكرها .. مشيرا إلى ان هذه النجاحات عث ملموسة في الاستقرار الاقتصادي وفي الحد من التدهور والعمل على تحسين مستوى الأداء الحكومي - وهو ما انعكس على معدلات النمو التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية.

وقال صوفان ان معدل نمو في فرص العمل التي تم توفيرها خلال العشرة اعوام الماضية تراوحت بين ١٠٠ ألف إلى ١١٠ ألف فرصة عمل جديدة سنويا - الا ان هناك ما يقابل نمو في قوة العمل المتجددة حيث تنتج سنويا من ٢٠٠-٢٢٠ ألف من قوى العمل المتجددة.

وأكد انه لا يمكن مواجهة هذا القدر الكبير من قوى العمل إلا بإعطاء القطاع الخاص الدور الريادي والهام في تفعيل النشاط الاقتصادي

وقال ان هذا جعل خلال العشر السنوات الماضية ساهم بشكل كبير في

صحة / سبأ / بدأت أمس بصفاء فعاليات مؤتمر المائدة المستديرة حول النمو والعمل والتطور الاجتماعي الذي تنظمه وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع البنك الدولي تحت شعار "رفع مستوى النمو والعمل والتطوير الاجتماعي بمشاركة ما يزيد عن مائتي مشارك يمثلون منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ورجال الأعمال والباحثين الاقتصاديين.

ويقد المؤتمر على مدى يومين أمام عدد من المؤسسات والقطاعات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والتنموي في المنظمة الحضرية بصين وغيرها من المؤسسات الاقتصادية العاملة نشطتها بالبنك الدولي .. فيما يناقش المشاركون نتائج التقارير الإقليمية والقضايا المتعلقة بشأن اليمن للوصول إلى تطوير فهم مشترك للتحديات والعرض المتاحة أمام بلاندا في هذا الجانب.

وفي افتتاح المؤتمر أوضح الأخ أحمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي النجاحات

* الثورة 10 ابريل 2005

في ختام المائدة المستديرة حول النمو والعمل والتطور الاجتماعي في اليمن،

التأكيد على تنمية القطاعات الواعدة كخيار استراتيجي لتوفير فرص العمل

كتب/ أحمد الطيار

أوصت المائدة المستديرة حول النمو والعمل والتطور الاجتماعي في اليمن التي نظمتها على مدى اليومين الماضيين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي على ضرورة تبني سياسة فعّالة تزيل معوقات الاستثمار في اليمن ووضع مصفوفة للإجراءات المتخذة في كافة الجوانب وأهمية تفعيل أوجه الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وتطوير القطاع المصرفي وتعزيز دوره في الوساطة المالية وإنشاء سوق للأوراق المالية كالتي لجذب المدخرات وتنظيمها.

ودعت التوصيات إلى بناء سياسة اقتصادية كلية تركز على تنوع قاعدة الموارد الاقتصادية ومصادر الدخل القومي من خلال استغلال القطاعات الواعدة كالإسماك والسياحة والزراعة.

كما أكدت على أهمية استغلال الموقع الاستراتيجي لليمن كمناطق حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة نشاط التجارة والتصدير وتشجيع النساء في القطاع الخاص من خلال تسهيل وتبسيط إجراءات تسجيل المشاريع الاقتصادية للمرأة.

ودعت التوصيات إلى وضع توصيف وطني للتوظيفة العامة واعتماد معيار

الكفاءة ورفع لجور الموظف العام للحد من الفساد، وفي محور النوع الاجتماعي دعت التوصيات إلى اعتماد نهج النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والموازنات وتشجيع الاستثمار في المجالات التي تستوعب عمالة من المرأة وتنمية المرأة في القطاع الزراعي ومولدها احتياجاتها التعليمية والصحية والفنية.

وطالبت التوصيات بتحسين وتطوير برامج التعليم بشتى أنواعها ليكون مواكباً لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات القطاع الخاص والاهتمام بالصناعة الجاذبة للعمالة لاسيما التي تساعد على خلق فرص عمل وتعزيز دور قطاع المشروعات الصغيرة وإنشاء إطار مؤسسي حكومي يعنى بتشجيع قطاع العمالة الصغيرة والتركيز على التنمية الريفيه الشاملة والمتكاملة وتشجيع وتطوير القطاعات الواعدة الزراعية والسكنية والسياحية ورعاية التحول من الأنشطة الاقتصادية التقليدية إلى الأنشطة الحديثة ذات القيمة المضافة وتعزيز مساهمة النساء في رسم السياسات العامة وترجمة استراتيجية المرأة العاملة إلى برامج ومشاريع والاهتمام بمكاتب التشغيل الحكومية وفتح لفرى خاصة تسهل انتقال العمالة

نحو الخارج.

وكان الدكتور مطهر عبدالعزیز العباسي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد أكد أن الحكومة ستولي بنود هذه التوصيات أهمية كبرى مشيراً إلى أن عقد هذه المائدة تأتي في إطار الأعداد للخطة التنموية الثالثة ٢٠٠٦م - ٢٠١٠م وهو ما سيجعل بنودها تدخل في تلك الخطة مشيراً إلى أنه سيتم وضع مصفوفة تفصيلية من كل اطراف التنمية لهذه النتائج من خلال الفريق الفني التابع للنتائج والفريق المساعد من البنك الدولي بحيث تكون تلك المصفوفة محددة الزمن والاهداف والسياسات والإجراءات الواجب اتخاذها وتحديد الأدوار من كل جهات.

من جانبه استعرض السيد سريبنقاسان جويلان ليرصالي مدير الاقتصاديين بقطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط وشمل أفريقيا بالبنك الدولي خطة البنك الدولي بكيفية إعادة لحياء النمو اليمني في اليمن مؤكداً ان هناك اسلاً بأن بتحسين الأداء الاقتصادي في اليمن من خلال تفعيل القطاعات الواعدة ودعم الاعتماد على الذات كمورد أساسي موضحاً أن تكلفة الاستثمار المحلي في اليمن لا تزال قليلة مما يساعد في اتساح القطاع

الخاص بصورة أكبر في البناء الاقتصادي منوهاً بالمكاسب الربحية للمشاريع التي تقام ومؤكداً أن اليمن من البلدان القليلة التي بها أرباح كبيرة للتجارة والاستثمار وهو ما يجب تفعيل هذه الميزة فيه إضافة إلى تفعيل نور القضاء وتسجيل ملكية الأراضي ونشر الاستقرار الأمني.

إلى ذلك عقدت جلسة أسس الأولى ترأسها السيد إيمانويل أسبي المدير الاقليمي للبنك الدولي وكانت عن الغرض والتحديات التي تواجه استمرار اليمن في الإصلاحات الاقتصادية. فيما كانت الجلسة الختامية برئاسة السيد مصطفى نابلي رئيس الاقتصاديين ومدير قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمكتب البنك الدولي. وشارك في المائدة أكثر من ٢٠٠ شخصية حكومية ومن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والبرلمانية والمرأة وساد المائدة أجواء مميزة انسجمت بالنقاش الجاد والشفاف ولم طرح كافة المواضيع الممكن أن تسهم بزيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل واتساح المرأة في شئمة المجتمع. وأكد المشاركون أن العمل المشترك من الجميع لمصلحة الوطن هو الخيار الأول والأخير لتنفيذ التوصيات بما يكفل تحقيق نتائج إيجابية.

* الثورة 11 إبريل 2005

الجزء الثاني
قائمة بأوراق العمل الخلفية

I . العمل، النمو والنوع الاجتماعي والحكم في الوطن العربي

السيد/ مصطفى نابلي، البنك الدولي

التحدي الذي يواجه قضية العمالة في الوطن العربي

- خلق 90 مليون وظيفة جديدة بحلول العام 2020 أو زيادة المستوى لسنة 2000 من العمالة بالضعف .
- خلال العقدين القادمين ستسجل قوة العمل زيادة مقدارها 74 مليون عامل جديد وهذه الزيادة تعادل الزيادة المتراكمة من عام 1950 _ 2000 .
- في الوقت الحاضر تزداد قوة العمل بمقدار 3.1 مليون عامل كل سنة مقارنة بـ 2.5 مليون في عقد التسعينات و 1.7 مليون في عقد الثمانينات .
- وصل معدل البطالة في الوقت الحاضر إلى حوالي 15% تاركا بذلك تأثيره على أكثر من 12 مليون عامل .

العمل، النمو والنوع الاجتماعي والحكم في الوطن العربي

مصطفى نابلي
كبير الاقتصاديين في البنك الدولي
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مؤتمر المائدة المستديرة في اليمن حول
النمو، العمل والتطور الاجتماعي
(صنعاء، اليمن)
أبريل 9-10، 2005

يفتقد الوطن العربي إلى نموذج جديد للتنمية لإطلاق قوته الكامنة

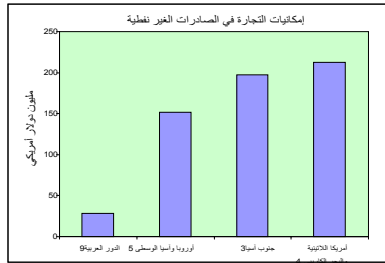
- من اقتصاد يسيطر عليه القطاع العام إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص .
- من اقتصاد مغلق وغير فعال إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً ونشاطاً
- من اقتصاد وقع تحت سيطرة النفط وعرضة للتقلب إلى اقتصاد أكثر استقراراً وتنوعاً .

لمواجهة التحدي الخاص بخلق الوظائف لا بد من اتباع الأسلوب الشامل في الإصلاح .

تركز تقارير التنمية الصادرة عن البنك الدولي على مجالات تحظى باهتمام رئيسي من قبل صناع السياسات والباحثين والمراقبين الخارجيين

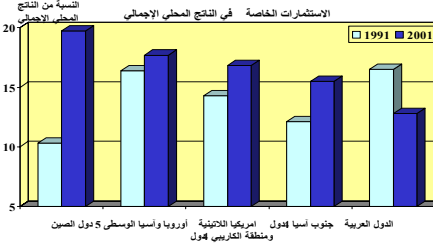
- إطلاق القوة الكامنة للعمالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : نحو عقد اجتماعي جديد .
- إيجاد إدارة أفضل لعملية التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : تعزيز شمولية التنمية والمساءلة .
- التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : التفاعل مع العالم .
- النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : المرأة في ميدان الحياة العامة .

لا تزال الصادرات غير النفطية محدودة

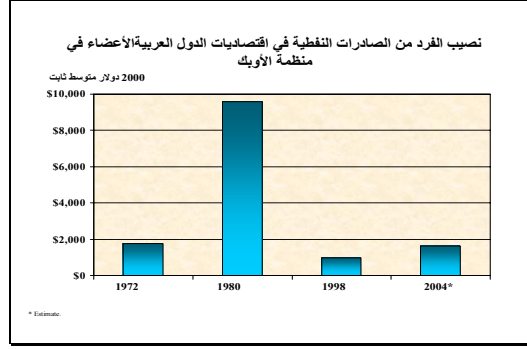
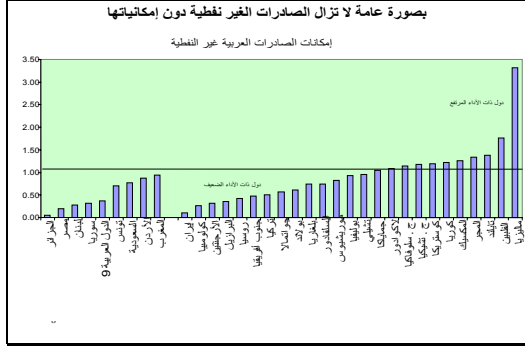


6

لا يزال القطاع الخاص في الدول العربية غير مكتمل النمو

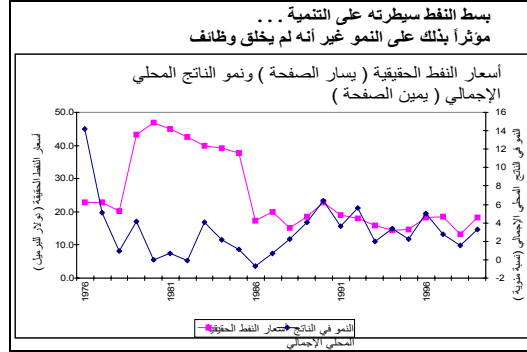


5



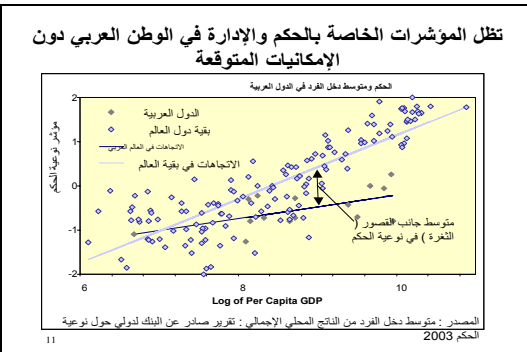
لتحقيق تحول اقتصادي لايد من احداث تحولات جوهرية في ثلاث اتجاهات:

- الحد من جوانب القصور في الحكم وإدارة التنمية لضمان عنصرى الشمولية والمساءلة .
- الدفع بالمزيد من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية حتى يتسنى تحقيق الاستفادة من كل الامكانيات والمواهب لدى النساء .
- تحسين نوعية المخرجات التعليمية لسد احتياجات الاقتصاد الجديد .



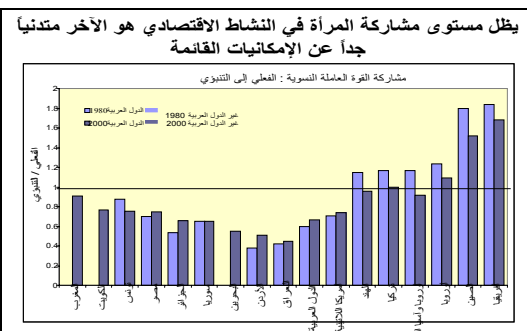
وجود حكم أفضل مسألة لا تقبل الانتظار

- إن وجود دور قوي للدولة في تحسين الإدارة العامة أمر جوهري لخلق الظروف المواتية لنمو الاقتصاد .
- هناك حاجة لإصلاح الحكم لتعزيز مناخ الاستثمار كشرط لظهور قطاع خاص حيوي وفعال .
- تحتاج الحكومات إلى وسائل مؤسسية وتنظيمية حتى تتمكن من إدارة عملية التحول الشاق تحت ظروف تتسم بالتقلب وعدم اليقين .
- الإصلاحات المرتبطة بالحكم أمور أساسية تتيح للحكومات أن تعبر بصدق عن رؤية جديدة حول العلاقة بين الدولة والمجتمع وتحقيق هذه الرؤية في واقع الفعل .



من المهم فهم معوقات الإصلاح التي حدثت في الماضي

- القيود الخفيفة على الموازنة : حيث ساهمت الإيرادات الخارجية من مبيعات نفطية ودعم خارجي في التخفيف من آثار الركود الاقتصادي وبالتالي أتاحت للحكومات تبني إجراءات إصلاح محدودة وتأجيل اتخاذ القرارات الصعبة .
- نتج عن التحديات السياسية للحكومات من قبل الحركات الراديكالية أن غاب الرابط بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية عندما تحصر رد فعل الحكومات في إحياء السيطرة السياسية والهجوم المرتبطة بالأمم الوطني .
- لكل هذا فإن إدارة الإصلاح من أعلى إلى أسفل والمرتبطة بقرار فوقي قد حلت محل الجهود المبكرة التي سعت لحشد التأييد للإصلاح الاقتصادي من خلال الانفتاح على صعيد المساحة السياسية .



ماذا يعني كل ذلك لليمن؟

- إن التحديات المذكورة أعلاه تنطبق على اليمن بشكل قوي جداً.
- تحتاج اليمن إلى أكثر من 4 مليون وظيفة خلال الـ 20 سنة المقبلة مع النمو المضطرد للقوى العاملة و التي تبلغ أكثر من 4% في السنة وهي إحدى أعلى النسب في العالم .
- يبقى القطاع الخاص والذي يحتاج إلى خلق فرص العمل ضعيفاً : فقط 10% من إجمالي الناتج المحلي يستثمر في القطاع غير النفطي. يحتاج هذا المعدل إلى أن يزيد إلى الضعف.
- تحتاج اليمن إلى أن تنوع اقتصادها والذي كان معتمداً بشكل كبير على العائدات النفطية خلال العقد الماضي . الصادرات الغير نفطية اليمنية متناهية جداً مقارنة بمتوسط الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 7% من معدل الناتج المحلي.

16

يتطلب المضي قدماً بعملية الإصلاح من الدول في المنطقة

- التحول من الأسلوب الانتقائي الذي يصدر من القمة إلى القاعدة إلى إصلاح اقتصادي لا يتهرب من إحداث تغيير سياسي لتحقيق شرعية للإصلاحات وخلق مصداقية للحكومات ، وكلا الأمران أي الشرعية والمصداقية لا يتوفران بالقدر الكافي .
- تحتاج الحكومات إلى إحياء الحوارات في الداخل حول إعادة هيكلة توزيع برامج التنمية وكذلك لإعادة صياغة شروط جديدة في العقد الاجتماعي بين الحكومات والشعوب .

ولكن اليمن تواجه حاجة أكبر وأكبر

- في نفس الوقت الذي يجب فيه تحقيق هذه التحولات يجب أيضاً التعامل مع التحديات الإضافية: الوقت يمضي ، بينما النفط وهو مصدر الدخل الرئيسي وعوائد الصرف الأجنبية في تدهور مستمر و لهذا العديد من الانعكاسات:-
- انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الدخل .
 - مخاطر تهديد المالية العامة مع عجز في الميزانية غير قابل للاستمرار .
 - التحديات المطلوبة تنتج سؤالا حول تحقيق الحاجة الملحة لبناء القدرات البشرية والمادية لأغراض النمو على المدى الطويل.
 - التحديات المطلوبة ستخلق مشاكل اجتماعية و تقود إلى تزايد الفقر والتي يهدد المناخ الاستثماري للقطاع الخاص .
 - إن لم تتمكن اليمن من التأقلم بشكل ما لتفادي ترويض عوائد النفط فإن تتمكن من مواجهة تحديات العمل والوصول إلى أي مستوى من خفض نسبة الفقر . تحتاج اليمن إلى تغيير في الميادين العامة للتنمية لتتمكن من الاستجابة إلى التحديات الكبيرة المقبلة . سرعة تنفيذ الإصلاحات جوهرية .

تحتاج اليمن أيضا إلى تحقيق التحولات الرئيسية

- حققت اليمن تقدماً ملحوظاً في بعض المجالات : الاستقرار الاقتصادي والتعليم والبنية التحتية وتحرير التجارة. ولكن التحولات الثلاث الرئيسية المذكورة أعلاه تحتاج أن تتم في اليمن:
- تحسين واضح في الحكم مع المزيد من اتخاذ القرارات والمزيد من المصداقية: والذي يعني دور القانون ، احترام حقوق المكاتب وإدارة أفضل للقطاع العام .
- تحقيق وصول أكبر لخدمات التعليم والصحة للمرأة ومساهمة أكبر في النشاط الاقتصادي.
- تحسين شامل في الحصول العلمي وتحسين مهارات العمالة والتي تتفق مع لاحتياجات الاقتصادية أثناء التحول.

II . الاتصال بالعالم - التجارة، الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

السيدة/ماريا بيجاتو، البنك الدولي

ملخص

- التحديات أمام عملية التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا
- كيفية توسيع التجارة و الاستثمار
- اليمين: تحديات النمو و التكامل الدولي
- ما يجب على اليمن فعله من أجل زيادة الصادرات و الاستثمار

الاتصال بالعالم

التجارة و الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

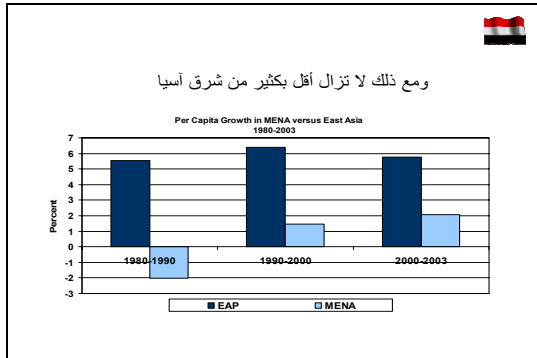
ميريا بيجاتو
مديرة قطاع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا
البنك الدولي

التحديات أمام عملية التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: بطء النمو و زيادة البطالة

في العشرين سنة الماضية:

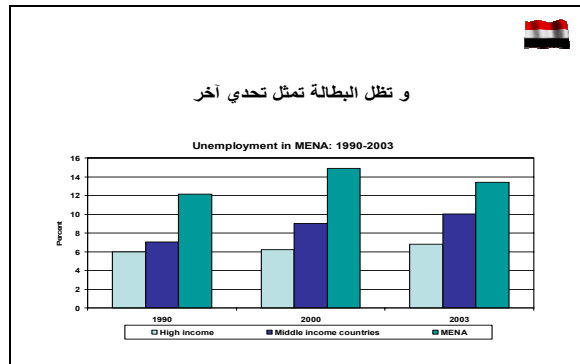
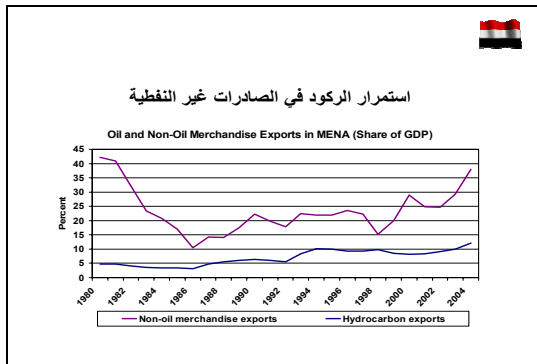
- بلغ معدل النمو السنوي 0%
- ازدادت معدلات البطالة لتتجاوز 13%
- ولم يستقر أي من صادرات النفط عند نسبة 7% من إجمالي الناتج المحلي

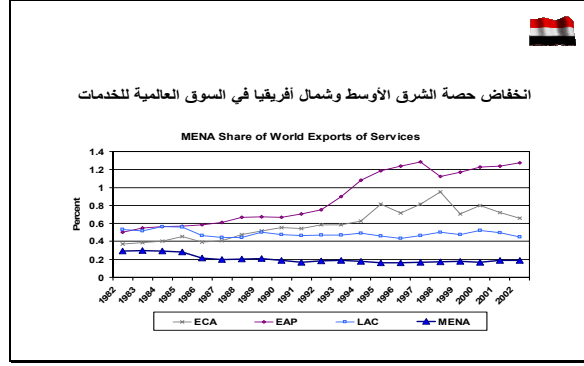
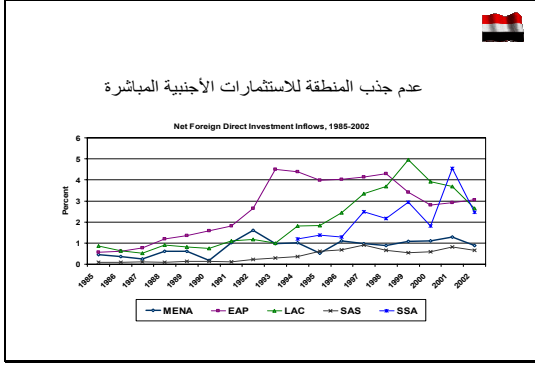
التحديات أمام عملية التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا



ازداد النمو خلال الفترة 2003-2004

- بلغت نسبة النمو في كل من العامين 2003-2004 3.4% وهي أعلى نسبة منذ السبعينيات من القرن الماضي
- غير أن هذه الزيادة تعود بشكل كبير إلى عوامل خارجية:
 - الارتفاع الحاد في أسعار النفط
 - زيادة الإنتاج النفطي





كيفية التوسع في التجارة والاستثمار

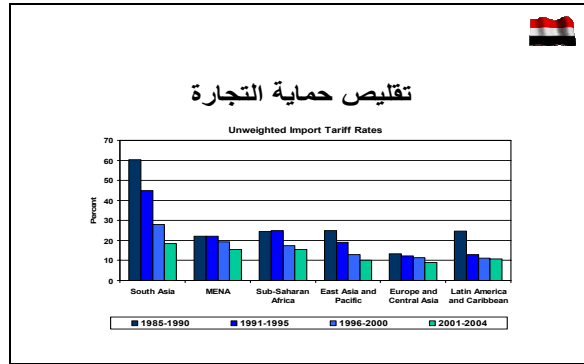
المطلوب: أسلوب جديد للنمو يركز على التجارة والاستثمار

- عند توسيع نطاق القوى العاملة بنسبة سنوية 3.4%، يجب زيادة النمو السنوي إلى 6-7%. إن الأسلوب القديم للنمو، المتبع من قبل القطاع العام والمدعوم بالنفط والمعونات والتحويلات، أسلوب خاطئ. لذا يجب إيجاد أسلوب حديث يركز على التجارة والاستثمار الخاص.
- لدى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إمكانيات كبيرة لتوسيع التجارة، الصادرات تمثل ثلث هذه الإمكانيات. ويمكن أن تزداد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدرا خمسة أضعاف وضعها الحالي.
- يجب إجراء إصلاحات هيكلية واسعة لخلق فرص نمو في منأى عن النفط.

تحسين مناخ الاستثمار

من الضروري توسيع الإصلاحات التجارية لتشمل تطوير مناخ الاستثمار لأن:

- مكاسب العمل تزداد بزيادة الاستثمار في مجال التصدير
- الاستثمارات والصادرات تزداد عندما:
 - أ- تقل تكاليف المتطلبات المفروضة من قبل الجهات الرسمية لإقامة وتشغيل وغلُق الأعمال التجارية.
 - ب- تتحسن نوعية الخدمات (مثل: النقل، التمويل، الطاقة الاتصالات).



زيادة التنافس الدولي

- موائمة المعايير الجمركية والصحية ومعايير سلامة المنتج، وإصدار التراخيص، والخدمات المالية
- زيادة الانفتاح التجاري وتطوير التنظيمات الخاصة بالنقل الجوي والبحري والتنظيمات الخاصة بخدمات الاتصالات.

مثال: تخفيض تكاليف المتطلبات المفروضة من قبل الجهات الرسمية لإقامة أعمال تجارية جديدة.

الدولة/المنطقة	المدة (بالأيام)	عدد الإجراءات	الدولة/المنطقة
الجزائر	26	14	البحرين
مصر	43	13	بنغلاديش
إيران	48	9	بنما
الأردن	36	11	بروناي
لبنان	46	6	كندا
المغرب	11	5	كوبا
إمالة العربية السعودية	64	12	كوريا الجنوبية
تونس	14	9	كوريا الشمالية
الإمارات	54	12	كوريا
اليمن	63	12	كوريا
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	39	10	كوريا
شرق آسيا والصحف الهدي	51	8	كوريا
أوروبا وآسيا الوسطى	42	9	كوريا
أوروبا الشمالية والبحر	70	11	كوريا

اليمن: التحديات أمام النمو والتكامل الدولي

تفعيل التكامل الإقليمي والاتفاقيات متعددة الأطراف

- التكامل العميق للتجارة الإقليمية، في الزراعة والخدمات والعمالة، يمكن أن يعطي مكاسب أفضل
- إيجاد روابط وثيقة بين الإصلاحات وتفعيل اتفاقيات التكامل (الأوروبية الشرق أوسطية وغيرها) سيقلل أيضاً من الحواجز السياسية المحلية للاقتصاد.
- التكامل عبر منظمة التجارة العالمية يضمن أفضل المكاسب التجارية والإنمائية: يجب الإسراع في عملية دخول الدول في منظمة التجارة العالمية التي لم تتم بعد

الاقتصاد في اليمن منفتح نسبياً

- تحرير التجارة الهام: إن متوسط نسبة التعريفات يقارب 12 %، النسبة القصوى تساوي 25 %، فقط أربع روابط للتعريفات. إن المقترح لتخفيض متوسط التعريفات إلى 5 % مطروح أمام البرلمان. لا NTB علاقات.
- تحسين إدارة الجمارك. إن مشروع النظام الآلي للجمارك قيد التنفيذ، يتم تبني نظام تصنيف متوافق.
- تمثل الصادرات الغير نفطية ما يقارب 6 % من إجمالي الصادرات، أعلى من 3.8 % في العام 2000م، و 20 % من الحوالات المالية للعمال.
- المناقشات جارية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكذا للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي(GCC)؛ وقعت اليمن مؤخرًا اتفاقية لوضع إطار للتجارة والاستثمار (TIFA) مع الولايات المتحدة الأمريكية

إيقاف النمو والإصلاحات منذ العام 2001م

- منذ إرجاء عملية الإصلاح والنمو في تندي مستمر
- تحذر معدلات الإنتاج التي توصل إليها النفط في العام 2000م من العوامل المساعدة
- لكي يتعشش النمو، يجب إعادة دسر الإصلاحات بعرض تعزيز النمو غير النفطي

المصدر: العمول التجاري للاقتصاد، حتى العام 2000م ومسوق النقد العربي للفترة 1992-2004

ازداد التنوع في الأسواق
اتجاه الصادرات، 1998-2003

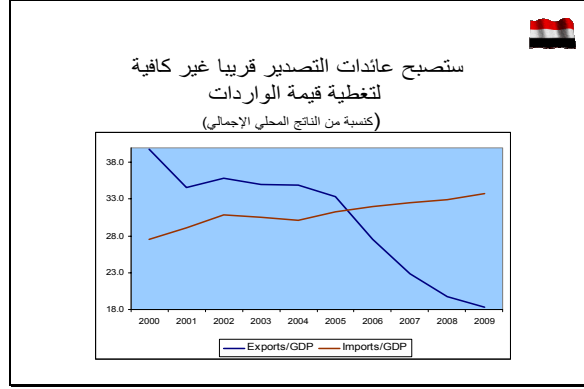
سيطر الغذاء على الصادرات الغير نفطية

التحدي

الصادرات النفطية تتناقص بسرعة. قد يغطي إجمالي الصادرات فقط نصف حاجات الاستيراد في نهاية هذا العقد.

... لكن التنافسية في سعر الصرف مقلقة

ماذا يجب على اليمن أن تفعل لزيادة الصادرات والاستثمار؟



- ضرورة التعجيل في الإصلاحات**
- الاستقرار السياسي , إن التجارة تؤدي إلى تضخم أقل في البيئة الاقتصادية الكلية، أسعار الفائدة المنخفضة وسعر الصرف التنافسي
 - تحسين مناخ الاستثمار:
 - ضمان احترام حقوق الملكية، تطوير نظام قانوني وقضائي يدعم سياسة السوق
 - ضمان الوصول التنافسي إلى البنى التحتية (الطاقة، المياه، الاتصالات)
 - تعجيل الإصلاحات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لزيادة ثقة المستثمرين

- ما الذي على اليمن أن تعرضه**
- المزايا النسبية:**
- الموقع، مراكز إستراتيجية للموانئ
 - مشاركة كبيرة للعمال
 - مجموعة أعمال تجارية كبيرة في الخارج
 - الجذب بالعوامل التاريخية والثقافية
 - مجالات النمو المحتملة:
 - السياحة (الأمن عامل رئيسي)
 - أنشطة الشحن والجمارك (إذا تحسنت التنافسية في الموانئ وتم تقليص التهريب)
 - القطاعات الواعدة: الأسماك، العمل بالتركيز على التصنيع



- دور الشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واليمن**
- إن الشركاء الرئيسيون في التجارة والمانحون يمكن أن يقدموا المساعدة عن طريق:
- توفير وصول أفضل لصادرات المنطقة الزراعية إلى الأسواق
 - جذب الكثير من العمال المؤقتين، لكلاً من الماهرون وغير الماهرون
 - تخفيف اللوائح المقيدة لمنشآت الصادرات المصنعة مثل الملابس
 - دعم الإصلاحات من خلال تقديم المساعدة المالية والفنية

III . برنامج الإصلاح الاقتصادي و المالي و الإداري و مستقبل الإستثمار في اليمن

د/ يحيى المتوكل، جامعة صنعاء

مقدمة

اعترضت مسيرة التنمية في غالبية الدول الأقل نمواً - إن لم يكن جميعها - إختلالات هيكلية عديدة داخلية وخارجية. ويعتبر اختلال التوازن الاقتصادي الخارجي نتيجة حتمية للاختلال الداخلي الناتج عن عجز الإنتاج المحلي في مواكبة نمو الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي تغطية الفارق عن طريق اللجوء إلى الاستيراد والذي يقود إلى عجز مزمن في الميزان التجاري. كما أن الاختلال الداخلي ينعكس أيضاً في اختلال بين الادخار والاستثمار، حيث لا يتمكن الادخار من توفير الموارد الكافية لاستثمار يحقق نمواً مضطرباً. ويؤدي ذلك الوضع إلى البحث عن مصادر خارجية من مساعدات وقروض لتمويل الاستثمارات، والذي بدوره يزيد من تفاقم عجز ميزان المدفوعات.

ويخلق استمرار هذه الاختلالات العديد من الأزمات والمشاكل الاقتصادية وعلى رأسها ارتفاع معدلات التضخم، تفاقم أزمة البطالة وتوسع الفقر، تدهور النمو الاقتصادي واتساع الفجوة بين الطبقات. كما أن هذه الأزمات لا بد أن تؤدي - ولو بعد حين - إلى تهديد استقرار المجتمعات. وفي ظل هذه الظروف ينبغي البحث عن برنامج يحقق الاستقرار الاقتصادي، حيث تميزت الفترة المنصرمة من تسعينيات القرن الماضي بقيام عدد كبير من الدول النامية بتطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي لمواجهة تراجع معدلات النمو الاقتصادي من خلال وضع برنامج "للتثبيت وإعادة الهيكلة" بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. غير أن هذه البرامج اختلفت عن تلك التي كانت تطبق خلال فترة السبعينيات وحتى نهاية عقد الثمانينيات، من حيث أن البرامج الأولى ركزت على معالجة المشاكل الاقتصادية البحتة كأوضاع الموازنة العامة للدولة، التضخم، اختلال ميزان المدفوعات وغيرها، دون النظر إلى الآثار التوزيعية التي غالباً ما تحدثها تلك البرامج.

إن التحول الجذري الهام والذي طرأ على شكل وجوه وأهداف برامج الإصلاح الاقتصادي التي قامت العديد من الدول بتطبيقها في عقد التسعينيات يتمثل في استيعابها لبرامج إضافية تستهدف معالجة الآثار التوزيعية السلبية ذات البعد الاجتماعي وحماية الفئات الأكثر عرضة لإفرازات تلك الآثار، إلى جانب استمرار البرامج في التعامل مع الأهداف الرئيسية الأخرى ذات البعد الاقتصادي والمتمثلة في توجيه الاقتصاد للنمو وفق آليات السوق.

ونتيجة الأوضاع الاقتصادية والاختلال الهيكلي في الحسابات الداخلية والخارجية، بادر اليمن في عام 1991 إلى وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي ضمن ما سمي حينها بـ "برنامج البناء الوطني". غير أن الظروف السياسية حينذاك لم تكن مواتية، إذ أدت إلى تجميد تنفيذ البرنامج وتضاعف الاختلال الذي شهده الاقتصاد اليمني في السنوات التي تبعتها حتى وصلت الأوضاع الاقتصادية إلى مرحلة خطيرة. ونتيجة تحسن الوضع السياسي بعد حرب صيف 1994، تمكنت الحكومة من بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في أوائل عام 1995 بدءاً ببرنامج التثبيت. كذلك، وقرب نهاية عام 1997 تبنت الحكومة اعتماداً على نجاحات المرحلة الأولى المرحلة الثانية من البرنامج والتي تستهدف مواصلة إجراءات التثبيت وبدء تنفيذ التصحيح الهيكلي.

وتستهدف هذه الورقة عرض نتائج وأثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الكلي بشكل عام من خلال حركة الاستثمار في أقسام ثلاثة. ففي حين يتناول القسم الأول مكونات البرنامج في مرحلتي التثبيت وإعادة الهيكلة، يركز القسم الثاني على آثار السياسات الإصلاحية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام. أما القسم الثالث والأخير فينتقل إلى وضع تصور حول إمكانيات ومستقبل الاستثمار في اليمن كنتيجة لبرنامج الإصلاح.

1. برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري

قامت الحكومة في مسعاها للتعامل مع المشكلات الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني بوضع برنامج شامل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة الهيكلة. ويضع هذا البرنامج نصب عينيه تحسين مستوى معيشة المواطن من خلال وقف التدهور على المستوى الكلي ومن ثم الانتقال إلى مرحلة النمو الاقتصادي المطرد. وبالتالي يركز البرنامج على محورين رئيسيين، يتمثل المحور الأول في سياسات التثبيت لاستعادة التوازن الاقتصادي الكلي والتحكم في التضخم، فيما يركز المحور الثاني على إصلاحات إضافية لتوفير بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص والتوظيف وإعداد الاقتصاد لتحقيق نمو اقتصادي على المدى المتوسط والبعيد.

أولاً: تثبيت الاقتصاد الكلي

تهدف سياسات التثبيت إلى التصدي للاختلالات المالية والآثار التضخمية الناتجة عنها من خلال السياسات والإجراءات التالية:

(أ) إجراءات الموازنة: يعتبر تحقيق وضع مالي مستديم نقطة ارتكاز لبرنامج التثبيت. لذلك يهدف البرنامج إلى تخفيض العجز المالي إلى حوالي 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 وإلى حوالي 2.5% على المدى المتوسط¹. ويستلزم ذلك اتخاذ الإجراءات التالية:

- الإلغاء التدريجي لدعم السلع والخدمات.
- الحد من نمو فاتورة الأجور والمرتببات (أقل من معدل التضخم).
- تجميد التحويلات الجارية إلى المؤسسات العامة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) وزيادة التحويلات الرأسمالية بشكل كبير لتنفيذ مشروعات الكهرباء والمياه والطرق.
- زيادة الإيرادات الناتجة عن تصحيح أسعار الوقود والكهرباء والمياه.
- ترشيد نظام التعريفية الجمركية من خلال تقسيمها إلى أربع فئات تبدأ من 5% كحد أدنى ثم 10%، 15%، و30% حد أقصى².

كذلك فإنه لتسريع فاعلية الإصلاحات فإن تخفيض عجز الموازنة اصطحب بسياسة عدم اللجوء إلى تغطية هذا العجز عن طريق التمويل المصرفي المحلي، والذي ترتب عليه انخفاض نمو عرض النقود والذي كان له الدور الأكبر في ارتفاع معدلات التضخم خلال السنوات الماضية.

(ب) سعر الصرف والسياسة النقدية: سعت الحكومة ابتداءً إلى تعويم سعر الصرف الذي يطبق على كافة المعاملات ما عدا لأغراض الموازنة والتقييم الجمركي والذي استمر اعتماد سعر صرف مخفض يعادل 100 ريال للدولار خلال فترة انتقالية قصيرة استمرت حتى يوليو 1996. أما بالنسبة لإجراءات السياسة النقدية، فقد تضمنت زيادة في الحد الأدنى للفائدة على الودائع للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة لعام 1996. كذلك بادرت الحكومة في ديسمبر 1996 إلى إصدار أدون خزنة من خلال المزاد العلني لتمويل الموازنة العامة.

ثانياً: الإصلاح الهيكلي

تستهدف الحكومة في المدى الطويل تحقيق نمو مطرد لا يقل عن 1-2% من دخل الفرد سنوياً، وعلى أن يكون نمط هذا النمو متنسق مع تقليص التفاوت بين الدخل والفقر في المجتمع. لذلك، فإنه بينما تعمل الإجراءات المذكورة أعلاه على استعادة الثقة بالاقتصاد، فإن وضع قواعد سليمة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل يتطلب توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد وزيادة الصادرات. ولتحقيق ذلك، هدف البرنامج إلى إلغاء القيود التنظيمية، تحسين الإدارة العامة، تحسين كفاءة الخدمات العامة، وتوفير مناخ ملائم للأعمال. كما يعتبر تقليص دور القطاع العام وتشجيع دور أكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي شرطاً ضرورياً لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

(أ) إصلاح التجارة الخارجية: تهدف الحكومة إلى التوسع في الصادرات غير النفطية والذي يتطلب إصلاح السياسات التجارية وإلغاء التحيز ضد الصادرات. لذلك فإن البرنامج نص على تحرير النظام التجاري كاملاً من خلال:

- إلغاء القيود الكمية.
- تبسيط هيكل التعريفية وتخفيضها بما يتلاءم مع تعديلات سعر الصرف.
- دعم الصادرات من خلال توفير البنية التحتية من طرق ووسائل مواصلات وتخزين ووساطة وكذلك خدمات الموانئ والمطارات.
- تقييم الإدارة الجمركية وتحديثها.
- إلغاء كافة الرسوم الإضافية على المستوردات.

(ب) الخصخصة وإصلاح مؤسسات القطاع العام: من واقع تجربة القطاع العام، قررت الحكومة أن يتضمن برنامج الإصلاح خصخصة مؤسسات القطاع العام كعنصر هام من عناصر الاستراتيجية الاقتصادية. كما قررت الانسحاب من الأنشطة التنافسية وحث القطاع الخاص على الدخول في مشروعات الخدمات والبنية التحتية والذي يستطيع أن يقوم بالدور بشكل أفضل، ليحقق الاقتصاد فوائد عديدة أهمها:

- رفع الكفاءة الاقتصادية.
- إلغاء تحويلات الموازنة والتي تصل إلى حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي.
- توسيع قاعدة الملكية.
- دعم إمكانية الدخول إلى الأسواق الخارجية.
- الحصول على تكنولوجيا متطورة.

¹ تم في عام 1996 إعداد دراسة بالتعاون مع البنك الدولي حول الإنفاق العام تبحث في دور الدولة، تكوين الإنفاق العام، كفاءة الإنفاق بما في ذلك التحويلات الجارية والرأسمالية، فاتورة الأجور والمرتببات، وبند الدعم. كما شملت الدراسة آثار الإنفاق العام الاستثماري على الاقتصاد الكلي وسياسات الإنفاق القطاعي ومدى كفاية الإنفاق على الخدمات.

² يؤدي هذا الهيكل الجديد إلى عبء ضريبي على الواردات يعادل في المتوسط 13%، وإلى زيادة في إيرادات الضريبة الجمركية بنسبة 30 - 35%.

● جذب الاستثمارات المحلية والخارجية.

ويتضمن البرنامج خصخصة مجموعة تزيد عن 100 مؤسسة عامة وحتى عام 2000، تشمل كافة قطاعات الاقتصاد (النقل، السياحة، الزراعة، الصناعة، النفط والغاز، القطاع المالي)، كما تمثل 70% من عمالة القطاع العام والمختلط. أما بالنسبة لبقية المؤسسات، فإن الحكومة تنوي اتخاذ إجراءات لتحسين أدائها والرقابة عليها وإلغاء الدعم لها وعلى أن تعمل وفق آلية السوق. ويشمل برنامج الخصخصة كذلك تصفية الوحدات التي لم تحظ بأي متقدم حسب معايير تم تحديدها في البرنامج، بالإضافة إلى وضع إطار تنظيمي للأنشطة غير التنافسية وكذلك ضمان التنافس الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة في القطاعات الأخرى. وعملت الحكومة على معالجة ما يترتب على خصخصة المؤسسات العامة من تسريح للعمالة الفائضة من خلال إجراءات للتقاعد المبكر والانسحاب الطوعي وبيع حصص للعمالة. كما تم إنشاء صندوق للعمالة الفائضة (صندوق الخدمة المدنية) يتم تمويله من الموازنة العامة ابتداءً من العام المالي 2003.

(ج) تعديل الإطار التنظيمي: يؤدي قصور الإطار القانوني بشكل عام إلى تقييد نشاط القطاع الخاص، وبالذات في مجال تنفيذ الاستثمارات والالتزام بالتعاقدات. وساعد صدور قانون الاستثمار لعام 1991 وتعديلاته على تقليص الصعوبات التي تواجه المستثمر من خلال إنشاء الهيئة العامة للاستثمار التي أنيط بها مهمة تسهيل الاستثمار ومنح تراخيص الاستثمار. وقد عملت الهيئة منذ بداية نشاطها على منح التراخيص للمستثمرين في قطاع الصناعة، الخدمات، الزراعة، والأسماك؛ حيث تعتبر التراخيص في الدرجة الأولى وسيلة للحصول على حوافز مالية تتوقف على نوع النشاط من ناحية وموقع المشروع من ناحية أخرى. وتغطي هذه الحوافز إعفاء من ضرائب الأرباح، إعفاء جمركي للمستوردات الرأسمالية والمواد الخام، كما تشمل الاستفادة من خدمات الهيئة العامة للاستثمار كنقطة محورية لأي مشروع استثماري.

وتعمل الهيئة بشكل مستمر على مراجعة قانون الاستثمار والإجراءات المتبعة لمواكبة التطورات والسعي لتبسيط وتسهيل الإجراءات ما أمكن، حيث تم تفويض مزيد من الصلاحيات لرؤساء القطاعات ومحافظي المحافظات ومكاتب الهيئة مما يجعل نظام الترخيص أقرب إلى عملية تسجيل تمكن المستثمر من الحصول على الحوافز المحددة في القانون. كذلك، وفي ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والخارجية، فإن الهيئة تعي تماماً ضرورة تركيز دورها ونشاطها في مجال الترويج للاستثمارات وبالذات الخارجية. وبالتالي فقد تم وضع برنامج ندوات ترويجية للاستثمار في اليمن تعقد في عدة عواصم عالمية ابتداءً بتلك التي تسعى لإعادة توزيع استثماراتها في الخارج أو المراكز المالية العالمية وكذلك حيث تجمعت المغتربين اليمنيين من رجال الأعمال.

ثالثاً: الحماية الاجتماعية

أدى ارتفاع معدلات التضخم خلال السنوات الماضية إلى انخفاض شديد في الدخل الحقيقية، وعلى وجه الخصوص أصحاب المرتبات والأجور. ورغم أن برنامج التثبيت وإعادة الهيكلة يعمل على وضع أسس لاقتصاد يتصف بانخفاض معدل التضخم ويتمتع في نفس الوقت بقدرة على تحقيق نمو مطرد، إلا أنه لا بد أن يترك أثراً سلبياً وموقناً على جانب التشغيل وعلى دخول بعض الفئات التي تكون أكثر عرضة لمثل هذه التأثيرات. لذلك، تسعى الحكومة من خلال البرنامج إلى تخفيف هذه الآثار لضمان نجاح برنامج الإصلاح. فمثلاً، تضمنت سياسة إلغاء الدعم وخاصة على القمح والدقيق اتباع التدرج خلال فترة 3-5 سنوات للتخفيف من أثر ذلك على أصحاب الدخل المتدنية.

كذلك يتم العمل على إنشاء شبكة أمان اجتماعي شاملة تضم كافة الفئات العاجزة عن الكسب وتلك المتدنية الدخل، حيث اتخذت الحكومة إجراءات عديدة لتحسين أوضاع تلك الفئات من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات مثل التعليم والصحة وكذلك إنشاء الصناديق والمشاريع لدعم البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وتمويل المشروعات الصغيرة والكثيفة العمالة.

2- نتائج برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي

بدأت الحكومة تطبيق هذا البرنامج في مارس 1995 بتبني موازنة جديدة لذلك العام وتطبيق بعض إجراءات التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، حيث بادرت إلى إنزال المجموعة الأولى من الإجراءات الإصلاحية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإزالة الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد. وهدفت تلك الإجراءات بشكل عام إلى تحسين الإيرادات العامة وخفض النفقات من خلال تصحيحات سعرية متعددة. كما أثمرت في خفض العجز المالي إلى 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 مقارنة بـ 14.3% في العام الذي سبقه.

أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

1994	1995	1996	2000	2002	2004
49.4	55.1	30.7	4.6	12.2	12.5
-14.3	-5.1	-0.1	6.3	-0.8	-1.9
13.8	18.1	31.7	39.0	32	35.2
28.1	23.2	31.7	32.7	32.8	37.1
7.1	0.9	1.0	13.8	4.3	3.7

4.1	5.8	14.4	-2.3	-7.6	-2.5	ميزان المدفوعات
-----	-----	------	------	------	------	-----------------

كما توقعت الحكومة من خلال تلك الإجراءات السيطرة أيضاً على التضخم والذي ارتفع في نفس العام إلى 55.1% وانخفض إلى 30.7% في العام التالي، وعلى أن يتم لاحقاً التصدي للبطالة والتي وصل معدلها حسب بعض التقديرات إلى حوالي 25%.³ كما تم تبني واتخاذ إجراءات أخرى متعددة في هذا الاتجاه. ورغم التحسن الملحوظ في الوضع الاقتصادي منذ عام 1995 نتيجة الإصلاحات، إلا أن الدعم الحالي لجهود الإصلاح الاقتصادي واستيعاب صانع القرار لأهمية الموضوع، والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن عدم تطبيق ذلك، يتطلب استمرارية وفاعلية أكبر تضمن نجاح هذه الإصلاحات. لذلك فإن الحكومة الحالية واعية تماماً ضرورة الاستمرار في السياسات الإصلاحية حتى تؤدي إلى الاستقرار المالي واستقرار سعر الصرف. ورغم أنها المرة الأولى التي تتبنى الحكومة برنامج للإصلاح الهيكلي، إلا أن هذا البرنامج يجب أن ينظر إليه كمرحلة أولى من الإصلاحات المستمرة والتي من المفترض أن تصبح أكثر بعداً وعمقاً مع الانتهاء من الإصلاحات الأولية.

كذلك فإن المعطيات الحالية لا تشير إلى إمكانية أن يوفر المحيط الخارجي محفز رئيسي للنمو على المدى المتوسط والطويل، حيث أظهرت اقتصاديات الدول المجاورة اتجاه هبوطي لمعدلات النمو الاقتصادي - باستثناء فترة الطفرة النفطية الحالية - نتيجة انخفاض عوائد النفط من ناحية واكتمال البنى التحتية الرئيسية من ناحية أخرى. كما أن مؤشرات تشغيل العمالة الأجنبية تشير إلى محدودية استيعاب عمالة إضافية من اليمن. أما بالنسبة للدعم والمساعدات الثنائية فتعتبر غير مؤكدة في إطار الحجم السابق نتيجة قيود تواجهها الدول المانحة في موازاتها. وأمام مواجهة تحدي النمو المطرد، فإن نجاح الاقتصاد يتوقف بدوره على قدرة توفير مدخرات محلية من ناحية، وتحسين مستوى وكفاءة الاستثمارات من ناحية أخرى، حيث أن هناك علاقة ترابط واضحة بين كل من النمو والاستثمار والادخار. وبالتالي، يصبح تحسين الوضع الاقتصادي في اليمن مرهون بأمريين:

- نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي يتحقق من خلال حسن تطبيقه من ناحية واستمرار دعم هذا البرنامج من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتعاون الثنائي مع الدول الشقيقة والصديقة، بما في ذلك خفض الديون الخارجية في نادي باريس وفق شروط نابولي.
- حجم الاستثمارات التي يمكن أن تصب في الاقتصاد اليمني سواءً المحلية (حكومية، خاصة) أو الأجنبية. ورغم أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي سيخلق تجاوباً في جانب العرض، إلا أن إمكانيات النمو الاقتصادي ترتبط أيضاً بالوضع في القطاع النفطي والذي يمثل أكثر من 90% من الصادرات و30% من الناتج المحلي الإجمالي.

3- الاستثمار في اليمن: المقومات والرؤية المستقبلية

إن تحقيق نمو اقتصادي لا يمثل ظاهرة عشوائية، إذ تعتبر السياسات لكل من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي عوامل حاسمة للوصول إلى هذا الهدف. لذلك، يجدر تحديد العوامل التي تساعد على خلق مناخ إيجابي لذلك النمو الاقتصادي. ويمكن من خلال مراجعة تجارب الدول النامية التي تمكنت من اللحاق بركب التنمية استنتاج الأسباب التي تقف وراء تقدم بعض الدول أو تأخرها من حيث النمو.

ورغم وجود عوامل أساسية لاستمرار النمو في الأجل الطويل مثل ارتفاع الإنتاجية الكلية، إلا أن ذلك لا يتعارض مع الدور الدافع للاستثمار في تحقيق النمو الحالي للاقتصاديات الناهضة والتي تعتبر في منتصف الطريق للحاق بالدول المتقدمة. إذاً، فإن محرك النمو في هذه الدول خلال العقود الثلاثة الماضية تتمثل ببساطة في استثماراتها وليس في سياسات محددة تؤدي إلى رفع الإنتاجية. وفي هذا المجال، فإن الدراسات التطبيقية للنمو المتحقق في دول جنوب شرق آسيا يدعم نظرية "اللحاق" من خلال التراكم الرأسمالي، حيث حققت هذه الدول معدلات استثمار مرتفعة تصل ما بين 30 إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمشاهد في الدول النامية الأخرى والتي لم تتجاوز 20% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الثلاثة الماضية إلا في حالات نادرة. ومن هذا المنطلق، فإن نمو اقتصاديات جنوب شرق آسيا لا يعتبر "معجزة" وإنما نتيجة منطقية لجهود الاستثمار.⁴ إذاً، كيف يمكن ضمان تحقيق نمو مطرد في الجمهورية اليمنية؟ إن الدعم الحالي لجهود الإصلاح الاقتصادي يوفر مؤشر واضح حول استيعاب صانع القرار لأهمية الموضوع، والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن عدم تطبيق ذلك، وكذلك المتطلبات المتعلقة بتعديل التوجهات السياسية. وفي حدها الأدنى، فإن نجاح هذه الإصلاحات يتوقف على فاعليتها. أما مواجهة تحدي النمو المطرد فإن ذلك بدوره يتوقف على نجاح الاقتصاد في توفير و ضمان استمرار المدخرات المحلية من ناحية، وتحسين مستوى وكفاءة الاستثمارات من ناحية أخرى، حيث أن هناك علاقة ترابط واضحة بين كل من النمو والاستثمار والادخار.

الاستثمار

إن أداء الاستثمار في اليمن، شأنه شأن النمو الاقتصادي قد حقق معدلات متواضعة ومتذبذبة خلال الفترة 1994-90، بلغ ذروته عند 22.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1992، في حين تراوح التكوين الرأسمالي بين 12% في عام 1990

³ هناك تقديرات متباينة لمعدل البطالة تتراوح ما بين 10 إلى 35%.

⁴ إن زيادة خمس نقاط مئوية في الاستثمار يمكن أن تؤدي إلى زيادة نقطة واحدة مئوية في نمو دخل الفرد.

و 19.8% في عام 1992. ويعتبر مثل هذا المستوى متدنياً حتى بالمقارنة مع متوسط مجموعة الدول النامية (حوالي 26% في عام 1996)، وأقل بكثير من المعدلات التي سادت الاقتصاديات الأسرع نمواً في جنوب شرق آسيا (31%). ولا تقتصر المسألة على انخفاض مستوى الاستثمارات بالمقارنة حتى مع الدول الأقل نمواً، بل اشتملت أيضاً كفاءة الاستثمارات والتي يتضح تنديها رغم تراوح معامل رأس المال بين 2-3.7. كما أن بعض الدراسات القطاعية تشير إلى استمرار تدهور هذا المؤشر نتيجة انخفاض مستوى خدمات البنية التحتية، الأمر الذي يرفع من تكلفة رأس المال كذلك، واتساقاً مع تندي الاستثمارات المحلية لم ينجح اليمن في اجتذاب استثمارات خارجية ما عدا استثمارات محدودة في قطاع النفط. فمنذ عام 1990 لم تتجاوز صافي الاستثمارات الأجنبية 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي، بل حققت معدلات سالبة في معظم السنوات (تقرير التنمية البشرية الدولي).

وتظهر لنا صورة مغايرة عند فحص التوازن بين الادخار والاستثمار. فخلال الفترة 1990-2000، تراوح معدل الاستثمار بين 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1991 و 32.7% في عام 1998، مقابل ادخار الدخل القومي المتاح يبلغ 2% و 21% للسنتين المذكورتين على التوالي. وتعكس هذه العلاقة عدداً من الحقائق أهمها:

- محدودية منافذ تسخير وتخصيص المدخرات الخاصة نتيجة تخلف السوق المالي.
 - انخفاض دخل الفرد.
 - ارتفاع معدل التضخم وأسعار فائدة حقيقية سالبة وسعر صرف مبالغ فيه، أدت جميعها إلى تحيز الحوافز نحو الاستهلاك الجاري.
 - عدم استقرار الاقتصاد الكلي خلق جو من عدم التأكد والتي لا تشجع الادخار.
 - استمرار العجز المالي أدى إلى انخفاض الادخار العام وبالتالي الادخار الكلي.
- ونتيجة نمو الاستثمار بمعدل يفوق نمو الادخار المحلي، فإن ذلك يدل على الاعتماد بدرجة كبيرة على الادخار الخارجي وتحويلات المغتربين والمساعدات الخارجية. بل إن هذه الحالة مثلت أيضاً طابعاً أساسياً للفترات السابقة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. إن انخفاض معدل الاستثمار خلال النصف الأول من التسعينيات والذي تراوح بين 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 و 22.4% في عام 1992، تبعه مرحلة ارتفاع الاستثمار وارتفاع معدلات النمو حتى عام 1998، حيث تم تمويل الإنفاق الاستثماري خلالها وبشكل كبير من مصادر خارجية تتمثل في تحويلات المغتربين والمساعدات الخارجية. لذلك، لا ينبغي أن نستغرب تندي الاستثمارات عند انخفاض التمويل الخارجي، والذي يبرز اعتماد الاقتصاد وسهولة تأثره للتطورات الخارجية.

المساعدات والتحويلات الخارجية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

البيان/سنة	1990	2000	2002
المساعدات الخارجية	8.4	3.1	5.8
صافي التحويلات الجارية	13.5	14.2	12.3

الإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار

تؤثر بيئة الاستثمار الناتجة عن السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة بلا شك في السلوك الاستثماري. وبالتالي تظهر أهمية سلامة سياسات الموازنة والتي تعتبر مطلب رئيسي لتحقيق نمو مطرد في الأجل الطويل، حيث يؤدي التجاوز في الإنفاق العام، بصرف النظر عن جهة تمويله، إلى تثبيط الاستثمار⁵ كما تؤثر السياسة النقدية وبدرجة كبيرة على النمو، إذ يخلق ارتفاع معدل التضخم مناخ عدم استقرار للاقتصاد الكلي والذي بدوره يثبط الادخار والاستثمار. وبشكل عام، فإن عدم استقرار الاقتصاد الكلي مصحوباً بعجز الموازنة العامة والتضخم، تعمل كمثبط للاستثمار ومن ثم للنمو.

وأظهرت التجارب أن السياسات الحكومية غير الملائمة تصيب النظام المصرفي بأضرار فادحة وتترك بدورها أثراً سلبياً على الادخار والاستثمار. وتعتبر كفاءة هذا النظام عنصراً رئيسياً في تفسير أسباب الأداء الاقتصادي للدول الناهضة، حيث تم تجميع المدخرات وتخصيصها لمشاريع استثمارية مختلفة - بنسب كفاءة متغايرة - من خلال النظام المصرفي. ويؤدي النظام المالي غير الكفء دوماً إلى مسخ الأداء الاقتصادي لتلك الدول. كما تؤدي السياسة المالية التدخلية التي تنتهجها بعض الدول إلى مسخ أسعار الفائدة وتخصيص المدخرات. ويكون هذا التدخل أكثر سوءاً في حال تزامنه مع ارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي إلى أسعار فائدة حقيقية سالبة. كذلك تلجأ الدول إلى إجبار البنوك على إساءة استغلال الموارد المالية المتاحة من خلال تمويل مقترضين لا تتوفر لديهم الضمانات الكافية مثل مؤسسات القطاع العام. وتقود هذه الموارد المهدرة ولو بعد حين إلى انخفاض سيولة النظام المصرفي، مما يترك آثار خطيرة على الادخار والاستثمار. وتظهر أهمية قلب اتجاه هذا التأثير من خلال تحرير القطاع المصرفي لإصلاح الآثار السلبية السابقة الناتجة عن القيود التي فرضت على القطاع سابقاً. غير أن عملية التحرير ثمر فقط في ظل بيئة اقتصادية مستقرة.

5 إذا تم ذلك من خلال رفع الضرائب فإنه سيخفض عائد الاستثمار، أما إذا أدى إلى تحقيق عجز في الموازنة فإنه سيؤدي إلى سحب بعض الموارد التي كانت متاحة للقطاع الخاص في أسواق المال.

معوقات وصعوبات الاستثمار

عانى الاستثمار في اليمن بشكل عام معوقات وصعوبات عديدة لا يزال أغلبها قائماً حتى يومنا هذا، وأهمها عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة. ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى نوعين، منها ما يتعلق بأسس تطوير السوق والمرتبط بالإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية وما يترتب على سياساتها من اتجاهات اقتصادية قد تكون غير مساعدة للنمو، بينما يتعلق النوع الثاني بالبنية التحتية التي ما زالت تمثل اختناقاً واضحاً أمام التوسع في الاستثمار نتيجة ضعف الخدمات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويرجع تواضع نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية في اليمن خلال الفترة الماضية إلى تباطؤ تنفيذ برنامج الإصلاح في معالجة الاختلالات الماثلة في أجهزة القضاء والضبط والأمن وغيرها من الأجهزة الإدارية للدولة، والتي تمثل ضمان لسيادة القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية ونفذ التعاقدات، بالإضافة إلى اجتثاث الفساد من جذوره ورفع مستوى أداء الجهاز الإداري للدولة لخلق بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات بما يكفل تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف والاندماج المتكافئ في الاقتصاد العالمي. ويتسم النظام الإداري بتداخل الاختصاصات بين الجهات الحكومية المختلفة، فضلاً عن بعض المزاجية التي تتحكم في تطبيق القوانين واللوائح التنفيذية. ويمثل القضاء أيضاً أحد المعوقات الأساسية أمام توسع النشاط الاقتصادي، حيث تظهر عدم كفاءة نظامه وإدارته، وبالتالي يعزف كثير من رجال الأعمال عن اللجوء إلى المحاكم لاستعادة حقوقهم، إلى جانب التطويل في الفترة الزمنية للحصول على حكم أو تنفيذه. أما الجانب الأمني فيحتاج بدوره إلى تعزيز، وخاصة أن المستثمرين يشعرون بفقدان سلطان الدولة في بعض المناطق. كما أن التهريب والذي ينتشر بشكل واسع يؤثر سلباً على الصناعات المحلية التي تتحمل أعباء التزامها بالقانون من خلال دفع الضرائب والرسوم على مستورداتها من المدخلات وكذلك الضرائب والرسوم على منتجها النهائي.

ويجبر ضعف البنية التحتية المنشآت الصناعية على الاعتماد على مصادرها الذاتية لتوفير الكهرباء والمياه وغيرها والتي تضيق تكاليف مرتفعة على الإنتاج وتضعف القدرة على منافسة الواردات. كما تشكل المساحة الكبيرة للبلاد مقرونة بمحدودية شبكة الطرق والمواصلات عاملاً رئيسياً في رفع تكلفة النقل حيث تربط الطرق المسفلتة بين المدن الرئيسية في حين تعاني بقية المناطق من عزلة أو وعورة الطريق، مما يحجب وفورات الحجم. كذلك، وعلى الرغم من أن اليمن يعكس كثافة سكانية مرتفعة نسبياً، إلا أن انخفاض متوسط دخل الفرد والفقر الذي تعاني منه شريحة واسعة من السكان لا يجعل السوق المحلية جذابة.

كذلك، ما زال سوق العمل في اليمن يفتقر إلى العمالة المدربة والفنية وإلى المديرين التنفيذيين. وقد شارك نظام التعليم والتدريب في خلق هذه الندرة حيث لم يتمكن من تخريج القوى العاملة المؤهلة فحسب، بل عمل على توجيه مخرجاته إلى الخدمة العامة كموظفي مكاتب بالإضافة إلى محدودية برامج التدريب و/أو عدم ملاءمتها. وبالتالي، فإن أغلب المنشآت تقوم إما باستقطاب عمالة أجنبية بتكلفة عالية أو بتوظيف عمالة محلية تقوم بتدريبها أثناء العمل. غير أنه وفي حالات كثيرة يترك العامل عمله للبحث عن أجر أعلى بمجرد تمكنه من المهارات المكتسبة.

وأدت وفورات الحجم إلى تركيز الأنشطة الاستثمارية في أيدي عدد قليل من البيوت التجارية والصناعية. كما أن من ضمن المعوقات التي تقف أمام المشاركة الفاعلة للبنوك التجارية في مجال تعبئة الموارد المحلية نحو النشاط الاقتصادي الإنتاجي هو أن البيئة المنظمة ليست مواتية في ظل عدم توفر الحماية القانونية اللازمة لنشاطها. وتجد كثير من المشاريع وخاصة الصناعية صعوبة في الحصول على قروض تجارية باستثناء مجموعة محدودة من رجال الأعمال من ذوي السمعة الجيدة.

الإمكانيات والآفاق المستقبلية للاستثمار

رغم أن القطاع الخاص واجه معوقات عديدة في مناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هناك آفاق واسعة لاستثماراته خاصة مع توسع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد نتيجة اتساع حجم وقاعدة الموارد الطبيعية. ويتطلب تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد دوراً رئيسياً للقطاع الخاص يؤدي إلى تطوير طاقات الإنتاج في القطاعات السلعية والخدمية والتصديرية وإلى الاستغلال الكفء والرشيد للموارد الاقتصادية. لذلك، تسعى الإستراتيجيات والخطط التنموية إلى توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو القطاعات الاقتصادية الواعدة في الصناعة التحويلية والموارد المعدنية والإنتاج السمكي ونشاط السياحة كنقطة انطلاق جديدة للاقتصاد وعوامل محركة لنمو طاقات القطاع الخاص وزيادة الناتج والدخل وخلق فرص عمل وتنمية مصادر النقد الأجنبي وتنويع الصادرات.

كذلك، ونظراً لما تتطلبه البنية التحتية من استثمارات ضخمة لا تتمكن الدولة بمواردها المحدودة من الوفاء بها، فإنها تسعى لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه الميادين بما في ذلك الاتصالات وتقنيات المعلومات. ويتوفر في الاقتصاد الوطني مجالات حيوية وإمكانيات اقتصادية تسمح باستغلال الميزات النسبية وتنمية القدرات التنافسية، حيث يتطلب الأمر تحديد المجالات التي يحقق القطاع الخاص فيها مزاياه التنافسية والعمل على تطويرها وتنويعها، والتي تتركز في المجالات التالية:-

- القدرات الإنتاجية في مجال الزراعة والأسماك التي يتمتع اليمن بميزة نسبية في إنتاج الفواكه والخضروات وفي الثروة السمكية مما يجعل منها أنشطة واعدة.
 - الأنشطة السياحية اعتماداً على المعالم التاريخية والمدن الأثرية والقلاع والطرز المعماري الفريد بالإضافة إلى تنوع الشواطئ والجزر.
 - استغلال الميزة النسبية للموقع الجغرافي لليمن في قطاع الخدمات وخاصة النقل البحري والمناطق الحرة وأهمها عدن، مع استكمال خدمات البنية الأساسية وتجهيزات المنطقة الحرة.
- وينتج عن تنمية القدرات التنافسية للقطاع الخاص توسيع وتعزيز قدراته على التصدير في تلك القطاعات، بالإضافة إلى بعض الصناعات التحويلية والاستخراجية كثيفة العمل نظراً لانخفاض الأجور.

السياسات اللازمة

عندما يعلق الاقتصاد في "فخ الفقر" نتيجة ضعف القدرات المؤسسية، وشح رأس المال البشري، وعدم كفاية موارده الذاتية لتمويل الإنفاق الأولي اللازم للخروج من هذا الوضع والانتقال إلى الحلقة "الفضلى"، فإن دور الاستثمارات الخاصة المحلية - رغم أهميتها- لا يكون كافياً لتحقيق الانطلاقة نتيجة انخفاض معدل الادخار بالإضافة إلى ارتفاع الاستثمارات اللازمة لإقامة الحد الأدنى من البنية التحتية وتدريب العمالة الماهرة. لذلك تحتاج هذه الدول إلى جذب قدر لا بأس به من تدفقات رأس المال الأجنبي. غير أنه في حال عدم توفر الظروف المحلية الملائمة، فإن المستثمرين الأجانب لن يكون لديهم التطلعات الكافية حول العوائد الاقتصادية للاستثمار في هذا البلد، كما لن تحفزهم مزايا الاستثمار التقليدية من إعفاءات ومعاملات تفضيلية وغيرها والتي لا تعتبر عادة ذات فاعلية مباشرة إلا في الدول التي تواجدت فيها الاستثمارات بشكل واسع.

وبناءً على ذلك، فإن للمساعدات الخارجية دور أساسي في مثل هذه الأوضاع. وتستطيع الدول الفقيرة اللجوء إلى تسهيلات الدول المانحة في شكل معونات تنموية. وضماناً لفاعليتها، يجب أن تفوق هذه المساعدات المساهمة الرمزية، ما لم يُجر الاقتصاد - في غالب الأحوال- مرة أخرى إلى الوضع الأول الذي انطلق منه. كذلك يجب أن توضع سياسة العون الخارجي في استراتيجية فعالة من قبل السلطات المحلية لتحقيق النمو المطرد. ويقاس مقدار تدفق رأس المال من خلال النظر إلى كل من الاستثمار المباشر واستثمار المحافظ في سوق الأسهم. وقد أكدت عديد من الدراسات أن إنشاء وتطوير سوق للأسهم أدى بشكل كبير إلى تنشيط نمو هذه الاقتصاديات، فضلاً عن تعزيز دمج الاقتصاديات في السوق العالمي.

أما بالنسبة لسياسات تحسين مناخ الاستثمار، فتظهر الحاجة إلى إعادة النظر وتفعيل دور الهيئة العامة للاستثمار والذي يجب أن يعكس نظام الأولويات، بحيث يتم تخفيض المجهود الذي يبذل في إجراءات منح التراخيص وزيادة النشاط المتصل بتقديم المعلومات ومساعدة المستثمرين وتحسين صورة الاستثمار في اليمن، والسعي لخلق فرص استثمارية في قطاعات محددة. ولتحقيق هذا الدور، فإنه يلزم الهيئة العامة للاستثمار توفير وتأهيل الكادر القادر على أداء هذا الدور، وبحيث يكون سريع الاستجابة لاحتياجات العملاء وقادر على المبادرة وجمع المعلومات وإجراء البحوث وتخطيط الأسواق.

كذلك، يحتاج تطوير البنية التحتية في اليمن إلى استثمارات تفوق الموارد المالية للدولة. وعليه، فإن الحكومة لا بد أن تتخذ الخطوات اللازمة لتسهيل الاستثمارات الخاصة في هذا المجال، ولتجعل من ضعف البنية التحتية فرصاً لاستثمارات القطاع الخاص. وبالتالي، فإن على الحكومة أن تعمل في مسارين متوازيين:

- رفع كفاءة أداء وكفاءة الاستثمار العام في البنية التحتية.
 - إيجاد الظروف التي تعظم من إسهام القطاع الخاص في إقامة وإدارة البنية التحتية، والذي لن يؤدي إلى رفع كفاءة خدمات البنية التحتية فحسب وإنما أيضاً إلى توفير الموارد المالية النادرة للحكومة.
- وتشمل الخطة الخمسية الثانية حزمة من السياسات الاقتصادية والإجراءات التنظيمية والإدارية تضمن هذه التوجهات من أبرزها:
- اعتماد سياسات محفزة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة.

- وضع أطر فاعلة لتحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص على نحو يستجيب وبشكل سريع للتغير في هيكل الإنتاج ومتطلبات السوق ويستفيد من الفرص التي يتيحها الاقتصاد والمزايا التي تقدمها الدولة.
 - دعم تطوير الهياكل التنظيمية والإدارية لشركات القطاع الخاص وتشجيع إنشاء الشركات المساهمة العامة لتستفيد من الأسواق المالية في تمويل أنشطتها الاستثمارية.
 - تشجيع عمليات الاندماج والتكامل بين الشركات والمؤسسات في القطاعات المختلفة.
 - تشجيع عقد الشراكة مع الشركات الاستثمارية الأجنبية خاصة في الأنشطة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا عالية.
- وتمثل إقامة مناطق صناعية أداة جذب للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، لما يمكن أن تيسر من تجنب الخلافات حول الأراضي ومن توفير الخدمات العامة بتكلفة منافسة. ويمكن أن تدار مثل هذه المناطق من قبل القطاع الخاص، مع توفر الاستثمارات المبدئية الحكومية لإيصال البنية التحتية الضرورية إلى بوابة المناطق، حيث لا يتوقع تحمس القطاع الخاص في إنشاء وإدارة مثل هذه المناطق ما لم يتوفر لها إمكانية الربط الميسر بشبكات الخدمات العامة.
- ويشمل تشجيع وتنمية الصادرات السلعية للقطاع الخاص اتخاذ عدد من الإجراءات أبرزها:-
- استكمال البنية الأساسية للتصدير من مخازن تبريد وقرى شحن البضائع وخدمات الموانئ وإدخال المنافسة بين الشركات العاملة في الموانئ.
 - الاهتمام بالجودة والتعبئة والتغليف والتسويق وتشجيع قيام شركات تسويق خاصة.
 - دراسة أسواق التصدير المحتملة وإنشاء قاعدة معلومات عنها.
 - تنظيم حملات ترويج مكثفة في الأسواق الإقليمية والدولية من خلال المعارض ولقاءات رجال الأعمال وعبر السفارات والملحقيات التجارية اليمنية في الخارج.
 - تشجيع إقامة مؤسسة مالية متخصصة لتمويل الصادرات.
 - تطوير علاقة الشراكة التجارية مع التكتلات الاقتصادية المختلفة مثل دول مجلس التعاون الخليجي والسوق العربية الكبرى ومجموعة المحيط الهندي ومنطقة الكوميسا بما يعزز التبادل التجاري والنفاذ إلى تلك الأسواق.
 - الاستفادة من الشراكة مع الشركات الأجنبية في النفاذ إلى الأسواق الخارجية.
- وأخيراً، يجب التركيز على نوعية مخرجات التعليم ومدى ملاءمتها لاحتياجات السوق. فهناك كثير من خريجي الجامعات لا يستطيعون القيام بالأعمال بشكل متقن في المجالات التي تاهلوا لها. لذلك، فإن المراجعة الشاملة لمناهج التعليم كاملة بهدف جعلها أكثر اتساقاً مع احتياجات السوق أصبحت ضرورة تحتتمها الأوضاع الحالية. ويجب الاتجاه كذلك وبشكل أوسع نحو برامج التدريب المهني لتلبية احتياجات الصناعة، على أن يكون هذا التوجه مصحوباً بتشجيع دور القطاع الخاص في هذا الجانب.

IV . فوائد إنضمام الجمهورية اليمنية إلى منظمة التجارة العالمية

الأستاذ/ نجيب حاميم، وزارة التجارة

الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

- أهمية الانضمام للمنظمة
- الانضمام بموجب المادة 12
- متطلبات الانضمام
- مفاوضات طويلة ومعقدة

2

فوائد انضمام الجمهورية اليمنية الى منظمة التجارة العالمية

نجيب عبد القوى حاميم

مستشار وزير التجارة والمساعدة لشؤون منظمة التجارة العالمية
رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية

فوائد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

- تعميق و ترسيخ عملية الإصلاح الأقتصادي الوطنية
- ضمان معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية للسلع والخدمات اليمنية
- استفادة المستهلكين من بدائل اكبر للسلع والخدمات و بمواصفات وأسعار أكثر تنافسية
- المشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف و الدفاع عن المصالح التجارية و الاقتصادية
- ارساء بيئة تجارية أكثر استقرارا وتوقعا وشفافية
- تعزيز الثقة الدولية في السياسات الاقتصادية والتجارية
- امكانية توسيع الشراكة الاقتصادية و التجارية التفضيلية اقليميا ودوليا

4

خلفية الانضمام للمنظمة

- الإصلاح الاقتصادي وعملية تحرير التجارة
- معوقات جانب العرض و صعوبات الوصول للأسواق الأجنبية
- التخوف من زيادة مستوى وحجم المنافسة الأجنبية محليا والتشاؤم العام بين المنتجين و مقدمى الخدمات المحليين
- الأعباء الفنية والبشرية والمالية لإنجاز الانضمام و تنفيذ الالتزامات

3

كم ستستغرق عملية الانضمام ؟

- الوقت المتوقع
- السرعة مقابل الجوهر
- الدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية
- الانضمام بما يتوافق مع احتياجات اليمن التجارية والمالية والتنمية

6

فوائد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

- الاستفادة من الحقوق المجسدة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:
- اتفاقيات الدفاعات التجارية (مكافحة الإغراق، الدعم للمنتجات الغير الزراعية، الإجراءات الوقائية)
- تعزيز جاذبية البلد للاستثمار من خلال اكتساب عضوية المنظمة و الالتزام بتطبيق اتفاقياتها وخاصة التدابير المرتبطة بالاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية
- تطوير و تحسين الأداء الجمركى من خلال تنفيذ اتفاقية التقييم الجمركى، التى تسهل و تحمى المستورد من التعرض للتأمين الجمركى الإدارى
- تطبيق قواعد استرداد الرسوم الجمركية بصورة أكثر شفافية و تحديدا
- الاستفادة من آلية تسوية النزاعات

5

برنامج الإطار المتكامل للمساعدة الفنية المرتبطة بالتجارة

- اليمن احد الدول المشاركة في البرنامج
- الدراسة التشخيصية لدمج التجارة و خطة العمل
- دمج نتائج الدراسة التشخيصية وخطة العمل فى استراتيجية التخفيف من الفقر والخطة الخماسية الثالثة

8

قرار المجلس العام حول انضمام الدول الأقل نموا

- ارشادات تدعو إلى:
- ضبط النفس من قبل اعضاء المنظمة
- معاملة خاصة وتفضيلية
- فترات انتقالية
- تقديم المساعدات فنية
- لا ضمانات فى المفاوضات

7

الطريق للإمام

- أول اجتماع لفريق العمل 30 نوفمبر 2004
- المفاوضات الثانية غير الرسمية على هامش الاجتماع الأول
- مزيد من الأسئلة
- خطة عمل جديدة وإعداد وثائق الانضمام الأخرى
- استكمال عملية فريق العمل و المفاوضات الثانية الرسمية

9

V . تحديات و آفاق إدارة الحكم في اليمن

السيد/ إدوارد الدحاح، البنك الدولي

1. أهمية إدارة الحكم للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والانسانية

تشارك معظم الحكومات والشعوب في تطلعها الى التنمية الوطنية على اختلاف تفسيراتها. وغالباً ما يتمحور تعريف التنمية على جوانبها الاقتصادية، أي ارتفاع مستوى الرفاه المادي عبر الدخل والتوظيف المضمونين لكل الراغبين. ولكن الأشخاص الذين يرتاد أولادهم مدارس رديئة، أو الذين لا تتوفر لهم مياه شرب نظيفة أو المعرضين لخطر العنف يعلمون جميعاً أن التنمية تتمثل أيضاً في توفير خدمات اجتماعية مناسبة. والتنمية هي في المحصلة النهائية تنمية بشرية – نوعية معيشة أفضل، مع خيارات و فرص أوسع ليتمكن الإنسان من تحقيق قدراته، بالإضافة إلى الضمانات غير المادية التي تميز المجتمعات المتقدمة: أي المساواة في المعاملة وحرية الخيار والتعبير عن الرأي وفرص المشاركة في عملية إدارة الحكم.

ولا شك أن الحكم الجيد هو أهم الآليات التي تضمن تلك القيم للشعب اليمني. ويتمحور هذا البحث حول على فرضية رئيسية تقول إن التنمية في اليمن على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والانسانية تعيقها إدارة حكم تعاني من مواطن ضعف عميقة.

الإطار رقم 1
<p>إطار تحليلي للحكم الجيد يتبنى هذا البحث تعريفاً بسيطاً لإدارة الحكم- ممارسة السلطة باسم جماعة، بما فيه انتقاء واستبدال الأشخاص الذين يمارسون هذه السلطة. إنها علاقة السلطة بين الحكومة والشعب. إذا كانت إدارة الحكم تعني ممارسة السلطة باسم الشعب، فإن الحكم الجيد يعني ممارسة هذه السلطة لكن بأساليب تحترم فردية وحقوق واحتياجات جميع المقيمين ضمن حدود الدولة. يركز الحكم الجيد على قيمتين جوهريتين ألا وهما <i>التضمينية</i> (وتعرف أيضاً بالاندماج) و<i>المساءلة</i> (وتعرف أيضاً بالمحاسبة).</p> <p>تحدد <i>التضمينية</i> في إدارة الحكم الحقوق الأساسية للجميع وتحمي هذه الحقوق، بما فيها توفير المعالجات والمراجعات التي يضمنها حكم القانون. تشمل هذه الحقوق على الإنصاف والتسامح بين أفراد الشعب؛ والحكم الجيد يضمن ذلك. كما تشمل هذه الحقوق كيفية معاملة الحكومات للمواطنين، وهنا يقضي الحكم الجيد بأن تعامل الحكومات الجميع بدون أي تمييز وتؤمن فرصاً متساوية للتوصل إلى الخدمات التي تقدمها.</p> <p>تعني <i>المساءلة</i> ضمن عملية إدارة أن من اختيروا للحكم باسم الشعب خاضعون للمحاسبة من قبل الشعب في حال فشلهم وللمكافئة في حال نجاحهم. تركز المساءلة على توفر المعرفة والمعلومات (<i>أي الشفافية</i> في آليات إدارة الحكم) وعلى حوافز لتشجيع من يتصرف باسم الشعب -المسؤولين الحكوميين- على أداء مهامهم بأمانة وفعالية ونزاهة (<i>أي التنافسية</i> في عملية إدارة الحكم). يمكن أن تكون المساءلة خارجية وداخلية. تكون <i>المساءلة</i> خارجية عندما يقوم الشعب نفسه بمساءلة الحكومة سائل الشعب الحكومة، كما حين يقوم سكان قرية ما باختيار ممثلهم في المجلس البلدي (الرسم أ.ب.3). لكنها تتضمن أيضاً حالات يقوم فيها متلقو الخدمات العامة بجعل مقدم الخدمة مسؤولاً بشكل مباشر. تكون <i>المساءلة</i> داخلية حين تقيم الدولة-لحماية المصلحة العامة- أنظمة متنوعة وحوافز لإدارة سلوك وكالات مختلفة. مثل فصل السلطات وإقامة أجهزة رقابة مستقلة.</p> <p>توجد 3 أوعية للمساءلة: (1) تتطلق الأولى من صانع السياسة إلى مؤمن الخدمة (ما يجعل المعلمين مسؤولين إزاء وزارة التعليم أو موظف الصحة العامة مسؤولاً تجاه وزارة الصحة). وتنطلق القناة الثانية من الزبون إلى مقدم الخدمة (ما يجعل المعلمين مسؤولين إزاء الأهالي والتلاميذ أو الأطباء والمرضى العموميين مسؤولين إزاء المرضى). أما القناة الثالثة فهي من المواطنين باتجاه صانعي السياسة والسياسيين.</p> <p>يمكن أن يعتبر الحكم الجيد نقطة التقاطع بين المبادئ الأربعة الكامنة خلف قيمتين جوهريتين (المشاركة المتساوية والمعاملة المتساوية تحت ضوء التضمينية، والشفافية والتنافسية تحت ضوء المساءلة). أي من تلك المبادئ الأربعة قد يساعد على تحسين إدارة الحكم. لكن وحده تضافر المبادئ الأربعة سبباً جيداً.</p> <p>المصدر: أخذ من تقرير "ادارة حكم أفضل لاجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الصادر عن البنك الدولي سنة 2003.</p>

2. إدارة الحكم في اليمن أضعف مما هي عليه في الدول الموازية الدخل، حسب المقاييس التجريبية

من الصعب حصر مفهوم إدارة الحكم المتسم بالتعقيد والتشابك ضمن بضعة مقاييس تجريبية، وقد يوجز الاطار رقم 1 الأبعاد الأساسية لماهية الحكم الجيد. الا أنه بالرغم من ذلك، تجميع البيانات التجريبية المتوفرة في مؤشرات عريضة لإدارة الحكم يمكن أن يدعم التقييم النوعي ويسمح بمقارنات مع مختلف دول العالم.

تعتمد تقرير "ادارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الصادر عن البنك الدولي سنة 2003 فرز مصادر البيانات الموجودة عن إدارة الحكم في المنطقة حسب مؤشرين أساسيين- مؤشر لنوعية الإدارة في القطاع العام ومؤشر للمساءلة العامة. يقيس المؤشر الأول فعالية البيروقراطية وكفاءتها وحكم القانون وحماية حقوق الملكية ومستوى الفساد ونوعية التنظيمات وآليات المساءلة الداخلية. في هذا المؤشر، يوازي اليمن بشكل عام الدول الموازية الدخل على مستوى العالم، حتى أنه يتقدم عليها قليلاً. فمستوى مؤشر نوعية الإدارة في اليمن هو 33.5 مقارنة ب 30 لمجموعة الدول المتدنية الدخل. ويقيس مؤشر المساءلة العامة مدى انفتاح المؤسسات السياسية ومستوى المشاركة واحترام الحريات العامة وشفافية الحكومة وحرية الصحافة ومدى توفر الامن والاستقرار السياسي في البلاد. في هذا المجال يتخلف اليمن عن باقي دول المنطقة وعن معدل البلدان المتدنية الدخل بشكل ملحوظ فمستوى مؤشر المساءلة العامة في اليمن هو 19 مقارنة ب 38 لتلك الدول (راجع الجدول والملاحظات حول البيانات ومصادرها وطريقة احتساب المؤشرين في الملحق).

3. ضعف إدارة الحكم في اليمن قيد مناخ الأعمال و أثر على نمو القطاع الخاص

أثر ضعف إدارة الحكم في اليمن على الأداء الاقتصادي للبلاد من خلال تقييد نشاط القطاع الخاص وهو المحرك الاساسي لاقتصاد السوق. فتساهم إدارة الحكم في رسم السياسات الاقتصادية وتطبيقها، وهذه السياسات تحدد بدورها وجود مناخ أعمال سليم وجاذب للاستثمار ومشجع للانتاج.

وقد يؤدي تحسين إدارة الحكم في اليمن الى مكسبين رئيسيين اثنين على صعيد نمو القطاع الخاص: أولاً، عبر تحسين الاداء الاداري ما يقلل من كلفة ومخاطر الاستثمار والأعمال، وثانياً عبر تحسين مستوى الخدمات العامة التي تزيد من إنتاجية قطاع الأعمال.

3.1 تحسين إدارة الحكم يشجع المستثمرين على القيام بنشاطات تجارية جديدة ويساعد سير وتوسيع الاعمال التجارية القائمة.

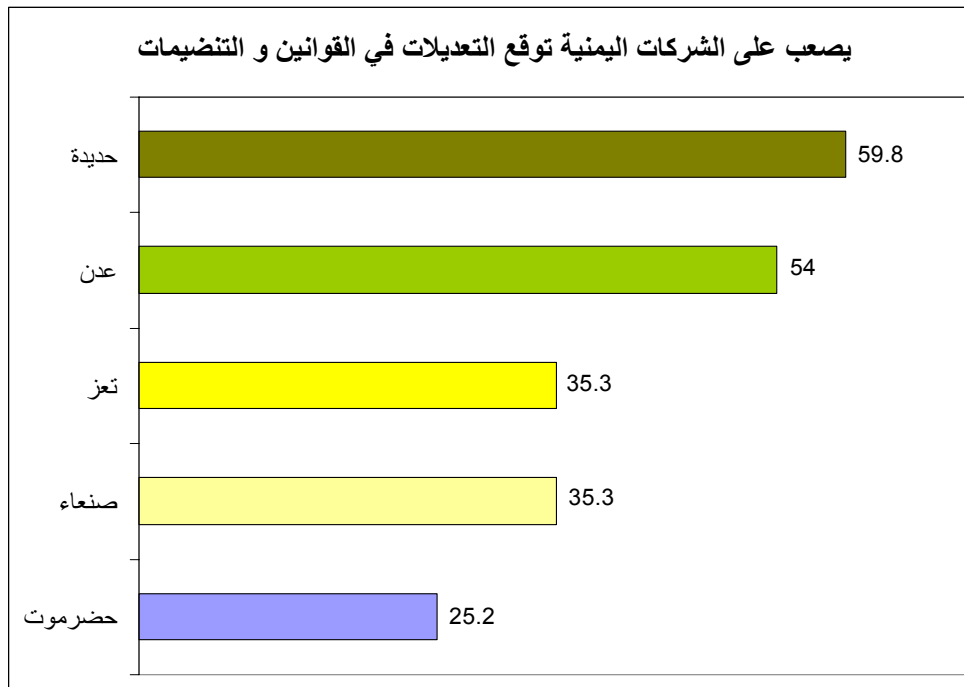
ويتم تحقيق ذلك هناك عبر ثلاثة عوامل رئيسية وتؤثر في حجم الاستثمارات الخاصة ونوعيتها وهي:

- I. ترسيخ حكم القانون وتطبيق وتقرير سياسات الحكومة بطريقة متوقعة.
- II. حسن التنظيم القانوني ودقته وعدم الإفراط فيه الذي قد يتسبب بالتأخيرات الطويلة الأمد والتكاليف المرتفعة (في تطبيق تنظيمات لعلها جيدة بحد ذاتها) والذي قد يتسبب أيضاً بإبعاد المستثمرين عن نشاط الأعمال.
- III. نسبة تفتي الرشوة والابتزازات والفساد في الأجواء البيروقراطية التي قد تتسبب بتكاليف إضافية ولا تشجع على الاستثمار.

3.1.1 حكم القانون: لا شك في أن ضمان حقوق الملكية هو الوجه الأهم من بين الأوجه الكثيرة لبيئة الأعمال التي تعتبر ذات أهمية في نظر المستثمرين المحليين والأجانب على حدٍ سواء، فلا مستثمر على استعداد للمخاطرة بموجوداته وأمواله في حال عدم توفر هذه الضمانات. بشكل عدم وضوح حقوق الملكية ظاهرة ملموسة في اليمن وأبرز مظاهرها النزاعات حول ملكية الأراضي التي تغدو حاجزاً أمام النمو والاستثمار في كافة مجالات الاقتصاد. أفادت 22 شركة من أصل 254 في استبيان للقطاع الخاص أجراه

البنك الدولي في اليمن سنة 2001 بقيام دعوى واحدة على الأقل بخصوص ملكية أرضها وهذا رقم مرتفع بالمقارنة ببلدان العالم الأخرى (بانرجي وماك ليش, 2002). بيد أن ترسيخ حقوق الملكية وتوضيحها لن يؤثر بشكل يذكر في الاستثمار بدون بروز دوافع فعالة على احترام تلك الحقوق وتطبيقها. وهنا يلعب القضاء دوره في إرسال الإشارات الإيجابية إلى المستثمرين من حيث التطبيق الحازم والمنصف لحكم القانون. تشكل القدرة على توقع القوانين والتنظيمات عنصراً رئيسياً آخر بالنسبة إلى الشركات في تقريرها إجراء استثمارات جديدة. والحالة اليمنية أفضل مثال على ذلك حيث اشتمت أكثر من 73 بالمئة من الشركات اليمنية التي شملها استبيان للقطاع الخاص من عدم الثبات في السياسات الاقتصادية واعتبره عائقاً مهماً أمام سير الأعمال ونموها. كما وأجمعت 42 بالمئة من مجمل هذه الشركات على اعتبار تعديلات القوانين المختصة بنشاطها التجاري غير متوقعة (راجع الرسم رقم 1) سواء أكان ذلك بشكل طفيف أم بشكل عدم توقع مطلق (بانرجي وماك ليش, 2002)

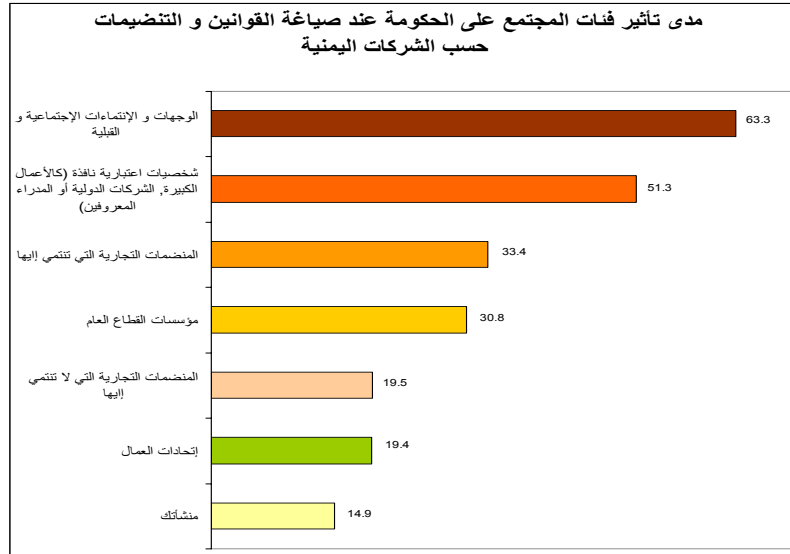
الرسم رقم 1



وتشتمل الشركات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه العموم من الاعتباطية في تقرير نسبة الأرباح الخاضعة للضرائب الذي يتخذه مدراء مصلحة الضرائب. وتتنطبق هذه الملاحظة العامة على اليمن بشكل خاص، حيث اشتمت أكثر من 61 بالمئة من الشركات في استبيان البنك الدولي من تعسف إدارة الضرائب وعدم فعاليتها كعائقين بارزين أمام سير أعمالها (بانرجي وماك ليش, 2002).

تواجه كذلك الشركات في عدد من دول المنطقة مشكلة قلة الإنصاف وقلة المساواة في التوصل إلى أنظمة صنع القرارات وحل النزاعات. وتناولت إحدى الدراسات صغار المقاولين في اليمن ووجدت أن أقل من شركة واحدة من أصل 6 شركات، تعتبر أنها لا تستطيع التأثير في صياغة السياسات. واعتبر أكثر من 63 بالمئة من الشركات التي شملتها الدراسة أن أكبر مصدر تأثير على الحكومة عند صياغة القوانين والسياسات الجديدة هي الجهات والانتماءات الاجتماعية والقبلية وتتبعها الشخصيات ذات النفوذ والاعتبار (كأرباب الشركات الكبيرة أو المدراء المعروفين) بنسبة 51.3 بالمئة (راجع الرسم رقم 2) .

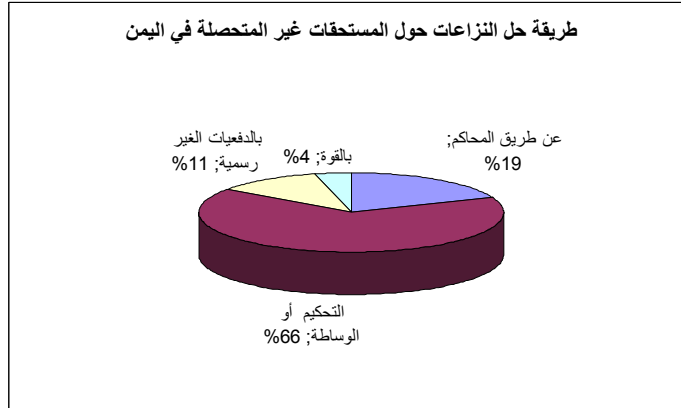
الرسم رقم 2



ولعل أكثر ما يقلق الشركات هي التكاليف المرتبطة بالنزاعات القانونية فضلاً عن الفترة الزمنية الطويلة اللازمة لحل أي نزاع قانوني عبر النظام القضائي الرسمي للدولة، مع العلم بأنه كلما طالّت هذه المدة ارتفعت تكاليف معاملات الشركات. نذكر هنا أنّ معدلات حل القضايا التجارية المقدمة إلى المحاكم الرسمية وبحسب دراسة أجريت في اليمن، بلغت 19 بالمئة مقارنة بنسبة 66 بالمئة لدى اللجوء إلى التحكيم والوساطة، ويعكس ذلك فعالية الاعتماد على شبكة العلاقات والوساطات غير الرسمية (راجع الرسم رقم 3). ويبلغ معدل الفترة المطلوبة لحلّ النزاعات حوالي سبعة أسابيع ونصف. هذا مستوى جيد على كل حال يفسّره على الأرجح الرابط القائم بين الوسيلة المعتمدة لحل النزاع والمدة اللازمة لحلّه: إذ تحل النزاعات عبر الوسطاء والحكماء بمعدل 6.6 أسبوع بينما يستغرق حلّها عبر المحاكم الرسمية 13.9 أسبوعاً.

3.1.2 نوعية التنظيم: يؤدّي الإفراط في التنظيم إلى نفور المستثمرين الفعليين وعزوف المستثمرين المحتملين عن دخول السوق بسبب ارتفاع كلفة تأسيس الشركات وتشغيلها. ويعتبر المقاولون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل أنّ تسجيل الشركات رسمياً عبارة عن عملية طويلة ومعقدة ومكلفة في أحيان كثيرة. وتستغرق عملية الحصول على رخصة لشركة جديدة أكثر من شهر ونصف الشهر في اليمن (1.57 شهر) مقارنة بشهرين في المنطقة ككل ويومين فقط في أفضل التجارب، وترتفع كلفة نيل هذه الرخصة إلى 11.610 ريال يمني.

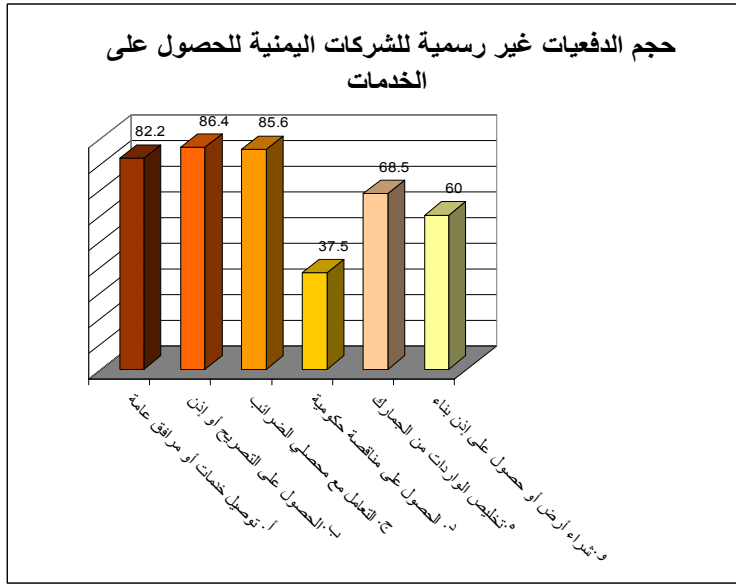
الرسم رقم 3



ويضطر عدد كبير من الشركات الخاصة، تفادياً لتعقيدات الإجراءات الإدارية، إلى تحمّل التكاليف الإضافية التي تدفع كأتعاب إلى وسطاء متخصصين لضمان سير أعمالها بصورة منتظمة. ويشير الرسم رقم 4 إلى حجم المدفوعات غير الرسمية التي تتكبدها الشركات في تعاطيها مع الدولة للحصول على بعض الخدمات أو التصاريحات أو المناقصات الحكومية. وتشكّل النقطة الأخيرة التي تمّ بحثها مدخلاً إلى مناقشة قضية الفساد.

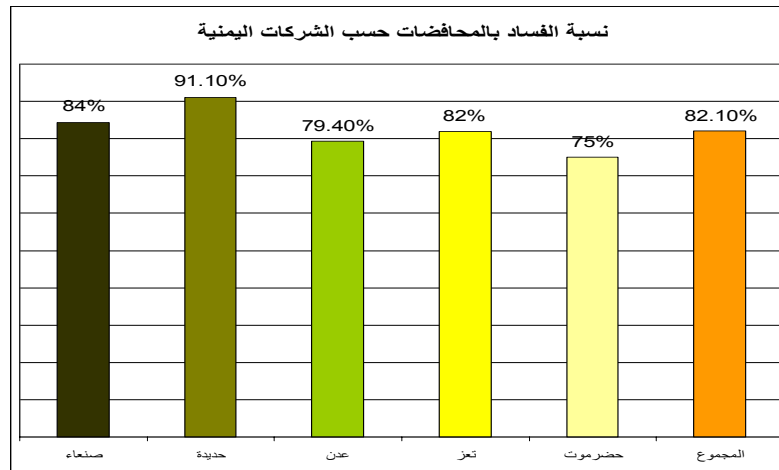
3.1.3 السيطرة على الفساد: من شأن الفساد أن يرفع من تكاليف الاستثمارات العامة، ما يتسبب بخفض إنتاجية هذه الاستثمارات ونسبة نموها. ويرتبط ارتفاع مستويات الفساد ببنية تحتية رديئة النوعية. ويزيد الفساد أيضاً من كلفة الاستثمارات والعمليات في القطاع الخاص. وقد أجمعت أكثر من 82 بالمئة من الشركات، بحسب استبيان لـ947 شركة يمنية خاصة في خمس محافظات يمنية، على اعتبار الفساد من أبرز العقبات أمام سير نمو أعمالها. مع العلم بأنّ معدل هذه النسبة للشركات الصغرى يضاهاى الـ55 بالمئة في مجموع الدول الأخرى التي خضعت للاستبيان نفسه. وتتمحور هذه النسبة بين 91.1 بالمئة في محافظة الحديدة و75.5 بالمئة في محافظة حضرموت (راجع الرسم رقم 5). ويتسبّب الفساد أيضاً بأجواء من عدم القدرة على التوقع وعدم اليقين إزاء توقيت التعديلات والتنظيمات الحكومية ومفعول تطبيق تلك التنظيمات.

الرسم رقم 4



يشوب القطاع العام نمطان مختلفان من الفساد: فأولاً نرى الفساد على المستويات العالية حيث يقوم صانعو القرارات من أصحاب النفوذ بالتلاعب بعملية إدارة الحكم بهدف جني المكاسب المالية، وهذه ظاهرة غالباً ما تعرف بارتهاان الدولة State Capture. يتفشى هذا النمط من الفساد في الأجواء التي تقل فيها الشفافية والنتافسية في السلطة التنفيذية وحيث تضعف آليات المراقبة في السلطين التشريعية والقضائية. وغالباً ما يؤدي هذا الوضع إلى توزيع انتقائي وغير فعال للموارد العامة، ما لا يفيد إلا طبقة محدودة جداً من المجتمع.

الرسم رقم 5



أما الفساد على المستوى المتدني أو بعبارة أخرى الفساد البيروقراطي فهو نتيجة سياسات توظيف غير فعالة لا تعتمد على الكفاءة وقيم النزاهة والاستقامة في الخدمة المدنية. وينبع هذا النمط الثاني من الفساد هو أيضاً من ضعف آليات المساءلة الداخلية (أي داخل إطار الإدارة) التي ترمي عادةً إلى تحسين أداء موظفي القطاع العام. وقد درجت العادة في دول المنطقة عامة على اتباع

سياسات توظيفية في القطاع العام تشدد على التمسك بالوظيفة ولا تحبذ الطرد. وقد تنطوي ممارسات التوظيف في القطاع العام على عنصر العلاقات غير الرسمية ومحابة المعارف والأقارب ما يضعف آليات المساءلة الداخلية القائمة.

3.2 تحسين إدارة الحكم يعزز مستوى الخدمات العامة التي تزيد من إنتاجية قطاع الأعمال

تتم إدارة المشاريع الاقتصادية في بيئة تجارية تعتمد على توفير الخدمات العامة بشكل مرض وكفوء وعادل (كالطرق الآمنة والحسنة الصيانة مثلاً) وعلى التطبيق الفعال والعاقل للتنظيمات العامة (كقوانين التنافس وتنظيمات الاحتكارات الطبيعية وجباية الضرائب وما شابه). يزيد الحكم الجيد من عائدات الاستثمارات في البنية التحتية، وقد أظهرت بعض الدراسات أنّ زيادة التوصل إلى المعلومات وتوفير آليات التنافسية الفعالة أمور من شأنها أن ترفع معدلات عائدات الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري. ليست الحكومات مضطرة إلى تأمين تلك الخدمات بنفسها ولكن عليها الحرص على قيام مقدّم تلك الخدمات - سواء أكان مسؤولاً رسمياً أم مستثمراً خاصاً - بتوفيرها على قدر كبير من الفعالية والإنصاف. كما ويعزز التقديم الفعال لتلك الخدمات العامة الضرورية إنتاجية ونوعية استثمارات فيؤدي ذلك إلى نموّ أسرع وأكثر استدامة.

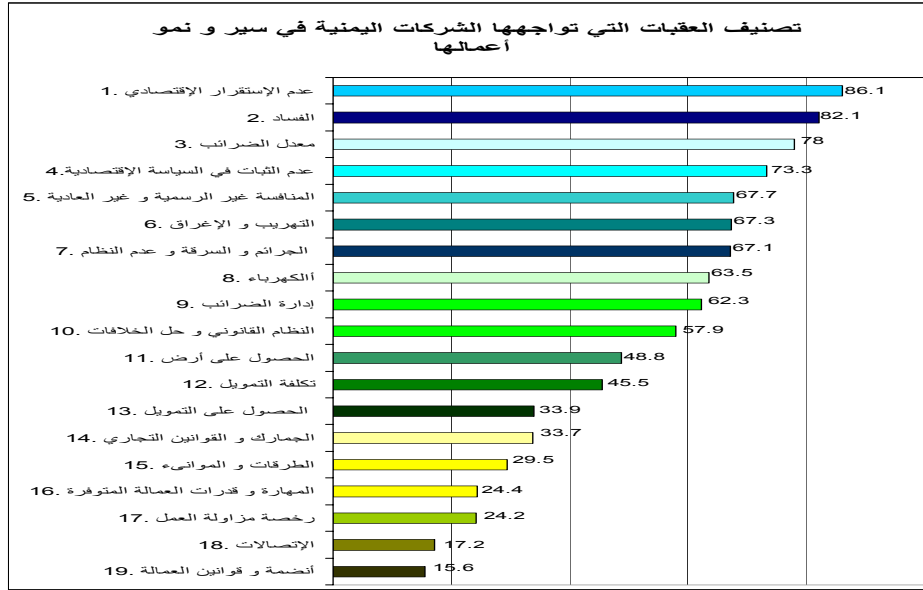
3.2.1 البنية التحتية: أما غياب البنية التحتية الموثوقة فيؤدي إلى زيادة تكاليف الشركات الخاصة بما أنه يدفعها إلى تنويع تمويلها بالمدخلات الرئيسية كإجراء المولدات الكهربائية الخاصة تحسباً لأيّ انقطاعات طارئة في التيار الكهربائي. وعلى سبيل المثال، يشكو مقاولو القطاع الخاص في اليمن من انقطاع التيار الكهربائي حوالي 75 يوماً في السنة، مقارنة بانقطاعها 15 يوماً في السنة في مملكة المغرب كما وتبلغ نسبة الشركات التي تعتبر انقطاع التيار الكهربائي عائقاً مهماً أمام سير أعمالها ونموها، 61،3 بالمئة من الشركات (راجع الرسم رقم 6)، ويرتفع هذا الرقم إلى أكثر من 77 بالمئة في محافظة عدن (بانرجي وماكلينش، 2002). بالإضافة إلى ذلك وعلى صعيد آخر، تشكو الشركات اليمنية من عدم توفر إمدادات المياه بمعدل 82 يوماً في السنة علماً أنّ هذا الرقم يبلغ ذروته في محافظة تعز ومن ثم في محافظة صنعاء. أما حالة الطرق والموانئ فلا تشكل مصدراً رئيسياً لشكاوى القطاع الخاص إذ أنّ 29 بالمئة فقط من الشركات اعتبرتها عائقاً مهماً لسير أعمالها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الشركات الصغرى (أوفي اليمن هي الشركات التي يعمل فيها أقل من 3 موظفين) هي المتضرر الأول من ضعف البنية التحتية حيث أنّ انقطاع التيار الكهربائي المتكرر يشكل أول عائق لسير أعمال تلك الشركات التي تشكل 66 بالمئة من مجمل الشركات التي شملها الاستبيان.

3.2.2 رأس المال البشري: يواجه المقاولون في القطاع الخاص في المنطقة ككل قيدا مهماً آخر يلقي بثقله على الاستثمار وتوسيع الأعمال وهو عدم التطابق بين المهارات المطلوبة من المستثمرين وبين المهارات المتوفرة محلياً. والحقيقة أنّه إذا لم ينجح المستثمرون في توظيف يد عاملة مؤهلة ومدربة فسيضرب ذلك بإنتاجية استثماراتهم، ما ينعكس سلباً على النمو في المحصلة الأخيرة. وعلى هذا الصعيد اعتبر ربع الشركات اليمنية أنّ مهارة العمال وقدراتهم المتوفرة حالياً تشكل عائقاً مهماً أمام سير الأعمال ونموها. ويعني ذلك ممّا يعنيه أنّ على دول المنطقة تحسين مستوى أنظمتها التعليمية وتزويد اليد العاملة بالمهارات التي تتجانس مع متطلبات عالمنا الحديث.

3.2.3 الأمن والاستقرار الأمني: يعتبر استتباب الأمن عاملاً رئيسياً لتشجيع الشركات الخاصة المحلية والأجنبية على

دخول سوق بلد ما والسعي للاستثمار فيها. كما أنّه عامل مهم في تشجيع الشركات الموجودة أصلاً في البلاد على توسيع رقعة نشاطاتها، ناهيك طبعاً عن متابعة

الرسم رقم 6



أعمالها المعتادة والقائمة. ويشكل استتباب الأمن والنظام عنصراً أساسياً في توصيل الخدمات العامة الأساسية إلى المناطق النائية في البلاد وكذلك في نقل البضائع والسلع عبر البلاد بصورة متواصلة وموثوقة. وعلى الرغم من ظهور بوادر تحسن في هذا المجال نتيجة اتخاذ الحكومة اليمنية قرارات صارمة على غرار منع حمل السلاح في المدن والمكاتب والمنشآت الحكومية وعودها بزيادة نسبة الاستثمارات الحكومية في المناطق الأكثر تعرضاً للتجاوزات الأمنية، فلا يزال المناخ الأمني في اليمن سبباً أساسياً لفتور المستثمرين وضعف إقبال الشركات، اليمنية والأجنبية على حد سواء، على الاستثمار في البلاد. وتأكيداً على ما تقدم فإن أكثر من 67 بالمئة من الشركات اليمنية، عدت الجرائم والسرقات وقلة النظام عائقاً مهماً لسير أعمالها وتوسيعها (راجع الرسم رقم 6). وقد ارتفعت تلك النسبة إلى 83 بالمئة في محافظة الحديدة وإلى أكثر من 80 بالمئة في محافظة حضرموت.

4. ضعف إدارة الحكم قد حدّ من نوعية الخدمات والسلع العامة

حاولت الحكومات اليمنية المتعاقبة تأمين كم كبير من الخدمات العامة لجميع مواطنيها، وقد تم تحقيق نجاحات الملحوظة في عدد من المجالات، منها على سبيل المثال لا الحصر: بناء وتعبيد 16 ألف كيلومتر بين سنة 1990 وسنة 1999، توفير خدمات تنافسية للهاتف النقال وبذل جهود كبيرة لتعليم الفتيات في المناطق الريفية الفقيرة.

ولكن على الرغم من ذلك لا تزال هناك مواطنون ضعفاء كثيرة في الخدمات العامة في اليمن فما زال معدّل وفيات الأطفال في البلاد، وعلى الرغم من تحسنه، يتعدى الـ 87 بالألف، وهذا من أعلى المستويات المسجّلة في المنطقة. ويعاني أكثر من نصف السكان البالغين الـ 15 وما فوق الأمية بينما يعيش أكثر من 30 بالمئة من مجمل السكان بدون مصدر آمن لمياه الشفة. أما نسبة التوصل إلى صرف صحي جيد فتبلغ 38 بالمئة فقط بالمقارنة بنسبة 44 بالمئة لدى الدول ذات الدخل الموازي لدخل اليمن.

لكن لماذا يبرع البيروقراطيون اليمنيون في شقّ الطرقات ويبطئون في جهود محو الأمية؟ وما سبب عدم التساوي في النوعية والتكاليف في الخدمات العامة؟ من الواضح أنّ مواطن الضعف هذه لا تعود فقط إلى ضعف القدرات التقنية لدى أفراد الإدارة في اليمن بل تعود أيضاً إلى ضعف مماثل في آليات إدارة الحكم، وبخاصة تلك التي تتعلق بالمساءلة العامة، وخصوصاً عندما تغدو الخدمات العامة أكثر تعقيداً. فالهوة في التنمية الاجتماعية مجرد انعكاس لهوة مماثلة في مستوى إدارة الحكم.

5. ردم هوة المنطقة في إدارة الحكم هو تحدٍ و فرصة في آن

يشكل ردم الهوة في إدارة الحكم تحدياً لمجمل حكومات المنطقة وشعوبها بما فيها اليمن، لكنه يشكل أيضاً فرصة قد تثمر مكاسب جمة على مستوى النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار الاجتماعي والتنمية البشرية. غير أن التحدي الأكبر هو إنماء شعور لدى المجتمع اليمني بملكية مبادرات اصلاح ادارة الحكم هذه، وإنماء ثقته بإمكانية تحقيقه. إن التشاؤم منتشر في المنطقة العربية. هو تشاؤم بخصوص القدرة على تعزيز إدارة حكم تتسم بالتضمينية والمساءلة. إلا أن هذا التشاؤم لا أساس له. أثبت التاريخ الحديث أن اليمن قادر على تحقيق التغييرات والتطورات إذا ما تحلى حكومة وشعباً بالنية والعزم. ويروي تاريخ اليمن أيضاً سلسلة من النجاحات على صعيد التطور، أبرزها توحيد اليمنين الجنوبي والشمالي. لذا لا بد من إحلال الثقة والطموح مكان التشاؤم. وتكمن المسؤولية في مواجهة التحديات في الداخل، أي هي بيد الحكومة والشعب. ولا شك في أنه كان للعوامل والتدخلات الخارجية تأثيرها على المنطقة ككل. كما أن العنف والخلافات اعترضت الطريق إلى الإصلاح. أدت النزاعات الإقليمية والمحلية المزمنة إلى أثر للجوار طال المنطقة برمتها وقصص من جاذبية المنطقة حيال المستثمرين في الخارج والداخل وزاد من كلفة الاستثمار فيها. يتحمل الشركاء الخارجيون جانب من مسؤولية مساعدة المنطقة العربية على خلق الاستقرار والأمان، غير أن المسؤولية الأساسية لا تزال في داخل وصميم المنطقة.

خمس مسارات مؤدية إلى الحكم الجيد

يمكن لأي برنامج لتحسين إدارة الحكم في اليمن أن يتمحور حول خمس مسارات مترابطة:

- (1) إجراءات لتحسين التضمينية،
 - (2) فصل السلطات والتوازن بينها بغية تقوية المساءلة الداخلية،
 - (3) إصلاحات إدارية لتعزيز المساءلة الداخلية.
 - (4) إجراءات على المستوى الوطني لتعزيز المساءلة الخارجية،
 - (5) إجراءات على المستوى المحلي تعضد المساءلة الخارجية،
- تعزيز التضمينية:** تكمن الخطوة الأولى لتحسين التضمينية في اعتماد قوانين و تنظيمات تضمن وتوسع نطاق الحقوق والحريات الأساسية. تكثر الأمثلة عن الاجراءات المعززة للتضمينية: كتوسيع نطاق المشاورات العامة، واعطاء حرية أكبر للاعلام، ووضع حد للقوانين والتنظيمات التمييزية والانصاف في تأمين الخدمات الصحية والتعليمية. لكن القوانين كثيراً ما تكون مجرد إعلاناً للنوايا الحسنة. لذا، على الخطوة التالية أن تكون بإرساء آليات تضمن احترام هذه القوانين والتنظيمات.
- تحسين المساءلة الداخلية عبر التوازن والفصل بين السلطات:** يهدف تحسين المساءلة الداخلية أساساً وليس حصراً الى تعزيز التنافسية في ممارسة السلطة في الحكم. عادة ما يتم ذلك عبر الفصل الدستوري بين مختلف فروع السلطة. وتتضمن الاجراءات المقترحة:

- تقوية السلطة البرلمانية وقدرتها.
 - تأمين استقلالية و قدرة القضاء بشكل اكبر.
 - تقوية قدرات أجهزة رقابة مستقلة داخل الحكومة كأجهزة التدقيق العليا ومكتب تلقي الشكاوى – مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن COCA- وجعلها تتوافق مع المعايير والمقاييس العالمية.
- تحسين المساءلة الداخلية عبر الاصلاحات الإدارية:** تساهم عدة اجراءات ادارية متعلقة بأداء القطاع العام في تقوية المساءلة في الهيئات التي توفر الخدمات العامة. و من بين الخطوات المقترحة:

- التركيز على الأداء في ادارة النفقات العامة، وعلى تحسين عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة وعملية تنفيذ هذه القرارات. وهذه اجراءات تتطلب في حد ذاتها آليات لتحسين تدفق المعلومات – مثل النظام المعلوماتي للإدارة المالية AFMIS الذي تم اعتماده في اليمن - ونوعية النقاش والحوار داخل الادارة.

- إصلاح الخدمة المدنية وجعلها أكثر مساءلة عبر تقييم النتائج أكثر من العمل البيروقراطي. وقد أثبتت برامج إصلاح الخدمة المدنية في اليمن جداتها عبر جعل التوظيف أكثر تنافسية، وعبر ربط الترقية والتقييم بالأداء، ومن خلال توفير فرص للتدريب.
- جعل وظائف الحكومة لامركزية وأقرب للمواطنين ويملكون معلومات مباشرة لتقييم مستوى الأداء. ويتجلى الجهد الذي بذله اليمن مؤخراً لنقل المزيد من السلطة إلى الحكومات المحلية في التقدم الحاصل في مدينة عدن حيث تضافرت جهود تطوير قدرات الإدارة المحلية مع مشاركة أكبر للمواطنين في صنع القرارات.
- تأمين استقلالية الهيئات التنظيمية لتجنب الارتهاق من قبل مصالح القطاع الخاص أو من قبل مسؤولين في الدولة من أصحاب الطموحات السياسية.
- غرس اخلاقيات الخدمة العامة والحفاظ على الموارد العامة لتحسين مستوى التزام الخدمة المدنية بالأداء. ويتطلب غرس هذه القيم إجراءات تعاونية لبناء الثقة والاحترام المتبادل بين المواطنين وموظفي الهيئات العامة.
- **تحسين المساءلة الخارجية عبر اجراءات على المستوى الوطني:** يؤدي تحسين المساءلة الخارجية دوراً أساسياً في إعطاء الحكومات حوافز لتقوية المساءلة الداخلية فيها. تتضمن الإجراءات المقترحة:
 - نشر المعلومات علناً (مبدأ الشفافية) حول نشاطات الحكومة، ويمكن إنجاز ذلك عبر قوانين تنص على المزيد من العلنية وحرية الحصول على المعلومات وتشجيع النقاش العام الحر.
 - تعزيز التنافسية عبر انتخابات للممثلين العامين مفتوحة للجميع، حرة و نزيهة، إضافة إلى أشكال أخرى من المشاركة، كالمشاورات العامة والجلسات العلنية لتقييم الأداء الحكومي وصولاً إلى استطلاعات الرأي والتقييم الإلكتروني من قبل المواطنين.
 - إتاحة المجال لنشاط ومشاركة أكبر من جانب المجتمع المدني، ومن ضمنها لجان الرقابة الشعبية والصحافة الاستقصائية.
 - تقييم متواصل لمستوى إدارة الحكم ونشر المعلومات المحصلة عن مستوى حكم القانون، حرية الصحافة، الممارسات التمييزية، الفساد وغيرها.
- **تحسين المساءلة الخارجية عبر اجراءات على المستوى المحلي:** يعتمد تحسين المساءلة الخارجية عادةً على مشاركة أوسع من قبل المواطنين، وخاصة من خلال القنوات التي تربط بين المواطنين ومقدمي الخدمات العامة. من بين الإجراءات المقترحة:
 - تأمين معلومات موثوقة عن أداء الخدمات العامة، من خلال استطلاعات، آليات التقييم، المشاورات ووسائل مشابهة.
 - زيادة التنافس بين مقدمي الخدمات، عبر إعطاء الزبائن حرية خيار أكبر. يمكن تحقيق هذا بوسائل عدة منها القسائم والتنظيم الجيد لوكالات خدماتية بديلة.
 - اعتماد سياسات تقوي وتمكن السلطات المحلية، التي تتميز بقربها للناس وقدرتها على إشراكهم مباشرة في القرارات العامة والمساءلة (راجع الأطار رقم 2).
 - تسهيل الاشراف المتزايد للجمعيات الأهلية، خاصة في ادارة الخدمات العامة التي تصمم لمجموعات ولفئات معينة والاشراف عليها.

وافق البرلمان اليمني في العام 2000 على قانون طموح للسلطة المحلية يؤمن صلاحيات لا سابق لها للحكومات المحلية على صعيد السلطات و الوظائف الإدارية و المالية, و يقدم دعماً إضافياً إلى عملية الامركزية التي بدأت على أساس اخباري سنت 1990 في محافظة الإب ما رسخها مؤسساتياً في الإطار القانوني و انكزت على التقليد التاريخي القديم لإدارة الحكم الذاتية المحلية في البلاد. و مهد ذلك الطريق أمام الإنتخابات المحلية سنة 2001.

لكن القانون, و خصوصاً في المسؤوليات إلى السلطات المحلية, كان عملية بطيئة, و السبب الأكبر هو القدرة المحلية المحدودة.

و قامت عدن و هي العاصمة التجارية في البلاد, بهدف تخطي ذلك العائق, بتأسيس دائرة محلية للتنمية الإقتصادية سنة 2002 بتمويل من تحالف المدن و البنك الدولي. و تعمل هذه الدائرة على مستوى الحكومة المحلية, مع فريق لتنمية استراتيجيات المدينة يتضمن ممثلين عن القطاع العام في المدينة و عن جامعاتها و المنظمات النسائية و المجموعات المدنية الأخرى في ممارسة لنظرة شاملة للمدينة و هي تمارس استثمارات مكملة لإنعاش المدينة.

و تتضمن المخططات الأولية تجديد رصيف المراكب البحرية و سوق سمك دا قدرات سياحية, ناهيك بتحديد المنطقة الصناعية لتقديم خدمات بنية تحتية منشودة إلى الشركات الصغيرة فتساعدها على التجاوب مع طلب متزايد لخدمات متنوعة في المرفأ و المنطقة الحرة. و تخضع البنية التحتية المادية للمدينة حالياً للتحسن لتوثق الأواصر بين تجمعاتها الإقتصادية الأساسية.

و تقوم السلطات المحلية في عدن فضلاً عن تحسين التنافسية في المدينة, بتطبيق مجموعة كبيرة من الإصلاحات المحلية و المبادرات المعززة للقدرة, بما يبسط العمليات التنضيمية للشركات المحلية و يدعم التخطيط و يحسن إدارة الموجودات البلدية. و في جهد لتعزيز العلاقة بين أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً و ناخبهم, تم تنضيم ورشة عمل في منتصف العام 2002 بالتعاون مع المسؤولين المحليين و سكان المدينة لتشجيع التخطيط التشاركي. و أسهمت ورشة العمل تلك في تحسين عملية التخطيط المحلي كما عززت المساءلة بين الحكومة المحلية و ناخبها.

و ترعى عملية اللامركزية السياسية (من خلال الانتخابات المحلية) امتلاك الجهود التنموية على الصعيد المحلي و تساعد على تعبئة المواهب المحلية و تحسن تصميم إجراءات مناسبة للحاجات المحلية و تطبيقها.

و فضلاً عن ذلك, يشكل فريق المهمات المعني بالإصلاح المحلي في عدن, صوتاً مهمل يحض على الإصلاحات الوطنية, بما فيها تحسينات مقترحة في إدارة الجمارك و تسجيل الأراضي و الترويج للاستثمار, و كلها عناصر مهمة للتنافسية الإقتصادية لعدن, على الصعيدين الإقليمي و العالمي.

مسرد المصطلحات

- **المساءلة:** مبدأ متعدد الأوجه وهو يشكل أساساً لإدارة الحكم السليمة في إطار الأنشطة الحكومية.
- **المحاسبة العامة:** تشترط على كل فرد يعمل باسم سلطة الدولة (أكان منتخباً أم غير منتخباً) أن يفصح عن أعماله وأن يفقدها تجاه الشعب (غالباً ما تدعى هذه التغطية بالشفافية والمسؤولية)، وأن يخضع للعقوبات القضائية أو الإدارية أو الانتخابية في حال تبين أن أعماله منافية للمصلحة العامة (و غالباً ما يعرف ذلك بالتنافسية أو بالدعم).
- **المساءلة الخارجية:** هي أن يسائل المواطنون المسؤولون الرسميين - من خلال التصويت أو حملات الدفاع عن حقوق الشعب أو المراقبة المباشرة للمؤسسات العامة.
- **المساءلة الداخلية:** هي أن تسائل مؤسسة عامة مؤسسة عامة أخرى، كما حين تدقق المحاكم في مراعاة القوانين للدستور أو أن يصوت البرلمان ضد السلطة التنفيذية أو حين تحقق مؤسسات التدقيق المالي في التوريدات المالية لحكومة معينة.
- **التنافسية:** حجر الأساس بالنسبة إلى المساءلة. تفرض التنافسية أساساً أن تتوفر للمواطنين فرصة الاختيار بين رؤساء الحكومات والسياسات والمؤسسات وأن تتوفر إجراءات³ تسمح للمواطنين بالانتقاء بين الخيارات المطروحة (مثلاً من المرشحين أو المؤسسات العامة) أو أن يمارسوا الضغط لترجيح كفة خيارات مختلفة (من خلال النقاش العام على سبيل المثال) و/أو أن يتمكنوا من الاعتراض وإيجاد حلول بديلة إذا أدركوا أن في السياسة انتهاكاً لحقوقهم. والتنافسية هي أن يتنافس السياسيون على امتياز ممارسة السلطة، سواء أكانوا زعماء سياسيين أو مقدمي خدمات. تؤمن هذه التنافسية للمواطنين فرصة ممارسة حقوقهم بفعالية لمساءلة المسؤولين الحكوميين والمؤسسات على أعمالهم الرامية إلى خدمة المصلحة العامة. وقد تكون التنافسية أحياناً اقتصادية، إذ يصبح وجود عدة مقدمين للخدمات حافزاً يحضّر مقدمي الخدمات العامة على تحسين الخدمات أو على معالجة تراجع معدلات الطلب. ويمكن للتنافسية أن تكون سياسية أيضاً حين تقوم الانتخابات الدورية بدفع المسؤولين الرسميين المنتخبين على التجاوب مع ناخبهم أكثر. وقد تكون التنافسية إدارية بما أن التوظيف والترقية على أساس الكفاءة يشجعان موظفي القطاع العام على رفع مستوى تقديم الخدمات.
- **إدارة الحكم:** إنها العمليات والإجراءات التي تدير ممارسة السلطة باسم الناخبين، إلى جانب اختيار ممارسي هذه السلطة واستبدالهم. في مجال إدارة الحكم العامة، تتم هذه العمليات بين جهتين فاعلتين: أي الشعب والحكومة. تعتبر إدارة الحكم جيدة حين تشمل العمليات الجميع وحين يتمتع الشعب بالسلطة لمساءلة واضعي القوانين ومنفذها.
- **الحكومة:** تشمل الحكومة بكافة فروعها، أي السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية في آن معاً. وهي تشمل أيضاً المؤسسات الإدارية الخاضعة إلى سلطة الدولة على كافة الصعد: الوطنية والإقليمية وعلى صعيد البلديات.
- **التضمينية:** هي أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون (مثل حماية الملكية) وأن تتسنى فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق، ومشاركة المواطنين في إدارة الحكم. تنص التضمينية بالتالي على أن تتسنى لمن يملك مصلحة في إدارة الحكم أو للراغبين في المشاركة فيها، هذه الفرصة بالتساوي وألا تستبعد أية طبقة أو تلقى معاملة مختلفة عن سواها. باختصار، الشمولية هي المشاركة التشاورية. وتقوم التضمينية على عدم التمييز بين المواطنين من حيث الاستفادة من الخدمات التي فوّضت الحكومة تقديمها عبر اتفاق جماعي في الرأي كخدمات الصحة العامة والتعليم والسلع العامة (كالعادلة وحكم القانون). باختصار التضمينية هي المساواة في المعاملة.
- **المؤسسات:** تشمل القوانين، بما فيها معايير السلوك والتصرف التي تدير التفاعل بين المشاركين وبين عملية إدارة الحكم، وغالباً ما يشمل التعريف المؤسسات والمنظمات التي يتم هذا التفاعل من خلالها.
- **المشاركة:** تشمل جميع الآليات التي تخوّل المواطنين المشاركة في عملية إدارة الحكم. بعبارة مبسطة، تقوم المشاركة على مجموعة الأنشطة التي يسعى من خلالها المواطنون إلى التأثير في أعمال الحكومة، إما مباشرة، بالتأثير في صياغة السياسة العامة وتطبيقها وإما غير مباشرة بالتأثير على اختيار المسؤولين الرسميين. يشارك المواطنون في إدارة الحكم عبر الاقتراح والانضمام إلى منظمات المجتمع المدني التي تمارس الضغط على الحكومة وعبر لعب دور أكبر في إدارة قطاع الخدمات العامة أو عبر المشاركة في النقاشات العامة التي تتناول إدارة الحكم. يختلف هذا التحديد عن سواه من التحديدات التي تفسّر المشاركة على أنها نشاط اقتصادي كالمشاركة في القوة العاملة مثلاً.
- **الشفافية:** تتمحور حول حق المواطنين في المعرفة وتستلزم نشر المعلومات حول ما يفترض بموظفي الحكومة ومؤسساتها أن يفعلوا وماذا يفعلون بالفعل وتحدد المسؤوليات. وتقوم الشفافية أيضاً على تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين والخدمات التي يحقّ لهم بها وسبل الحصول على تلك الحقوق (كالرسوم التي يفترض بهم دفعها وكيفية دفعها وكذلك سبل المراجعة في حال نشوء النزاعات، والنظم التي يتوجب على المواطنين التقيد بها (بما فيها المؤسسات المسؤولة والعقوبات وآليات المراجعة).

مصادر البحث:

- البنك الدولي "إدارة حكم أفضل لاجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2003 (بالعربية)
- بانرجي، أروب وماكلينش، كارالي، إدارة الحكم ومناخ العمل في اليمن، ورقة عمل للبنك الدولي (بالانكليزية) 2002

- Yemen Country Assistance Strategy, the World Bank 2002
- Yemen Poverty Reduction Strategy Paper
- Focus On Yemen; Proceedings of Conference Held at the Center for Contemporary Arab Studies at Georgetown University; October 1, 1998; Revised for Publication 1999.

ملاحظات حول البيانات

قد تختلف البيانات الموجودة في جداول الدول عن بيانات أخرى موجودة في منشورات للبنك الدولي بسبب الاختلافات في المنهجيات الحسابية. إن المعلومات من مصادر غير البنك الدولي – بدون مصادقة أو تدقيق، تنشر لأجل تقديم مجموعة بيانات مدعمة من مؤشرات إدارة الحكم المستعملة بصورة واسعة في المناقشات العالمية حول إدارة الحكم.

مصادر البيانات

تتضمن المصادر بيانات للبنك الدولي بين العامين 1996-2000 وموسوعة بريطانيا 2003، ووكالة الاستخبارات المركزية CIA 2002، وبيت الحرية 2002 و2002ب، وخدمات المخاطر السياسية 2002 ومركز التنمية الدولية وإدارة النزاعات 2000، ومؤسسة التراث/Wall Street Journal 2002، ودجانكوف وغيره 2000 والاتحاد البرلماني 2003.

إن مؤشر المساءلة العامة هو مؤشر مركب يشمل 12 قياساً من التقييمات الخاصة: الحقوق السياسية والحريات العامة وحرية الصحافة (بيت الحرية) وعلامات المؤسسات الحكومية وتنظيم التوظيف الإداري وتنافسية التوظيف الإداري وانفتاحه وتنظيم المشاركة وتنافسية المشاركة والقيود التنفيذية CIDCM والمساءلة الديمقراطية (دليل مخاطر البلدان الدولي) والشفافية والمساءلة (بيانات البنك الدولي).

- مؤشر نوعية الإدارة هو مؤشر مركب يشمل 10 قياسات من التقييمات الشخصية: الفساد ونوعية البيروقراطية (دليل مخاطر البلدان الدولي) وحقوق الملكية وإدارة الحكم القائمة على القواعد ونوعية إدارة الموازنة والمالية وفاعلية تعبئة العائدات ونوعية الإدارة العامة (بيانات البنك الدولي)، وحقوق الملكية والتنظيمات والسوق السوداء (مؤسسة التراث) وعدد من الإجراءات (دجانكوف وغيره 2000).

- مؤشر نوعية إدارة الحكم هو مؤشر مركب من 22 قياساً شخصياً في مؤشر المساءلة العامة ومؤشر نوعية الإدارة.
- وسيلة جمع المقاسات المعتمدة هي تحليل المكون الرئيسي (راجع الملحق أ حول بناء المؤشرات ولرؤية وصف مفصل لكل دليل مستعمل).

- في متغيرة "قياس الفعالية القضائية" يشمل "عدد الإجراءات" كل الأعمال المستقلة الإجرائية التي يفوضها القانون أو تنظيم المحاكم ويطلب التفاعل بين الأطراف المعنية أو بينها وبين القاضي أو المسؤول في المحكمة.

- LIC الدول المتدنية الدخل (متوسط إجمالي الدخل القومي للفرد، طريقة أطلس \$757 دولاراً أو أقل).

- GNI إجمالي الدخل القومي

- GDP إجمالي الناتج المحلي

- تتضمن MENA 13 الجزائر والبحرين ومصر وإيران والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان واليمن والسعودية وسوريا وتونس.

- يستثني معدل نفقات الحكومة في مينا (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، 1999) مصر والسعودية.

- يستثني معدل الفعالية القضائية في مينا (تطبيق العقود) البحرين والكويت وعمان.

- يستثني معدل النفقات العامة على التعليم في مينا (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي 1998) الجزائر ومصر والكويت واليمن.

- يشمل معدل نسبة الفتيات على الفتيان في المدارس الابتدائية والثانوية في مينا القيم في العام 1998 عن الأردن والكويت والمغرب واليوم.

- يستثني معدل التوصل إلى الماء الأفضل في مينا (كنسبة مئوية من السكان) والتوصل إلى نظام صرف صحي أفضل (كنسبة مئوية من السكان) البحرين والكويت.

- يستثني معدل الطرقات المعبدة في مينا (نسبة مئوية من مجمل الطرقات 1999) إيران والسعودية وسوريا.

جدول البيانات:

		اليمن	
		المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية (عن العام 2000 أو أحدث النتائج)	
		LMIC	اليمن
		مينا 13	
2460	265	17.5	السكان منتصف العام (ملايين، مجموع)
37	36	46	السكان تحت سن الـ15 (%)
59	70	56	العمر المرتقب عند الولادة (سنوات)
30	72	25	سكان المدن (%)
1.9	2.0	2.9	النمو السكاني (المعدل السنوي)
2110	5198	730	متوسط إجمالي الدخل القومي للفرد (تكافؤ القوة الشرائية، بالدولار الأميركي)
5210	1380	12.8	متوسط إجمالي الدخل القومي للفرد (تكافؤ القوة الشرائية ، مليارات الدولارات مجتمع)
--	2.5	2	نمو متوسط إجمالي الناتج المحلي (المعدل السنوي 1995%)
29	38	43.7	تصدير السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)
4	24.5	33	الصادرات النفطية الصافية (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
18	21	27	النفقات الحكومية (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
2.2	6	5.4	النفقات العسكرية

مقاسات أداء القطاع العام (لسنة 2000 أو أحدث النتائج)

	LMIC	مينا 13	اليمن
11	--	--	عدد الإجراءات الضرورية لتأسيس شركة الفعالية القضائية (تطبيق العقود)
25	23	27	عدد الإجراءات
263	284	240	عدد الأيام
	18	31	النفقات الحكومية (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) 27
2.7	6.7	--	النفقات العامة على التعليم (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
1.3	2.9	2.1	النفقات العامة على الصحة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
81	31	85	معدل وفيات الأطفال (عن كل ألف مولود حي)
--	180	850	معدل وفيات الأمهات (عن كل 100 ألف مولود حي)
38	28	53	الأمية (نسبة مئوية من السكان بسن الـ15 وما فوق)
--	93	50	نسبة الفتيات على الفتيان في المدارس الابتدائية والثانوية
76	83	69	التوصل إلى ماء أفضل (نسبة مئوية من السكان)
44	85	38	التوصل إلى صرف صحي أفضل (نسبة مئوية من السكان)
16	65	11.5	الطرق المعبدة (نسبة مئوية من مجمل الطرقات)
27	123	19	الخطوط الرئيسية للهاتف (عن كل ألف شخص)

قياسات نوعية إدارة الحكم

	LMIC	مينا 13	اليمن
			(100-0، الأعلى أفضل)
38	32	19	مؤشر المساءلة العامة
30	47	33.5	مؤشر نوعية الإدارة
28	37	22.5	مؤشر نوعية إدارة الحكم

VI . مرتكزات البيئة الإستثمارية السلمية

الأستاذ/ جلال عمر، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

□ أولاً: صياغة السياسات العامة التي تؤثر على مقومات الاستثمار وهي:

- الأمن والاستقرار
- التشريعات القانونية والضريبية
- التمويل
- البنية التحتية
- القوى العاملة

□ وظيفة الحكومة في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة

■ أولاً: صياغة السياسات العامة التي تؤثر على مقومات الاستثمار وفي مناخ يسهل القابلية للتوقع

■ ثانياً: توفير بيئة تتسم بصفات إدارة الحكم الجيد

مؤشرات الحكم الجيد في اليمن

• أولاً: مقدار السيطرة على الفساد

- تعريف المؤشر
- قياسه
- وضع اليمن

□ ثانياً: توفير بيئة تتسم بصفات إدارة الحكم الجيد والتي يمكن قياسها بالمؤشرات التالية:

- أولاً: مقدار السيطرة على الفساد
- ثانياً: سيادة القانون
- ثالثاً: فعالية الحكومة
- رابعاً: صوت الشعب والمساءلة

مؤشرات الحكم الجيد في اليمن

• ثالثاً: فعالية الحكومة

- تعريف المؤشر
- قياسه
- وضع اليمن

مؤشرات الحكم الجيد في اليمن

• ثانياً: سيادة القانون

- تعريف المؤشر
- قياسه
- وضع اليمن

النظرة المستقبلية

- القضاء والعدل
- حقوق ملكية الأراضي
- مكافحة الفساد
- التعزيز بإمكانيات التكنولوجيا الحديثة

مؤشرات الحكم الجيد في اليمن

- رابعاً: صوت الشعب والمساءلة
- تعريف المؤشر
- قياسه
- وضع اليمن

النظرة المستقبلية

- حقوق الملكية - الأراضي
- الحلول التشريعية
- الحلول الفنية

النظرة المستقبلية

- القضاء والعدل
- تعزيز الاستقلالية
 - مؤسسيا
 - تشريعي
 - مهنيا
- تقوية الرقابة والمحاسبة
- بناء القدرات للمحاكم والقضاة
- التوافق مع متطلبات العصر والمستجدات الدولية
- تبسيط الاجراءات بما يخدم المواطن ويتواءم مع المتطلبات
- رفع القدرات، استخدام التكنولوجيا
- تحديثات تشريعية: قانون الرسوم القضائية، قانون المرافعات

النظرة المستقبلية

- التعزيز بإمكانيات التكنولوجيا الحديثة
- E-Governance

النظرة المستقبلية

- مكافحة الفساد
- إصلاحات الخدمة المدنية
 - المرتبات والأجور والتوصيف الوظيفي
 - تبسيط الإجراءات الحكومية أمام المستثمر
- تعزيز الشفافية في المناقصات العامة
- تقوية مؤسسات الرقابة: البرلمان والصحافة

VII . وضع الحكم الجيد في اليمن

د/ طه الفسيل، جامعة صنعاء

أهمية الحكم الجيد في اليمن

- تخاطع قضاياها مع كافة قضايا جوانب الإصلاح الاقتصادي والمالي.
- يعتبر الحكم الجيد شرطاً أساسياً لتحقيق النمو والتنمية المستدامة والتخفيف من الفقر في اليمن.
- يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي زيادة استثمارات القطاع الخاص والذي أصبح شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.
- أصبح هذا المحور أحد المعايير الهامة لتأهيل الحكومات للحصول على المساعدات والقروض الميسرة سواء من قبل الدول المانحة أو من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية.

وضع الحكم الجيد في اليمن

د. طه احمد الفسيل
أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة جامعة
صنعاء

التقييم الدولي لوضع الحكم الجيد في اليمن

- تقارير السياسات النظرية والتقييم المؤسسي لليمن التي يعدها البنك الدولي سنوياً تشير إلى حدوث تحسن نسبي في عدد من المؤشرات.
- تقريبي منظمة الشفافية العالمية لعامي 2003 و2004 .
- الدليل الدولي لمخاطر الدول ICRG لعام 2003 والذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS شهرياً .
- حدث تحسن نسبي في المؤشرات المتعلقة ببيئة أداء الأعمال Doing Business لعام 2004 والتي يصدرها البنك الدولي سنوياً، وخاصة عند مقارنة مؤشرات اليمن مع المتوسط للمنطقة أو الجهة المعنية.

تطور الاهتمام بقضايا الحكم الجيد في اليمن

- الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025.
- الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2005-2001).
- استراتيجية التخفيف من الفقر (2005-2003).
- السعي للتأهيل لصندوق تحدي الألفية من أجل الحصول على مساعداته.

على المستوى الفني والإجرائي حاولت هذه الانتخابات:

- * ضمان المساواة بين المترشحين لها.
- * كفالته بصورة أو بأخرى نسبياً الكثير من الحقوق القانونية لجميع الأحزاب والتنظيمات السياسية ومرشحي الانتخابات النهائية.
- * ضمان مشاركة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في عمليات التحضير والإعداد للانتخابات النهائية، عمليات التسجيل، وفي عمليات الدعاية الانتخابية، وعمليات الاقتراع وفرز الأصوات.

حرية الانتخابات المنتظمة والمتنافسية في اليمن

تشكل الانتخابات العامة وانتظام إجرائها في الأوقات المحددة أحد الضمانات الأساسية لاستمرارية الممارسات الديمقراطية في البلاد، وكانت آخر انتخابات جرت في اليمن هي الانتخابات النهائية، التي جرت في أبريل 2003.

القضاء والعسدل

- قانوناً يتمتع القضاء بالاستقلال المالي والإداري
- ينظم عمل القضاء كل من المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل.
- تضمنت عملية تطوير وتحديث القضاء: توفير البنية الأساسية، محاولة إدخال نظم المعلومات وقواعد البيانات في أعماله، تعزيز القضاء التخصصي لتحقيق العدالة وسرعة الفصل في القضايا.

ساهمت هذه التطورات في :

- * ارتفاع عدد المسجلين من حوالي 4.7 مليون ناخب وناخبة في انتخابات 1997 إلى حوالي 8.1 مليون في انتخابات 2003.
- * ارتفاع نسبة عدد الذين أدلوا بأصواتهم (ذكور وإناث) من 61.4% إلى حوالي 76.5%.
- * ارتفاع عدد النساء المسجلات في سجلات الناخبين من حوالي 1.3 مليون امرأة في انتخابات 1997 إلى أكثر من 3.4 مليون امرأة في انتخابات 2003 (ارتفعت نسبة النساء من 37% إلى 45% من إجمالي المسجلين في سجلات الناخبين)
- * ارتفاع نسبة اللاتي أدلين بأصواتهن في انتخابات 2003م حوالي 74.4% من إجمالي المسجلات في سجلات الناخبين.

مكافحة الفساد وحماية المال العام

- تشكيل لجنة عليا تُعنى بقضايا المال العام ومكافحة الفساد برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من مدير مكتب رئاسة الجمهورية ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
- إعداد مصفوفة للمعالجات المقترحة لقضايا المال العام ومكافحة الفساد.
- اتخاذ مجلس الوزراء عدة قرارات وأوامر منها:
 1. تشكيل لجنة عليا للتنسيق بين الأجهزة الرقابية والقضائية لتعزيز حماية المال العام ومكافحة الفساد.
 2. تشكيل لجنة وزارية تتولى مراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بالمال العام لتحديثها وتطويرها.
 3. تكليف وزير العدل بإعداد تصور متكامل لإشعاء شعب استئناف في المحافظات الرئيسية ودائرة متخصصة في المحكمة العليا، تختص بالنظر في قضايا المال العام حتى يتم استكمال إنشاء محاكم أموال عامة فيها.

أسباب اختلالات القضاء والعدل

- عدم وجود استراتيجية موضوعية وعلمية لتطوير وتحديث القضاء.
- تدخل الجهات الاجتماعية والقبلية والسياسية في أعمال وأنشطة القضاء.
- النقص الشديد في الكوادر العاملة في القضاء، ويمتد هذا النقص إلى الكوادر المتخصصة في الإدارة القضائية.
- قصور الموارد المالية وكثرة عدد المحاكم (حوالي 270 محكمة) وتشتتها الجغرافياً يجعل من توفير هذه المجمعات عملية مكلفة وصعبة.
- عدم وجود إطار قانوني ومؤسسي ينظم نشاط الشرطة القضائية

سجل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حوالي 134 قضية جنائية خلال عام 2003 بأضرار مالية تزيد عن 12 مليار ريال وحوالي 12 مليون دولار أمريكي، فضلاً عن أضرار عينية أخرى، وارتفع عدد هذه القضايا إلى 148 قضية في عام 2004.

بلغت قضايا الأموال العامة التي وردت إلى نيابة الأموال العامة 828 قضية في عام 2003، منها 434 جسيمة مقارنة بـ 862 قضية في عام 2002. وتمت إحالة 271 قضية للمحاكم، صدرت أحكام في 80 منها مقابل التصرف في 180 قضية، حيث تمكنت النيابة العامة من استرداد 484 مليون ريال إلى خزينة الدولة

4. التطوير المؤسسي للوحدات التي ليس لها هياكل تنظيمية أو بحاجة إلى إعادة النظر فيها، ومراجعه وتقييم الرقابة والتفتيش في وحدات الجهاز الإداري للدولة.
5. تشكيل لجنة عليا مستوى عالي لمراجعة نظم وقواعد البيانات والمعلومات الخاصة بالجهات المعنية بحماية المال.
6. تشكيل لجنة من الجهات المعنية لمراجعة وتنقيح الإطار التشريعي المنظم للقروض والمساعدات.
7. تشكيل لجنة وزارية تتولى تقديم مقترحاتها وتصوراتها حول القترات الزمنية لبروساء مجالين إدارات المؤسسات والهيئات العامة ومدراء الإدارات العامة.

لم تتمكن ست لجان من اللجان السابقة التي شكلها مجلس الوزراء من استكمال أعمالها خلال الفترة المحددة

الإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية

- 1- إعادة هيكلة الجهات الحكومية.
- 2- إيجاد الحكومة الإلكترونية.
- 3- الحد من التضخم الوظيفي.
- 4- رفع كفاءة الأجهزة الحكومية وتحسين إجراءات الرقابة والشفافية.

إشكاليات مكافحة الفساد

- 1- تعدد تنوع أسباب انتشار ظاهرة الفساد ومنها:
 - ضعف تطبيق التشريعات القانونية واللوائح التنفيذية وتعارض بعضها مع البعض الآخر.
 - تعدد وتنوع الاختلالات التي يعاني منها نظام المنطقة القضائية.
 - تجزؤ الاختلالات والتشوهات في الهيكل التنظيمي والبناء المؤسسي للدولة.
 - بطء إجراءات الإصلاح الإداري وخاصة مشروع تحديث الخدمة المدنية.
 - ضعف التدابير الرقابية المأتمنة للفساد.
 - الاستمرار في اتباع نظام الموازنة التقديرية وليس موازنة برامج الأداء.
- 2- وجود عوامل وأسباب عديدة ومتنوعة ساعدت على استمرار الفساد منها:
 - عدم فعالية السياسات الإجراءات والتدابير المتبعة من قبل الجهاز المركزي لرقابة والمحاسبة وغياب اليات التعاون والتنسيق بينه وبين الأجهزة الأخرى ذات العلاقة.
 - عدم شمولية ونظامية برامج الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري.
 - عدم وجود رؤية واضحة لمكافحة الفساد وحماية المال العام.

أسباب اختلالات الجهاز الإداري للدولة

- البطء الشديد في تنفيذ الكثير من سياسات وبرامج تحديث الخدمة المدنية.
- كبر حجم الضغوط والتدخلات الخارجية بمختلف أشكالها وأنواعها.
- الارتباط الواسع والمتشعب لأنشطة ومهام وزارة الخدمة المدنية بكافة الوزارات والجهات الحكومية.
- الإقتقاد لإطار ثقافي سليم للخدمة المدنية.

VIII . الحكم الرشيد الصالح، الطريق نحو الرخاء في الجمهورية اليمنية

الأستاذ/عبد السلام الأثوري، المجلس اليمني لرجال الأعمال و المستثمرين

المقدمة

خلال العقود القليلة الماضية ساد الاعتقاد أن مصائب الدول النامية ترجع الى قلة الموارد والتكنولوجيا والتعليم وسوء البنية الأساسية وبالتالي ركزت الدول المانحة جهودها لتقديم المنح والقروض والهبات مدعية أنها ستنمكّن من تطوير الديمقراطية في تلك الدول التي تبنت النظام الديمقراطي ولكن النتيجة أن البعض من هذه الدول عانت من تراجع التنمية وتراجع نصيب الفرد في إجمالي الناتج العام بل أصبحت تلك الدول أفقر مما كانت عليه قبل الإصلاحات .

إن هذه النتائج مردها عدم مصداقية هذه الأنظمة في الالتزام بمقومات الديمقراطية وشروطها وذلك بسبب الآليات المؤسسية وقياداتها والتي لم يتم إصلاحها بل ظلت مفاهيم الشمولية والانغلاق السمة الغالبة على أدوارها وتصرفاتها مما كانت أحد الأسباب الرئيسية في فشل الإصلاح ونكوصها حتى وان ادعت تلك الأنظمة إن الانتخابات التي تجري في بلادها حرة ونزيهة فهي تعبيرات مفرغة من حقيقة الديمقراطية الصحيحة لان السلطة ومسئوليتها ممن تعودوا على فرض الهيمنة الأحادية والسيطرة المتشددة لا تقبل المسالة أو الاحتكام للقانون فضلا عن أساليبها في ممارسة التزوير والاحتيايل بالنتائج ولذلك تحولت تلك المؤسسات إلى معيقة للإصلاحات والتحول نحو الديمقراطية الرشيدة وسلامة الحكم المحقق للتنمية واستقلال الفرد والجماعات ومساعدة الفئات الاجتماعية بتنظيمها وتحولها إلى أداة فاعلة في نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وتحولها إلى قوة تضامنية .

لا يرجع فشل تلك الأنظمة في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية للديمقراطية وأدواتها ولكن الفشل يرجع إلى عدم مصداقية القائمين على الحكم والمسيرين للشئون العامة .

لقد أكدت منظمات المجتمع الدولي والخبراء وممثلين القطاعين العام والخاص في الديمقراطيات الناشئة مدى أهمية الديمقراطية كنظام للتطور وفي إطار مفاهيم الحكم الصالح والرشيد كوسيلة لتقليص السلطة المطلقة والاستبداد لمؤسسات الحكم وتقيدتها بسلطة القانون والدستور والمصلحة العامة وظهرت هذه الاتجاهات من خلال إعلان صنعاء ووثيقة الإسكندرية وبيان الدوحة وغيرها من **الفعاليات الإقليمية والدولية** والمبادرة العربية للإصلاحات الصادرة عن منظمات المجتمع المدني ومبادرة الإصلاحات الأمريكية والأوروبية ضرورة تحقيق الإصلاحات السياسية والالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد كأساس لتحقيق النمو والاستقرار وإنهاء عوامل العنف والإرهاب .

أن مفتاح الانتقال الناجح المستديم الى الديمقراطية والحكم الصالح الرشيد هو أن تتحول المؤسسات الرئيسية ونظام الحكم إلى مستوى القابلية للمحاسبة والمساءلة والعمل بمقتضيات ومعايير الشفافية وهذه هي أهم شروط الإصلاحات السياسية الحقيقية والتي يجب أن تقوم بالأساس على تضامن اليات المسالة الداخلية المتمثلة بالسلطات الدستورية البرلمان والقضاء ومؤسسات الرقابة والتفتيش والمحاسبة واليات المسالة الخارجية المتمثلة بالمنظمات المدنية والصحافة والأحزاب والجمعيات وغيرها ممن يشكلون طرفا في المعادلة والمعيرة عن السلطة الشعبية غير الحكومية لممارسة دور المسالة والرقابة لجعل المجتمع يشعر بالثقة والاطمئنان إلى مؤسسات الحكم والنظام ويكون أكثر ترابطا وولاء لها

لقد أخذت المجتمعات الغربية طريقها نحو التطور والنمو والاستقرار على هذه القيم وهذه المعايير التي تضع كل مؤسسة وكل حاكم وكل مسئول أمام المسالة والمحاسبة لكونه قد أنيط به مهمة أداء وظيفة أو واجب محدد وفق القانون والذي يجب إن يلتزم به وبمقتضياته وهذا المنهج يتوافق بالأساس مع القرآني الذي فرض شرط الأيمان بالعمل بالية نظام الشورى القائم على أساس الحرية والعدل والمساواة والتكافل والتضامن وجعل القران تلك القواعد مبنية على أساس محقق لتلك المقاصد قال تعالى (**الذين استجابوا لربهم أقاموا الصلاة * وأمرهم شورى بينهم * ومما رزقناهم ينفقون *** وإذا أصابهم البغي هم ينتصرون) وهذه القيم تمثل قيم الحكم الرشيد والتي تعمل على سلامة الحكم ومواجهة الاستبداد والظلم والقهر والفساد والذي حمل المجتمع مسئولية التضامن في مواجهة الظلم والبغي والفساد لكي يتحقق العدل والمساواة والتكامل وليتحقق على ضوء ذلك تطور الدولة والمجتمع سيمكن المجتمع والدولة من التطور والنمو..

إن مفاهيم الحكم الرشيد وفق المنهج الذي لا يختلف كثير على المفهوم التي ينادي به اليوم المجتمع الدولي الحر فالمنهج الذي يؤسس قواعد الحكم الرشيد على معايير إيمانية وعملية وتضامنية ومسئولية وواجب فهو يتجه النمو إنشاء مجتمع مهذب بقيم روحية وبمعايير شوروية (ديمقراطية) -الحكم والامر- بان جعل الامر والحكم يقوم على الاختيار والانتخاب محرما الاستبداد والحكم الفردي أهم الاحادى ويدعوا النمو مجتمع الانتاج والملكية والتضامن ويحمل المجتمع مسئولية أن يمارسوا دور المسالة وتنظيم انفسهم وجهودهم لمنع البغى والظلم والفساد .

هذه الابعاد تشكل قوة ضمير المسئولية في جعل المجتمعات تشعر بقيمتها وكرامتها وحقيقتها الانسانية والتي تستنقص في العموم والغالب من اثر الظلم والفقر والبطالة مما ينتج بعدها تولد الكفر والفقر والبطالة والحاجة والفساد وتولد الجريمة والعنف والإرهاب. ومن هنا تتولد المتاعب والصراعات والحروب والتمرد وهذا امر وضع القران تلك المعايير والقيم كاطار لخلافة الانسان على الارض محدد المسئولية التي يقام عليها العدل والمساواة بين البشر .

إن الضرورة الملحة والحاجة المتزايدة اليوم للتمسك بالديمقراطية والحكم الرشيد يعززه المفاهيم الايمانية والمطالب الدولية والأحزاب والمنظمات المدنية والفئات الاجتماعية المختلفة والتي تتفق على ضرورة تفعيل منهجية الشفافية والمحاسبة والمسالة في ادوات كونها الوسيلة الحمائية للمجتمعات آليات تزايد الاهدار للمال العام وزياة السرقة والفساد والفقر والبطالة والإرهاب والعنف واما يهدد استقرار اوضاع المجتمعات الفقيرة بحالات الانهيار بوضع تلك السياسات واللوائح الواضحة التي تعزز هذه القيم في الممارسة الديمقراطية والحكم والادارة والعلاقات وجعلها اكثر من مجرد النية الحسنة وانما وفق الفهم اللازم والتنفيذ الصادق لقيم الديمقراطية الرشيدة والصالحة والتي تمثل الحد الفاصل بين الفشل والنجاح في التحول الى الديمقراطية الصحيحة والحكم الديمقراطي الصالح .

التجربة اليمنية والطريق نحو الحكم الرشيد.

حاول من خلال هذه الورقة ان نقيم التجربة اليمنية وارتباطها في اطار مفهوم الحكم الديمقراطي الصالح او الجيد او الرشيد – والإرهاب يعتبر المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي. ولكون هذه التجربة قد استندت على عملية تحول سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م من آليات النظم الشمولية التي كانت تقوم على حكم الحزب الواحد وملكية الدولة في الجنوب او على منع التعددية السياسية واحتكار الدولة للملكية ومنافسة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الشمال الى آليات النظام الديمقراطي التعددي ونظام اقتصاد السوق .

لم تكن تجربة اليمن الشطرية تسمح بتطور اقتصادي واجتماعي وسياسي وفق تلك الاتجاهات التي كان يطمح اليها المواطنون بعد ان قيدت حرياتهم في تنظيم انفسهم سياسيا واقتصاديا ومهنيا ونقابيا وكانت الحرية في هذه الجوانب مقيدة ومحكومة بالتبعية والانغلاق مما ساعد على انتشار الفساد وانتهى دور المبادرة بشكل كبير وتردى اوضاع الخدمات والبنية التحتية وتدني معدلات النمو والدخل ولم يكن هناك مجالا لممارسة المسالة والمحاسبة فلم تكن هناك صحافة حرة او تنظيمات مدنية ولم تكن سلطة القضاء سواء سلطة تتبع الحزب او السلطة .

لكن التجربة التي تبنتها الدولة اليمنية الموحدة بعد 22مايو 1990م كانت تمثل اول قاعدة للإصلاح وبداية نحو تكوين اداة الحكم الصالح لكونها اعتمدت هوية جديدة للنظام السياسي يقوم على الديمقراطية وتعدد الاحزاب والمنظمات الغير حكومية والنقابات وحرية الصحافة وكانت هذه التوجهات قد انتهت تلك القيود السابقة واتاحت للمجتمع اليمني مجالات واسعة للحركة والحرية ، لكن هذه التجربة وفي بدايتها تطورها حكمت بقاعدة توازن المصالح والنفوذ بين الطرفين السياسيين الحاكمين الذان اشتركا بقيام دولة الوحدة وظل كل طرف متمترس وراء ادواته وامكانياته المؤسسة العسكرية التي لم توحد ولم تخرج عن اطار التبعية الحزبية مما ولد الواقع الى انتاج حرب 94 وعصفت بالتجربة الديمقراطية وعلاقة الحوار الى هاوية الصراع مما تكبدت اليمن خسائر فادحة اثرت على عمليات الاستقرار الاقتصادي. وكادت ان تهوي بالاقتصاد الوطني الى هاوية فكان لابد من التوجه الى برامج اصلاحات اقتصادية وادارية والسير بمنهاج النظام الديمقراطي التعددي واتجهت الدولة اليمنية نحو شراكة دولية مع البنك وصندوق النقد الدوليات من اجل توقيف انهيار الاقتصاد اليمني .

نجحت التجربة في تجاوز اشكاليات النظام الاقتصادي ومشاكل الانهيار وتم توقيفه باجراءات الصدمة واستهدفت من ورا ذلك تحقيق التثبيت ثم التوجه نحو تطوير مكونات النشاط الاقتصادي لتحقيق نمو يعمل على تحسين اوضاع المجتمع وتحسين الخدمات ورفع معدل دخل الافراد .. الخ .

لقد وضعت الوحدة اليمنية اليمن علي اعتاب مرحلة جديدة وفتحت له افاق واسعة من التجديد والتحديث والانطلاق لا لكونها وحدت الإمكانيات المادية والروحية المتاحة للشعب اليمني شمالا وجنوبا ووضعت اليمن علي اعتاب التحول الديمقراطي والحريات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وانما لكونها اشترطت الديمقراطية كمنظومه دستورية وتشريعية وقانونية ومؤسسية وسياسية واقتصادية حديثة تتوازن مع الحاجات الاجتماعية الداخلية ومع التوجهات العالمية ومع التغيرات ومجرباتها على المسرح الاقتصادي العالمي والأخذ بالأفكار الاقتصادية التي تتوافق مع فلسفة النظام الديمقراطي الحر واتجاهاته الاقتصادية .

لقد استهدف هذا التوجه ترسيخ قاعدة الامن والاستقرار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستكمال البنية التحتية وتحسين هذه التوجهات عبر المنظومة الدستورية والقانونية وسياسة متكاملة تمهد الطريق للقوى التي انبسطت بها قيادة عملية التنمية والتطوير

والمتمثلة بالقطاع الخاص من قيادة العملية الاقتصادية ومن خلال خلق الظروف والمناخات والتشريعات الملائمة لتأدية دوره بنجاح.

لقد حقق البرنامج اجمالا نتائج ايجابية في جوانب محددة ولم يحقق الهدف في تطوير بنية الدولة والمجتمع اداريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. بالمعدل الذي يتيح نموا اقتصاديا متزايد رغم ان التجربة قد اتاحت المجال للمجتمع في ممارسة المشاركة السياسية في الانتخابات وتشجيع تشكيل منظمات المجتمع المدني والغاء الكثير من السياسات والاجراءات المعيقية للملكية والاعمال وازالة العوائق الجمركية آليات حركة النشاط التجاري والاستيراد والغاء قواعد الحماية الصناعية وسياسة الدعم التي كانت تشكل قاعدة للفساد .

رغم كل تلك الاتجاهات والحقائق الموضوعية فان الواقع اليمني يتصف بقاعدة مهمة للعمل نحو تحقيق الحكم الرشيد ويمكن تحقيق نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة اذا تم الانتقال الى الية الحكم الرشيد بارادة حقيقية وفهم مقتضياته التي يمكن من خلالها تجاوز الإشكاليات القائمة وأهمها انتشار الفساد بشكل كبير وتردي اوضاع البنية التحتية والخدمات وارتفاع تكاليف الأعمال وانخفاض الاستثمارات وزيادة معدلات التهرب الجمركي والضريبي وتدني معدلات النمو وزيادة حجم البطالة والفقر واتساع حدة مشاكل ندرة المياه وزيادة النمو السكاني .

لا يرجع السبب لتولد هذه النتائج بسبب نقص الديمقراطية او بسبب سياسات الإصلاحات بل يرجع السبب الحقيقي الى فشل المؤسسات المكلفة بادارة تلك الإصلاحات والتي لم يراعى مستوى كفاءتها ومقدرتها على تنفيذ تلك الإصلاحات وبشكل دائم ومتواصل وتقييمها لكل مرحلة ومواطن النجاح والخلل والاستعداد باجراءات تكون اكثر نجاحا .

من العدل يجب الان حمل الإصلاحات والديمقراطية اي فشل فعندما تبنت الدولة تلك الإصلاحات وبشراكة دولية واقتراح الخبراء الدوليون لها لم يأخذوا بالاعتبار المشاكل المؤسسية التي تعيق تنفيذ الإصلاحات بصفة يومية ودائمة وتقييم تضارب المصالح للفئات المتنفذة والمؤثرة على القرار.

لقد خضعت تلك الإصلاحات وتنفيذها لسيطرة الفساد والاحتكار والآليات المؤسسية السيئة والتشريعات القانونية المبهمة والمتناقضة في الكثير من الجوانب والاتجاهات ولم تكن تلك الآليات بمستوى الكفاءة ولم تستند كل الاجراءات على مفاهيم الشفافية وتقييم الاداء والمسالة مما تولد العجز في تحقيق اهداف النمو الاقتصادي وتفعيل محركات النمو ورفع معدلات تقديم الخدمات العامة ويعكس مدى هذا الامر عدم القدرة على إدارة الأزمات والقضايا المؤثرة على الاستقرار والأمن القومي .

هذه الاتجاهات التي مثلت واقع للتجربة بشقيها الايجاب والسلبى والتي تسببت في خلق تشوهات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعدم رضى المواطنين بالنتائج وبمستوى الخدمات والوضع الاقتصادي .

هناك اشكالية في هذا الامر وتمثل بان الإصلاحات تم العمل بها ضمن آليات شكلية للنظام الديمقراطي وليس بادماج حقيقي للحكم الديمقراطي الجيد والإرهاب يعتبر جزء لا يتجزأ من الإصلاحات الاقتصادية وبدون هذا الامداج فان اي اصلاحات ستكون معرضة كلها للخطر . وهذا ما تحدده معايير النجاح للتنمية وفق الوثائق الدولية الملزمة مثل اعلان صنعاء واجتماع الراى في مونتيروى والشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية افريقيا والشرق الاوسط والتي تعتبر ان الحكم الصالح الجيد هو معيار النجاح والمفتاح لمعالجة نقص الديمقراطية وتعميق الإصلاحات القائمة على اساس السوق وتوليد النمو الاقتصادي المستديم وتمكين الدول من الاستفادة من العولمة والتجارة الدولية .

وعلى ذلك فان هذه الورقة تستهدف تشخيص بعض جوانب الاختلالات في واقع التجربة اليمنية وتقديم بعض الاقتراحات الخاصة بالسياسات والاستراتيجيات التي تضع الدولة وسلطاتها والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والجهات المانحة الادوات اللازمة لتجاوز تلك الإشكالات والانتقال الى آلية الحكم الديمقراطي الصالح والادارة الرشيدة التي ستمكن اليمن من تحقيق نتائج تنموية ممتازة وتجعله ينتصر على مشاكله الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ويرقى بمكانته ودوره الاقليمي والعالمى .

ما هو الحكم الديمقراطي الصالح – الرشيد - الجيد ؟

اذا كانت الديمقراطية وبمفهوم ادارة الحكم العامة هي ممارسة السلطة باسم الشعب وتمارس فيها الانتخابات باجراءات متقطعة ثم تولد سلطة منتخبة قد تمارس وظيفتها وبصورة سيئة سيئة مالم توجد ايات المسالة والرقابة فانها تؤدي الى انخفاض شرعية ادارة الحكم ويفقد المواطنون ثقتهم بانظمتهم الديمقراطية والحماس لها ولتلك الانتخابات التي تجرا من وقت لآخر وتجعلهم يفقدون في اغلب الاحيان الثقة بالاصلاحات الاقتصادية لكونهم لا يستفيدون منها ومن الأنظمة الديمقراطية والانتخابات شيئا ويجدون ان المستفيدين الوحيدين من الإصلاحات هم موظفو الحكومة الفاسدين وقليل من الصفوة والمحترمين وذوى النفوذ السياسي والاجتماعي والتجارى . ويصبح المواطن الذى اصبح بحكم آليات الديمقراطية الانتخابية صوت ضعيف في عملية صنع السياسات فان المواطن يصبح هدفا لاولئك الذين يريدون بقاء الاوضاع السياسية والاقتصادية تصبح في اطر المصالح الذاتية والضيقة ويعملون على افشال اي اصلاحات اقتصادية او سياسية تستهدف تحرير الواقع من تفشي الفساد وظهور العنف والإرهاب فعمليا التصويت وممارسة الحق الانتخابي المتقطع ليس كافيا لحل مثل تلك المشاكل فمثل هذه الانظمة التي تنظوى في اطار النظم والمسميات الديمقراطية وتكون خالية من المؤسسات القابلة للمحاسبة والمسالة فانها لا تمت بصلة حقيقية وفعالية الى الحكم الديمقراطي الرشيد او الصالح فمفهوم الحكم الرشيد او الصالح او الجيد هو ممارسة السلطة بشكل يحترم كرامة وحقوق وحاجات الجميع في الدولة وليس مجرد تنظيم احزاب واجراء انتخابات حرة ونزهاء فقط. وانما يجب ان تكون المؤسسات والسلطات والمسؤولين خاضعين للمحاسبة والمسالة حتى لايسا استعمال السلطة وان تكون القواعد الدستورية مؤثرة في الحيلولة دون اساءة استعمال السلطة الكبرى او تجاوز القواعد المنظمة للدولة وذلك تعزيزا للاستقرار .

ان الديمقراطية كنظام مؤسسي يقوم على اساس ان الدولة مكونة من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وتحدد معيار الاستقلالية كاسس لدستورية النظام الذي يحدد استقلالية كل سلطة ومهامها ووظيفتها فاذا كانت هذه المعايير الدستورية تتحقق على ارض الواقع والممارسة فهذا يعني ان النظام يقوم على قاعدة الحكم الرشيد لكون ذلك التوازن يمنع طغيان سلطة على اخرى .

تلك المعايير التي حاولنا من خلالها تحديد مفهوم الديمقراطية كنظام مشاركة وتصويت ومفهوم الحكم الصالح الذي يستند على ادوات الديمقراطية وفي اطار فاعلية حقيقية واليات تمكن المواطن والفتات الاجتماعية من جعل ممارسة السلطة والحكم يقوم على احترام الحقوق وحمايتها وتجسيد المساواة لجميع المواطنين ودون تمييز . كما يعزز هذا الامر وتحقيقه معيار المسالة ذلك المعيار الذي يعزز مسئولية المجتمع ومؤسسات الدولة في ممارسة تقييم سلوكيات واعمال المسؤولين واخضاعهم للمسالة من قبل مؤسسات الدولة المكلفة للرقابة والمحاسبة بغية حماية المصالح العامة ومن قبل المجتمع الذي يصبح مشاركا ومتضامنا في الرقابة والمسالة .

التجربة اليمنية بين النجاح والفشل "

كانت الاشتراطات الأساسية على الحكومة اليمنية عندما اتجهت نحو الاتفاق مع المنظمات الدولية لتحقيق النجاحات الاقتصادية المستهدفة ان تبنى سياساتها واجراءاتها بإزالة كل العوائق التي تساعد على نقشي الفساد المستشري في أوساط مؤسسات وموظفي السلطة بسبب أساءتهم لاستخدام السلطة كون هذا الوضع يمثل التحدي الحقيقي للحكومة اليمنية من اجل تعزيز الثقة العامة Public Trust وتعزيز مصداقية الأجهزة الادائية للدولة . والعمل باليات سلامة الحكم وقد كانت تلك الشروط تتوافق مع السياسات الديمقراطية التي تمثل اساس البناء للنظام الديمقراطي والمتمثلة بالاتي:-

- 1- الفصل الفعال بين السلطات : أفقيا من خلال الفصل بين السلطات الثلاث ورأسيا (في نطاق السلطة التنفيذية) من خلال المركزية واللامركزية.
- 2- ضرورة استقلال القضاء وتنمية قدراته وفاعليته وكفاءته التنظيمية. كاداة فاعلة لتحقيق المناخات الامنة للاستثمار والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
- 3- التزام الحكومة بمكافحة الفساد كالتزام قانوني معزز باتفاقيات دولية ومعيار ثقة لنيل الحكومة الثقة من مجلس النواب
- 4- التزام الحكومة بالغاء كل سياسة تخلق فجوة مصطنعة بين العرض والطلب. ونظرا لما تهيئه من فرص للسمسة والوسطاء والانتهازيين، والأسواق السوداء.
- 5- تخفيف منابع الفساد وذلك من خلال تخفيف الفرص التي توفرها بيئة السياسات أو الاجراءات القاصرة، على اعتبار أن الفساد غالبا ما يكون عرضاً لمشكلات.
- 6- الحد من السلطات التقديرية للمسؤولين من خلال : تبسيط الاجراءات، واعتماد القواعد التنافسية.
- 7- تعزيز آليات الكشف العلني للفساد من خلال وسائل الاعلام والصحافة الحرة.

من المؤشرات .

أولاً : تفعيل الاتجاهات السياسية للإصلاحات السياسية الديمقراطية .

- 1- تنفيذ انتخابات برلمانية ورئاسية ومحلية متكررة سمحت بإدخال الاف من المواطنين الى ميدان العمل السياسي والإداري في اطار السلطات المحلية كما سمحت بإدخال المئات من المواطنين الى المؤسسة البرلمانية التشريعية . وخلقت قاعدة تفاعل وتنافس بين المواطنين لممارسة الاستحقاقات السياسية .
- 2-ساهمت هذه الانتخابات في تطوير وظيفة الدولة واعادت هيكلها الإداري باعتماد اللامركزية وبيجاد ميدان اختبار للقيادة السياسيين المستقبليين
- 3- اتاحت التجربة المجال آليات المجتمع بتشكيل المنظمات الغير حكومية ومؤسسات المجتمع المدني . وتنظيم الانتخابات في المنظمات والنقابات المهنية بحرية وتنافس . (تشكل هذه الاطر احد مكونات التضمنية للنظام الجيد) . -
- 4- شكلت التجربة السياسية والإدارية باعتماد اللامركزية من خلال نشوء السلطة المحلية المنتخبة وتعتبر التجربة ايجابية قياسا مع واقع التجربة للنظام السياسي اليمني وهذه التجربة اظهرت امكانية تحقيق المشاركة الشعبية في اختيار من يمثلهم في شئونهم وقضاياهم المحلية لكنها مازالت تنمو وتحسن، لكنها تظل محكومة في الغالب باشكاليات سياسية واقتصادية وإدارية تمثل العائق الكبير للنجاح المطلوب ولكن مع تعميق التجربة واصلاح الاختلالات فان المؤشر يدل على ان الامركزية ستكون احد الادوات المهمة في تقليص الفساد المعشعش في اطار المؤسسات المركزية والتي يندرجها اجراءات المسالة بينما اللامركزية كونها تقوم على سلطات محلية منتخبة فان المسالة فيها والشفافية معيار اساسي واعتقد ان هناك الكثير من المبادرات الايجابية لعملية المسالة والتي يمارسها المنتخبون تجاه الادارات التنفيذية .

ثانياً في مجال الحريات ومنظمات المجتمع المدني :

- 1- اتاحت التجربة تشكيل احزاب ومنظمات مهنية ونقابية وصحف ومنظمات اعمال متعددة . واصدار الصحف المستقلة الاهلية والحزبية .
- 2- تم تشكيل وزارة خاصة بحقوق الانسان كما تشكلت منظمات مدنية مستقلة متخصصة بقضايا حقوق الانسان وساهمت في خلق الوعي في هذه القضايا والتي تمثل محور للحكم الرشيد.
- 3- وصلت عدد منظمات المجتمع المدني مايزيد عن 4000 منظمة خلال عشر سنوات ووصلت عدد الصحف الحزبية والاهلية والحكومية مايزيد عن 120 صحيفة يومية واسبوعية وشهرية ودورية . ووصلت منظمات الاعمال الى 23 غرفة تجارية واتحاد عام ومجلس رجال اعمال وجمعيات للتخصصات التجارية ووصلت اعداد الاحزاب مايزيد عن 20 حزبا الرئيسي منها 7 احزاب ووصلت 5 احزاب للبرلمان .

ثالثاً : إلغاء السياسات المتمثلة في تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية :

- أدى إنهاء تدخل الحكومة المباشر في الأنشطة الاقتصادية إلى إنهاء القوة الاحتكارية في منح الرخص والتصاريح وحقوق الإنتاج والتسويق والغاء قائمة المشاريع الاستثمارية التي كانت تحتكرها الدولة وتمنع القطاع الخاص منها، والتحكم في منافذ الوصول إلى المنافع وما صاحب ذلك من قصور في الإجراءات والشفافية وتقييم الأداء والمسالة . بما وسع من السلطات التقديرية للمنفذين ومنها إلى الكسب غير المشروع. ومن مؤشرات إنهاء هذه السياسة :
- 1- إلغاء وظيفة "التموين" من مهام الحكومة للمرة الاولى في حكومة (ابريل 2001). ومن ثم إلغاء الجهاز الإداري الخاص بتنفيذها ممثلاً بوزارة التموين والتجارة، لتدمج التجارة والصناعة في وزارة واحدة سماها (وزارة الصناعة والتجارة).
 - 2- إلغاء قيود الاستيراد بما أنهى الفساد المصاحب لعمليات الحصول على تلك الرخص.
 - 3- تحرير التجارة وفتح الاسواق بهدف إنهاء الفساد المتمثل في خلق وتضخم المراكز الاحتكارية للصناعات الوطنية البديلة للواردات ومحاولات استمرار المنتجين المحليين حمايتها بالتأثير على بعض المسؤولين المعنيين.
 - 4- إنهاء العمل بنظام الدعم لبعض السلع الاستهلاكية كالقمح والدقيق وجزء من دعم المواد النفطية انطلاقاً من انه حيث يوجد الدعم يوجد الفساد، وانه كلما زاد مؤشر هذه الاعانات زاد مؤشر الفساد فانتهى ما كان يصاحب تنفيذ هذه السياسات من فساد.
 - 5- بانتهاء وظيفة التموين وتحرير الاسواق تم رفع الضوابط على الاسعار والغاء ما يعرف بالاسعار الادارية. بما جعل أسعار السوق انعكاساً للقيم الفعلية لندرة السلع والخدمات والعرض والطلب .
 - 6- نفس الحال مع تعدد أسعار الصرف الدولار الذي كان معمولاً به، وفقاً لنوع الواردات أو الخدمات بما أنهى حالات الفساد التي منها السعي نحو الحصول على هذه العملة تحت غطاء من الذرائع، او الحصول على حصة أكبر من الحصة المقررة لاستخدام معين.
 - 7- نجحت الحكومة على ضوء هذه الاتجاهات بتحقيق استقرار اقتصادي بتقليص نسبة التضخم ونسبة العجز.

رابعاً : مراجعة السياسات والإجراءات الإدارية :

- 1- بدء العمل في إعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، في إطار تنفيذ برنامج تحديث الخدمة المدنية، وبما يعزز من فعاليته وكفاءته الرقابية. (لكن هذا الاتجاه لم يستمر في تحقيق الاستقلالية لهذا الجهاز وجعله احد الادوات الفاعلة في تقييم الاداء وتحول تقاريره كادات للمحاسبة الفعلية للمسؤولين والموظفين واحالتهم للقضاء .)
- 2- مراجعة القوانين والإجراءات المتصلة بالخدمة المدنية، بما يجعلها أكثر قابلية للتنفيذ وشفافة وبعيدة عن تعدد احتمالات التفسير، وتقديرات المنفذين.
- 3- التزمت الحكومة للبرلمان بتقديم استراتيجيات للأجور والمرتبات في الجهاز الإداري للدولة مؤسس على قواعد برنامج

- تحديث الخدمة المدنية، بما يخفض من الفساد المصاحب لانخفاض الأجور.
- 4- تحاول الحكومة إعداد نظام تبسيط الإجراءات بالتعاون مع حكومة هولندا، وإصدار دليل للخدمات الحكومية المقدمة للجمهور والقطاع الخاص، وبما يساعد طالب الخدمة على معرفة الإجراءات المطلوبة، وتحميه من الوقوع ضحية الجهل، وارتفاع تكلفة طول المعاملة، وما يترتب على ذلك من سمسة ووسطاء وفساد. (هذا الاجراء رغم اهميته الا انه لم يتحقق)
- 5- تحاول الحكومة تعزيز القدرات المؤسسية للأجهزة الإدارية، من خلال إحلال الإجراءات الآلية محل اليدوية وإدخال (الامتة) في إدارة الموارد البشرية، حيث تم تسوية أوضاع (160) ألف موظف في التربية والتعليم بطريقة آلية، كما قامت وزارة المواصلات بدءاً من عام 2002 بإعلان نتائج الامتحانات لخرجي المرحلة الثانوية والمتوسطة عبر الإنترنت وشبكة التلفون الثابت. وانزال الريال الإلكتروني في بعض الخدمات.
- 6- اعتماد مبدأ المنافسة في كثير من الخدمات المدنية. وبدءاً من عام 2001 تم استخدام الإجراءات الآلية في تنفيذ المعايير الموضوعية والشفافة في التوظيف والترقيات، وبالاستناد إلى مبدأ الجدارة والاستحقاق والمعايير المهنية. وبما يحول دون المحسوبية ويحقق الشفافية والإنصاف في إتاحة فرص التوظيف. (هذا الاجراء للاسف لم يتم تحقيقه اكثر من تبنيه كاجراء للإصلاحات)
- 7- اعتماد آلية المنافسة (المزادات) في نقل ملكية المنشآت الحكومية. (و ان كان هذا الاجراء يقوم بالأساس على الشفافية والوضوح لكن التجربة وجهتها الكثير من الضغوط والانحرافات فاتجربة كان يجب ان تنفذ وفق الاسس التي تم تحديدها وان تقييم الملكيات تقييماً اقتصادياً ومحاسبياً محايداً حتى يتم اخضاعها للمزادات ولكي يكون الاجراء مبنياً على وضوح وشفافية يجب ان تتم نقل الملكية والخصخصة من خلال سوق للاوراق المالية اذا كانت منشأة لها قيمة سوقية قابلة للتداول او باليات التقييم المحاسبي والاقتصادي وعرض المزاد في فضاءات مفتوحة .
- ان فشل الحكومة لتأسيس سوق للاوراق المالية : دليل على ضعف التوجه نحو تبني سياسية الشفافية والوضوح لإسناد توجهات الدولة الاقتصادية وقد يدلل ايضاً لضعف الروية والارادة وخضوع توجهات الحكومة لتأثيرات الفئات التي تمنع من وجود مؤسسة مالية ومحاسبية تقوم على الشفافية وتقييم حقيقة النشاطات الاقتصادية ذات المساهمة .
- 8- اقر مجلس الوزراء الحالي الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد الصادرة عن الامم المتحدة وتحويلها الى مجلس النواب للتصويت عليها.
- 9- قر مجلس الوزراء قانون الزمة المالية واحالته الى مجلس النواب .
- 10- تبث جلسات مجلس النواب في التلفزيون بعد تسجيلها .

خامساً : تطور الخدمات .

- 1- تمكنت الحكومة اليمنية من توسيع خدمات خدمات تلقيح الاطفال وبشكل واسع .
- 2- تمكنت الحكومة من رفع معدل خدمات الهاتف فقد ارتفع من 350 الف خط الى مليون خط تليفوني ومن 35الف خط جوال الى 1500000 مليون وخمسمائة الف خط جوال .
- 3- توسعت الملكية الراسمالية للمواطنين من خلال توسع انشاء المشاريع الخاصة التجارية والصناعية والخدمية قياساً مع الفترة السابقة .
- 4- توسعت الحكومة بنظام شبكات الامان الاجتماعي واوجدت صندوق للضمان الاجتماعي .توسعت الحكومة في شبكة الطرقات في عموم الجمهورية .ومؤسسات التعليم العامة والجامعية . ومما يدفع الى الارتياح فان أعداد الدارسين والمنخرطين بالمدارس والمعاهد والجامعات يبلغ اليوم مايقارب 5 مليون طالب وطالبة وعشرات الالاف من المتخرجين والاف ممن يحملون الشهادات العليا وعشرات الالاف من المدرسين وهيئات التدريس في المدارس والمعاهد والجامعات ومعاونيهم . وهناك قوة بشرية شابة مايقارب 10 مليون نسمة شبابا وشابات يتلون قوة العمل . من 20مليون نسمة.
- 5- هذه البنى والقواعد البشرية والمادية تمثل القاعدة الاساسية للانطلاق نحو المستقبل والتي يجب ان تقوم عليه منظومة التحديث والتطوير ومن خلال برامج وسياسات وخطط اصلاحية اقتصادية وتعليمية واجتماعية لتحويل هذه القواعد كمحركات نمو سريعة تقوم على مجالات تفعيل وتنشيط مؤسسات الدولة والقطاع الخاص في توظيف الامكانات والقدرات وتنمية الموارد وتوظيفها في اطار تحسين القدرة الانتاجية للاقتصاد اليمني وتطوير مشروعات التنمية والعمل على جذب رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية دعماً للتطور الاقتصادي والإنتاج الوطني وهذا مايسجق النجاحات الكبيرة والمرجوة وزيادة معدلات النمو.
- 6- لا يقف التطوير وجهود النهضة الوطنية عند حد ما ، فضلاً عن أنه ذو طبيعة حيوية ذاتية مستمرة ، فإن المتغيرات الوطنية والقومية والإقليمية والعالمية تؤكد على ضرورته . والتنمية من أهم هذه المتغيرات الداخلية الأيمان تواجه اليمن وهي تنمية اجتماعية اقتصادية متواصلة تستوجب المزيد من التخطيط المتكامل والعمل الكفوء لمواجهة التحديات الأيمان تفرض نفسها على اليمن دولة ومجتمعاً.
- 7- الحكومة اليمنية على ضوء هذه التوجهات حاولت ان تؤمن كما كبيراً من الخدمات للمواطنين وتم تحقيق الكثير من تلك الخدمات .
- 8- لقد حققت التجربة اليمنية الحديثة والمعاصرة ما بعد الوحدة وعلى مدى الخمسة عشر سنة من عمر الوحدة المباركة ، جوانب إيجابية تشكل أساس مشروع التحديث ، لا تخطؤه الملاحظة المباشرة سواء كانت تحولات سياسية او اقتصادية ، استوعبت المتغيرات والتطورات العالمية على اختلافها فامتلكت بذلك قاعدة قانونية ودستورية ومعرفية

- "يؤهلها للدخول في التحديث الشامل ووفق معايير الحكم الديمقراطي الرشيد وفقا لبرامج آمنة ومخططة اقتصاديا واجتماعيا".
- 9- لقد سمحت مقومات هذه التجربة بمزايا نسبية للتجربة اليمنية لكونها قد بدأت عمليات الإصلاح السياسي ضمن اوليات دولة الوحدة وسعت الى تحقيق ميزة نسبية اضاءة للاقتصاد اليمني لتنمية تفاعله و ارتباطه مع العالم من خلال اصلاحات دستورية وقانونية وتبني سياسات تحررية ، قامت ابعادها وفق سياسات ورؤى وأساليب إنمائية لا تتسلخ عن رؤية الواقع ومواجهة إشكاليات ونتائج سياسات التشطير الاقتصادية الشمولية والتي شكلت عبي على اقتصاد دولة الوحدة بعد عشعش عبي الفساد على اقتصاد دولة محدودة الموارد وكانت وما كان من السهل تجاوز تلك الإشكاليات وعوامل الانهيار الا بتوجه شجاع وقوى وارادة سياسية نحو تصفية السياسات الاقتصادية التشطيرية الشمولية ببرنامج يقوم على تبنى اقتصاد السوق وحرية الملكية وانهاء سياسات الدعم والاحتكار .
- 10- حقق هذا التوجه نجاحا واضحا وحقق استقرارا اقتصاديا ولكن بسبب ضعف الادارة وضعف كفاءتها وزيادة معدلات انتهاك القانون والنظام وزيادة التهريب والتهرب ومواجهة البلد لمشاكل الارهاب والاختطافات وعمليات التمرد والفتنة وتأثيرات الأحداث الاقليمية والعالمية كلها اثرت بشكل مباشر وغير مباشر على قدرات الدولة ومؤسساتها في تحقيق جوانب النجاح المختلفة ولذلك لم تتمكن من اكمال عناصر البرنامج و تحقيق النجاح المنشود في تطوير الهياكل الاقتصادية والاقلاع نحو النمو الاقتصادي وتطوير البدائل الاقتصادية المنتجة وتقليص الاعتماد على مورد النفط ورفع مساهمات القطاعات الاخرى في الناتج المحلي وذلك لانها لم تقوم على منهجية إجراء المراجعات الصعبة لعلاجات اقتصادية فعالة ومندرجة والسير في اكمال ادوات التحديث والتطوير وكلما تخلفت عن هذا الدور كلما زادة المشكلة الاقتصادية تعقيدا
- 11- لكن هذا التوجه ظل محكوما بظروف داخلية وخارجية اثرت على مستوى النجاح والتقدم تمثلت بظروف الصراع في الشرق الاوسط واحتلال العراق وهيمنة علاقات الانانية على المستوى الاقليمي والقومي كما مثلت الظروف داخليا طرفا مهما في الاحباط والنكوص وضعف مستوى النجاح والمتمثلة باشكال عديدة تتمثل بقلة الموارد والفساد والفوضى وهيمنة الموروث المتخلف في الادارة ومستوى كفاءتها وضعف توافقها مع معطيات التحديث ومتطلبات العصر مما تسببت في تقليص حجم النجاح الاقتصادي ويعود هذا الامر لقلة دور التنمية البشرية والمحسوبية وغياب معايير والتوصيف الوظيفي والإرهاب افقد الادارات والوظائف اسس اختيار الموظف والمسئول في الموقع والادارة حسب الكفاءة والعلمية . كما ان الواقع الاقتصادي قد واجه اشكالات ومشاكل كثيرة تمثلت باثار حرب الانفصال وعمليات الارهاب والاختطافات والفتن الداخلية وكلها نالت من الاقتصاد الوطني والتنمية وحملته خسائر كبيرة .
- 12- . تمثل هذه الجوانب مقياسا لجوانب الفشل في برنامج الإصلاحات وتمثل أحد أبرز المشاكل التي تواجهها اليمن في المجالات الاقتصادية المختلفة المالي والنقدي والمصرفي والاستثماري والصناعي ، وفي جانب نشاط التمويل الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية والتي ادت الى ضعف اقتصاد السوق كقوة متحركة والتي ادت الى تركيز قاعدة احتكار الملكية والثروة لفئات واسر محدود تستفرد بواقع 70 % من حجم الملكية الاقتصادية المولدة للثروة وقد تولد هذا الواقع نتائج للقصور في فهم مقتضيات الإصلاحات الاقتصادية الكلية كما ادى هذا الواقع الى تزايد نسبة الفقرا وتقلص الطبقة الوسطى المحركة للنشاط الاقتصادي والتغيير السياسي والاجتماعي . وزيادة تركيز الثروة في ايدى القلة الذين منحوا حق تملك المؤسسات ذات الجدوى الاقتصادية دون اشراك المجتمع في الملكية وتم اعفاءهم من دفع حقوق الدولة والمواطنة بحكم نفوذهم والسماح لهم بممارسة التهرب الدائم وتهريب الاموال والاستثمارات نحو الخارج مما فقدت البلد استحقاقات تلك العوائد . ومن هنا يتحدد حجم السوق وفاعليته ، وضعف هياكله وغياب ادواته مثل الية السوق المالية التي تناط بها مهمة حماية ادارة الملكية المشتركة والرقابة على فاعلية المؤسسات والشركات الاستثمارية الايمان تحدد كفاءاتها والتزاماتها بالنظم الايمان تحافظ على حقوق الدولة والمجتمع والمساهمين مما تصبح مؤسسات غير قادرة في الوقت ذاته على التحكم في حركة رؤوس الأموال وضمان انسبابها وتوجيه الادخارات نحو المشاريع الاستثمارية وجذب الرأسمال الأجنبية والوطنية في بوتقة التنمية الاستثمارية.
- 13- **عدم وجود سوق الأوراق المالية** جعل السوق والمشاريع غير قادرة على توفير التمويل مما كرس ايضا واقع احتكار الملكية ودون توسع المستفيدين كما جعل البنوك الخاصة تتبع سياسة انتمائية حذره تقوم على منح الائتمان في مجالات ضيقة وسهلة قليلة المخاطر كالائتمان التجاري بسبب ما يتمتع به من رواج ومعدل دوران عالي .
- 14- أن كاريزما الاقتصاد الوطني وقدرته على مجارات العولمة والاندماج في السوق العالمية تتطلب ضرورة اكمال ادوات السوق كقيام سوق للأوراق المالية الذي غدت اليوم ضرورة اقتصادية ملحة تحتمها عوامل الانفتاح والاندماج الاقتصادي العالمي وضروة محلية لخلق قواعد الثقة للاستثمار والادخار.
- 15- ان نجاح عملية التحديث تتطلب اليوم روية جديدة لقيادة العمل الاقتصادي والاشراف عليه وهو مايمثل الضرورة الاساسية للنجاح والإرهاب يجب أمام يعزز بارادة سياسية تحتم عملية تحقيق النفاذ لشروط التحديث وهذا التحديث لن يتم الا بمنظومة الحكم الرشيد والمشاركة الشعبية والتضامنية السياسية والاجتماعية والمهنية وتحديث آليات الدولة المختصة بنقييم الاداء والمسالة وخلق علاقة التوازن السياسي في المنظومة الديمقراطية ..
- 16- ان معيار سلامة الحكم تتمثل فيما تمكنه من رفع معدلات الدخل للمواطنين فمعدل الدخل في اليمن اليوم يعتبر من اقل مستويات الدخل في العالم ومستوى هذا الدخل 400 دولار للفرد يعتبر مستوى هزيل وهذا مرده الاساسي للفجوة في ادارة الحكم القائمة والمتسمة بحالة من التناقض كون الحكم يقوم على مفهوم الديمقراطية والانتخابات وبين حالة

الفساد والفوضى التي ينتج اشكالات اقتصادية وسياسية مختلفة ومقياس تلك الفجوة مؤشر نوعية الادارة في القطاع العام ومستوى المسالة فالقطاع الحكومي محكوم بيروقراطية سيئة ومؤثرة على حجم الاعمال بسبب الاجراءات التعقيدية الايمان تقلص من قيام المبادرات والمشروعات الاستثمارية الخاصة وتحميلها اعباء اضافية ومكلفة.

17- يمثل الفساد ايضا مستوى كبيرا وفق قياس منظمة الشفافية العالمية فقد تحدد مستوى الفساد في اليمن وفق قياسات المنظمة 2.5 من 10 كقياس للشفافية والالتزام والنزاهة والمسالة . وتعتبر هذه النسبة متدنية جدا وهذا يدل على ان معدلات الفساد مرتفعة وهذا القياس يمثل معيار لكفاءة واستقلالية المؤسسات القضائية ونزاهتها وكفاءة المؤسسات الادارية والتي تعكس مدى اثرها وتأثيرها على واقع الاعمال والملكية والنشاطات الاقتصادية .

18- **حقوق الملكية محكوم بنزاهة واستقلالية القضاء وان كان هناك قانون للملكية الفكرية لكن مازال هذا القانون يعترضه الكثير من النواقص** والملكية تحتاج الى نظام قضائي كفؤ ومستقل يمنع اي اضرار بحقوق الملكية فالملكية هي محور النظام الاقتصادي الحر . ان ظواهر الفوضى والمشاكل والتدخلات والتكاليف الباهضة تمثل احد المظاهر المعيقة للنمو الاقتصادي والاستثماري فالملكية في ظل تلك المشاكل تبقى معرضة للمخاطر مما تخيف الناس والمستثمرين فاذا كان القضاء يتسم ايضا بالفساد وتطويل المقاضات فان الثقة تنعدم ويتحول القضاء الى مشكلة لكونه يصبح يحمل صاحب الملكية الخسارات والتكاليف الباهضة مما تصبح الملكية معرضة للمخاطر والانتهاكات وهنا ينعدم الواقع امكانية قيام الاستثمارات مما تعكس هذه الحالة فقدان الناس بثقتهم بالنظام والقانون .

19- **تفشى الفساد في المناقصات العامة للمشاريع والمشتريات الحكومية** وتمثل تلك السلوكيات الايمان تمارس خارج اطار القانون ومشروعية الاجراءات النظامية انتهاكا للدستور والمصلحة الوطنية والديمقراطية وتمثل الممارسات الفاسدة في جوانب المناقصات والمشتريات الحكومية والعقود الاقتصادية ما تقوم به الجهات والمؤسسات الحكومية في ارساء العقود والمناقصات لفئات واشخاص معينة مقابل الرشوة او الوساطة واستخدام المعلومات في عمليات الشراء او في تضخيم الاحتياجات الفعلية وباسعار مغال فيها او اعداد تقارير كاذبة تفيد بوجود معدات تالفة بهدف الول على توريدات اكثر تميدا لاستخدامها في اغراض منحرفة او صياغة شروط المناقصة وتصميمها لمحاباة او استبعاد موردين معينين ومن الممكن تحديدها من غير حقيقتها بمبالغ فيها لتسهيل الاختلاسات لمبالغ زائدة والتلاعب فيها او وضع ميزانيات وهمية تتداخل بنودها مع منظمات او ادارات منفصلة ويمكن استخدامها بطرق منحرفة .

يمثل الفساد في المناقصات العامة من اكثر الممارسات المضره بالموارد لاقتصادية للدولة ويحمل الاقتصاد تكاليف باهضة سواء في تكاليف المناقصات او المشتريات او المواصفات او في مستوى معايير السلع والخدمات والمشاءات والتي لا تقوم وفق المواصفات الصحيحة مما تتحول تلك المشكلة دائمة وبالتالي تمثل تلك الممارسات ادوات للاستنزاف الموارد وهذا المجال يحتاج الى اجراءات قوية وشفافية ومحاسبية ومسالة ومثل هذه الممارسات يسهل اكتشافها واكتشاف عبوبها اذا تم العمل بالبيانات شفافة ووضوح وإفصاح ومعايير علمية وهذا الواقع احد جوانب الاختلالات الايمان تعزز ضرورة وجود آليات الحكم الرشيد .

آليات المسالة الداخلية في الاجهزة الحكومية ضعيفة ولا ترقى النمو مستوى المسالة والمحاسبية وفرض العقوبات عبر المقاضات وكثير تلك الحالات الايمان تم تجاوز الانظمة واللوائح وحدثت اختلاسات وسرقات كبيرة للمال العام تتجاوز عشرات المليارات ومع كل ذلك لم يحدث مسالة أهم محاسبة مما اصبح هذا الواقع قابلا لزيادة الفساد وزيادة سرقات المال العام فقد بلغت حجم الاموال الايمان تم اختلاسها في عام 2001 41مليار ريال و32مليون دولار 400 مليون بين ياباني ومئات الالاف من الجنيئات الاسترلينية وغيرها ولم تتمكن الحكومة من استرداد سوى 4.900 اربعة مليار وتسعمائة مليون ريال وخمسة مليون دولار فقط . وهذه الارقام تخص السنوات من 95-2001م بينما بلغت عمليات الاختلاسات لعام 2004 مكشوفة 204 قضية وصلت حجم الخسارة فيها النمو 3.5مليار ريال . ومثل هذه الحالات كثيرة وللاسف رغم سهولة استكشاف المخالفات لكن لم يتم إن فوضى احد أهم حوسب احد وربما الكثير ممن يتورطون باعمال الفساد لايسألون ولا يحاسبون ويبقون في مناصبهم واعمالهم ويرقون وهذا يدل على غياب المسالة مما يعزز بقاء الفساد واستمراره .

مجلس النواب السلطة التشريعية تمثل السلطة الدستورية الممثلة للشعب وهي السلطة الرقابية والتشريعية الاولى لكن هذه السلطة مازالت محكومة بظروف واشكالات عدة منها السيطرة الحزبية زوالسلطوية على قراراتها وتحاول من حين الى اخر اضهار بعض توجهاتها نحو فرض الية المسالة تجاه مسؤولي الدولة والحكومة والاول مرة يقوم المجلس بمسالة وزير النفط حول بيع حصة نفطية حكومية لشركة اجنبية مخالفة للاجراءات القانونية ويتم ابطالها كما يتم ابطال تمديد اتفاقية النفط مع شركة هنت لكن هذه السلطة لم تصل يوما ما الى سحب الثقة من مسؤول رغم المخالفات الدستورية والقانونية ولذلك تضل السلطة التشريعية غير قادرة على ممارسة سلطتها الرقابية والمحاسبية الا في اطر نمطية لم ترقى يوما ما الى مستوى ممارسة المسالة الدستورية والفعلية للاجهزة الحكومية ومسئوليتها رغم توفر كل الدلائل على الفساد والممارسات الغير قانونية والمخالفات .

مؤشر المسالة في الجمهورية اليمنية ضعيفة وتتحول هذه القضية الى مثار سخرية عندما يتم الحديث عن قابلية الحكومة للمسالة فاذا كانت الموازنة العامة والبرامج الايمان تتال على ضوءها الحكومة الثقة تعتبر من القضايا ذات الأهمية البالغة

للمسألة ورغم الاخطاء الكبيرة والمخالفات والاختلاسات وغيرها من الإشكاليات الأيمان تمارس لكن لاتضع الحكومة آليات مسالة حقيقية من خلال البرلمان وأجهزة انفاذ القوانين والمجتمع المدني ووسائل الاعلام والجمعيات المهنية وهذه المؤسسات والمنظمات تكون في الاخير ناقصة الشرعية بسبب غياب استقلالية القضاء واجهزة الرقابة والمحاسبة مما تجعل مفهوم قابلية الحكومة للمسألة غاية لاتدرك ولذلك فاذا كانت المؤسسات الداخلية في الجمهورية اليمنية في هذا المستوى فان المسألة الخارجية المتمثلة بالمنظمات المدنية فانها معدومة وهنا يدرك مستوى شفافية الحكومة ومستوى حرية الصحافة وهذه الاخيرة رغم ممارستها الا انها تضل محكومة بالامكانيات والمعلومات واخيرا بداءت الملاحقات والمضايقات للصحفيين واغلاق الصحف واستخدام القضاء كوسيلة لمعاينة الصحفيين .

ضعف السلطة القضائية والقانون .. فالسلطة القضائية المستقلة تعتبر من أهم اركان الحكم الرشيد الصالح لانها تساعد على ضمان المسألة والقابلية للمحاسبة وحماية حقوق المواطن ضد السياسات الحماسية والمنتشدة وسلطة القضاء يجب ان تكون مستقلة واستقلال القضاء في منطقة الشرق الاوسط وفي بلادنا مجرد شعار ومنظومة نصرية في الغالب لكنها لاتتطبق واقعا فهي غالبا ماتتطوى في اطار التبعية للسلطة التنفيذية وتعمل تحت اشراف الحكومة ويعتبر القضاة من موظفي الدولة ويخضعون لسلطة وزير العدل التي يشغل بدوره منصبا تنفيذيا في مجلس الوزراء وان كان هناك مجلسا اعلى للقضاء فرئيسه هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية وبالتالي فهذا الواقع يسمح للنفوذ الموالى للحكومة بالتغلغل في العملية القضائية وبالتالي تنخفض قابلية الحكومة للمسألة وينفتح المجال آليات ممارسات الفساد ومثل هذا الواقع يتناقض مع جوهر الاسلام التي تاكد في التجربة الاسلامية الرشيدة والتي قامت على اساس الاستقلالية واهم تلك النماذج نموذج وقوف الامام على عليه السلام مع المواطن اليهودي آليات القاضي شريح للوقوف آليات الدعوى الأيمان رفعها اليهودي على الامام على في قضية درع وهذه تاكد على سلامة الحكم ورشادته واستقلال سلطة القضاء .

ان المواطنون في الجمهورية اليمنية يشهدون نماذج مخيفة للفساد مع غياب المسؤولية عن هذا الفساد ووضع حد لانتشاره مما يسبب في فقدان الثقة في المؤسسات الديمقراطية وقد اصبح الفساد مرضا مستوطنا في السلطة الادارية والسلطة القضائية وفي مجال الاعمال التجارية والصناعية والمدنية وعندما تتسم الجهات المسؤولة قانونيا عن حماية حقوق الانشطة المدنية والرسومية بالفساد تتعطل عمليات الاصلاح الاقتصادي لان الفساد يودي لى تكلفات التعاملات الاقتصادية. ولذلك لن يتجه المستثمرون باستثمارهم البنا الا اذا توفرت معايير مضمونة وموثوق بها للاجراءات القضائية ولجذب المستثمرين يتعين على الحكومة والدولة توفير درجة مقبولة من الثقة واليقين بالقضاء في اطار زمني معقول ونحن ندرك ما يحدث في مكاكنا من استغراق النزاعات التجارية وغير التجارية الى فترات زمنية طويلة تصل الى خمس وعشر سنوات وسنوات حسب القضية فعندما تطول تلك النزاعات سنوات طويلة يصبح المناخ غير قابل للنشاط والربحية الاقتصادية وهذا يمثل مقياس لزيادة المخاطر . وهذه المظاهر هي الأيمان تسبب في زيادة الركود الاقتصادي وزيادة مظاهر الفقر والبطالة .

ويمكن القول هنا الى ان النظام القضائي الفاسد يؤدي الى النمو استحالة محارة الفساد واستحالة قيام المسألة ومقاضات المخالفين والفسادين وهنا يتطلب اتخاذ اجراءات قوية لاصلاح النظام القضائي لتحقيق امكانية الولوج الى نظام الحكم الرشيد الصالح لكونه يمثل معيار النجاح الحقيقي للاصلاح الشاملة .

ان استقلالية القضاء هو المعيار الواقعي لتحقيق حسن السمعة والكفاءة وذلك تعزيزا لهوية الدولة ونظامها الديمقراطي الرشيد فإى دولة ديمقراطية لن تستطيع الاحتفاظ بصفاتها الديمقراطية بدون الالتزام بفرض سيادة النظام والقانون التي يسرى وينفذ ويتمتع بالحماية من قبل قضاء يتمتع بالاستقلال والمصادقية ، فالقضاء في النظام الديمقراطي له وظيفة مهمة واساسية تقوم على خلق التوازن بين قوى السلطة التنفيذية والتشريعية والمجتمع وای دولة تفقد هذه الصفة والالية فان ديمقراطيتها تصبح شكلية مما ينتج اختلالا في التوازن وجعل السلطة التنفيذية هي الغالبة وتكون اكثر طغيانا على السلطات الاخرى فتظهر نتيجة ذلك للاسف قصور كبير وخطير في وظيفة الدولة ومؤسساتها وينتج عن ذلك الاستغلال الخاطي للموارد العامة وانتشار الفساد في الدولة عموما .من خلال نماذج وأشكال وممارسات مخيفة من الفساد على مستوى لمؤسسات والإدارات والمسؤولين وعلى مستوى الاعمال وشركات القطاع الخاص والعام ويتولد فساد النهرب الجمركى والضريبي وتتولد خسارات كبيرة على الاقتصاد العام وعلى موارد الدولة، وغالبا مايدلل هذا الواقع عن غياب المسؤولية وادوات المسألة والمحاسبة مما يفقد الناس الثقة بالدولة ومؤسساتها ويزداد الخوف وعدم الامان والثقة بشكل اكبر عندما يصبح الفساد منتشرا ومستوطنا في مؤسسات واهزمت الدولة ومنها السلطة القضائية .ويصبح الفساد ظاهرة عامة ومنتشعة في كل جوانب الحياة . وفي اجهزة الدولة وفي الانشطة التجارية والمدنية والعامة وفي سلوكيات الافراد والفئات والمنظمات مما يصبح بعدها الامر مستطيرا فتصبح عملية الاصلاح الاقتصادي والاداري والمالي صعبة لان الفساد اصبح ذات صفة مشروعة ومستوطنة في الواقع .

الهيكل الاجتماعي. ويمكن تشخيص المجتمع اليمني الى ثلاث مجموعات .

النخبة أو الصفوة ...وهي مجموعة كبار المسؤولين والأسر المشهورة التجارية والاجتماعية وترتبط بعلاقات مع الحكومة وتمتع هذه المجموعة بأعلى الامتيازات وغالبا ما يتم تصميم القوانين والإجراءات والسياسيات وهي تحمل تلك الامتيازات النوعية كما يحصل هؤلاء على استثناءات على مستوى الخدمات او على مستوى تعليم الابناء وحصولهم على المنح والوظائف والمراكز الوظيفية النوعية بعيدا عن معايير الكفاءة . وتتحصل هذه الفئات على الاستثناءات مما يجعلها تسيطر على معظم الأنشطة الاقتصادية وتستحوذ على النسبة الغالبة من الثروة . وهذه المجموعة الأيمان ينطوي في إطارها الأسر التجارية الكبيرة يتم تحزيبها وتسسها وبروح الانتهازية ابيضاء لمحاولة الاستقواء بها على بقية الأطراف السياسية الأخرى وتتحول هذه الفئات بعلاقتها مع السلطة الى تعزيز مصالحها وحماية مكاسبها وتمرير امتيازاتها على حساب الفئات التجارية الأخرى الصغيرة وعلى حساب الدولة مما أصبحت مبعدة عن تلك الالتزامات القانونية ويتم التغاضي عن تهرباتها الضريبية وممارست ظلمها للمساهمين معها في مشاريعها والذين لا يجدون حماية قانونية لهم من تعسفات كبار الملاك المسيطرون على الملكية والإدارة . وتتحصل هذه الفئة على تسهيلات واعفاءات ضريبية مخالفة للنظم والقوانين. مثل هذه الفئات تتنازل امتيازات نوعية في قوانين الضرائب الغير مباشرة وقد تتجاوزت عشرات السنين بينما الاخرين من افراد القطاع الخاص لم ينالوا من ذلك اى امتيازات . تحصلوا على حمايات لمنتجاتهم وعلى دعم مادي لمنتجاتهم دون الاخرين . وحصول هؤلاء على اراضي شاسعة من اراضي الدولة اما بالعطاء او بالابجار او بالنهب وغير ذلك كلها مميزات تحصل عليها النخبة دون بقية الشعب والمجتمع وهذه حالة ظاهرة للعيان .

مثل هذه النخبة لا يمكن ان تساعد على نشوء اصلاحات حقيقية وتمثل احد جوانب الاشكالية في العملية الاقتصادية لكونها تمثل قاعدة واسعة للاحتكار وسببا في ارتفاع معدات التضخم بسبب القوة المالية الأيمان تستولى عليها وتجعلها احد اطراف لعبة المضاربة والضغط نحو ابعاد اى نشاطات استثمارية خارجية منافسة .

العاملون في الحكومة وفي الوظائف العامة .. وهي مجموعة اكبر عددا وتتكون من موظفي الحكومة من المستوى المتوسط والأدنى وهؤلاء يعتمدون على الحكومة ويدينون لها بالولاء بغية الوصول الى فرص تحقيق المكاسب الشخصية . ولذلك فان الوظيفة الحكومية تحولت الى ادوات انتهازية تدفع بالكثير الى ممارسة الولاء للحكومة مقابل الحصول على الوظيفة او ممارسة الفساد والرشوة وخاصة ان الوظيفة في الحكومة اليمنية بسبب الصراع السياسي والمماحكات الحزبية تم تسييسها واستخدامها كوسيلة لفرض الولاء والتبعية مما تحول الموظف الحكومي الى ممارسة الانتهازية بعيدا عن الاداء الجيد.

عموم الجمهور ... وتمثل غالبية الشعب اليمني . وهي المجموعة الأيمان تتسع فيها رقعة الفقر والبطالة وتعاني هذه الفئات من الظلم الاجتماعي والحرمان وهذه المجموعة كونها موجودة وتعيش في واقع مثل هذا فانها بحكم تكوينها تهيء الفرصة المناسبة لازدهار الفساد لان أوضاعها وفقرها ومستوى ثقافتها تجعلها لاتعبر اهتماما للديمقراطية أكثر ما تعبر الاهتمام لبطنها وحاجاتها وبالتالي تصبح هذه الفئة الواسعة مرتكزا لتركيز الثروة والدخل للفئة النخبة على حساب السواد الأعظم وتصبح العملية الديمقراطية عملية شكلية لمحاولة توليد الشرعية للوضع العام ولا تصبح الديمقراطية بهذه الآلية هنا ضمانا لتضييق الفجوات الاجتماعية او تقليل الفروق القائمة على مستوى الدخل وفي واقع كهذا ستصبح الفجوة متسعة ومتزايدة وغير قابلة للتجسير وسيضل المجال متاحا اكثر للفئات المنتفعة باستمرار صلاحياتها في تراكم الثروة وتقدير المجتمع وسيستمر الفساد اكثر حدة في هذا المستوى ولا يمكن تجاوز تلك المشكلات الى اذا استقامت الاوضاع والأمر على معايير الديمقراطية الرشيدة وستكون اكبر هزيمة للفساد حينها عندما تفرض آليات الشفافية والمساءلة والمحاسبة وسيادة القانون .

الاحزاب السياسية .. الاحزاب السياسية تعتبر هذه الاحزاب شكلا من الاشكال النمطية الأيمان تحاول أمام تضييق مشروعيتها للديمقراطية ولكن تلك الاحزاب الى الآن لم تمارس دورها في المشاركة السياسية بصورة مستمرة وانما توقف نشاطاتها وحضورها في فترات الانتخابات ولم تتحول الى فاعل اساسي في عمليات التقويم والمساءلة وكثير ماتمارس دور التباكي والتشاكى والصراخ وهذه الحالة لاتساعد على تطوير أداء تلك الاحزاب في تعزيز العملية الديمقراطية وصولا الى فهم وادراك مفهوم النظام الرشيد فهي ابيضاء لم تطور برامجها الديمقراطية والحوارية ولم ترسخ ثقافة التغيير والتطور في صفوف القواعد ولم تساهم في خلق الوعي في صفوف المواطنين ولم تساعد على تداول المسؤولية او المشاركة في مناقشة القضايا المختلفة ولم تسمح بممارسة المسالة تجاه القيادات الحزبية لتتعلم دور المسالة تجاه الحكومة ومؤسساتها والحكم المحلي .

هذه الاحزاب تعكس نفس الصورة لحزب السلطة وبالتالي لم تستوعب هذه الاحزاب وظيفتها الديمقراطية والثقافية والسياسية والاجتماعية لتدرك مفاهيم وقيم الحكم الرشيد ، وهو المسلك الصحيح الذي يمكن المجتمع والدولة من التطور والنمو .

لم تدرك الاحزاب ان الوظيفة الحزبية هي وظيفة تنموية وهي ادات من ادات الإصلاحات والاستقرار السياسي فقد كرسست الاحزاب نشاطاتها في حدود العملية الانتخابية فهي لا تمارس خلق حوارات دائمة مع نفسها ومع القوى الاجتماعية المختلفة

حول قضايا التنمية وقضايا الحقوق والواجبات ومتطلبات الخدمات للمجتمع ولا تقييم برامج الحكومة ومدى ملاءمتها او توافقها مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية ولا تحاول رصد المخالفات وظواهر السلوكيات المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتحول تلك الجهود كضغوط تقلص من الآثار السلبية لسلوكيات الحكومة ومؤسساتها ويجب ان تحول مواقفها وجهودها الى برامج معارضة استراتيجية غير تكتيكية مبنية على أسس منطقية وموضوعية تستهدف من وراءها تصحيح الاختلالات وتساعد على نمو علاقة الثقة مع المواطنين وان تكون الجهود أساس لبناء مناخ آمن وسليم للانفتاح ومجال لعلاقة حوار وتفاهم بين القوى الحزبية وبين الدولة ومؤسساتها .

الأحزاب غالبا ماتضع مشكلة الامكانيات احد العوائق الأيمان تقول انها تثبط قدراتها على تفعيل جهودها وحضورها الدائم في الفضاء السياسي وقضايا المجتمع والاحداث وهذا قد يكون صحيحا الى حد ما اذا تعلق الامر بوجود موارد لتمويل الأنشطة الحزبية وبرامجها المختلفة لكن الاحزاب تعلق مشاكلها بتلك الامكانيات الأيمان تطالب بها الدولة وهذا امر اذا اعتبرنا ان الحكومة او الدولة تقوم بتمويل الأحزاب بالأموال فان تلك الاحزاب لن تحقق لنفسها الاستقلالية ولن ترقى بمسئوليتها الى مستوى الفعل المسئول وستبقى مرتهنة للسلطة وهذه إشكالية في الواقع السياسي اليمني لان اي دعم سيعطى لحزب سيتحول كهبة يقابله تنازلات ومن هنا لا تستطيع الاحزاب ان تكون طرفا في دعم تكون الحكم الرشيد او الصالح لان الاحزاب هي احد أدوات التضامنية والتي تمثل جهودها اساس للدفع نحو العمل باليات الحكم الرشيد .

الأحزاب الأيمان تصل النمو البرلمان تتلقى دعما ماليا وفق القانون كما تتحصل الأحزاب الأخرى دعما ماليا من السلطة ولكن حسب مستوى العلاقة مع السلطة ومن هنا تصبح قدرات الأحزاب واهتماماتها مركزة في جوانب هامشية والأصل ان ترقى تلك الاحزاب بعلاقاتها الداخلية وتأسيس نظاما مستقلا للموارد وخلق علاقات الولاء بين الفئات المنتسبة والعاملة داخل الحزب لدعم برامج الحزب او التنظيم وتملك الوسائل الأيمان تسمح بتحقيق موارد ثابتة ومتنامية وهذه الأحزاب عندما تدلل على المصداقية من خلال تناول قضايا المجتمع والقضايا المصيرية وتنتج برامج تستهدف المساهمة في حل المشاكل وبرامج تستهدف خلق الوعي في أوساط المجتمع والمواطنين والوصول الى الناس يمكن ان تخلق القناة والتأثر مما يصبح هذا الحزب قادرا على توليد القناة والثقة لدى الجمهور التي يقبل بدعمه ودعم برامج تلك .

لذلك تجد الأحزاب في واقع لاتمتلك حضور وطموحات وبرامج ميدانية انها غير قادرة على استيعاب وظيفتها ومن هنا ندرك لما لا تقف الاحزاب لمناقشة التقارير الدولية الصادر عن المنظمات الدولية حول التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية لتستند عليها لتقييم الواقع ومدى توافق التوجهات الداخلية مع تحقيق اصلاحات حقيقية وجادة ولا تناقض الاتفاقيات الدولية الأيمان تساعد على نشو حكم رشيد مثل الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ولا القوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان والحريات ولا مبادئ للشفافية الدولية والتي تنظم المسئولية والأعمال وفق قواعد الشفافية والوضوح والإفصاح والمسالة والتي يمكن من خلالها تأسيس برامج تستهدف اصلاح العديد من العيوب والاختلالات المؤثرة في عملية النمو والاستقرار الاقتصادي .

كثير من هذه الاتفاقيات تتبناها الحكومة اليمنية وتصبح قواعد ملزمة بحكم ان الاتفاقيات الدولية ترقى الى مستويات القانون الخاص وتمثل ذات اولوية اذا تعلق الامر بمقتضيات ذات علاقة بالقضايا المتفق عليها دوليا وخاصة في قواعد سلامة الحكم والتي على ضوءها تم الدخول باتفاقيات دولية مع المانحين والمنظمات الدولية المانحة والتي اشترطت العمل بقواعد سلامة الحكم كأساس لتحقيق النجاح في تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية . وسلامة الحكم تتمثل بقواعد الحكم الديمقراطي الرشيد والا تصبح كل تلك الاتفاقيات وبرامج الدعم والتسهيلات الأيمان تتحصل عليها الدولة من الدول المانحة ومن المنظمات الدولية تكاليف مضاعفة على الاقتصادى لكونها فقدت اثرها التنموي والتي تستهدف من خلالها الارتقاء باوضاع الدولة الاقتصادية والسياسية وضمها الى نادي الدول الأيمان تسير في طريق التحرر والنمو وتكون قادرة على رفع كفاءة الالتزامات الدولية تجاه المقرضين والمانحين .

ان العديد من تلك الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية مكافحة الفساد واتفاقية الشفافية وغيرها من الاتفاقيات تمثل قاعدة الإسناد لبرامج الإصلاحات وهي محور الأدوات الأيمان تعزز قضية النجاح ولذلك عندما لم تجد مثل هذه الاتفاقيات والمعايير الأساسية للحكم الصالح والمتمثلة باليات المسالة والمحاسبة عندما لم تجد طريقا للنفاذ ولم تجد إطارا ومؤسسات داخلية والمتمثلة بمؤسسات البرلمان ومؤسسات الرقابة وتقييم الأداء والمحاسبة على الحكومة وموظفيها او الضغوط الخارجية المتمثلة بقوى المجتمع المدني والأحزاب ومنظمات الأعمال فان تلك البرامج والإصلاحات ستلاقي الفشل وستؤول النتائج الى فشل والى نتائج سيئة وهنا يتحمل جميع الأطراف المسئولية . بسبب غياب مثل هذا القضايا في اهتماماتهم .

الانتخابات والنظام الانتخابي : نظام الانتخابات في الجمهورية اليمنية نظاما لا يسمح بتحقيق توازنات سياسية في البرلمان ولذلك تفقد هذه المؤسسة حيوتها كاداة للرقابة والمسالة لسيطرة حزب على الاغلبية المريحة والكاسحة وعلى ثلثي وثلث ارباع مقاعد البرلمان وواقع مثل هذا تحكمه بالأساس نوع النظام الانتخابي ومستوى العلاقة بين السلطة الحاكم والخبذة في

المجتمع اليمني والتي تتحول الى أداة مؤثرة على عموم المجتمع اليمني لتحويل قناعات ومواقف الناخبين الى خارج اطار استقلالية الناخب واذا كانت الديمقراطية بالية الانتخابات تولد الفرصة للمواطنين في تحديد خياراتهم في اختيار من يمثلهم لكن الناخب يخضع في ظروف الانتخابات الى مناخ يفقد القدرة على التمييز لان العلاقة مع الناخب لاتتم الى خلال تلك الفترة ويبقى مقطوع الصلة بالمرشح والأحزاب طوال فترات الانقطاع حتى تأتي انتخابات اخرى ومن هنا يصبح لا يدرك قيمة هذا الدور وهذه الفرصة لانه لم ينتقف سياسيا وحزبيا واقتصاديا واجتماعيا حتى يقيم مصداقية برامج هذا الحزب من الاخر وغالبا ماينظوى المواطن الناخب في الاحزاب ويحدد موقفه خلال الانتخابات لمواقف ومعايير ليس لها علاقة ببرنامج الحزب او بكفاءة المرشح وإنما لاعتبارات اجتماعية او قبلية او علاقات ايدولوجية . ويصبح الناخب لا يمتلك الروية لتحديد اختياراته بقناعة وتحويل فرصة الانتخابات وسيلة للمسالة وهنا يصبح الناخب خاضعا لتأثير القوى المحيطة به اما شيخ القرية او القبيلة او الجهة الادارية او افراد النخبة وبالتالي يسلم الناخب ممثليه شيك على بياض .

الإشكالية التالية في نظام الانتخاب هو نظام الانتخاب القائم على المنافسة الفردية في الدائرة الواحدة فالنظام الانتخابي يقسم الجمهورية الى 301 دائرة وتمثل عدد المقاعد في البرلمان وهذا النظام لا يعبر أساسا على نظام ديمقراطي كامل ولا يعبر على حكم الاغلبية وهو نظام يتيح المجال لفرض سيطرة على اغلب مقاعد البرلمان ولو باغلبية بسيطة في الاصوات .

فان كانت الديمقراطية تعبر عن حكم الاغلبية في اطار المنافسة والاغلبية هنا تتمثل بغالبية اصوات الشعب فتلك الاغلبية الأيمان تقرر مستوى استحقاقات حزب معين نال اصوات من الشعب يقابله في الاصل نسبة مقاعد حكم في البرلمان وهذا ما يحققه نظام الانتخابات النسبية وهذا النظام يعطى لكل مواطن حقه في يعبر عنه ويمثله في البرلمان اما النظام المعتمد في بلادنا فانه يسقط حقوق مئات الالاف من الناخبين الذين يفقدون حقهم في وجود من يمثلهم في البرلمان .

فالعالم الحر الديمقراطي يدرك اهمية هذا الامر ولم يعتمد نموذجا واحدا للانتخابات ولكن اعتمدت كل دولة نموذجا يتوافق مع تجربتها التاريخية وتوازاناتها الاجتماعية .

قد يكون النظام الانتخابي اليمني قد حقق عمليات التوازن الاجتماعي من حيث تقسيم الجمهورية الى 301 دائرة بمستويات متساوية مع فارق 5% بالزيادة او النقصان لكن هذا النظام حتى في ظل تحقيق تمثيل دوائر ليس تمثيل اغلبية حتى في مستوى الدوائر ويمكن ان نوضح هذا الامر .

ان الانتخابات وفق النظام الفردي لا يعبر عن مفهوم الاغلبية وانما يعبر عن في الغالب عن مفهوم الاقلية الأيمان يمكن أمام تنال الحق بالحكم على حساب الاغلبية وهذا ما يحدث في اغلبية الدوائر فمثلا دائرة (س) حجم عدد الناخبين المسجلين 30 الف ناخب واتشترك في التصويت 25 الف ناخب تنافس فيها عشرة ناخبين وتوزعت الاصوات على العشر المرشحين اولهم حصل على 10 الف صوت والثاني 6 الف والثالث 5 الف صوت والرابع 2 الفين صوت الخامس 1 الف صوت وهكذا حتى اخر الاصوات ويصبح في النتيجة الرابع هو صاحب 10 الف صوت وهذه النسبة تمثل من عدد اصوات الناخبين 40% وبالتالي هذه النسبة لاتمثل الاغلبية فالاغلبية هي 50%+1 من 25 الف وقد تتكرر هذه العملية في كل الدوائر وقد تتخفف النسبة بشكل كبير الى الحد التي يمكن أمام يتحصل حزب على اغلب مقاعد البرلمان وهو لم يحصل على اغلبية اصوات الناخبين في الجمهورية ولذلك فالدول الأيمان تبنت نظام الانتخابات الفردية والدائرة الفردية جعلت عمليات الانتخاب على دورتين للدوائر الأيمان لم تحسم في الدورة الاولى فالدورة الاولى تحسم الدوائر للمرشح التي حصل على اغلبية 50%+1 من الاصوات المشاركة والدوائر الأيمان لم تحسم بمستوى 50%+1 تؤجل الى دورة ثانية يتم المنافسة فيها بين الاول والثاني لتكون النتيجة بعدها باغلبية الناخبين المشاركين وهنا تتيح المجال لإنشاء تحالفات حزبية وهذا الإجراء إنما هو احترام لقيمة الاغلبية الأيمان يستقيم عليها النظام الديمقراطي .

ولذلك فان النظام الانتخابي ان يقوم على المساوات والعدالة فمثلا الانتخابات الاخيرة حقق المؤتمر الشعبي فوزا كاسحا بالمقاعد البرلمانية وباغلبية كاسحة لكن الاغلبية بالاصوات لاتمثل عن تلك الاغلبية التي يجب استحقاقها بمقاعد برلمانية تساوي عدد الاصوات لك مقعد لاتمثل حجم الاصوات الناخبة الأيمان اذا افترضنا العمل بمفهوم الاغلبية سيكون نجاحة بالاغلبية العادية او المطلقة وتلك الاغلبية حققها بناء على شعبية الاخ الرئيس على عبد الله صالح التي يمتلك رصيذا شعبيا كبيرا وقد حقق المؤتمر الشعبي تلك النتيجة معتمدا بالدرجة على شعبية الرئيس وعلى هيمنة القوى التقليدية والسلطة القبلية وعلى تحالفه مع التجار في المناطق الحضرية والريفية واستطاع ان يحسم الدوائر في اغلب الارياف بينما خسر العاصمة وربما هنا وفي هذه النقطة الاخيرة نجد ان الناخب التي لا يخضع لهيمنة القوى التقليدية القبلية قد توسع لديه الوعي الديمقراطي مضافا الى الوعي الانتخابي وهذه تمثل نقطة مهمة من نقط التطور نحو مفهوم الاستقلالية والمسالة والتي تمثل احد قواعد الحكم الرشيد الصالح وهناك جانب مهم ايضا يتمثل بارتفاع مستوى الوعي الانتخابي لدى المجتمع اليمني تتمثل بالنتيجة الأيمان حققها انتخابات 2003 ان الانتخابات ولدت ممثلين جدد في جميع الاحزاب فمثلا المؤتمر الشعبي التي تحصل 229 نائب 116 عضوا جديدا و51 عضوا للمرة الثانية و62 عضوا للمرة الثالثة وانضم عدد اخر من المستقلين الى المؤتمر ليزداد

حصته من المقاعد البرلمانية وبمستوى 79% واذا حسينا عدد الاصوات الانتخابية وقسمنا حصة كل حزب مايقابلها من مقاعد وفق النظام النسبي فعدد المشتركين بالانتخاب بحدود 5ملايين واذا قسمنا عدد اصوات الناخبين المشتركين على عدد مقاعد البرلمان فتكون حصة كل مقعد من اصوات الشعب اليمني كالاتي $16612=301/5000000$ صوت وبالتالي فاي حزب حصل على مثل العدد العدد يتحصل على مقعد فالمؤتمر تحصل على ثلاثة مليون صوت يكون حصته كالاتي $181=16612/3000000$ مقعد ويحصل الاصلاح التي تحصل على $16612/150000=90$ مقعد والاشتراكي الذي تحصل على $16612/360000=22$ مقعد والناصري التي تحصل على $16612/130000=8$ مقعد وهكذا ويعتبر العدد العشري التي يتجاوز نسبه 5. يحسب واحد لصالح فمثلا اذا كانت النتيجة 8.5555 يحسب النتيجة 9 وهكذا وهنا نولد تواجد فعلي للاحزاب داخل البرلمان وستشكل معارضة تستند الى تجربة متراكمة وسيشعر الناخبون او مثل هذا النظام يحقق المساوات للاصوات ولايسقطها فمثلا في ظل هذا النظام يعتبر المؤتمر كسب المقعد في البرلمان كالاتي $13100=229/3000000$ صوت بينما الاصلاح كسب المقعد بالاتي $32608 =$ صوت والناصري كسب المقعد بمايساوى 43333 صوت والاشتراكي $51428=7/360000$ صوت هنا ندرك ان هناك اختلالا توازنا لايساعد على نمو روح المشاركة الايجابية للناخب اليمني في تعزيز قيمة المسالة للمثليين المنخبين .

تمديد فترة مجلس النواب الى ست سنوات ايضا يمثل احد الاشكاليات في فقدان العملية الديمقراطية والانتخابية حيويتها واهميتها من تحول المواطن لاي ممارس لدوره في العملية السياسية وبالتالي يفقد البلد عمليات الحراك نحو استيعاب المواطن لدوره واستيعابه لمفاهيم المشاركة والمسالة من خلال تقصير فترة الانتخابات الى مدرة اربع سنوات وهذه تعطي امكانية لخلق جدلية الحوار والتفاعل بهدف تحسين الاوضاع والحقوق والخدمات .

المراة في اطار المشاركة السياسية .. مثلت المراة في العملية الانتخابية دورا مهما وحاسما في تحقيق مستوى من التوازن السياسي لكن دورها اقتصر هذه المرة على المشاركة في عملية التصويت وتمثل دورها في المنافسة الانتخابية بمستوى ضعيف اقل من الفترات السابقة وهذا يعود الى تراجع واضح في اتاحة الحق في المساوات والمشاركة للمرأة ليكون لها دورا هاما في العملية السياسية وقد كان حصة المراة من المقاعد مقعدا واحد اقل من البرلمان السابق واقل بكثير من البرلمان الأول لدولة الوحدة .

ويمثل هذا الواقع تناقضا بين حجم مشاركة المراة في عمليات التسجيل والاقتراع وبين حقها في التمثيل النيابي .

وهذا التراجع يعود ايضا الى مواقف الاحزاب السلبية تجاه المراة والعوامل الاجتماعية والقانونية وموقف الحكومة الأيمان لم تعمل نحو ايجاد الاطر الأيمان تتيح الحق لمشاركة المراة بنسبة من المقاعد .

اتجهت اخيرا منظمات نسوية حزبية الى المطالبة باعطاء المراة كوته من المقاعد في البرلمان لكن هذه الكوته للاسف ستجد امامها اشكالات وعوائق قد تتناقض مع الحقوق الدستورية للمواطنين عندما يفرض في بعض الدوائر انتخابات قائمة على النوع (الجندر) في الوقت التي يعتبر حق الاختيار وحق المنافسة حقا طبيعيا وحقا يقوم على المساواة فليس من المنطقي ان تقوم انتخابات في دائرة على المنافسة لمرشح من النساء ويمنع حق المنافسة للرجال فيها وفي دوائر اخرى يقوم المنافسة للرجال او للجنسين معا . الا اذا كانت الكوته منافسة نسائية حزبية وفي اطار ميثاق شرف وليس قانون ويسمح الحق للمستقلين او الاحزاب الأيمان ترغب بمنافسة مفتوحة ان تنافس برجال والقرار للناخبين في هذا الامر او ان يتم الاتفاق على تقسم نسبة الكوته على دوائر وتقسّم للاحزاب فاذا رشح حزب امراة في دائرة يتم الموافقة على التصويت لها من قبل الاحزاب ودون يكون لتلك الاحزاب الموقعة على ميثاق الشرف بانزال منافس ويعطى الحق للمستقلين او الاحزاب الغير موقعة على ميثاق الشرف بالمنافسة وهذه مخارج تعزز من اتاحة الفرصة للنساء للحصول على حق المشاركة والتوجد في المؤسسة البرلمانية والتي تمثل مؤسسة التشريع والاصلاح ومؤسسة للمسالة ويكون هذا الاشراف هو اشراف مجتمع المراة الأيمان تمثل نصف المجتمع من هذا الدور وهذا يعنى ان تواجد فئات المجتمع وشرائحه في البرلمان يمثل صورة ايجابية للحكم الديمقراطي الرشيد وبالتالي هذا الاتجاه يتوافق مع معنى القران الكريم التي يدعو النمو تحقيق دور الشراكة في جوانب الاصلاح للمرأة والرجال بالقول (وامرهم شورى بينهم) وهذا خطاب للمؤمنين رجالا ونساء وقوله تعالى(المؤمنون والمؤمنات بعضهم اوليا بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) وهذا هو جوهر النظام الرشيد التي يعمق المساوات في المسؤولية بين الرجال والنساء وبمقتضيات العصر في الامر بالمعروف هو منهج الإصلاحات الأيمان تستهدف الصلاح وتنمية المجتمع على قاعدة الرخاء والاستقرار والمحبة والتالف والنهي عن المعروف هو مكافحة الفساد والظلم وهذا لن يحققه الا مقومات الحكم الديمقراطي الرشيد التي يقوم على مبادئ المسالة والشفافية ومحاسبة المسؤولين ومحاربة المحسوبيات والرشوة ومحابات الاقارب على حساب المجتمع .

ان مشاركة المراة واستيعابها لهذا الواجب ترفع من معدل التضامنية بهدف تحقيق الحكم الرشيد والإرهاب يقوم على احترام حقوق وواجبات وحاجات الجميع . ولكي يتحقق غرض مشاركة النساء واعطائهن كوته يجب ان يتغير النظام الانتخابي الى

نظام القائمة النسبية لتصبح كوتة النساء في قائمة كل حزب , واعتقد ان مثل هذه القضايا يجب ان تقوم على الحوار والمشاركة وخلق حوارات تستهدف ادماج المرأة في الفضاءات السياسية ومجالات العمل التضامني والمشاركة الأيمان تقوي من دور فاعلية التضامنية للفئات والقوى الاجتماعية المختلفة لتشكل تلك التفاعلات والجهود لتحقيق المطالب بايجاد آليات نظام الحكم الرشيد والصالح .

القطاع الخاص ومنظمات الاعمال : القطاع الخاص في اليمن هو شكلا من أشكال الهيكل الاجتماعي القائم وينقسم الى اطراف منها تتطوى في اطار فئة النخبة المرتبطة بعلاقات ومنافع مع السلطة وتتمثل هذه الفئة فئات البيوت الكبيرة والمتنفذة ورجال الأعمال أبناء المسؤولين وهذه الفئات المذكورة غالبا تحاول تحزيب نفسها في إطار آليات الحكم من أجل حماية مصالحها وتعزيزها واستخدام أدوات الحكم لفرض استحقاقات ومكاسب نوعية من خلال القوانين والإجراءات والأنظمة كما انها غالبا ماتوجد الكثير من العوائق والكوابح آليات اى اجراءات اصلاحية تقوم بها الحكومة وبالتالي غالبا ماتنتج نحو ارباك الحكومة في اجراءاتها واصلاحتها لكي تحافظ على تلك المزايا والمصالح النوعية الأيمان يرتكز وجودها ضمن آليات الحكم لحمايتها وهذا الواقع يدل على علاقات فساد ومصالح تشكل احد العوائق الكبيرة لعمليات النمو الاقتصادي واصلاح المناخ الاستثماري

اما الفئات الاخرى والتي تمثل العدد الغالب من حيث العدد فنتل القاعدة العريضة من القطاع الخاص والتي تجد نفسها في الغالب محكومة بسيطرة الفئات المتنفذة على الاسواق والمنافع والسيطرة على منظمات الاعمال .

القطاع الخاص والإرهاب يمثل مرتكز النشاط الاقتصادي المحرك للعملية التنموية وفق مفهوم الاقتصاد الحر والية السوق فاذا كانت اليمن بلدا ديمقراطيا قد تبنت اقتصاد السوق المفتوح لكن هذا التوجه للاسف مازال يحكم باليات تقليدية وبنفوذ قوى الاحتكار المهيمنة على النسبة الغالبة من نشاط الاعمال والاستثمار والملكية المدرة للثروة .

واذا اعتمدنا معايير المحاسبة الدولية على الشركات اليمنية حتى نهاية عام 2004 سنجد ان شركات القطاع الخاص لن تكون سوى شركات متوسطة وصغيرة وربما اقل من صغيرة وفي مجالات التجارة والصناعة والخدمات والمقاولات والبنوك والملكيات العقارية واذا قسنا هذا الواقع وفق معايير محاسبية محلية فان تلك المعايير لن تكون علمية الا اذا انضبطت الى معايير واضحة وعلمية وهذا امر ينقص واقع النظام المحاسبي والاقتصادي المحلي والإرهاب النمو لم يكتمل في تأسيس المنظومة المحاسبية كالية من آليات السوق .والتي تمكن من تقييم الأصول والنشاطات والملكية وفق معايير اقتصادية محلية واضحة تبنى على ضوءها هوية النظام الاقتصادي الخاص.

وحسب الإحصائيات الرسمية لمصلحة الضرائب فان عدد المالكين كشرركات عامة وخاصة ومختلطة وشركات أموال وتضامنية فردية داخلية ضمن اطار المسؤولية الضريبية كقطاع خاص رسمي يصل الى عدد 151 ألف مكلف ورغم عدم وجود إحصائيات وبيانات حقيقية وواضحة وشفافة يقيم من خلال حجم النشاط الخاص المنتج والتجاري وحجم مستوى الملكية فان هذا للواقع لايمكن ان يتطور الابدادات وسياسات وبمناخ ملائم بينما تمثل الاحصائيات لعدد المؤسسات والشركات بما يتجاوز 400الف تستأثر العاصمة بما يزيد عن 50الف مؤسسة وشركة ومحل وبقالة .

تمثل المؤسسات والشركات الكبيرة بقياس محلي نسبة لا تزيد عن 4% من حيث العدد لكنها تستأثر بثروة تتجاوز 70% من حجم نشاط الأموال وهنا يتشكل خلل حقيق عن دور هذه الفئات وتأثيرها في في خلق المناخات الملائمة للإصلاحات لكونها تمثل سلطة الاحتكار والهيمنة على السوق والتي تفقد السوق قاعدة المنافسة .

البيئة المحيطة بالقطاع الخاص ..

تركيز كبير في الملكية ... والغالب في الملكية اما ملكية فردية او عائلية وهناك شركات مساهمة لكنها قليلة ومحدود وتعاني تلك الشركات من سيطرة كبار الملاك وتشكل بعض تلك الشركات اطار لتركز الثروة ابضاء لفئات معينة مثل شركات صناعية شركات الاتصالات الهاتف المحمول شركات السجائر شركة ادوية ابنك اليمنى للانشاء والتعمير .

ضعف مجالس الإدارة .. يتسبب في ضعف مجالس الإدارة هو ان كبار الملاك يسيطرون على مجالس الإدارة من خلال تعيين اقاربهم في مراكز الإدارة فيصبح قرار مجلس الإدارة مقتصر بقرار رئيس مجلس الإدارة ولايعبر عن فكر مستقل لأعضاء مجلس الإدارة ويرجع السبب الثاني في ضعف مجلس الإدارة الى اسلوب اختيار المدراء المستقلين ومن أهم اسباب ضعف مجالس الإدارة الانحياز الدائم لافراد العائلة وهنا لا يتم التعامل بالافصاح والشفافية في اعمال الشركات ولا يدرى احد من اعضاء مجالس ادارة عن الاقامالحقيقية للاعمال وتقدم غالبا لاعضاء مجلس الإدارة وللجمعية العمومية ميزانيات غير صحيحة تلك الميزانيات ميزانيات تخفي وراءها ارقام الاعمال والارباح الأيمان يسيطر عليها كبار الملاك وتحدد الاعمال

الحقيقية للأنشطة وعواندها من خلال ميزانيات اخرى يحتفظ بها كبار الملاك وهذه الميزانيات تعبر عن حقيقة الاعمال ولا تنجز تلك الميزانيات من خلال محاسبين قانونيين وانما تنجز بالغالب من خلال محاسبين خاصيين يعملون في نفس الشركات يصممون الميزانيات الأيمان يتم اظهارها للمساهمين وللضرائب وهي ميزانيات غير حقيقية وغالبا مايقوع على الميزانيات محاسبين ليس لهم علاقة بالميزانيات وانما يوقعون عليها فقط مقابل اجور استخدام التوقيع والاوراق الرسمية لذلك المحاسب او غيره . وغالباً ما تعتمد هذه الميزانيات من قبل الدولة دون ان تدقق بصحة تلك الارقام والميزانيات ورغم معرفة اجهزتها بذلك وهنا تنقلص حجم الضرائب المستحقة للدولة .

محدودية وسائل حماية صغار المساهمين . زلزلت القوانين اليمنية للتجارة والشركات قاصرة عن حماية صغار المساهمين ولا زال صغار المساهمين او اى مساهم حتى لو وصلت مساهماته 30% لا يدرك تماما ماذا تعمل الادارة المتصرفة ولا يدرك اىضاً دوره المناط به لمسألة القانمين على الادارة وحتى النظام الادارى والقضائي مازال قاصرة في التعامل بهذه القضايا او يكون تحت تاثير كبار الملاك او المسيطرين على الادارة ولا يدرك الجميع في هذا الاطار اهمية حماية الاستثمار التي فيه مساهمين اخرين ومثل هذا الواقع يقضى على بوادر مثل هذه النشاطات الاستثمارية وهي أهم الاستثمارات الأيمان تسمح بتوظيف ادخارات الناس وتستقطب الاستثمارات الخارجية .

لا يوجد اى رادع قانوني حازم يمنع تضارب المصالح التي يقوم به صاحب الشركة او رئيس مجلس الادارة وتعامله مع اى شركة تابعه له تماما وغالبا ماتحول المصالح وتلك الاستثمارات المساهمة فيها اخرين لتوظيفها لصالح شركات اخرى تابعة لصاحب الشركة او للعائلة المتحكمة بالاستثمار مثل تحميل الشركة المساهمة تكاليف اضافية عبارة عن عمولات لشركة خاصة او احتكار بيع المنتجات لشركة خاصة تتبع صاحب الشركة او العائلة او احتكار بيع السلع وتصديرها وتتحول عاندها وارباحها للشركة الخاصة او العائلة وتتحول تلك الشركة المساهمة الى وعاء تتحقق ارباح خالصة لصاحب الشركة وعلى حساب المساهمين . وغالبا الاحيان يفوض المساهون رئيس مجلس الادارة تكليف محاسب قانوني لتدقيق الحسابات وابداء الراى في صحة البيانات المالية وهنا يكلف رئيس مجلس الادارة محاسب قانوني فاقد المصادقية ليمرر كل مايطلب منه دون التاكيد من اى بيانات . ومثل هذه التصرفات تدل على عدم استقلالية تامة للقضاء وبديل على غياب المسالة سوا من قبل المساهمين واعضاء مجلس الادارة او من قبل المؤسسات الحكومية المسنولة عن حماية المساهمين وحماية حقوق الدولة الضريبية . ومثل هذا الواقع لا يسمح بنشو استثمارات مساهمة.

الغياب النسبي للالتزام المتبادل بين المواطنين والدولة فالمواطن يعتبر ان كل مال يدفعه للدولة هو بمثابة جزية وجباية وليس ضريبة الهدف منها تنمية مقدرات الدولة كي تنعكس في خدمات أفضل للمواطنين .. ويبدأ هذا الامر بان صاحب الشركة لا يصرح عن ارقام أهم أعماله بشكل سليم لانه يعتبر ان الدولة لاتقوم بواجباتها تجاهه لذلك لا يكون صريحا في الكشف عن بياناته والعكس صحيحا فعندما لاتقدم الدولة خدمات للمواطنين بصورة صحيحة تقول انها مقصرة في تقديم الخدمات لان الارقام الأيمان تقدم لها اقل من اللازم وبالتالي لا توظف الضرائب بالشكل الامثل في خدمة المواطنين ولذلك نلاحظ ان الشركات الكبرى في اليمن هي مؤسسات فردية وعائلية وشركات أشخاص لان الكل يحاول ابقاء المعلومات سرية اما بسبب عدم رغبته في دفع الضرائب او لانه يعتبر ان اإشياء سر المهنة لديه يؤثر على المنافسة فيما يتوجه اليه كما ان غياب الالتزام او المتبادل بين المواطنين والدولة مرده بالأساس الفساد المتبادل بين بعض موظفي الدولة وبين فئات الأعمال وهو احد الأشكال المانعة لقيام الاستثمارات بصورة جادة .

غياب حوكمة الشركات .. وحوكمة الشركة يعني قيام الاعمال وسلطة الادارة وفق الوضوح والشفافية والمسالة والعمل بأسلوب الادارة الأيمان تحمي حقوق الملكية من الضياع او النهب او الاحتيال وغياب هذا المفهوم يمكن القانمين على الشركة من نهبها من الداخل سواء أكانو من مجلس الادارة او المديرين او الموظفين العموميين على حساب المساهمين او الدائنين او اصحاب المصلحة الاخرى (الدولة) والمستخدمين والموردين وعموم الجمهور .. وفي اقتصاد العالم والدول تصبح الشركات بل والدول الأيمان تضعف فيها سلطة الادارة ونظام المسالة والشفافية عرضة للنتائج الوخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح والازمات المالية وقد تصبح من الواضح تماما كيفية ادارة الشركات والمصالح الاقتصادية بأسلوب سلطة الادارة والتي تحدد مصير الشركات ومصير الملكية ومصير الاقتصادات في عصر العولمة والشفافية والوضوح والمسالة .

تعزير الحوكمة لخلق مناخ امن ... ولذلك فغياب الحوكمة وفقدان القواعد المنفذة لحوكمة الشركات يودى الى خلق بيئة مناسبة للنخبة والصفوة لجعلها اكثر تحكما بالأنشطة الاقتصادية ولذلك غالبا لاتريد السلطة اغضاب تلك الصفوة باعتبارها حليف رئيسي وبالتالي تمكنها من فتح الباب على مصراعيه أليات ممارسة الفساد والعبث بمقدرات المجتمع والدولة والمساهمين .

ان اى حكومة لاتحتكم الى آليات الحكم الديمقراطي الرشيد بكل بساطة لاتقبل الخضوع للمراجعة والمسالة والمراقبة المستقلة في كل تصرفاتها مع نخبة مجتمع الاعمال وتشعر هذه الحكومة بالتهديد لمجرد التفكير بان الجمهور يراقب اعمالها ولذلك ترى ان علاقاتها مع النخبة ضرورية لبقائها والعكس بالعكس .

اصدار تشريعات لحماية صغار المساهمين وصغار المستثمرين وخلق آليات وانظمة تتيح المجال لممارسة سلطة الادارة والمساءلة والشفافية في مجال الاعمال وتطبيق مبداء الثواب والعقاب في الادارة والمستويات الوظيفية المختلفة

ضرورة تقييد الشركات بتكليف مدقيين محاسبين مستقلين بحسابات الشركات والمصارف وشركات التأمين وان تكون التدقيقات للشركات الكبيرة من قبل طرفين محاسبة يصدران التقارير المحاسبية تقريراً واحداً وان يتم تدوير عمليات المحاسبة للمحاسبين مرة كل ثلاث سنوات .

اصدار تشريعات واضحة لشركات المساهمة المفتوحة في تكوين لجنة تدقيق والمقصود بالشركات المفتوحة هي الشركات الأيمان يشارك فيها افراد لاعلاقة لهم ببعض وليس من عائلة واحدة .

خصصة الادارة في الملكية العامة اعطاء الاستقلالية الكاملة لمهنة خبير المحاسبة وتعزيز فعالية دور الهيئات والسلطات الرقابية وضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية في اصدار التقارير والافصاح عن ارقام الشركات .

غياب سوق للاوراق المالية في اليمن .. يعبر عن ابتعاد حقيقي عن نظام الشفافية وادوات الثقة والاطمئنان وقد حاولت الحكومة اليمنية انشاء سوقاً للاوراق المالية وشكلت لجنة خاصة لهذا الغرض تستهدف تقييم الواقع وعمل الاجراءات اللازمة لذلك ورغم ان الدراسات الأيمان تم انجازها من قبل خبراء مكلفين من الحكومة اليمنية لتقييم امكانية قيام سوق للاوراق المالية وقد خرجت الدراسات بتقييم الواقع انه بحاجة الى سوق للاوراق المالية وهناك مجال لذلك لكن الحكومة فشلت بالوصول الى تحقيق هذه الالية .

وهنا دل هذا الواقع على غياب الروية لاصلاح الكثير من جوانب الاختلالات في بيئة الاعمال والاستثمار ووجود سوق اوراق مالية احد ادوات السوق الأيمان يستند عليها المستثمر والمساهم وادوات جذب الادخارات وتوجيهها نحو مشاريع ناجحة ومن اجل تحقيق بورصة سليمة يشترط بالاساس قطاع مصرفي سليم وهذا يمثل عنصر مهم منعناصر كفاءة اى سوق للاوراق المالية، فالقطاع المصرفي يوفر راس المال اللازم والسيولة اللازمة لتنمو الشركات وتمويل عملياتها ولذلك يشترط بنفس الوقت لنجاح هذا الامر ضرورة ممارسة سلطات الادارة في الجهاز المصرفي حتى لاتعرض البنوك بسبب غياب سلطة الادارة والمساءلة والرقابة الى مخاطر ائتمانية وغير ذلك . والواقع المصرفي في اليمن مازال يعاني الكثير من الشكاليات في هذا الجانب وخاصة ان البنوك اصبح لديها ودائع ضخمة قياساً لرساميل البنوك وقد تحولت بعض البنوك بسبب سيطرة الملكية العائلية عليها الى استخدام اموال البنوك الى تعزيز المصالح الذاتية على حساب المساهمين وعلى حساب السوق رغم ان المخاطر الائتمانية تتكرر بسبب غياب معايير كفاية راس المال وبسبب مخاطر القضاء واشكالياته وبسبب اشكاليات الضمانات وبسبب غياب الافصاح الحقيقي عن كفاية راسمال الشركات والمشروعات المستقبلية وقد تتعرض البنوك لعواقب سيئة عند تقديم القروض للشركات الأيمان تقدم بيانات غير صحيحة او الأيمان تشارك في عمليات التحايل الضريبي او التحايل عن اعمالها ثم تصبح عاجزة عن الوفاء هذا يفس حقيقة الديون المتعثرة الأيمان لم تتمكن البنوك من استردادها من العملاء المقترضين في السوق .

منظمات الأعمال والمجتمع المدني .. منظمات الأعمال رغم ان الإصلاحات قد اتاحت المجال لتعدها الا إنها مازالت تخضع لسيطرة ونفوذ فئات بعينها تخضع نشاطاتها في اتجاهات الممانعة للإصلاحات الاقتصادية والتشريعية الأيمان تحاول كسر نفوذ الاحتكارات وخلق آليات لمكافحة التهربات الضريبية وفرض إجراءات وسياسيات الشفافية والافصاح والحوكمة في مجال الأعمال والشركات وهذه احدى الإشكاليات التي تقلص الفرص أمام الولوج الى آليات الحكم الرشيد .

وعندما تقدم احدى المنظمات لطرح برامج تقيفية حول هذه القضايا تجد هذه الفئات اول ماتصدر الممانعة وخلق الإشكاليات آليات تبنى مثل هذه البرامج فاذا كانت الحوكمة تفرض آليات الشفافية والافصاح والمشاركة في سلطة الادارة من قبل المساهمين في الشركات تجد تلك الفئات المعارضة لمثل هذه البرامج والإصلاحات لانها تجد من المشاركة في سلطة الادارة والافصاح عن حجم الاعمال والارباح هي تقلب لجم التهربات وحجم التحايلات لحقوق الدولة وحقوق المساهمين .

وترتبط علمية القبول والرغبة الملحة للقطاع الخاص باهمية الحكم الديمقراطي الصالح او الرشيد بمدى التزامه بدفع الضريبة فمساهمة القطاع الخاص لاتمثل مساهمته في وعاء الضريبة عموماً كضريبة مباشرة سوى 10% بينما تمثل الضريبة المباشرة للمجتمع كله وجميع فئاته وموظفي الدولة سوى 51% من حجم الوعاء الضريبي ويمثل الوعاء الضريبي اجمالاً في الميزانية العامة 16.7% كما تمثل 7% من واقع الناتج المحلي .

فشركات الأموال والتي تمثل محور الملكية للقطاع الخاص تمثل حجم مساهمتها في الضريبة العامة كضريبة ارباح مباشرة سوى 8.7ثمانية مليار وسبعمائة مليون ريال وهي لاتعدو نسبتها عن 7% من حجم الوعاء الضريبي وهذا يدل على فساد كبير وعميق داخل هذا الإطار كما تمثل الضرائب من عائدات القطاع العام كضريبة ارباح 11مليار ريال ومما يثير الاستغراب ان حجم القطاع الخاص من حجم النشاط الاقتصادي اليوم يمثل 70% وإذا كان مورد الوعاء الضريبي أجمالاً 106مليار ريال لجميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ماعدى الرسوم الجمركية والتي لا تتجاوز في الغالب 42 مليار ريال فان حجم هذه الموارد لا تمثل سوى 10% من حجم الضريبة المستحقة وهنا يتشكل الفارق الكبير بين مستوى مساهمة القطاع الخاص في دعم موارد الدولة وبين مستوى الفاقد الذي تخسره الدولة من تلك الاستحقاقات وهنا يمكن تشخيص مدى العلاقة بين الديمقراطية وبين الضريبة فالديمقراطية في مثل هذا الواقع القائم لايمكن ان يساعد على تنمية الدولة وتنمية مواردها ولايمكن ان تكون الدولة أكثر اهتماماً بالقطاع الخاص وتعمل على تنميته وتوسيعه لانها تجد ان ما تستند عليه في مواردها انما يقوم على عوائدها الربعية والتي تمثل 80% . ولذلك فان الدولة الأيمان ستكون معتمدة في دخلها على الاقتصاد المحلي ستكون أكثر ارتباطاً به وأكثر حرصاً على تنميته , وهذه الحقيقة إنما تقوم على حقيقة منطقية وعلمية يعبر عن الواقع في تلك الدول الأيمان حققت تطورات اقتصادية وتنموية وارتفاع معدل الدخل وتحسن مستوى الخدمات.

وتتمثل دور منظمات الاعمال في المساعدة على تحقيق الإصلاحات هو تحرير تلك المنظمات من واقع السيطرة لاحادية للفئات الأيمان تمنع عمليات الإصلاحات ويجب أن تأسس برامجها بالتعريف باهمية الحقوق والمسئولية الوطنية في مكافحة ومحاربة النهب الضريبي لكونه يمثل ممارسة مخرقة بالشرف والامانة ويجب ان تكون مطالباتها بمفاهيم الشفافية والافصاح انعكاساً لدورها في دعم التضامن نحو تعزيز مبدأ المسالة لتكون أكثر قدرة على المطالبة بادخال اصلاحات فعالة تخدم مصالح القطاع الخاص وتعزز مصلحة المجتمع والدولة . ومن يجب ان تولد هذه الاتجاهات بتحويل القطاع الخاص الى ان يكون أكثر اهتماماً بقضية الديمقراطية والحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

ان الحكم التي يمكن أمام يخلق تفاعلاً ايجابياً معه من قبل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني هو الحكم التي يؤسس الأيمان تفاعل ايجابي مع المجتمع الاقتصادي المنتج والمساهم في تمويل حاجات الدولة وهذا المجتمع متمثل بالقطاع الخاص وهذا التفاعل يجب ان يكون قائماً على تفاعل أكثر مع الواجبات الضريبية والمسئولية الاجتماعية ، وهنا يمكن للقطاع الخاص ان يكون أكثر حرصاً على تجسيد العلاقة مع منظومة القيم الديمقراطية الرشيدة المانعة للفساد والفسوق والنهب والتهرب لكون هذه القضايا تشكل ضرراً فادحاً في حق الدولة وحق المجتمع وتتمثل العملية الجدلية هنا ان الدولة الأيمان تعتمد بالأساس على موارد الاقتصاد المحلي المنتج والإرهاب يمولها القطاع الخاص بالإيرادات الضريبية ستكون أكثر انتباهاً له وأكثر حرصاً على تنميته وتوسعه اما اذا كانت الدولة مستقلة عن اقتصادها المحلي فسوف تكون أقل اهتماماً بصياغة سياسات اقتصادية علمية وناجحة لصالح القطاع الخاص .

ومن هنا يمكن تحديد الفارق واقع يقوم على جوانب شكلية ديمقراطية وبين سلامة الحكم وتبنى الدولة لنظام الحكم الرشيد من خلال نوع الاقتصاد فاذا كان الاقتصاد التي تعتمد عليه الدولة اقتصاداً ربيعياً فان مستوى الالتزام بسلامة الحكم وقيم الحكم الرشيد تكون أقل التزاماً واهتماماً سواء كان مستوى الدخل كبيراً او ضعيفاً فان الاقتصاد الربيعي يحول الدولة الى معيل ويتحول المجتمع الى عالة على الدولة مما يفقد المجتمع دوره في ان يحدد اختياراته السياسية وبالتالي لأتمثل هذا الامر مشكلة لان العلاقة بين المجتمع والدولة تصبح علاقة معيل بمعال كما هي علاقة الأب التي ينفق بالابن التي ينفق عليه .

لكن الدولة الأيمان تحتاج النمو دور قطاعاتها الاقتصادية وتجد نفسها ان مواردها الربعية لأتمثل مورداً متنامياً فستجد نفسها أمام إشكالات كبيرة تتمثل بمواجهة تحديات التزاماتها السياسية والاقتصادية فتصبح مسألة خلق علاقة التفاعل بينها وبين القطاعات الاقتصادية المنتجة تفاعلاً يقوم على تعزيز الترابط والتعاون والانسجام والتعامل بالبيات الشفافية والوضوح مالم تصبح العملية قائمة على فلسفة المناورات والاحتيايل وبالتالي لن تتمكن الدولة من تحسين مواردها ولن يثق القطاع الخاص بالبيات الدولة وسياساتها .

المناخ الاستثماري في اليمن. يمثل نجاح تجربة الاصلاح الاقتصادي بمدى نجاح البرنامج لإصلاح المناخ الاستثماري والإرهاب يعتمد بالأساس على إصلاحات هيكلية ادارية وسياسات واجراءات ونظم وحوافز وخدمات وبنى تحتية ومخططات واستقرار اقتصادي وسياسي وامني وقضاء نزيه وكفوء ومستقل وحماية ملكية وتنمية بشرية وهذه الجوانب تتعلق بكفاءة الادارة الاقتصادية الحكومية الأيمان تستهدف تحقيق هذه المعايير .

المناخ الاستثماري مرتبط ارتباطاً وثيقاً وقويًا بمدى وجود حكم صالح يوفر كل معايير الاطمئنان والثقة القادر على خلق البيئة المناسبة وتجاوز الحواجز والقوانين الزائدة عن الحد والمؤثرة على نشاط الأعمال والاستثمار.

بسبب غياب هذا المر في بلادنا وبشكل حقيقي ومتطور فقد تسبب تلك الحواجز والقوانين الزائدة لخلق بيروقراطية تتوسع فيها قاعدة التوظيف الواسعة وهنا أدى هذا الواقع الى ظهور بيئة يتكاثر فيها الفساد مما يجعلهم يمارسون النفوذ في الحصول على امتيازات لايعرف اغلب المواطنين عنها وهناك نتجه الشركات واصحاب الاعمال ومواطنون الالتفاف على الاجراءات والحواجز الزائدة بتقديم الرشوة الى الموظفين والمسؤولين بغية الحصول على المنافع والامتيازات وهذه احد اشكاليات العوائق في البنية الاستثمارية في بلادنا ومتى تتعدم المسألة تستمر هذه الظواهر وتكبر .

لقد تقلص نسبة النمو الاقتصادي وتراجع نسبة الاستثمارات وغابت الاستثنائات الخارجية من القدوم اليمن وتراجع المغتربون اليمينيون من الاستثمار في وطنهم تلك هي الصورة الأيمان يمكن أمام نلمسها رغم ان اليمن تمتلك من الفرص الاستثمارية ماتجعلها دولة اقتصادية منتجة تعتمد على اقتصاد منتج وعلى عوائد تلك الأنشطة بصورة كبيرة لكن الامر يعود الى غياب معايير المسؤولية وغياب المسألة العامة والمحاسبة وبسبب ذلك فقدنا الفرص تلو الأخرى وتسامحنا مع كل المفسدين ومع كل الذين يمارسون الأضرار بمصالح الدولة والمجتمع وبسيئون الى كل شى .

ان النتيجة يمكن ان ندركها من خلالها تقييم عدم وجود نظام حكم ديمقراطي سليم يقوم على احترام القانون وكرامة الناس وبالتالي فان النتيجة هي عدم القدرة على مواجهة الاشكاليات المعيقة للنمو الاقتصادي.

غياب الحكم الرشيد يودى الى كوارث وهروب الاستثمار

يشكل الحكم الديمقراطي الغير صالح كارثة دائمة وعاهة مستديمة على كافة المستويات الفردية والجماعية وحتى على المستوى الإقليمي والدولي لكونها تؤدي الى الإخفاق الدائم في التمسك بالحرية الاقتصادية القائمة على آلية السوق وتعاني من تفشى الفساد وسوء البنية الأساسية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانتشار الأمراض وظهور العنف والإرهاب مما تتحول هذه الدول إلى عالة على الآخرين من ناحية أخرى ومصدر للقلق والإرهاب.

ان غياب المسؤولية والمسألة والتضامن وعدم الالتزام بمقومات النظام الديمقراطي الحر والصالح لاشك انه يودي إلى نتائج وخيمة ويمكن أن نستعرض البعض منها بالآتي:-

يؤدى إلى سياسات لا تستجيب لمطالب الشعب والى عدم إتاحة الفرص المتساوية واستنفاص حقوق المواطنة بين الناس من تحقيق مصالح القلة على حساب الكثرة ورهن مصالح المجتمع والدولة بأيدي حفنة من النخبة تتحكم في عملية صنع القرارات والقوانين والسياسات لتحقيق مصالحها على حساب مصالح الشعب.

*يؤدى إلى تضاعف الشرعية السياسية وانخفاض الدعم للديمقراطية والإصلاحات الرئيسية . وذلك بسبب سوء إدارة الحكم مما تصبح القناعة شديدة لدى عموم المواطنين بضرورة تغيير الحكم سلميا ورفع معدلات الوعي والتثقيف في ذلك

يخلق أطرا قانونية وتنظيمية غير مستقرة وهذا مرده إلى سيطرة مركز الحكم على جميع السلطات مما يودي في الغالب إلى تجاوز الأنظمة والقوانين وحدوث تغييرات قانونية متكررة وتنظيمية وعدم استقرارها واستقرار موازاتها مما يودي أيضا إلى عدم استقرار الجوانب القانونية وغموض اللوائح إلى زيادة مخاطر عدم الالتزام بها والى رفع الكلفة الاقتصادية إلى يتحملها الشعب ومن ظواهر عدم الاستقرار في القوانين والإجراءات وصدور القرارات المتناقضة وتقلبات الميزانيات الحكومية تؤدي بدورها إلى انخفاض قدرة الهيئات الحكومية على إدارة وتنفيذ القوانين واللوائح والسياسات بسرعة وبطرق متسقة وهذا يودي إلى عدم الثقة واليقين بمثل بالحكومة لكونها تدلل بمثل هذه التصرفات على عدم وجود الكفاءات مما يولد مناخ غير آمن لجذب الاستثمارات ومنع أصحاب المبادرات من إنشاء الشركات ومنع المستثمرين من الاستثمار وهروب رؤوس الأموال نحو مواطن أخرى آمنة.

-يودي إلى التضارب ورداءة السلع والخدمات . لعدم توفر الكفاءات والقدرات فإنها لاشك ستكون عاجزة عن توفير الخدمات والسلع الأساسية ذات النوعية الجيدة . فبدون رقابة على الهيئات والجهات الحكومية فان كل شى قابل للتدمير فالخدمات الصحة والكهرباء والتعليم وكل سلعة متعلقة بحاجات الناس تصبح غير قابلة للتطور وربما تتضاعف وتدمر لان القائمين على هذه المصالح سيمارسون الفساد وتنتهي النتيجة إلى تدمير تلك الخدمات وانتهائها.

*يودي إلى إهدار الموارد ونهبها وسرقتها أو تخصيصها لمشاريع لا تخدم الصالح العام وقد يستفيد منها حفنة من الناس أو المجموعات على حساب غالبية الشعب ومثل هذا تتشكل التحيزات لفئات معينة تحصل على إعفاءات من الضرائب أو الجمارك والدعم أو توجيه بعض المشاريع والمناقصات الحكومية للبعض وبحسب العلاقات والنفوذ وبتكاليف باهضة تصبح محل قسمة بين المنفذ ومستفيدين في السلطة والحكومة يتحملها دافعوا الضرائب وتستقطع من مكون الاقتصاد العام . كما أن

غياب نظام المؤسسة ومصداقية الالتزام بمقومات النظام والقانون وعدم توفر مؤسسات المسالة فان المعونات والقروض ومشروعات المعونات الأجنبية ومبادرات الإصلاح المحلية تجد طريقها للفشل والضياع وتنتهي الأوضاع إلى نهايات أليمة.

يؤدي إلى تشجيع الفساد ويعيق النمو والتطور. اقتصاديا وتعليميا واجتماعيا ويؤدي الى زيادة التخلف والامية مما يؤدي إلى إعاقة التنمية السياسية والاقتصادية وتخفيض معدلات النمو وزيادة تكاليف النشاط الاقتصادي وزيادة التهرب الضريبي واتساع التهريب وتجارة الممنوعات ومنع الاستثمار.

يؤدي الفساد إلى انخفاض عائدات الدولة من السلع والخدمات وإعاقة نمو الإدارة المالية السليمة وزيادة الفقر والبطالة وانتشار الظلم وغياب القانون وزيادة الفساد فان الملكية تكون بمنأى عن الأمن والاطمئنان وعندما تكون حقوق الملكية غير آمنة يمتنع المبادرون واصحاب المشروعات من القيام بأي استثمارات لان القانون لا يحترم والقضاء لا يكون نزيها أو عادل ويفقد الناس والمستثمرون الثقة بمثل هذه الأنظمة ولكون السلطة القاهرة تتحول إلى ممارسة نفوذ السطو والتحايل على تمرير الصفقات المشبوهة بعيدا عن الوضوح والشفافية وكونها تجد أمامها المجال واسعا للتملك.

حددت العديد من الدراسات العديدة من أن الأنظمة التي لا تحترم سيادة القانون وتكثر بهذه الرشوة ولا توجد بها شفافية ورقابة برلمانية قوية واليات للتعبير عن الرأي والمسالة ومستوى عالي من أخلاقيات المسؤولية والعمل الخاص فان مستويات الفساد تزداد بهذه الدول وتفقد احترام العالم لها وبالتالي فان الدول التي تتوفر على رقابة برلمانية قوية واقل من الفساد ورقابة داخلية وخارجية (مجتمع مدني تضامنية) تكون قادرة على رفع معدلات اجمالي الناتج المحلي وهي اكثر الدول استقطابا للاستثمار واستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية واكثر تطورا في الحريات والعمل الثقافي والعلمي واكثر توفيرا لفرص العمل .

يمثل غياب الحكم السليم الرشيد سببا في انتاج واقعا سيئا في التعليم وانخفاض الدخل وزيادة معدلات وفاة الأطفال ويرفع معدلات الفقر والبطالة وذلك بسبب أن الموارد العامة التي يجب أن تنجح نحو تطوير مجالات التعليم وتحسين مجالات الشغل تستقطع منها وبارقام كبيرة للفساد ومن خلال عوامل كثيرة .

يؤدي إلى إثارة الأزمات الاقتصادية والسياسية يعرض الأمن الوطني والإقليمي والدولي للمخاطر . بسبب ارتفاع مساوي الأوضاع وتفشي الفقر والفساد وغيرها يتحول امن الدول إلى مصدر قلق وتكون هذه الدول معرضة للعديد من المشاكل وتكون غير قادرة على حسم النزاعات الودية وبالسرعة المطلوبة سواء كانت النزاعات بين الأفراد والحكومة أهم أفراد ومجموعات وقبائل والدولة وبالتالي فان الدول ذات الحكم السيئ تكون غير قادرة على كبح عمليات الاحتيال وغسيل الأموال والإرهاب وغير مستعدة لمنع انتشار الأمراض والجريمة المنظمة وتجارة الممنوعات وغير قادرة على كبح التهريب والتحايل الضريبي وتجارة الأسلحة وكلها عمليات تؤدي إلى زعزعة الأمن واضعافه على المستويات العدة.

اليمن الانتقال النمو الحكم الصالح الرشيد. طريقا للاستقرار والتقدم والنمو المستدام

شروط الانتقال "

أن المتطلبات الأساسية لتحقيق إصلاحات شاملة وحقيقية لا بد أن تبنى على أساس.

1- ضرورة تحقيق إصلاحات سياسية حقيقية وجادة تقوم على دسترة مشروعية ادوات الحكم وإخضاعها للرقابة والمسالة وتحديد الصلاحيات بوضوح وفق المسئولياته القانونية وخضوع كل مسئول وكل قاض للمسالة القانونية من خلال سلطة السلطة القضائية وبدون إجراءات التعقيد التي تفرضها الانظمة الاجرائية .

2- تعزيز منهجية الشفافية والمتمثلة بإمكانية الحصول على المعلومات أي أن كانت لجميع المواطنين وتكون وثيقة الصلة بالموضوع أو المعنية بإصدار قرار معين سواء كانت صفقات وميزانيات أو مشروعات حكومية واتفاقيات أو غيره من القضايا ذات العلاقة بالمصالح الوطنية . وان تكون دقيقة وحديثة وشاملة وبدون تدليس أو تحريف وان يسمح بالحصول على وثائق اللجان المختصة بالقرود والمناقصات وإخضاعها للشفافية والمعلومات المتعلقة بالميزانية وسجلات تصويت الأعضاء الهيئة التشريعية وتمكن المواطنين ووسائل الإعلام والصحافة من مناقشتها ومعرفتها و تقييم سجلات الموظفين العموميين والوزرا والقضاء ثم إخضاعهم للانتقاد .

3- *حماية الحرية الإعلامية والصحفية من الانتهاكات وضرورة توفير الدعم الحكومي تحت دعم الحريات ومنظمات المجتمع المدني . وبمعايير الكفاءة والنشاط .

4- *زيادة المشاركة العامة في صنع القرار .

5- *الحد من هيمنة المسئول الحكومي

6- *تقليل الأعباء القانونية . والبيروقراطية أمام مصالح الأفراد والجماعات والمنظمات والشركات وأصحاب الأعمال وإصلاح الهيئات الحكومية من خلال .

- تبسيط وتسهيل الإجراءات التشغيلية في المؤسسات الحكومية والضرائب .
- وضع موثيق شرف للسلوك والممارسات ووضع آليات تنفيذها وتجريم مخالفتها .
- التقييم والتنظيم لاداء الهيئات طبقا لمعايير محددة .
- المراجعة المستقلة للميزانيات ووجود أنظمة محاسبية دقيقة يعتمد عليها
- وضع مراجعة منتظمة لاصول الموظفين العموميين والوزراء والقضاة وتقييم مصالحهم المالية وإلزامهم بتقديم إقرارات للذمة المالية .
- وضع قواعد أساسية وشفافة لتضارب المصالح الحكومية والخاصة . وذلك من خلال وضع حد للامتيازات التي يحصل عليها المسئولين بإعطاء أبناءهم وأقاربهم وظائف في المصالح على حساب الكفاءة أو تفضيلهم بالمنح وأعمال المناقصات الحكومية أو المقاولات وغيرها أو الاستشارات
- توفير الفرص المنتظمة للمستخدمين والموظفين عن آراءهم ومخاوفهم
- عدم تسييس الوظيفة واتخاذ الإجراءات والأنظمة التي تجرم تسييس الوظيفة . او محابيات الاقارب فيها على حساب الكفاءات
- ضرورة إشراك المواطنين الأكفاء والمنظمات الأهلية المدنية ومنظمات الأعمال بأعمال الرقابة والمساءلة .
- تنفيذ إجراء لتحسين الهيئات الحكومية ذات الأداء السيئ وبطرق علمية وشاملة وفورية في إطار وضع أطر زمنية ومعايير تقييم لقياس الأعمال الإصلاحية والعلاجية .
- تنفيذ إجراءات مسحية للموظفين العمومي الذين يديرون مصالح الهيئات والمؤسسات الحكومية ماذا كان تعيينهم لتلك الوظائف يأتي وفق الكفاءة والعلمية والخبرة أم بحسب القرابة والعلاقة وتصحيح الوضع بإعادة النظر بهؤلاء الموظفين العموميين .
- تقوية قدرات الهيئات الحكومية الإدارية والتنفيذية وضرورة مواكبتها للتطورات الحديثة في اللوائح والكفاءات والتجهيزات والإمكانيات المالية وما إلى ذلك من الموارد وتقليص أعباء البيروقراطية ومشاكلها وعيوبها وهذا يتطلب الاعتماد على موظفين ذات مؤهلات جدير عن طريق التعاقد وتطوير قاعدة الموظفين وفق مستويات مهنية مؤكدة وتقديم التدريب المهني على أحدث وسائل التكنولوجيا وخلق الحوافز ومنع فرص التعامل بالرشوة وجعل الترقيّة أساسا للأداء بدلا من تكون حسب الأقدمية أو القرابة .
- تقوية الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية من خلال لجان الرقابة التشريعية التي تراقب السياسات التي تنفذها السلطة التنفيذية وتزويد اللجان بالموارد البشرية والفنية الكافية ودعم فاعلية منظمات المجتمع المدني لتقديم البحوث والدراسات والملاحظات بشأن الآثار المترتبة على السياسات العامة وبدائلها .
- إصلاح السلطة القضائية وهي من أهم متطلبات توفير الثقة بواقع البلد الاستثمارية ومناخ الاعمال فالتنمية وتطور الاستثمارات يشترط أن يتوفر قضاء كفؤ ونزيه وعادل .
- إيجاد نظام للمحققين في الشكاوى ضد الدولة ومؤسساتها من خلال إنشاء مكاتب للمحققين في الشكاوى المرفوعة ضد الدولة في مختلف أنحاء البلاد حتى يتمكن المواطنون والهيئات الاجتماعية من الاستفادة من خدماتها .
- إنشاء جهاز لمكافحة الفساد ، وذلك من خلال تكامل العمل بين مؤسسات الدولة والجهد المدني وان توسس على الأتي :-
- تحديد ودمج القوانين واللوائح القانونية .
- العمل بقوانين براءة الذمة للمسئولين – لجميع مستويات الحكم والقضاء ورو ساء المحاكم والموظفين العمومي وإيجاد آليات لمتابعة ورقابة مصالحهم ومستويات المالية تباعا.
- توضيح القوانين المتعلقة بتضارب المصالح .
- بنى تنفيذ قانون المشتريات الحكومية الصادر عن منظمة الشفافية الدولية .
- تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد والرشوة .الصادرة عن الامم المتحدة بعد ان وافقت عليها الحكومة اليمنية .
- إنشاء لجان مستقلة لمكافحة الفساد .

- إيجاد أنظمة مراقبة وحوكمت الشركات وإلزامها بضرورة التقيد بمعايير المسؤولية والنزاهة .والافصاح والمعايير المحاسبية الدولية واتخاذ اجراءات صارمة ضد التهريبات الضريبية والجمركية .
- *تشجيع قيام نظام لامركزية لوظائف الحكومة وتطوير فاعلية أنظمة الحكم المحلي . وتجاوز الممارسات التي تحدث في نظام اللامركزية التي تؤدي إلى زيادة الفساد من خلال الاستخدام السيئ للسلطات المحلية عندما يتحولون موظفي السلطات المحلية إلى ممارسة أعمال غير قانونية واقامة علاقات قائمة على مجاملة الأقارب والعلاقات القائمة على أساس المصالح الشخصية .ويتطلب الأمر لاصلاح هذا الوضع من خلال .
 1. تحديد مسؤوليات السلطات المحلية بوضوح وتحديد .
 2. تخويل السلطات المحلية قوة وسلطات كافية للاضطلاع بمهامها بطريقة فعالة ومستقلة عن السلطة المركزية .
 3. تزييد السلطات المحلية بالموارد المالية والبشرية والفنية الكافية .
 4. وضع أنظمة محاسبية شفافة .
 5. تشجيع منظمات التجمع المدني بمراقبة السلطات المحلية .
 6. تشجيع المواطنين للتفاعل والتعبير بأرائهم عن أداء السلطات .
 7. *تشجيع تأسيس منظمات المجتمع المدني ودعمها لتقوم بواجباتها ومسئوليتها في رفع كفاءة الوعي وبما تقدمه من خدمه للمجتمع ..
 8. إشراك منظمات الأعمال والمجتمع المدني في خلق حلقات تعاون وحوار وبما يرفع كفاءت هذه المنظمات في الشأن العام .

..... الخاتمة

حاولت من خلال هذه الورقة الاجتهاد في تشخيص واقع التجربة اليمنية كمييار للتجربة ومدى توافقها واستيعابها لمقتضيات الحكم الرشيد كون هذه التجربة قد اسست برامجها وفق نظامها السياسي القائم على الديمقراطية واقتصاد السوق .

لم يكن الوقت كافيا وقد طلب منى المشاركة في هذه الندوة وانجاز ورقة المشاركة اخلال اربع ايام ولم يكن الوقت كافيا للاطلاع والتحليل لجوانب مختلفة كان يمكن تشخيصها وتحليل مكامن الخلل فيها وادراك ما تتطلبه لإصلاح تلك الاختلالات وتعزيز ضرورة تبني آليات الحكم الرشيد كادات اصلاح للواقع برمته واعدروني ان كنت لم اوفي الموضوع حقه .

حاولت ان اقيس جوانب مهمة في التجربة اليمنية والتي تمثل قاعدة يمكن تفعيلها للوصول الى الانتقال من ديمقراطية شكلية الى ديمقراطية رشيدة تحقق قاعدة التضامن والمسؤولية .

ان الرسالة التي تحددها المطالب الأساسية لإصلاحات شاملة تستهدف تحقيق منظومة ديموقراطية صالحة ورشيدة هي محور التحدي وذلك لكي يشعر المجتمع اليمني أنه قادر عل تحقيق طموحاته واقامت اقتصاد متطور ويجب ان ندرك ان جميع فئات الشعب ستكون جادة للقبول بتلك الإصلاحات مادامت ستساعد على تحقيق النمو والتطور والعمل الجاد ومحاسبة الفساد وانهاء أسباب الجريمة والإرهاب والتي تتولد من ضعف وفساد المؤسسات والموظفين والسلطات والتي لم تكن جادة وصادقة في ممارسة الديمقراطية بأصولها ومعاييرها .

لقد تحولت مصالح المجتمع محكومة بنظم انتهازية وممارسات مخرلة بالمسؤولية ساهمت في انتشار الظلم والفساد وإنتاج الفقر والبطالة والتخلف ولذلك فمن المهم والضروري ان ندرك ان الديمقراطية ونظامها الرشيد تحتاج إلى عملية نضالية لكنها في الأخير ستحقق عملية إبداعية مستديمة ولنا أن نستفيد من الدول التي سارت بمنهجية الديمقراطية الصحيحة والحكم الصالح والرشيد ان جنت مزايا ومكتسبات تنمية رائعة تضمنت احترام الحريات والحقوق والالتزام بسيادة القانون والنظام ..

IX . النوع الاجتماعي والتنمية في اليمن: أنشطة المرأة بشكل عام

أعد الورقة السيدة/ كارمن نيدامر، البنك الدولي وقدمتها الأستاذة/ رشيدة الهمداني، اللجنة الوطنية للمرأة

جدول رقم (1) اليمن وأهداف الألفية التنموية
الهدف 3: تعزيز مساواة الفوارق الجنسية وتمكين المرأة

الهدف: إزالة تمييز الفوارق الجنسية في التعليم الأساسي والثانوي بفضل بحلول 2005، وفي كل المستويات التعليمية في تاريخ أقصاه عام 2015

المؤشرات	1990	1995	2000	2001	2002
نسبة البنات إلى البنين في التعليم الأساسي والثانوي	...	37.3	49.9	55.6	...
نسبة الأميات إلى الأميين في السن ما بين 15 إلى 24 سنة	34.1	44.1	55.7	58.0	60.3
حصة المرأة في التوظيف في القطاعات غير الزراعية	6.5	...
حصة المرأة من المقاعد في البرلمان	4.0	1.0	1.0	1.0	1.0

ملخص:

شهدت اليمن خلال العقود الماضية إنجازات هامة في مجالي التعليم والصحة، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الشعب عموماً، وعلى مستوى النساء بشكل خاص. مع ذلك تبقى فوارق الفوارق الجنسية قائمة، ففي الفترة ما بين 1995 و 2000، ازدادت معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي بنسبة 30 بالمائة بينما ازدادت معدلات التعليم الثانوي بنسبة 50 بالمائة. وعلى الصعيد الصحي، فقد تحسن مستوى المعيشة للجنسين خلال العقود الأخيرة.

مع ذلك، فإن معدلات النمو السكاني المتزايدة في اليمن تعيق إحراز تقدم كبير في التخفيف من الفقر. ونتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة، فإن اليمن لديها أعلى نسبة اتكال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام 1980 (والتي تصل حالياً إلى 1.06 مقارنة بنسبة 0.69⁶ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). وبالرغم من حقيقة تراجع معدلات الخصوبة (من 8 إلى 6 مواليد لكل امرأة في الفترة من 1960-2003)، إلا أن سكان اليمن من الشباب يشكلون عبئاً كبيراً على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى.

وبناء على مؤشرات عام 2002، فإن 21 بالمائة فقط من النساء اليمنيات تستخدم وسائل منع الحمل الحديثة، وهي النسبة الأقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما أنها الأقل على مستوى العالم أيضاً. تحوز اليمن على أعلى معدلات الزواج المبكر في العالم (خاصة في المناطق الريفية)، والذي يسهم بدوره في انخفاض معدل التحاق البنات بالمدارس. كما أن الارتفاع في معدلات الوفيات بين الرضع والأطفال يشجع العائلات على إنجاب الكثير من الأطفال حتى يبقى لديهم العدد المرغوب منهم.

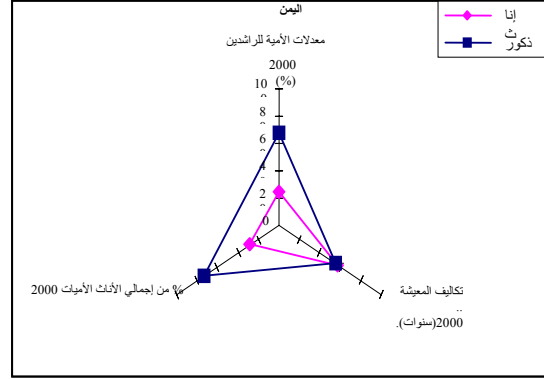
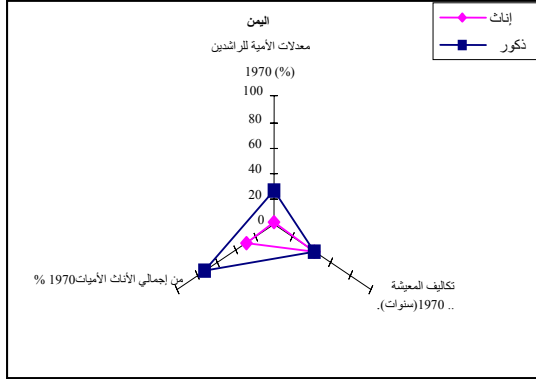
لا تحتاج سياسات وبرامج تنظيم الأسرة في اليمن إلى التركيز على عرض خدمات أفضل لتنظيم الأسرة فحسب، بل ينبغي عليها التركيز على جانب الطلب أيضاً. ومن أهم العوامل لتحقيق ذلك تحسين قدرات المرأة للمشاركة في سوق العمل وخلق فرص دخل لهن مما يحسن وضعهن الاجتماعي ويجعلهن أقل اتكالاً على عدد أطفال الأسرة. علاوة على ذلك، فإنه كلما زادت مسؤوليات رعاية المرأة للأطفال كلما قل إقبالها على العمل.⁷

⁶ معدل الاتكال هو عدد الأشخاص العاطلين على القوى العاملة (تحديداً 0-14 و أعلى من 64) مقسوماً على حجم السكان بين 15 و 64.

⁷ تشير البراهين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفض إذا ما استبعدت النساء اللاتي في البيوت للمشاركة في مسؤولية رعاية الأطفال. وتشير الإحصائيات إلى انخفاض في المشاركة إلى 2 بالمائة في إيران، 5 بالمائة في اليمن، 8 بالمائة في جيبوتي.

إن القطاع العام مصدر مهم للتوظيف و بإمكانه أن يلعب دورا هاما في تقديم الخدمات للمرأة. إن مشاركة المرأة اليمنية في القطاع العام منخفضة. على عكس الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالنظر إلى العدد القليل الموجود والحاجة إلى المدرسات والطبيبات فإنه من الملائم بمكان زيادة نصيب المرأة من العمل في القطاع العام. وتظل قضية السكان التحدي الذي يواجه اليمن وهي قضية خطيرة جداً على سياسات التنمية. لذا فإن تناول قضية الفوارق الجنسية شينا جوهريا لتحقيق معظم أهداف الألفية التنموية.

شكل رقم (1): سير العملية من عام 1970 – 2000م :



التعليم:

حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إنجازات كبيرة في تعليم المرأة. وقد خصصت معظم دول المنطقة موارد مهمة لتعليم المرأة، وكانت النتائج جيدة. فخلال العقد الماضي أنفقت حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 5.3 بالمائة من الناتج المحلي لصالح التعليم، وهي النسبة الأعلى في العالم. أدى هذا الاستثمار إلى إحداث تغيير مهم على مستوى عرض وجودة وواقع القوى العاملة خاصة في الوسط النسائي، حيث ارتفع معدل عدد سنوات التي تمضيها النساء في الدراسة، كما ارتفعت نسبة تعليم النساء بشكل ملحوظ (من 16.6 بالمائة عام 1970 إلى 52.5 بالمائة عام 2000). ففي عام 2000، وصل عدد الفتيات اللواتي التحقن بالتعليم الأساسي في كل أنحاء المنطقة إلى 9 بنات لكل 10 أولاد. وعلى مستوى التعليم الثانوي كانت نسبة الالتحاق أقل: (74 بالمائة من الفتيات و77 بالمائة من الأولاد). وعلى هذا يبدو أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه مسئولية إزالة الفوارق في تعليم الفوارق الجنسية في التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2005. حيث أن إزالة الفوارق هذه تعد أول مؤشر لتحقيق أهداف الألفية الثالثة التنموية والتي تسعى لتعزيز مساواة الفوارق الجنسية وتمكين المرأة والذي وافقت عليه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(جدول 2) النفقة العامة على التعليم، عام 2000 (النسبة المئوية من الناتج المحلي) مناطق أخرى من الشرق الأوسط	
التعليم	التعليم
أ 4.8	الجزائر
3.00	البحرين
3.5	جيبوتي
أ 4.7	جمهورية مصر العربية
4.4	الجمهورية الإسلامية الإيرانية
--	العراق
أ 5.0	الأردن
أ 6.1	الكويت
3.0	لبنان
--	ليبيا
5.5	المغرب
أ 3.9	عمان
أ 3.6	قطر
أ 9.5	المملكة العربية السعودية
4.1	الجمهورية العربية السورية
6.8	تونس
أ 1.9	الإمارات العربية المتحدة
--	الضفة الغربية و غزة
10.0	الجمهورية اليمنية
2.3	شرق آسيا والباسيفيك
أ 4.4	أوروبا و آسيا الوسطى
4.4	أمريكا اللاتينية
أ 5.3	مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
2.5	جنوب آسيا
أ 3.4	الدول الإفريقية الصب صحرائية

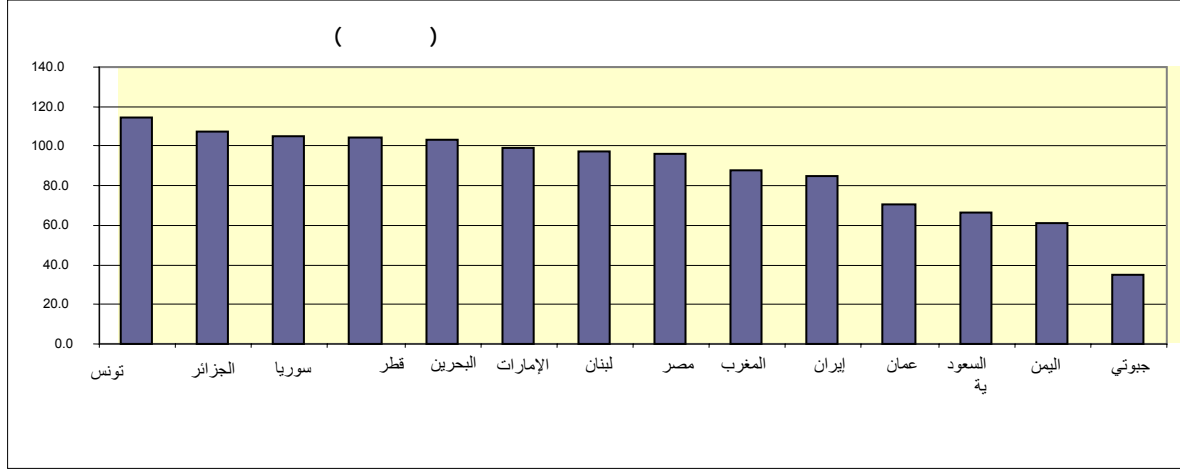
المصدر: البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقرير الفوارق الجنسية.
أ. البيانات مستقاة من فترة السنوات الماضية بين عام 1995 - 2000 م.
ب. بيانات من عام 1998 م.
* دول. دول EAP: ECA; LAC; SA; and SSA.

حققت اليمن أيضا تقدما هاما في مجال تعليم المرأة، وإن كان لا يزال هناك الكثير لإجازه. فبيما يتعلق بالنفقة العامة على التعليم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم، تزيد اليمن على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 10% من الناتج المحلي (انظر الجدول 2). مع ذلك، فإن اليمن هي ثاني أقل دولة من حيث نسبة التحاق الإناث بالتعليم الأساسي بين بقية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتحل جيبوتي المرتبة الأولى (انظر الرسم البياني 2).

عند تقييم التعليم في اليمن يجب الأخذ في الحسبان الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية، وكذلك الفوارق في كيفية تخصيص الموارد بحسب الفوارق الجنسية. الحصول على التعليم في المناطق الحضرية أكبر منه في المناطق الريفية، الشيء الذي يفسر سبب ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم في المناطق الحضرية - مع بقاء فجوات الفوارق الجنسية قائمة. في عامي 2001/2000، التحق بالتعليم الأساسي 62.0 بالمائة من جملة 5.5 مليون من الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين 6 إلى 14 سنة، نسبة التحاق الإناث في المدارس الأساسية كانت 46.7 بالمائة، مقارنة بنسبة 67.6 بالمائة من الذكور. حيث تصل فجوة الفوارق الجنسية المناطق الحضرية إلى 10 بالمائة تقريبا، مقارنة بنسبة 44.4 بالمائة في المناطق الريفية.

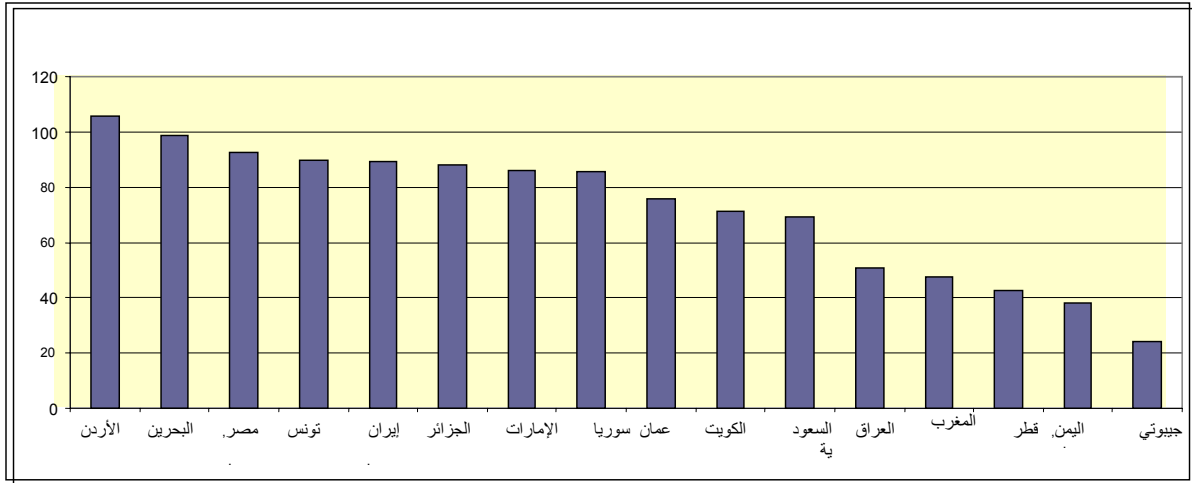
على مستوى التعليم التمهيدي، فإن 16 بالمائة من الأطفال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التحقوا بالتعليم التمهيدي عامي 2000/1999. ومع اختلاف نسب الالتحاق بين الدول إلا أن النسب المتدنية في الجزائر، ومصر، وعمان، والسعودية، واليمن أسهمت في انخفاض معدل الالتحاق في المنطقة بشكل عام.

(الرسم بياني 2) نسبة التحاق الإناث بالمدارس الأساسية.



إن معدلات إتمام التعليم الأساسي في اليمن تبقى متدنية تماما، حيث تصل نسبة البنات اللواتي يتمن تعليمهن الأساسي إلى 38 بالمائة فقط، مقارنة بنسبة 77 بالمائة من الأولاد (انظر الرسم البياني 3)

(الرسم البياني 3) نسبة إتمام التعليم الأساسي بين الإناث.



القليل من البنات في اليمن هن من يواصلن تعليمهن الثانوي ويظل الزواج المبكر في المناطق الريفية عائقا أمام البنات لإتمام تعليمهن. اتضح عام 2000، أن معدلات التحاق الإناث بالتعليم الثانوي أقل من معدلات إتمام التعليم الأساسي بنسبة 29 بالمائة، مما يوحي بأن العديد من العائلات قد قررن أن التعليم الأساسي كاف للبنات. ونشير مرة أخرى إلى أن هناك فوارق هامة بين المناطق الحضرية والريفية. في عام 2002، وصلت نسبة البنات اللاتي يحضرن المدارس الثانوية في المناطق الريفية إلى 17.4 بالمائة فقط بينما كانت نسبة الأولاد 82.6 بالمائة. مع التنويه أن نسبة الطالبات في المستوى الثانوي في المناطق الحضرية

تزيد عنها في المناطق الريفية (37 بالمائة من الطلبة الملتحقين كن من البنات). علاوة على ذلك، وفي غياب الحد الأدنى القانوني للزواج المبكر، تأثرت نسب التحاق البنات بالتعليم الثانوي سلباً خاصة في المناطق الريفية(8).

أن العوامل التي تسهم في انخفاض نسب إتمام التعليم بين البنات قد تكون اقتصادية واجتماعية و مادية. بالإضافة إلى ظاهرة الزواج المبكر، فإن العوامل الرئيسية التي تسهم في انخفاض نسب الالتحاق بالتعليم وإتمامه-وخاصة في المناطق الريفية- تشمل الفقر والافتقار إلى المدخل المادي للالتحاق بالمدرسة و موقف العائلات من تعليم الفتاة.

انخفاض معدلات إتمام التعليم بين الفتيات يرتبط بالافتقار إلى المدرسات. يكاد يكون الافتقار إلى المدرسات أحد العوامل المهمة التي تحد من تعليم الفتاة في اليمن. تشير الإحصائيات الحالية إلى أن عدد المدرسات أقل بكثير من عدد المدرسين. ففي المناطق الحضرية تصل نسبة المدرسات إلى 52 بالمائة من عدد المدرسين بينما تنخفض في المناطق الريفية إلى 8.6 بالمائة(9)، وتنخفض هذه النسبة في المدارس الثانوية في بعض المناطق. ولحسن الحظ فإن نسبة المدرسات المتدربات ازدادت بشكل تدريجي بين عام 1990، حيث كانت 25 بالمائة، وعام 2000، حيث ارتفعت إلى 45.8 بالمائة.

أن معدلات التحاق النساء بالتعليم الجامعي منخفضة أيضاً. ففي عام 2001 حازت كلية الطب على أعلى نسبة من الطالبات الملتحقات (44 بالمائة) وهو المجال الذي يحتاج إلى إناث مؤهلات تتبعها كلية العلوم حيث بلغت النسبة 41 بالمائة. وعموماً فإن نسبة التحاق الإناث بالتعليم الجامعي عام 1998 كانت 4.6 بالمائة، مقارنة بنسبة 13.7 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (1997 انظر الشكل). كما أن نسبة التحاق الذكور بالتعليم الجامعي كانت 16.7 بالمائة، وهي تقترب من النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تصل إلى 20.0 بالمائة. وقد مثلت الخريجات من الجامعات نسبة 27 بالمائة فقط من عدد الطلبة الخريجين عام 2000.

يزيد عدد الرجال المتعلمين في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن النساء بنسبة 40 بالمائة. تظل قضية الأمية وسط النساء الريفيات تحدي قائم. ففي المغرب يقدر عدد النساء الريفيات اللاتي يستطعن القراءة و الكتابة بامرأة واحدة من كل 10 نساء. أما في اليمن فيقدر عددهن بامرأة واحدة من كل 9 نساء. ويعد التقدم الذي أحرزته المنطقة حتى الوقت الحالي باهراً. المربع 1 يصف الطرق المبتكرة المعمول بها في تدريب النساء على القراءة والكتابة في اليمن.

المربع 1: المرأة اليمنية تستلهم العلم من الشعر

"ما رزق يأتي لجالس إلا للذي في الدكاكين والذي في المدارس" هذا الكلام سمعناه من امرأة يمنية كانت تردده في المنطقة التي يستهدفها المشروع . تستند هذه المرأة إلى العادات اليمنية القديمة التي تمجد التعليم. من إجمالي الإناث البالغات في اليمن لا يشكل عدد من يجدن القراءة والكتابة سوى 25 بالمائة وهذا يعتبر تحدي يقف أمام تضيق فجوة الفوارق الجنسية المتمثلة في التعليم وتحقيق أهداف الألفية للتنمية عن طريق محاولة تعزيز المساواة بين الجنسين في فترة أفضاها 2015م. هذا المشروع - الذي يتم تنفيذه بشكل مشترك بين وزارة التعليم في اليمن والمشروع الممول من البنك الدولي والذي بدوره يعتبر مشروعاً رائداً في مجال الثقافة ومكافحة الفقر- هو عبارة عن استجابة لاحتياجات النساء في اليمن اللاتي يردن أن يتعلمن الأحرف البسيطة للقراءة والكتابة وقصار الآيات القرآنية واللوحات المنتشرة على كافة الطرق والإرشادات الغذائية وما تحتويه علب المبيدات الحشرية. وفي بداية تنفيذ المشروع استطاعت حوالي 100 امرأة ريفية أن تتعلم كيف تقرأ عن طريق كتابة الشعر والمشاركة فيه مع النساء الأخريات من مجتمعهن الخاص، وقد حظي هذا المشروع منذ لحظة البدء في تنفيذه بالاهتمام من قبل الجهات الخارجية المقدمة للمساعدات في المجال التنموي وهو الآن يحظى بالدعم من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية .

مساواة الفوارق الجنسية لن تتحقق مع استمرار الفوارق في القطاعات الاجتماعية في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل المغرب واليمن، فإن تحقيق المساواة في التعليم يمثل تحدياً حقيقياً، على الرغم من أن تزويد المرأة بالمهارات التي تحتاجها في سوق العمل يظل تحدي يواجه كل دول المنطقة تقريباً. المنهج المطور وإزالة تضيق الفوارق الجنسية في المدارس تعد من العناصر الرئيسية لتلك الاستراتيجية. كما أن فتح كل مجالات التعليم أمام المرأة وتشجيع التنوع في مجالات محدودة شيئاً هاماً لجذب الأفضل والأذكى في كل مجال بصرف النظر عن الجنس. إن شرط التعلم طويل المدى واقتناء مهارات مهنية يعد أمراً حرجاً للمرأة بسبب الزواج المبكر للعديد من النساء وبذلك لن يكون لهن حظ كبير في إنهاء دراستهن.

(8) وفقاً لتقرير تقييم متطلبات مشروع أهداف الألفية التابع للجنة الوطنية للمرأة فإن 46 بالمائة من السكان فوق سن العاشرة متزوجون. وتمثل النساء نسبة 75 بالمائة من المتزوجين في سن 10-19 ويمثل الرجال 25 بالمائة يوحي ذلك أن نسبة كبيرة من النساء يتزوجن مبكراً. علاوة على ذلك، يشير مسح ظاهرة الفقر في المجتمع اليمني عام 1999م أن الزواج يعد واحد من الأسباب الكبيرة وراء انخفاض عدد البنات في المدارس في مستوى التعليم الأساسي (سواء من العائلات الفقيرة أو غير الفقيرة).
(9) تقرير تقييم متطلبات مشروع أهداف الألفية التابع للجنة الوطنية للمرأة يناير 2005.

الصحة:

لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلاً مميزاً في مجال تحسين صحة المرأة. كما هو حاصل بالنسبة للتعليم، فإن معظم دول المنطقة قد خصصت موارد هامة لصحة المرأة وكانت النتائج جيدة. في العقد الماضي، انتقلت حكومات (دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) معدل 2.9 بالمائة على الرعاية الصحية (مقارنة بمستوى أقل بكثير في اليمن بنسبة 2.1 بالمائة) أنظر جدول رقم 3. وهذا يدعم حقيقة أن معظم النساء في دول (دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) يعشن حياة أطول وأكثر صحة. حيث ارتفعت نسبة التوقع بالحياة منذ عام 1980 في مدة عشر سنوات بسبب تحسين الرعاية الصحية وانخفاض معدل الوفيات بين الأمهات. علاوة على ما سبق، فقد نجحت المنطقة في تخفيض نسبة الخصوبة من 6.2 إلى 3.3 أطفال لكل امرأة منذ عام 1980. من ضمن أسباب ذلك الانخفاض التوسع في تعليم المرأة، حيث أن النساء المتعلّقات يفضلن الزواج في وقت متأخر كما أنهن يستخدمن موانع الحمل. كما أن سياسات الحكومة السكانية لعبت دوراً هاماً في تعزيز الحاجة إلى تقليص حجم العائلة.

أحرزت اليمن تقدماً في مؤشرات صحة المرأة لكنها تبقى أقل من دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إن أهم المقاييس العامة للصحة هو توقع الحياة أثناء الولادة. أرتفع توقع الحياة بالنسبة للنساء في جميع دول (دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بين عامي 1970 و2000. حيث بإمكان المرأة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تتوقع حياة لمدة 69 عاماً، لكن في دولة جيبوتي والجمهورية اليمنية فإن توقع الحياة وسط النساء يقل عن ذلك المستوى لتصل سنوات الحياة إلى 47 و 57 سنة. وخلال العقد الماضي ارتفع توقع الحياة في اليمن حوالي 11 عاماً ليصبح توقع الحياة أثناء الولادة حالياً 58.1 للنساء، مقارنة بـ 56.8 للرجال. وهذا يقل عن المستوى في الدول النامية والذي يصل إلى 63 عاماً وكذلك المستوى في دول المشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي يصل إلى 67.2. وتشير المميزات البيولوجية إلى أن حياة المرأة في أحسن الظروف يمكن أن تزيد عن حياة الرجل خمس سنوات. وعندما يقل الفارق عن خمس سنوات، كما هو الحال في اليمن، يوحي ذلك بأن الرعاية الصحية للأمهات غير كافية وإن حصول النساء بشكل عام على الرعاية الطبية والتغذية السليمة أقل من الرجال.

لقد انخفضت معدلات الخصوبة ووفيات الأمهات في اليمن، رغم أنها لا تزال مرتفعة، كما أن مستوى توقع الحياة للرجال والنساء قد أرتفع خلال السنوات الأخيرة، رغم أنها لا تزال منخفضة. ولكن في الوقت الذي استطاعت البحرين والأردن والجمهورية الإسلامية الإيرانية ولبنان وقطر وتونس التحكم بنسب الخصوبة مقارنة بالدول الصناعية، إلا أن نسب الخصوبة في جيبوتي واليمن والسعودية تظل مرتفعة نسبياً.

وبحسب المؤشرات، فإن وضع صحة المرأة في اليمن هو الأدنى بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن المستوى في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل على مستوى العالم.

(جدول 3) النفقة العامة على التعليم والصحة، عام 2000 (النسبة المئوية من الناتج المحلي)

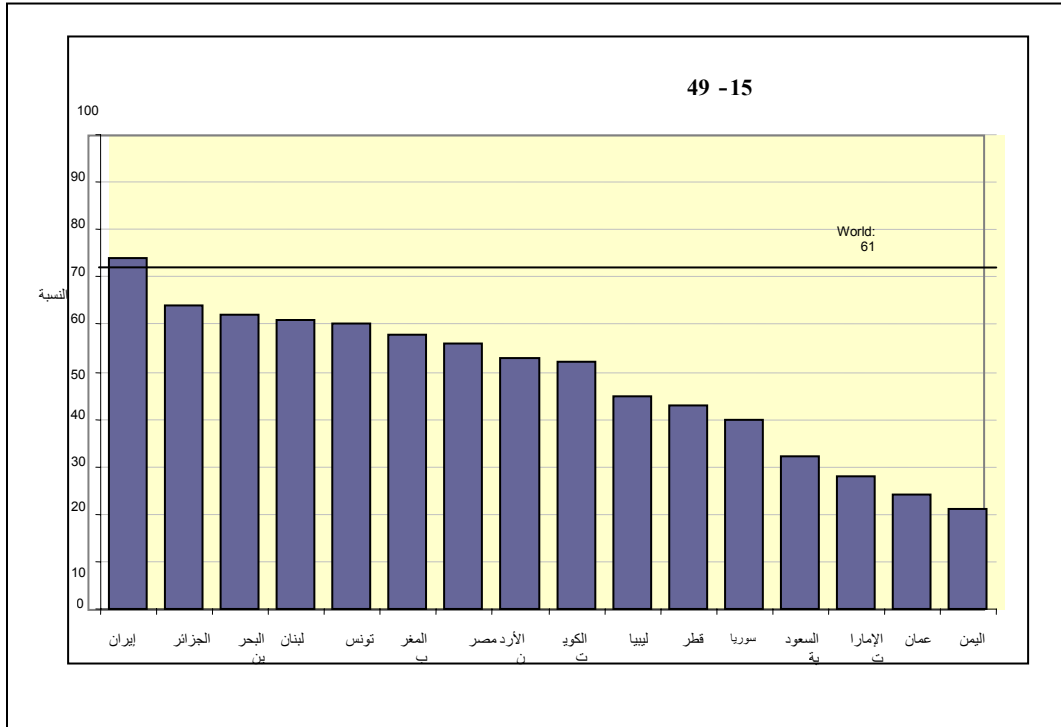
التعليم	مناطق أخرى من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
3.0	الجزائر
2.8	البحرين
ب 4.2	جيبوتي
1.8	جمهورية مصر العربية
2.5	الجمهورية الإسلامية الإيرانية
2.2	العراق
4.2	الأردن
2.6	الكويت
ب 2.5	لبنان
1.6	ليبيا
1.3	المغرب
2.3	عمان
2.5	قطر
4.2	المملكة العربية السعودية
1.6	الجمهورية العربية السورية
ب 2.9	تونس
2.5	الإمارات العربية المتحدة
--	الضفة الغربية و غزة
2.1	الجمهورية اليمنية
1.8	شرق آسيا والباسيفيك
4.0	أوروبا و آسيا الوسطى
3.3	أمريكا اللاتينية
2.9	مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
1.0	جنوب آسيا
2.5	الدول الإفريقية الصب صحرائية

المصدر: البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقرير الفوارق الجنسية. أ. البيانات مستقاة من فترة السنوات الماضية بين عام 1995 - 2000م. ب. بيانات من عام 1998م. * دول SSA، ECA، LAC، SA، and EAP.

استخدام موانع الإنجاب في اليمن يظل منخفضاً على خلاف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى. لا تزال نسب شيوع موانع الإنجاب في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منها السعودية واليمن، أقل من 30 بالمائة. وتعتبر نسبة استخدام الموانع الحديثة في اليمن حالياً الأقل على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أنها الأقل على مستوى العالم أنظر الرسم البياني رقم 4.

وفقاً لمؤشرات عام 2002م، فإن نسبة النساء في اليمن اللاتي تستخدمن موانع حمل حديثة بلغت 21 بالمائة فقط. مع ذلك هناك تباينات هامة داخل البلد. فعلى سبيل المثال، شيوع موانع الحمل بين النساء اليمنيات الحاصلات على التعليم الأساسي يزيد ثلاثة أضعاف على نسبة الانتشار بين النساء اللاتي لم يتعلمن. تحسين التثقيف بالموانع الحديثة والحصول عليها كان له فوائد الكبيرة على مستوى صحة المرأة. إن عملية المنع تقدم للنساء فوائد المباشرة الصحية بين فترات الحمل وتزيد من قدرتهن على التخطيط لعدد الأولاد الذين يردينهم. تنظيم الحمل يمكن أن يكون مؤشراً على تمكين المرأة.

(جدول بياني رقم 4): نسبة النساء المتزوجات في عمر 15-49 اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الحمل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جميع الوسائل.



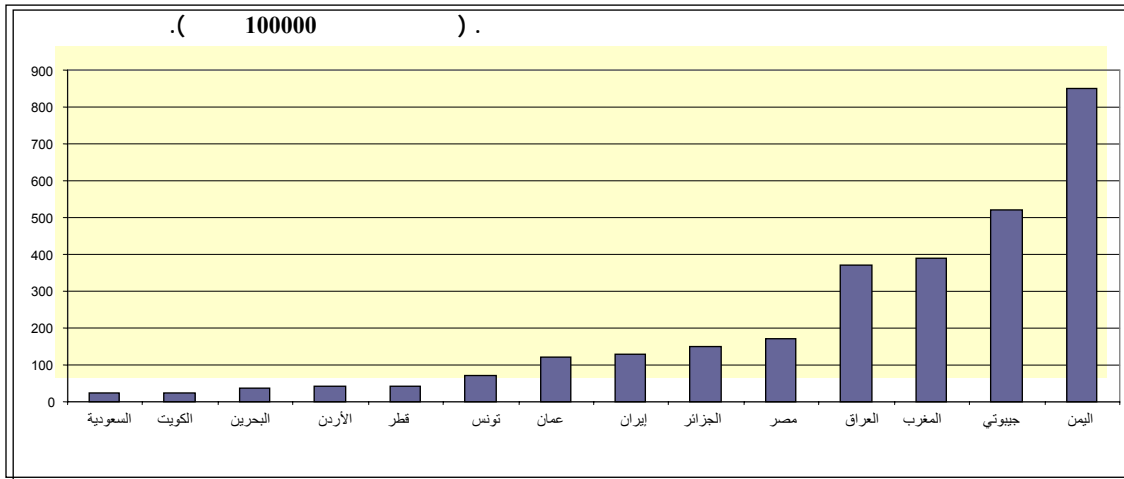
المربع رقم 2: انخفاض الخصوبة في عمان والجمهورية اليمنية- قصة دولتين عمان واليمن دولتان جارتين على الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية. وفي كلاهما لا تزال نسب استخدام موانع الإنجاب الأكثر انخفاضاً بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لكن عمان، على عكس جارتها، تمكنت من التخفيف من الخصوبة بشكل ملحوظ ففي الفترة من الثمانينات وحتى 2001م، انخفضت نسبة الخصوبة في عمان إلى 5.8 مواليد أحياء من الأسباب الهامة لذلك الاتجاه نحو الزواج المتأخر بالنسبة للنساء وكذلك ارتفاع حصة النساء المتزوجات اللاتي يمارسن تنظيم الإنجاب. ومن عوامل التغيير، الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، التوسع في فرص التعليم، خاصة للبنات، انخفاض وفيات الأطفال وإجراءات السياسة السكانية.

لقد ارتبطت النسبة الكلية للخصوبة في كلا البلدين بالتباينات في أعمار الخصوبة. خلال الثمانينات والتسعينات عاشت النساء العمانيات انخفاضاً في الخصوبة، لكن الانخفاض الأكبر كان بين النساء اللاتي تراوحت أعمارهن بين 15 و 29 سنة. وهذا الفرق الواضح يعكس بشكل واضح تأخر في الزواج وارتفاع في العزوبية. على العكس من ذلك، فإن الانخفاض الأكبر في الخصوبة كان بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 35 وما فوق، أكثر ثلاثة أرباع النساء العمانيات المتزوجات مارسن الطرق الحديثة (معظمها الحقن والتعقيم وحبوب منع الحمل). بينما أقل من نصف النساء اليمنيات مارسن الطرق الحديثة (معظمها حبوب منع الحمل واللولب).

في عمان المستقرة سياسياً، تحسنت مستويات المعيشة بشكل عام منذ منتصف السبعينات. أما الجمهورية اليمنية، كان لها تاريخها السياسي المتقلب، فكان من الصعب بمكان معالجة قضايا تنمية طويلة المدى مثل التقليل من نسبة الخصوبة. المصدر: النتائج 2001. تستخدم هذه الدراسة بيانات حول استخدامات وسائل تنظيم الإنجاب من المسح الاستبياني الذي جرى في عمان عام 2000.

لقد جرت العديد من التحسينات في الصحة الأمومية، لكن هناك المزيد مما يجب فعله. إن التحسينات الحاصلة في الصحة الأمومية تعد واحد من العوامل التي تساهم في الارتفاع السريع في توقع الحياة وسط النساء. لكن اليمن، رغم إحراز بعض التقدم، فيها أعلى نسبة وفيات بين الأمهات على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تعتبر واحدة من أعلى النسب في العالم، ثلاث من كل خمس حالات وفاة من الأمهات تحدث في أربع دول فقط هي مصر والعراق والمغرب واليمن.

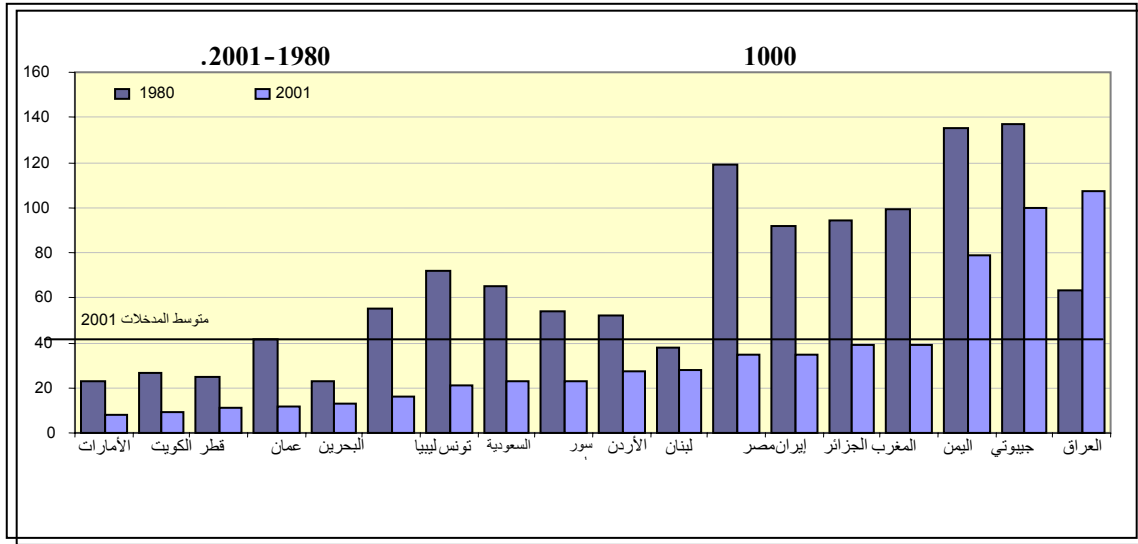
(شكل بياني رقم 5): نسب الوفيات بين الأمهات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
(نسبة الوفيات لكل 10000 مولود). تعدل الأرقام و البيانات الداخلية



وبالرغم من حقيقة أن 84 بالمائة من اليمنيات عموماً و87 بالمائة من النساء الريفيات لا يزلن يلدن في البيوت -حيث 22 بالمائة منهن فقط من يتلقين المساعدة أثناء الولادة- فقد حدثت تحسنان في نسبة وفيات الأمهات منذ العام 1990م. حوالي 6 بالمائة من سكان المناطق الريفية لديهم طرق معبدة، الشيء الذي يمثل عائقاً خطيراً (خاصة للنساء) للحصول على خدمات الرعاية الصحية. وفقاً لإحصائية الفقر عام 2002، فإن 27 بالمائة من سكان الريف يحتاجون ما بين 30 إلى 60 دقيقة للوصول إلى أقرب وحدة صحية، مما يحد من القدرة على تلقي الرعاية المفترضة وتقديم المساعدة أثناء الولادة.

نسب وفيات الرضع في اليمن تظل مرتفعة وفق المعايير الإقليمية وقد تعاني الفتيات بعض الإهمال في مرحلة ما بعد الولادة. لقد انخفضت نسبة وفيات الرضع في اليمن بشكل كبير خلال 25 سنة الماضية، لكن الأمر يحتاج إلى مزيد من التحسن. في عام 2001، قدرت نسبة الوفيات بـ 79 حالة وفاة من بين 1000 مولود حي، أقل من 135 حالة من بين 1000 حالة عام 1980. وهذه النسبة هي ثالث أعلى نسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد العراق وجيبوتي. في عام 1980، كانت النسبة في اليمن مشابهة للنسبة في مصر، وهي البلد الآخر الذي يمتلك سكان ريفي كبير، لكن النسبة في مصر اليوم 35 حالة فقط من بين 1000 مولود، وهذه النسبة تزيد شيئاً بسيطاً عن المستوى في دول الدخل المتوسط في العالم أنظر الرسم البياني رقم 6. وهذا يوحي لنا أنه تبذل جهود إضافية يمكن تقليل نسبة وفيات الرضع في اليمن وبسرعة.

(جدول بياني رقم 6) وفيات الأطفال لكل 1000 مولود في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 1980-2001.



سد فجوة الفوارق الجنسية بين موظفي الصحة يمكن أن يساهم في تقديم خدمات صحية واسعة وجيدة للنساء وعائلاتهن. حقيقة أن نسبة النساء بين موظفي الصحة هي 28 بالمائة فقط له تأثير كبير على حصول النساء على الخدمات الصحية. وبما أن 25 بالمائة فقط من النساء طبيبات و39 بالمائة منهن ممرضات (10) فإن توفير المزيد من الوظائف العامة في قطاع الصحة لن يؤدي إلى المزيد من فرص العمل للنساء فحسب، بل أنه سيقدم تغطية أفضل من الخدمات الصحية للنساء.

(10) "مسودة تقرير حول تقييم احتياجات أهداف الألفية التنموية"، اللجنة الوطنية للمرأة، يناير 2005م.

القوى العاملة:

أن نسبة التبعية الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأعلى في العالم. نسبة البطالة المرتفعة نتيجة للنسبة العالية لفئة العاطلين عن العمل بسبب صغر أو كبير سنهم، وكذلك انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، كل هذا يجعل من نسبة التبعية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأعلى في العالم. فقد ركزت الأجور الأصلية أو تدهورت منذ منتصف الثمانينات، كما ارتفعت نسبة البطالة، مما جعله من الصعب حتى على الموظفين من الرجال تحسين مستوى معيشتهم هم وعائلاتهم. من المهم بمكان التقليل من نسب البطالة، لكن ذلك لن يكون كافياً لجعل نسبة التبعية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند المستوى الثابت. وللتقليل من تلك النسبة لابد من زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة. أن الإنجاز الكبير لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التعليم وصحة المرأة لم يرتبط بنسب مشاركة المرأة في العمل. وبدأ من المستوى المتدني، فقد زادت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 50 بالمائة منذ 1960. ورغم هذه الزيادة المهمة ورغم المقدرة الكبيرة للنساء على المشاركة في القوى العاملة، فإن النسب الحقيقية للمشاركة تبقى الأدنى على مستوى العالم (أنظر الجدول 4). تدل المؤشرات أن دخل الأسرة في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيزداد فعلياً إذا ما شاركت المرأة في القوى العاملة بنسب مرتفعة (عند الأخذ بالحسبان مميزات تعليم المرأة والسن والخصوبة).

لقد كان معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في اليمن من أعلى المعدلات بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (11) وتوضح هذه النسبة من خلال السكان في ريف اليمن. فمشاركة المرأة في القوى العاملة بشكلها التقليدي مرتفعة في المجتمعات الزراعية، ووفقاً لذلك نجد أن مصر والمغرب واليمن قد حازت تاريخياً على نسب مشاركة عالية، لكن، مع حلول عام 2000م، انخفضت نسبة المشاركة في اليمن قليلاً عن مستوى المشاركة في بقية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقدرت بحوالي 31 بالمائة. على الرغم من ذلك، نجد أن نسب مشاركة المرأة اليمنية في القوى العاملة أخذت في الزيادة بشكل يفوق الزيادة في نسبة الرجال (5.3 بالمائة للنساء، مقارنة بنسبة 3.3 بالمائة للرجال) (12).

مع ذلك، فإن نسب مشاركة المرأة اليمنية في العمل أقل من قدراتهم. رغم أن مشاركة المرأة اليمنية مشابهة لبقية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن نسبة مشاركة المرأة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل مقارنة بأي منطقة نامية أخرى. حيث أن مستوى مشاركة المرأة في أفريقيا ضعفي نسب المشاركة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واليمن. ويوحى ذلك بأن اليمن ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تستغل تماماً الفائدة الاقتصادية الناجمة عن الاستثمارات في مجال تعليم المرأة (أنظر الرسم البياني رقم 7. في الفترة ما بين 1960 و 2000 ازدادت نسبة مشاركة المرأة اليمنية في القوى العاملة بنسبة 15 بالمائة فقط، وهي أقل زيادة مقارنة بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبمقارنة ثمان دول، من جملة 18 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبحسب البيانات المتوفرة، فقد زادت نسب المشاركة في تلك الدول أكثر من الضعف خلال نفس الفترة، ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى انخفاض مشاركة المرأة في القطاعات الزراعية أو/ وانتقالهن المبكر إلى النظام الاقتصادي الرسمي/ الحضري وبوقت مبكر. (13)

جدول رقم (4): مسارات مشاركة المرأة في القوى العاملة (14) دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم، 1960- 2000

(11) اعتماداً على تعريف المشاركة في القوى العاملة، فإن نسب مشاركة المرأة اليمنية في القوى العاملة مرتفعة نسبياً. ليس من السهل تعريف المشاركة في القوى العاملة. أثرت التعريفات الدقيقة للعمل والبطالة على الأرقام المعطاة على مشاركة القوة العاملة. لاحظ المثاليين التاليين، أولاً: إذا حددنا إطار لعمل بالعمل من أجل الأجور فإن مشاركة النساء في القوى العاملة في اليمن ستكون 4 بالمائة فقط، عوضاً عن 31 بالمائة المذكورة في تقرير الفوارق الجنسية والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ثانياً: وهو الأكثر أهمية، استنتج تعريف منظمة العمل الدولية وغيرها من التعاريف الشائعة للعمل تلك الخدمات التي يقدمها الشخص لعائلته مثل الاعتناء بالأطفال، الطبخ والتنظيف. إذا كانت هذه المسؤوليات محتواه في التعريف لأعتبرت جميع النساء مشتركات في القوى العاملة..

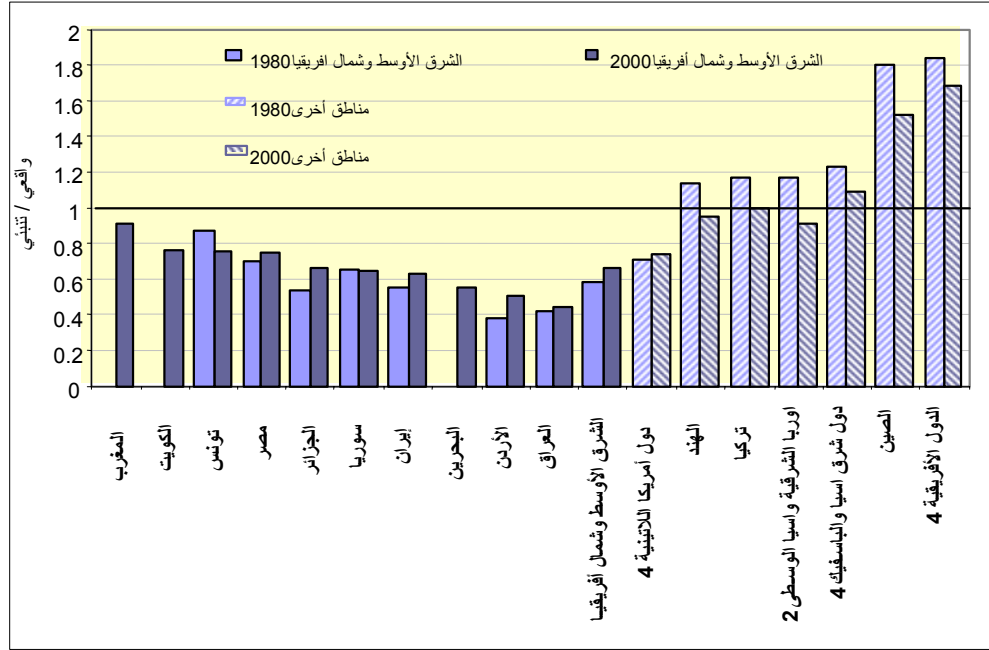
(12) "مسودة تقرير حول تقييم احتياجات أهداف الألفية التنموية"، اللجنة الوطنية للمرأة، يناير 2005م.

(13) تنتم الدول ذات الوفرة من القوى العاملة والثرية بالموارد الطبيعية (الجزائر، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، العراق، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اليمنية) بالانخفاض البسيط في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة مقارنة بدول أخرى ذات وفرة في القوى العاملة وثراء بالموارد الطبيعية (جمهورية مصر العربية، لبنان، المغرب، تونس) على الرغم من أن الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة تعتبر استثناءات لهذه القاعدة. ويجب توقع حدوث علاقة عكسية بين الدخل الذي يستند إلى الموارد الطبيعية ومشاركة المرأة في القوى العاملة وبين ارتفاع مستويات الدخل الذي لم يتم اكتسابه بالعمل مثل الدخل الناتج عن أجور الموارد الطبيعية. مع تقلص الحاجة للدخل الذي يتم اكتسابه بالعمل وتعزيز حجم الاستثمارات في الصناعات التي تستند بشكل أكبر على رأس المال. فالدخل الذي يستند إلى الموارد الطبيعية يخفض من حجم العرض، ومشاركة المرأة في القوى العاملة يقلص من حجم الطلب عليها. تنتم هذه الدول بأن معدلات مشاركة الإناث أكبر من المعدلات الفعلية بسبب الارتفاع النسبي لمستوى الدخل. ويتمثل السبب الأخر في أن إعادة توزيع الوظائف الاجتماعية يدعم الاستثمارات في مجالات تعليم الإناث.

(14) ملاحظة: حجم المشاركة العمالية هو عبارة عن معدل القوة العاملة إلى إجمالي الكثافة السكانية المؤهلة عمرياً للعمل وهذا المعدل يشير إلى النسبة التي تشكلها الكثافة السكانية المؤهلة عمرياً للعمل التي ترغب في العمل وتستطيع القيام به، ويشمل ذلك الأشخاص الذين تم توظيفهم ويبحثون بشكل جاد عن العمل. ولا تشمل الدول (الصحراوية الأفريقية) جبوتي.

الدولة/المنطقة	1960	1970	1980	1990	2000	تغير النسب بين عامي 1960-2000م
الجزائر	16.9	17.6	19.1	20.1	31.2	85
البحرين	4.8	5.7	18.2	29.8	36.5	668
مصر	25.9	27.4	29.2	31.5	37.0	43
إيران	19.8	19.8	20.6	22.2	30.1	52
العراق	16.4	16.3	16.2	15.1	19.4	18
الأردن	13.6	14.4	14.6	17.8	27.8	104
الكويت	8.2	12.1	21.1	38.8	48.2	486
لبنان	12.5	18.1	21.4	26.2	32.3	158
ليبيا	20.5	19.0	23.4	21.3	26.1	28
المغرب	32.6	34.3	38.1	40.5	43.6	34
عمان	4.4	5.9	7.6	13.5	20.6	366
قطر	5.5	8.3	14.4	34.0	43.3	691
السعودية	3.4	5.0	9.6	16.5	23.9	604
سوريا	23.1	23.3	23.5	24.6	29.9	29
تونس	22.1	25.2	34.5	34.5	39.5	79
الإمارات العربية المتحدة	5.7	8.9	16.3	30.6	36.7	548
الضفة الغربية و غزة	6.3	6.4	6.4	6.6	9.7	55
اليمن	27.4	28.0	28.5	29.5	31.4	15
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	21.9	22.8	24.7	26.4	32.2	47
دول أفريقيا الشبه صحراوية	65.5	64.7	63.3	62.5	62.5	-5
جنوب آسيا	50.3	49.1	47.9	43.9	46.5	-7
شرق آسيا والباسفيك	64.9	66.7	70.3	74.3	74.9	15
أوروبا الشرقية واسيا الوسطى	62.7	67.4	69.5	65.6	66.8	7
أمريكا اللاتينية والكاربيبي	22.9	26.2	32.4	40.5	44.2	93

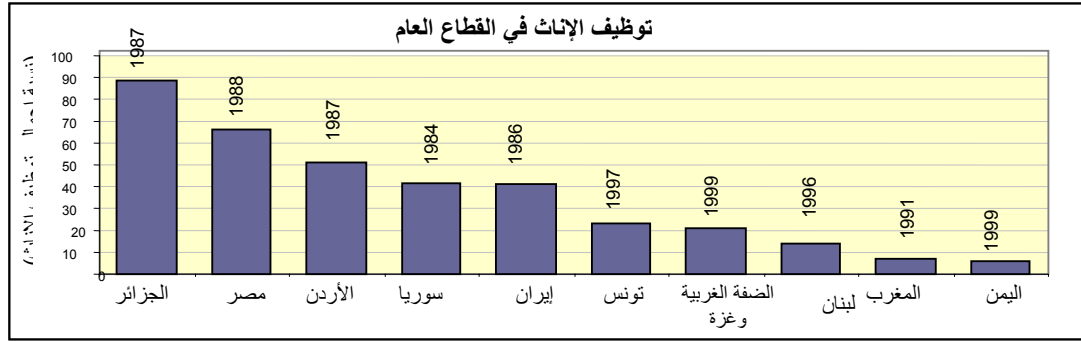
الشكل 7: النسبة الحقيقية المتوقعة لمشاركة المرأة في القوى العاملة (15)، دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبعض الدول المختارة، 1980-2000.



توظيف المرأة في القطاع العام مصدر مهم للتوظيف ويمكن أن يلعب دورا هاما في تقديم الخدمات للنساء. في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تم توظيف عدد كبير من النساء في القطاع العام. وعموما، فالمرأة أكثر انجذابا للوظيفة في القطاع العام، حيث الفوائد ومستويات الحماية تكون عادة أكثر بكثير من القطاعات الخاصة وغير الرسمية. تمنح معظم حكومات المنطقة إجازة وضع دون عراقيل وتسمح لها بالعودة إلى وظيفتها حتى بعد الغياب الطويل. وربما الأكثر أهمية من ذلك، أن النساء المشاركات في القطاع العام يلاقين قليل من الفصل الوظيفي والتمييز في الأجور بسبب وجود هيكل أجور وإجراءات توظيف أكثر مثالية. علاوة على ذلك، فإن النساء في جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقدرن الفوائد الغير مدفوعة الأجر؛ مثل التأمين الوظيفي الكبير، وساعات العمل الأقل، والتقاعد المبكر.

(15) المصدر: البنك الدولي "المرأة بشكل عام (2004)" ملاحظة: المجموعة (AFR4) = الكامرون، غانا، كينيا، السنغال. المجموعة (EAP4) = أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلند. المجموعة (ECA2) = هنغاريا، بولندا. المجموعة (LAC4) = الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، المكسيك. ملاحظة: تستند التقارير الخاصة بالبحرين والكويت على المشاركة الاجمالية للعمال من الاناث بما في ذلك العمالة الاجنبية. ملاحظة: عندما تتوافق كثافة القوة العاملة من الاناث مع المعدلات الحالية للخصوبة والمستوى التعليمي للإناث والفئة العمرية القابلة للعمل، فإن ذلك يعني تساوي المعدلات الفعلية مع المعدلات المتوقعة (هذا يعني أن معدل المشاركة الفعلية = معدل المشاركة المتوقعة)

رسم بياني 8 يوضح : توظيف الإناث في القطاع العام



لمستوى التعليمي للمرأة. حيث كان لهذا المستوى المتدني تأثيراته الثانوية والتي تفسر الصعوبة المستمرة في معالجة قضايا الصحة والتعليم.

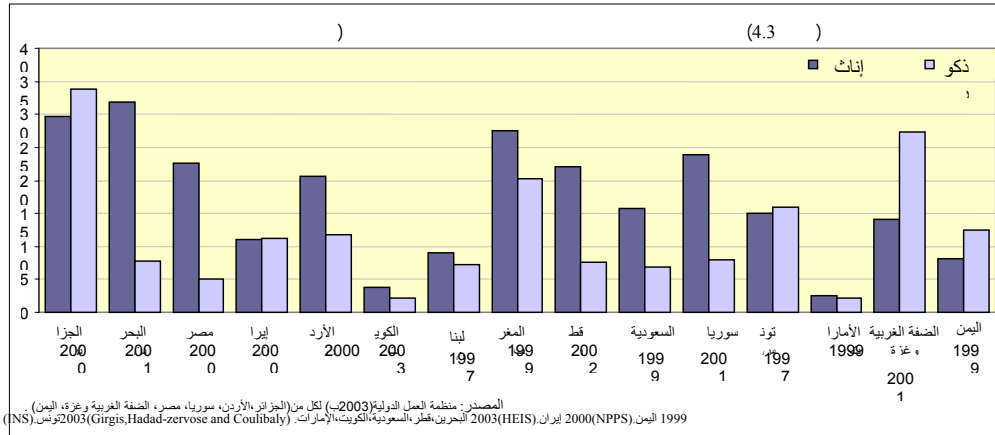
في مجتمع يكون فيه التفاعل بين النساء والرجال أكثر تعقيداً، يصبح توفير كادر نسائي لتقديم الخدمة (في مجال الصحة وتنظيم الأسرة والتعليم... الخ) ضرورة لتقديم خدمات كافية للنساء. أن قلة من المتخصصين في مجال الطب والتدريس والحاجة إلى المزيد منهم ووجود سياسة تساعد على زيادة فرص العمل للنساء، كل ذلك يزيد من توفير وظائف للنساء في القطاع العام، وهذا بدوره يزيد من مشاركة المرأة العاملة في القطاع العام. لا بد في اليمن من التركيز على تغيير الموارد الحكومية بدلاً من التوسع في حجم القطاع العام. فبينما يتراجع القطاع العام في بعض المجالات، التي يزداد فيها الاستنجا، يجب استخدام الموارد المتوفرة لبناء القدرات في مجال الصحة والتعليم. وبذلك يمكن خلق فرص عمل للنساء والتي تساعد في بناء البنية التحتية الضرورية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي نفس الوقت، فإن هذه الأنواع من الاستثمارات يمكنها تعزيز القاعدة الاقتصادية التي تساعد القطاع الخاص على النمو.

البطالة بين النساء في اليمن متدنية بشكل عام ولكنها مرتفعة بين الشباب. إن معدل البطالة (16) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام تزيد بين النساء عن الرجال بنسبة 50 بالمائة (أنظر الرسم البياني 9). واليمن هي واحدة من أربع دول في المنطقة التي تدل البيانات بأن نسبة معدل البطالة بين النساء فيها أقل من نسبة الرجال. رغم ما تقدم بأن مشاركة النساء في الوظيفة العامة منخفضة، 4 بالمائة فقط، فإن العدد الكلي للنساء عاطلات في اليمن منخفض.

إن نسبة البطالة بين الشباب في كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصل إلى حوالي النصف من جملة البطالة العامة (أنظر الرسم البياني 10).. واليمن لا تستثنى من ذلك. حيث تصل البطالة بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-29 عاماً إلى 55.8 بالمائة من جملة البطالة بين النساء بشكل عام. كما أن نسبة البطالة بين الشباب تصل إلى 46.9 بالمائة من بين الرجال العاملين. هذا النسبة مقلقة بعض الشيء، حيث توحى بأن الشباب، ومنهم النساء المتعلّمات يواجهن صعوبات في الحصول على الوظيفة. وهذا يمكن أن يؤدي بهن ليصبحن عاملات يائسات ويوحى للنساء الأخريات وعائلاتهن بأن العائدات الاقتصادية من تعلم المرأة ضئيلة. زيادة على ذلك، ونتيجة لعدم مقدرة النساء الحصول على عمل، فإن المحبطات منهن ربما يفضلن الزواج المبكر عوضاً عن الانخراط في القوى العاملة.

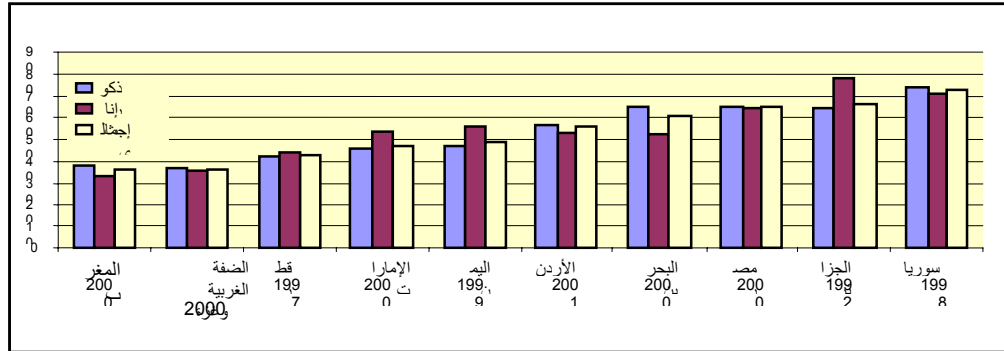
(16) نظراً لأن معظم نساء الريف يمارسن الأنشطة الزراعية و/أو الأنشطة الغير رسمية فإن هذا يؤدي أيضاً الى فوارق كبيرة بين معدل البطالة بين النساء الريفيات وفقاً لمسح ميداني أجري عام 1999 حول القوى العاملة فان معدل بطالة النساء في المناطق الحضرية كان اكبر بكثير من معدل بطالة النساء في المناطق الريفية. والسبب الرئيسي لهذه الفوارق هو أن معظم النساء في المناطق الريفية يشاركن في الأنشطة الزراعية وإذا ما أخذنا في الحسبان تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة عند ذلك يصبح من النادر أن نطلق صفة البطالة على النساء الريفيات.

الرسم البياني رقم 9 : معدل البطالة في الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالنسبة المئوية)



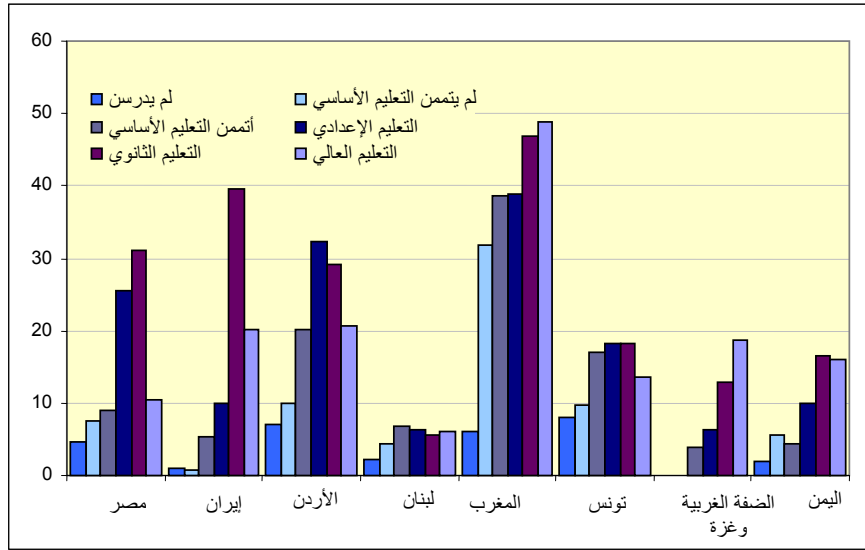
فترة البطالة بين النساء في اليمن تدوم أكثر منها للرجال. فـ40% من النساء الغير عاملات يمضين عاماً على الأقل ليحصلن على عمل. بينما 23.5 فقط من الرجال العاطلين عن العمل يمضون نفس الفترة.

الرسم البياني رقم 10 : الشباب العاطلين عن العمل كحصّة من إجمالي الوظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالنسبة المئوية)



تزداد نسب البطالة إلى أعلى مستوياتها بين الحاصلين على مستوى تعليمي أعلى من الجنسين. وتزداد نسبة البطالة هذه عند النساء مقارنة بنسبة الرجال. وهذه هي الحال في اليمن كما هو موضح في الرسم البياني رقم 11 والذي يمثل بطالة المرأة قياساً لمستواها التعليمي. واحد أسباب ذلك أن النساء المتعلّمات يدخلن في منافسة مع الرجال في المجالات التي يسيطرون عليها مما يعرضهن لمواجهة معاملة تمييزية. في المقابل تفضل النساء الأقل تعليماً العمل في القطاعات التي تسيطر عليها النساء "كالزراعة" حيث لا يواجهن نفس المستوى من المنافسة من قبل الرجال.

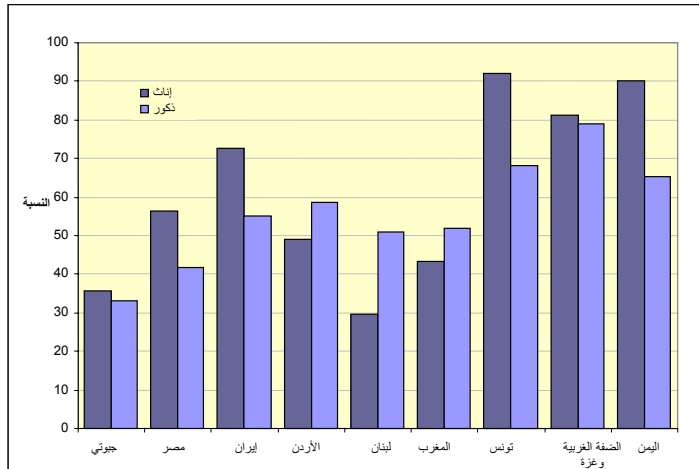
الرسم البياني رقم 11 معدل البطالة في الإناث من خلال المستوى التعليمي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



إن معظم العاملين في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعملون خارج سوق العمل المنتظم أنظر الرسم البياني رقم 12. علاوة على ذلك، فإن نساء المنطقة ينتمين إلى القطاع غير الرسمي أكثر من الرجال. وفي مجموعة العمل غير المنتظم الواسعة ينصرف الرجال والنساء للحصول على أعمال مختلفة. النساء هن أكثر ارتباطاً بأعمال غير مدفوعة الأجر من الرجال (العمل الشخصي أو العمل في مزرعة العائلة)، بينما الرجال هم أكثر من يعملون مقابل أجر، وإن كان ذلك بدون عقد أو فوائد. وهذا النوع موجود في مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس واليمن. يستثنى من ذلك جيوتي والضفة الغربية وقطاع غزة. العمل في المزرعة، والذي كثيراً ما يكون شحيح الدفع أو بلا مقابل، لا يصنع مستقبلاً إيجابياً للنساء العاملات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتظهر الأدلة بأن الأعمال الزراعية ستصبح أقل في المستقبل، وفي الأماكن حيث لا تزال النساء يعملن في الزراعة، سيصبح عملهن أقل فائدة وأقل مردود.

الرسم البياني رقم 12: نسبة الوظائف في القطاع غير المنتظم من جملة القوى العاملة في دول الشرق الأوسط وشمال

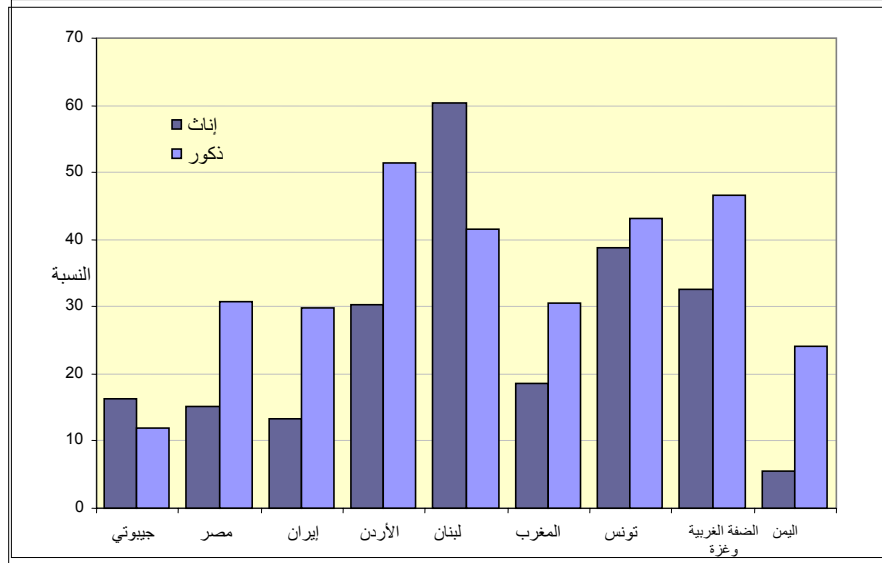
المصدر: المسح الخاص بالأسرة والقوى العاملة



لم تحقق النساء نجاحاً في القطاع الخاص . في معظم دول المنطقة (باستثناء جيبوتي ولبنان) يتجه الرجال للعمل في القطاع الخاص أكثر من النساء (الرسم البياني رقم 13). من ناحية أخرى، تنظم النساء لأنواع أخرى من الأعمال مثل العمل غير المأجور والوظائف الحكومية. بشكل عام، نجد أن النساء يواجهن ظروف عمل غير مرضية في القطاع الخاص أكثر من القطاع العام. (17)

الرسم البياني رقم 13: نسب العمل في القطاع الخاص بالمأجور بالنسبة للقوى العاملة، من الرجال والنساء، في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المصدر : المسح الخاص بالأسرة والقوى العاملة



تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فجوة أجور الفوارق الجنسية، بينما تقل هذه القضية في اليمن . عندما تلتحق النساء بسوق العمل، كما في الدول الأخرى، قد يواجهن نوعاً من التمييز. وتتنوع فوارق الأجور في جميع القطاعات والوظائف. تظهر الإحصائيات لعام 1997م أن الرجال يتقاضون أكثر من النساء بنسبة 16 بالمائة. لكن عند تفحص الفوارق في الأجور داخل القطاعات نجد أن فارق الأجور يتنوع بين 33 بالمائة في القطاع المؤسسي (حيث تشكل النساء جزء صغير من العمال) و4.5 و4.3 بالمائة في قطاعات التجارة والخدمات على التوالي. في قطاع الزراعة، المصدر الأوسع للعمل بالنسبة للمرأة، تصل نسبة الأجر التفاضلي إلى 27 بالمائة.

في بعض الأعمال، نجد أن أعلى أجر تفاضلي يوجد بين العاملين في المصانع والقطاع الفني. وفي أعمال مبيعات المحلات والأسواق والزراعة والأسماك، تقل أجور النساء عن الرجال بنسبة 25 بالمائة.

رغم أن تلك الفجوة لم تختفي بشكل كامل، فإن ما يشجع هو وجود فارق بسيط في الأجور في الوظائف الجديدة. فمن بين المتخصصين الفنيين تحصل النساء على نسبة 8.6 بالمائة أقل من الرجال، بينما تصل نسبة أجور النساء بين العاملين في المجال الإداري إلى 14 بالمائة، أقل من الرجال.

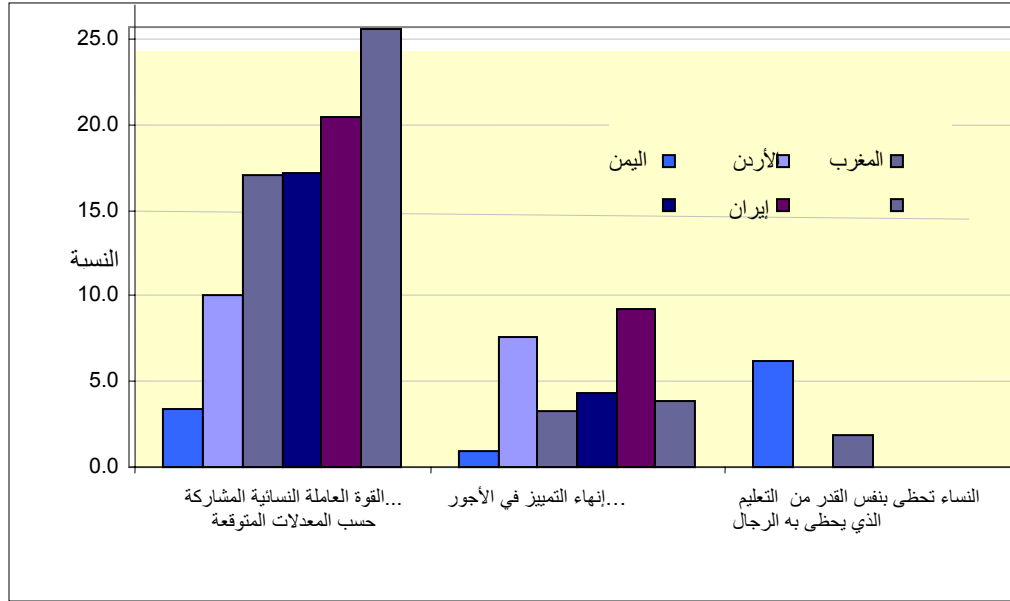
تشير الدلائل بأنه إذا تم إزالة فارق الأجور فإن دخل النساء في اليمن سيزداد بنسبة 36 بالمائة. وإذا تساوى تعليم النساء بتعليم الرجال سيرتفع دخل النساء بنسبة 13 بالمائة. إذا زادت نسبة مشاركة المرأة سيزداد (18) دخل الأسرة، حاملاً فوائد مادية ملموسة ليس للنساء فحسب بل لليمنيين عموماً.

(17) الاستثناء الحاصل أن رواتب القطاع الخاص بالمغرب تتمتع بمساواة أكثر .

(18) الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يقدر نمو الدخل فيها بأقل من 10 بالمائة هي اليمن، وهناك سببان لتدني الدخل المتوقع في اليمن. السبب الأول: يتمثل في أن المعدلات الفعلية لمشاركة الإناث قريب نسبياً من المعدلات المتوقعة حيث إن معدل المشاركة الفعلية=31 بالمائة ومعدل المشاركة المتوقعة=38 بالمائة ويحدث هذا التقارب بين المعدلين نظراً لأن مستوى تعليم الإناث في الجمهورية اليمنية منخفض ومعدل الانجاب مرتفع وبالتالي فإن هذه العوامل لا تؤثر على المعدل المتوقع بشكل كبير . السبب الثاني: يتمثل في أن أجور النساء أقل بكثير من أجور الرجال وبالتالي فإن أجورهن لا تسهم إلا بشكل طفيف في رفع مستوى الدخل الأسري

فجوة أجور الفوارق الجنسية في اليمن في تباين مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(19). دخل الأسرة في اليمن يمكن أن يزداد أكثر من 6 بالمائة لو حصلت النساء على نفس المستوى التعليمي مثل الرجال، زيادة قد تفوق الزيادة التي يمكن الحصول عليها من إزالة التمييز في الأجور أو حتى من زيادة نسبة مشاركة المرأة إلى المستويات المتوقعة. كل تلك العوامل متداخلة. على الرغم من أن دخل المرأة اليمنية يقل عن نصف دخل الرجل، إلا أن جزء بسيطاً من ذلك الاختلاف يعود إلى التمييز، أما الجزء الأكبر فيعود إلى الوضع التعليمي المتدني للمرأة. وعلى الرغم من تدني الوضع التعليمي للمرأة، فإنه من غير المحتمل أن يكون للتدخلات الهادفة إلى زيادة الفرص الاقتصادية للمرأة تأثيراتها الواسعة على دخل الأسرة.

الرسم البياني رقم 14: زيادة محتملة في مستوى دخل الأسرة إذا ...



في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، ليس مهما حجم تأثيرات التمييز أو فوارق الفوارق الجنسية في التعليم على دخل المرأة العاملة، حيث يمكن تحقيق زيادة كبيرة في دخل الأسرة من خلال إيجاد تقارب بين النسب الحقيقية للمشاركة في القوى العاملة والنسب المحتملة. في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن تقليص فجوة التعليم لن يكون كافياً لتحسين وضع المرأة الاقتصادي ومشاركتها في القوى العاملة. بالنسبة لليمن فإنه من المهم بمكان إزالة فجوات الفوارق الجنسية في مجال التعليم.

إطار عمل لتطوير برنامج التغيير:

مساواة الفوارق الجنسية في الحصول على فرص العمل والتأمين الاجتماعي يرتبط بعلاقة وثيقة بالحكم العادل، بمعنى الشمولية الكبيرة ومحاسبة المؤسسات الموجودة في تطبيق العدالة والمساواة.

أجندة التغيير لتمكين المرأة من الحصول على فرص العمل والتأمين الاقتصادي يتطلب بعض الضوابط مثل:

(1) المجال العام، بأن يصبح التشريع الموجود أكثر انسجاماً مع حقوق المرأة الدستورية وكذلك ضمان المساواة في حق الدخول إلى سوق العمل، والتعليم الجيد واكتساب المهارات.

(2) المجال الخاص، من خلال بناء الأسرة وتقديم حلول في مجال التسويق للنساء اللاتي يرغبن في التوفيق بين العمل ومسئوليات الأسرة.

أن المضي نحو تحقيق برنامج سياسة الفوارق الجنسية هذا يتطلب دوراً قيادياً فعالاً من الدولة لتحقيق الإصلاح وبناء التحالفات لأجل التغيير، بالإضافة إلى توسيع مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية بما يدعم التغيير على مستوى مختلف شرائح المجتمع.

(19) في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هناك تحاييز إيجابي لصالح المرأة في مؤسسات القطاع الحكومي في اليمن فلو أنه يتم تقديم المستحقات المالية للنساء بناءً على نفس العدد من سنوات التعليم التي امضاها نظرائهن من الذكور الذين يشغلون نفس الدرجات الوظيفية لهبطت اجور النساء بشكل فعلي.

بإمكان المرأة أن تلعب دوراً هاماً في إحداث تغيير في منظور السياسة الحكومية. أثبتت الأبحاث أن المشاركة الكبيرة للمرأة في العملية السياسية يؤثر إيجاباً على المناخ الاجتماعي للبلد ومفاهيم التنمية، كما أنه يعزز فاعلية المؤسسات الحكومية. إن النساء في حاجة للمشاركة الكاملة على الساحتين الاقتصادية والسياسية حتى تعزز من أهداف المساواة والفاعلية. يمكن تحقيق هذا البرنامج الهام في إطار تعزيز الحكم العادل من خلال التوسع الكبير فيه، خاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرار. كما يمكن تحقيق ذلك من خلال محاسبة المؤسسات التي يمكنها تعزيز العدالة ومساواة الفوارق الجنسية بفعالية.

حق التصويت يعد شيناً أساسياً لتمكين المرأة سياسياً، وفاعلية صوت المرأة في اليمن معترف به بازدياد رغم عدم استخدامه بشكل فعال. رغم الزيادة الهامة في سجل الناخبات عام 2003م، لم تسجل نسبة عالية بين الناخبات مقارنة بنسبة الرجال في جميع المحافظات (20). لا يزال عدد الناخبين يفوق عدد الناخبات بنسبة 2 إلى 1، لكن هذا الفارق أنخفض بشكل ملحوظ منذ عام 1993م، حيث وصل إلى 5 إلى 1، وفي بعض المناطق وصل إلى 64 إلى 1. بمعنى آخر، فقد زادت مشاركة المرأة في العملية الانتخابية بشكل كبير. وعملت المجموعات النسوية والمنظمات غير الحكومية كآليات دفع قوية لزيادة صوت المرأة في البرلمان من خلال التأكيد على قيمة الناخبة وزيادة مسؤولية المنتخبين تجاه قضايا الفوارق الجنسية.

التمثيل النسوي في البرلمان مؤشر هام على تمكين المرأة السياسي، إلا أن العدد المتدني في اليمن أخذ في النقصان. إن التمثيل النسوي في البرلمانات الوطنية (والذي يعد واحد من أكثر المؤشرات التطبيقية لقياس تمكين المرأة) قد زاد على مستوى العالم عندما أعطيت المرأة الحق في التصويت. ومع ذلك، ورغم ارتفاع عدد الناخبات في اليمن في الانتخابات البرلمانية عام 2003، فقد تناقص عدد البرلمانيات الناجحات من 2 (أو 0.7 بالمائة) في البرلمان في الفترة ما بين عامي 1993 و1997 إلى ممثلة واحدة (0.35 بالمائة) عام 2003م. هذا يعكس واحدة من أقل نسب التمثيل البرلماني للنساء في المنطقة، حيث يصل مستوى تمثيل المرأة في البرلمان إلى 6 بالمائة فقط مقارنة بنسبة 13 بالمائة على مستوى العالم. علاوة على ذلك، فقد تناقص العدد القليل من المرشحات التي تدعمها الأحزاب السياسية لخوض الانتخابات في السنوات الأخيرة. في عام 2003م حازت البحرين على النصيب الأوفر في عدد النساء داخل البرلمان حيث وصلت النسبة إلى 13 بالمائة، تليها تونس بنسبة 12 بالمائة. وفي المستوى الثاني كانت الكويت والإمارات العربية المتحدة. أما النسب الأقل فكانت من نصيب الجمهورية اليمنية 1 بالمائة، جمهورية مصر العربية ولبنان 2 بالمائة. أما قطر والمملكة العربية السعودية فليس لديهما برلمان. تمتلك قطر مجلس الشورى الذي بإمكان النساء التصويت له.

حضور المرأة في منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يلعب دوراً هاماً في تعزيز وضع المرأة في اليمن. تعمل المنظمات العربية الخاصة بشئون المرأة على توفير موقع بديل للمرأة لممارسة السلطة السياسية، عندما يجدن صعوبة في الوصول إلى الساحة السياسية الرسمية.

إن حركة المجتمع المدني في اليمن تتطور بشكل سريع، حيث يوجد حالياً 4000 منظمة غير حكومية. تستهدف العديد من المنظمات غير الحكومية المرأة من خلال زيادة الوعي وبرامج التعليم وكذلك التثقيف بالصحة الإنجابية. وترتكز المنظمات غير الحكومية الأخرى على تطوير الأنشطة النسوية المدرة للدخل. أكثر من ذلك، تقوم المنظمات غير الحكومية بدعم حقوق المرأة ومساواة الفوارق الجنسية. وقد نجحت هذه المنظمات في اكتساب خبرة عامة بقضايا الفوارق الجنسية في عدة قطاعات. كما أن الربط بين المنظمات وزيادة الوعي وأنشطة الشرائح الاجتماعية الصغيرة، كل ذلك له مساهمته القيمة في التنمية الشاملة في اليمن والتي لا تدرك غالباً.

مشاركة المرأة في المؤسسات التجارية محدودة. إن المؤسسات التجارية عادة ما تكون مجالاً للرجال، مما يجعل من الصعب على النساء شغل مناصب صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية مثل الاتحاد اليمني العام للمؤسسات التجارية. تصل عضوية النساء في المؤسسات التجارية إلى 30 بالمائة، بينما تصل نسبة مشاركة المرأة في اللجان القيادية إلى 15%. وعلى المستوى المحلي، فإن مشاركة المرأة في فروع اتحاد المؤسسات التجارية ولجانها ضعيفة، تصل إلى 10 بالمائة. في الجانب الإيجابي، تم تسجيل مؤسسة المرأة التجارية، والتي تهدف إلى دعم المنتجات النسوية والعائلية التجارية، ضمن الغرفة التجارية عام 1999م. كما نشطت مؤسسة التمكين الاقتصادي للمرأة في دراسة جدوى حصول النساء على المال. كما يجب الإشارة أنه تم تأسيس اتحاد نساء اليمن عام 1993، ويحوي عدد لا بأس به من النساء (أكثر من 4000 امرأة) في جميع المحافظات والفروع على مستوى المديرية.

تكيف الصيغ القانونية:

تعرفت دول المنطقة على القوانين الغربية في القرن التاسع عشر. مما أدى إلى حصر تطبيق القوانين الإسلامية بمجال قانون الأسرة. واليوم تمنح دساتير معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معظم النساء حقوقاً تساوي حقوق الرجال كما يمنح المرأة الحق الكامل في الحماية في ظل القانون (الملحق رقم 1). إلا أن مجموعة من المواد القانونية فشلت في تنفيذ الاعتراف الدستوري بالحقوق المتساوية. ولذلك تواجه النساء في المنطقة معاملة تمييزية محرمة قانونياً، مما يعرض الفوارق الجنسية للظلم لعلقتها بالرجال أو بالنساء أو بسبب الوضع الاجتماعي. تلك المعاملة تحد من قدرة النساء على المشاركة بفاعلية في القطاع العام.

(20) في بعض المديرية كان مشاركة المرأة في التصويت أكثر من مشاركة الرجل .

قوانين العمل في اليمن متقدمة في جوانب متعددة (21)، حيث يحتوي الدستور اليمني على العديد من المواد التي تنص على بالمساواة بين النساء والرجال. بالإضافة إلى ذلك، تتعامل قوانين العمل مع حاجة النساء للتوفيق بين مسؤوليات الإنجاب والوظيفة، بحسب حق النساء في التأمين الوظيفي والمساعدات مثل (إجازة وضع) أنظر (الملحق رقم2)، ومن شأن هذه القوانين أن تشجع النساء للبحث عن العمل الحكومي.

إن من الاعترافات الهامة الأولى بالحاجة للتعامل مع قضية عدم مساواة الفوارق الجنسية كانت عندما وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على وثيقة إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 1984م. زيادة على ذلك، تسعى اليمن حالياً للتوقيع على بروتوكول سيداو الاختياري، بعد ليبيا التي كانت ثاني دولة عربية توقع على البروتوكول.

عندما توحدت اليمن تم صياغة دستور يحتوي على العديد من المواد المتعلقة بحقوق المرأة. تضمن المادة 19 الحق في تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتوضح المادة 27 أنه لا يجب أن يكون هناك تمييز على أساس الجنس. وتقول المادة 38 أن لجميع اليمنيين الحق في التنقل في أنحاء البلاد دون قيود. إضافة لذلك، تقول المادتين 5 و42 من قانون العمل أن النساء لهن الحقوق المتساوية في العمل والأجور والتدريب والتأهيل والتأمين الاجتماعي.

لكن العديد من القوانين اليمنية الصادرة بعد الوحدة تتعارض مع القوانين الدولية والقومية ويجب تعديلها، حيث دعت اللجنة الوطنية للمرأة إلى ذلك. ومما يتعارض مع الدعم المصرح به لحق المرأة بالعمل، والذي يعد ضروريا لمشاركة المرأة اقتصاديا، أن قوانين الأحوال الشخصية في معظم دول المنطقة تعطي الرجال حق الموافقة على عمل الزوجة خارج المنزل، والذي له تأثيراته على مقدره النساء في المشاركة المستقلة في المنظومة الاقتصادية. وفيما يتعلق بحرية الحركة

أنظر(الملحق رقم3)، يتمتع الرجال بحق تقييد حركة من يعولونهم (كالزوجات والبنات البالغات غير المتزوجات) (22). بالإضافة إلى ذلك، ولأجل حماية النساء وشرفهن، يتضمن التشريع في العديد من دول المنطقة عددا من القوانين الأخرى "التمييزية"، بما في ذلك اليمن. فبينما قصدت العديد من المواد إعطاء امتيازات للمرأة في مجال العمل، يمكن أن يكون لها تأثيراتها السلبية، حيث يتحرج القطاع الخاص من توظيف النساء لكي يتحاشى التقيد بالأنظمة المكلفة والتي تضيف بعض الأعباء عليه بما فيها أنظمة العمل وفوائد نهاية الخدمة. وهذا بدوره لا يترك للنساء خيار آخر.

القوانين التي تحكم بعدم وجود فوائد للأجور تعتبر تمييزية، حيث أن ذلك يقلص من تحفيز النساء للالتحاق بالوظيفة ذات المردود المالي. كما أن التمييز في الأجور يقلل من الحافز لدى النساء للمشاركة في القوى العاملة، كذلك يفعل التمييز في فوائد الأجور.

في اليمن وفي العديد من دول المنطقة، يتم تسليم المساعدات الوظيفية من خلال الرجل وليس المرأة على أساس أن الرجل هو رب الأسرة (هذا إذا لم يكن مقعدا).

(21) وقعت اليمن على القرار الدولي الخاص بحقوق الانسان وعلى المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية وعلى معاهدة منظمة العمل الدولية بخصوص المساواة في الاستحقاقات المالية

(22) يتوجب على العازبات من النساء اللاتي يرغبن في امتلاك جواز سفر الحصول على موافقة أولياء أمورهن من الذكور (الأب، الأخ،... الخ) بينما يتوجب على المتزوجات من النساء الحصول على موافقة من أزواجهن

(الملحق رقم 1) حقوق المرأة

البلد	الفرصة الاستراتيجية	مساواة الجميع أمام القانون (رجال ونساء) مع الأخذ في الاعتبار...		العمل		التامين الاجتماعي والفوائد
		الحق القانوني للنساء في عقد العقود الخاصة بهن	حق النساء في الإدلاء بالشهادة في المحاكم في القضايا الخاصة بهن	القانون الذي ينص على المساواة في الدفع	قانون ينص على تكافؤ الفرص (للرجال والنساء) للعمل في كل القطاعات	
الجزائر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
البحرين	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
جيبوتي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
إيران	نعم ⁽²¹⁾	نعم	نعم	نعم	لا ⁽²²⁾	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
العراق	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
الأردن	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
لبنان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
ليبيا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
المغرب	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
عمان	نعم	--	--	لا	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
قطر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
السعودية	لا	لا	لا	نعم	لا	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
سوريا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
تونس	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
الإمارات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
الضفة الغربية وغزة	نعم	نعم	نعم	--	--	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج
اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الحق المتساوي في التقاعد أي أن الزوج

(23) التمييز في الفوائد الغير مدفوعة يختلف بين الدول، فقد يشمل ذلك التمييز في مخصصات السكن والأطفال/التعليم وفي مخصصات الزوجة المعالة (يقدم للرجل من أجل الزوجة المعالة) كذلك التمييز ضد النساء الموظفات غير المتزوجات لصالح الرجال غير المتزوجين.

(24) تستطيع المرأة العمل كمحامية وليس كقاضية

(25) الفرق ما ذكر في الهامش 21 .

الملحق رقم 2: أنظمة الأمومة

البلد	إجازة حضانة دفع كلي أو جزئي	إجازة حضانة بدون راتب	توقف العمل عن العمل للرضاعة	دفع صاحب العمل مقابل الرعاية الصحية للحضانة	الحماية الوظيفية أثناء الحضانة	حوافز التقاعد بعد نزواج
الجزائر	14 أسبوع	5 سنوات		نعم	نعم	
البحرين	45 يوم	15 يوم	نعم		نعم	
جيبوتي	14 أسبوع					
مصر	50 يوم	سنة واحدة إذا زاد عدد الموظفين عن خمسين	نعم			
إيران	12 أسبوع		نعم		نعم	
العراق	6 أشهر*		نعم	نعم		
الأردن	10 أسابيع		نعم		نعم	
الكويت		100 يوم			نعم	
لبنان	7 أسابيع				نعم	
ليبيا	90 يوم		نعم			
المغرب	سنة*	سنتان				
عمان		6 أسابيع				
قطر						
السعودية	10 أسابيع		نعم	نعم	نعم	
سوريا	105 يوم	شهر	نعم			
تونس	30 يوم*		نعم		نعم	
الإمارات	4 أشهر	شهران				
الضفة الغربية	10 أسابيع		نعم			
وغزة						
اليمن	60 يوم					

ملاحظة: في بعض الحالات يطلب من النساء العمل لدى رب العمل لوقت محدد قبل أن تصبح مستحقة لإجازة الحضانة. وفي حالات أخرى لا تحصل النساء على إجازة الحضانة وإجازتها السنوية في نفس العام.
المصدر: الحجاب والصلح (2003). وإدارة الأمن الاجتماعي والأمريكية والمنظمة الدولية للأمن الاجتماعي الدولية (1999).

الملحق رقم 3: حق التصويت، الحقوق الدستورية، حرية التنقل والزواج

البلد	السنة التي عقدت فيها الانتخابات*	حق التصويت*	الدساتير التي تنص على الحقوق والواجبات المتساوية لجميع المواطنين وفقاً للقانون (رجال ونساء)	قيود السفر	الزواج	حق المرأة في الحصول على الطلاق عن طريق المحكمة (26)
الجزائر	1962	18 سنة: شامل	نعم*	نعم	18	لا
البحرين	1973	18 سنة: شامل	نعم*	نعم	لا شيء	نعم/لا (27)
جيبوتي	1946	18 سنة: شامل	نعم*	لا	لا شيء	نعم
مصر	1956	18 سنة: شامل وأجباري	نعم	لا	16	نعم
إيران	1963	15 سنة: شامل	لا (28)	لا	18	لا
العراق	1980	18 سنة: شامل	نعم*	لا	15	لا
الأردن	1974	20 سنة: شامل	نعم	لا (29)	13	لا
الكويت	--	--	نعم	لا	17	نعم
لبنان	1952	في سن 21، إجباري لكل الذكور، تفويض النساء في عمر 21 الحاصلات على التعليم الأساسي	نعم	نعم	15	نعم
ليبيا	1964	في عمر 18 سنة، عالمي وإجباري	نعم*	نعم	20	نعم
المغرب	1963	21 سنة شامل	نعم	نعم	15	لا
عمان	--	في انتخابات 2000، مجموعة محددة ومختارة من العمانيين	نعم*	لا	لا شيء	نعم/لا
قطر	--	حق التصويت محدود بالانتخابات البلدية	نعم*	لا	لا شيء	لا
السعودية	--	ليس لجميع السعوديين	لا	لا	لا شيء	لا
سوريا	1949	18 سنة شامل	لا	لا (30)	17	نعم

(26) للنساء في جميع دول المنطقة الحق في الطلاق تحت ظروف خاصة مثل حبس الزوج أو غياب الزوج غير المبرر أو عدم نفقة الزوج غير المبررة. لكن في حالات معينة (نفقة الرعاية أو الأعتداء الجسدي والنفسي) يتوجب على المرأة تقديم دليل وعمليا من الصعب جدا في مثل هذه الحالات الحصول على موافقة من المحكمة على الطلاق. تسمح جميع الدول للمرأة الحصول على الطلاق عن طريق الخلع، حيث يمكن للمرأة الحصول على الطلاق بعد أن تعيد الصداق للزوج وليس عليها إيه نفقات مالية. تقول العديد من النساء أن عملية الخلع أيضا طويلة ومحبطة. بعض الدول تطلب توقيع الزوج حتى في حالة الطلاق عن طريق الخلع.

(27) يتم اتباع نظامين شرعيين يعتمدان على المذاهب الإسلامية. المالكية (يجب على النساء إحضار من يمثلهن في الزواج، لا يحق للمرأة عقد زواجهن من نفسها) والجعفرية (أي رجل شاب أو امرأة شابة عاقل يمكنه عقد الزواج بنفسه)

(28) في إيران يمنح التعديل العشرين للدستور الرجال والنساء الحماية المتساوية في ظل القانون لكنه لا يقدم لهم الحقوق المتساوية.

(29) حسب إحصائية 2003 لا تطلب النساء توقيع أزواجهن عن التقدم لطلب الحصول على جواز سفر.

IX . النوع الاجتماعي والتنمية في اليمن: أنشطة المرأة بشكل عام

						1953,	
نعم	نعم	17	نعم	نعم*	20 سنة شامل	1957	تونس
						1959,	
نعم	لا	لاشيء	نعم	نعم*	ليس الجميع	--	الإمارات
نعم	نعم	18	نعم	--	عدم وجود حكومة ذاتية	--	الضفة الغربية وغزة
نعم	لا	15		نعم	18 شامل	1967	اليمن

(30) بإمكان الزوج أو العائل الحصول على رسالة من وزير الداخلية لتقديمها إلى سلطة الهجرة لمنع زوجته أو أي امرأة يعولها من مغادرة البلاد..

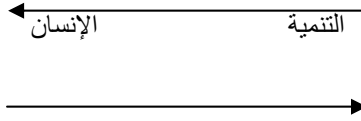
X. المرأة والتنمية

الأستاذ/ شوقي القاضي، مجلس النواب

التنمية:

"مفهوم شامل وعملية متعددة الأبعاد تعني إحداث تغيير جذري وتطوير للهيكلة الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال شأفة الفقر المطلق في المجتمع".

والتنمية كعملية ديناميكية تحدث بفعل الإنسان في دائرة مغلقة تبدأ منه ، كمولد للتنمية ، وتنتهي به ، مستفيداً منها في نهاية المطاف.



وبعبارة أخرى يعتبر الإنسان محدثاً للتنمية ، متفاعل مع مفرداتها من جهة ، وهو في نفس الوقت هدف التنمية والمستفيد الأهم منها من جهة أخرى.

والتنمية إنسانية ترفض أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر ، في التعاطي معها ، على أي معيار كان هذا التمييز (النوع أو الأصل أو المعتقد أو غيره) ، لتحقيق الغايات الإنسانية الأسمى " حرية ، عدالة ، كرامة ، إنسانية ". في ظل مجتمعات استطاعت أن تشرك حتى الحيوان والطير والجماد في التنمية ، وأن تستفيد من كل جهد وطاقة وإمكانات.

فهي إذن لا تستثنى أحداً على الإطلاق ، وكلما زاد عدد المشاركين في دفع عجلتها تقدمت إلى الأمام أكثر ، ولا يصبح منطقاً مقبولاً حينها أن تستثنى من هذه المشاركة المرأة ، التي تشكل أكثر من نصف المجتمع ، لأن هذا الاستثناء يعني تنمية معاقبة ، وتحليل بأضعف من جناح واحد

وما يحدث للتنمية في المنطقة العربية أن هناك تناقضاً واضحاً بين المأمول من التنمية والتصورات والخطط الإستراتيجية لها وبين ما يدور على أرض الواقع حيث نجد في اليمن كأنموذج لهذا التناقض أن المرأة في الحضر ، حيث ترتفع نسبة المتعلمات من النساء ، مستفيدة من التنمية ، لكنها محدودة المشاركة في صناعتها ، بينما يعكس الأمر في الريف حيث تعاني المرأة من الأمية ، وتحرم من أقل الانتفاع من مردود التنمية ، في الحين الذي تقوم فيه بأغلب أعباء النشاط الاقتصادي والزراعي هناك ، فهي في الريف مشاركة في التنمية لكنها غير مستفيدة منها.

إن ترمومتر التنمية يؤكد على ضرورة التوازن بين المشاركة فيها والاستفادة منها ، فحينما تصبح المرأة مستفيدة فقط إنما نقوم بهدر طاقاتها وقدراتها وإمكاناتها، وربما وصل الأمر إلى اعتباطية تعليمها وتأهيلها وتدريبها ، وارتفاع كلفة هذا التأهيل والتدريب دون جدوى .

والعكس أشد وطأة حيث يمكن أن تسهم المرأة في التنمية بأدوار مهمة وحيوية في الحين الذي لا يوجد مردود يكافئ هذه الأدوار وهذا هو الإقصاء والظلم بعينه ، وهكذا تظل المرأة متأرجحة بين الهدر والإقصاء .

إن إدماج المرأة في عملية التنمية بكل أبعادها مطلب أساسي ينبغي أن تحرص عليه المجتمعات التي تريد أن تحقق تقدماً وتطوراً ملموساً ، وفي ما يلي من محاور ، سنحاول أن نتعرف على مدى حضور المرأة ومشاركتها في مختلف مناحي الحياة في اليمن ، ونستبين هذا الحضور على صعيد استفادتها من فرص التحصيل العلمي ، وقياس حصتها في فرص العمل ، وحصتها في المقاعد البرلمانية ، والسلطة التنفيذية ، للإطلاع على دورها مقارنة بالرجل في عملية التنمية ، ومدى المساواة بينهما والاقتراب من معنى التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها.

المرأة والتعليم

يعد التعليم الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، إلى جانب أنه يعتبر وسيلة تعليمية معرفية تزود الإنسان بالمعارف والمعلومات والقيم التي تصقل وتكون الذات وتبني الشخصية المستقلة القادرة والتي تسهم بفاعلية في عملية التنمية.

وعلى الرغم من تزايد نسبة النساء المتعلقات ، إلا أن معدل الأمية في صفوف اليمنيات هو أعلى معدل في المنطقة حيث تبلغ معدلات أمية الراشقات (15 سنة فما فوق) 70 % عام 2000 / 2001م مقابل 30 % للذكور ، حسب تقديرات الإسكوا ، كما يفيد المسح الوطني للتعليم العام في الفترة 2000 / 2001م أن الإناث يمثلن 40,7 % من مجموع أعداد التلاميذ المسجلين في التعليم الأساسي ، كما ينقطع عدد كبير منهن عن الدراسة بعد السنة السادسة من المرحلة الابتدائية ، إما بسبب الأوضاع الاقتصادية حيث تفضل غالبية الأسر أن تعلم الذكور عن الإناث إذا ما وقعت أمام اختيار استكمال تعليم أحدهما ، كما تعتبر ظاهرة الزواج المبكر من أسباب تسرب الفتيات من التعليم الأساسي في الريف ، وكذلك قلة عدد المدارس ، وتباعد المسافات بينها ، وعدم توافر المرافق ودورات المياه فيها ، إضافة إلى الأعباء المطلوب من الفتاة تحملها بجانب التعليم ، لذلك وغيره يتسربن من التعليم ويغادر أكثرهن مقاعد الدراسة ، وفي العام الدراسي 2000 / 2001م كانت الإناث يمثلن 24 % من الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم الجامعية مقابل 76 % من الذكور ، وقد يصلن إلى أقل من 1 % فقط في بعض الكليات أو التخصصات.

وتشير إستراتيجية التخفيف من الفقر 2003-2005 أن الإناث يشكلن 24,5 % من مجمل عدد الطلاب الملحقين بالجامعات الحكومية السبع والمقدر بـ 184 ألف طالب ، كما أن أكثرية الطالبات الملحقات بفرع التعليم في الجامعات هن في كليات التربية والآداب ، أما التعليم الفني والتدريب المهني ، وهو أحد أهم أنواع التعليم المرتبط بالتنمية المحلية والمجتمعة ، فقد بلغ عدد المتخرجات منه 180 طالبة من إجمالي 1456 .

يلحظ مما سبق أن الفجوة في التعليم بين الجنسين ما تزال كبيرة ، خاصة في التعليم الفني والتدريب المهني ، نظراً للكثير من المعوقات المرتبطة بالعادات والتقاليد ونظرة المجتمع لطبيعة هذا النوع من التعليم بكونه لا يناسب المرأة .

هذه الفجوة ليست المعيقة للتنمية فحسب بل يظل أحد أهم العوائق الإيجابية على هذا السؤال : هل وظفت مخرجات التعليم من الفتيات في التنمية ، وهل استغلت قدراتها وكفاءتها بصورة إيجابية وفاعلة !!؟

المرأة والعمل

بالاستناد إلى نتائج مسح الطلب للقوى العاملة في قطاع المنشآت للعام 2003م فإن اليمن تعتبر من البلدان التي تقل فيها نسبة تشغيل النساء عن الرجال ، وعلى ضوء مسح القوى العاملة للعام 1999م بلغت نسبة البطالة بين النساء المتعلقات في اليمن 31,9% مقابل 13,1% من الرجال المتعلمين ، ولا يزال توظيف النساء بأجر منخفض مقارنة بالرجال.

وبالعودة إلى مسح طلب القوى العاملة 2002 / 2003 لم تبلغ نسبة الوظائف مدفوعة الأجر التي شغلتها النساء في المنشآت التي غطاها المسح سوى 8,2% وكن يعملن في صناعات تحويلية (21,1%) ومهن صحية (20,8%) وتربوية وتعليمية (20,2%) وتجارية (31,8%) وخدمات شخصية (9,2%) وفي المسح ذاته أدرج سؤال للمنشآت عما إذا كانت ستعطي أولوية لتوظيف الإناث فلم تبلغ نسبة المنشآت التي أعطت ردود إيجابية سوى (4,4%) في حين أعطت (84,6%) أولوية لتوظيف الذكور ، وليس لدى البقية أولوية تتعلق بتوظيف الذكور والإناث ، والمنشآت التي أقرت بأفضلية توظيف النساء تراوحت في معظمها أنشطة اقتصادية تقليدية .

من هذا نجد أن عمل المرأة يظل محدوداً لاعتبارات مختلفة ومركبة ، فجزء كبير من النساء هن من الأميات ، والمتعلقات منهن يعانين من البطالة ، بسبب توظيف الرجال وظروف العمل غير الملائمة للمرأة والأدوار الأخرى المطلوبة من المرأة ، وعبء المسؤولية الإنجابية ، والتميز ، وعدم تكافؤ فرص التأهيل والتدريب ، وغياب الحماية في سوق العمل.

المرأة والصحة

إن قيام المرأة بدورها التنموي يتطلب صحة بدنية ونفسية وعقلية جيدة ، إلا إن الدراسات تجمع على تدني الوضع الصحي للمرأة ، حيث ترتفع معدلات الخصوبة ، ومعدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس ، وتتابع الولادات ، وقلة الوعي والتتقيف الصحي ، والوصول المحدود لخدمات الرعاية الصحية الأولية .

كل هذا يحد من الفاعلية التنموية للمرأة ، ويقف حجرة عثر أمام دورها المقترض.

المرأة والفقير

تميل المجتمعات عادة لتحميل الفئات الأكثر ضعفاً نتائج المشكلات الاقتصادية ، وتأتي في طليعتها النساء والأطفال . وعلى الرغم من أن النساء العاملات ينتجن نصف الكمية الغذائية العالمية ، لكنهن يشكلن 70% من فقراء العالم البالغ عددهم 1,3 مليار .

وكون اليمن من بلدان العالم الأقل نمواً ، فإن الفقر وإن كان في التسمية (مذكراً) فضحيته الأولى (النساء) ، حيث تشير دراسات عدّة حول الأسر إلى أن المرأة في اليمن هي الأكثر عرضة للفقر، ويُعزى ذلك جزئياً إلى هيمنة القطاع الاقتصادي غير الرسمي، وزيادة عدد النساء ربّات الأسر، والتبعيّة الاقتصادية للمرأة، وذلك نتيجة لتبعيّة المرأة في المجتمع بشكل عام. وتتفاقم هذه الظاهرة خطورة في المناطق الريفية والنائية ، لأنّ النساء الريفيات يرزحن تحت أعباء أعمالهنّ، ويُعانين من الخدمات الاجتماعية الفقيرة، والبنى التحتيّة الهشّة، وفرص العمل القليلة، ومؤشّرات الصّحة والتربية المتدنية. ويتضح من خلال الجدول التالي أن الأسرة التي تعيلها امرأة أفقر من الأسر التي ربها رجل غالباً .

المحافظة	نسبة الأسر في خط الفقر الأدنى بحسب نوع رب الأسرة	
	رجال	نساء
أمانة العاصمة	20,3	25,7
صنعاء	28,1	37,3
عدن	31,3	36,9
تعز	40,6	41,8
الحديدة	39,5	38,3
لحج	30,9	27,5
إب	35,3	26,5
أبين	34,9	42,2
ذمار	28,2	31,8
شبوثة	35,7	30,3
حجة	33,6	43,4
البيضاء	41,7	44,6
حضرموت	50,2	49,4
صعدة	27,5	4,30
المحويت	28,8	29,6
المهرة	20	16
مأرب	21,6	20,5
الجوف	35,9	52,3
عمران	23,8	36,7
الضالع	24,2	23,5

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء (المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999م)

المرأة والمشاركة السياسية

من نافلة القول التأكيد على أن مشاركة المرأة في رسم السياسات العامة ووجودها في أماكن صنع القرار يلعب دوراً حاسماً في النهوض بها وإصلاح أوضاعها . والتمكين السياسي للمرأة ليس ترفاً ولا مجارة لمعاهدات واتفاقيات دولية ، بل مطلب أساسي للعدالة والتنمية ، كون مشاركة جميع فئات المجتمع في الحكم (نساء ورجال) من شأنه أن يرفع مصالح الجميع ، ويستفيد من كل الطاقات والإمكانات .

وعلى الرغم من أن المرأة اليمنية قد حصلت على حق الانتخاب والترشيح (قانونياً) ، إلا أن مشاركتها السياسية لازالت متدنية جداً ، ففي الوقت الذي تحصد فيه الأحزاب عدداً كبيراً من أصوات النساء إلا أنها غير موجودة في مواقعها القيادية ، وليس هناك أية امرأة على صعيد اتخاذ القرار في الأحزاب السياسية الكبرى في اليمن ، ولهذا لا توجد في البرلمان حالياً سوى امرأة واحدة بين ثلاثمائة نائب ، مقارنة بمرأتين في انتخابات 1997م ، وامرأتين فقط في مجلس الشورى المعين !! وتم مؤخراً تعيين امرأة كوزيرة لحقوق الإنسان ، وعدد محدود من القيادات التنفيذية في بعض الوزارات ، وتبلغ نسبة الإناث المديرات إلى مجموع المدراء العاميين 9.5% .

وعلى مستوى المجالس المحلية تم انتخاب 35 امرأة من بين 6000 عضو في فبراير 2001م .

وهذه الأرقام تشير إلى وضع مفاده أن المرأة لازالت بعيدة عن مواقع صنع القرار ، والجدولان التاليان يبينان هذا الإقصاء.

جدول رقم (1) عدد المسجلين في انتخابات 2003/97/93م

عدد المسجلين	الناخبين	رجال		نساء	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد
انتخابات 93	2.688.734	%82	2.209.944	%18	478.790
انتخابات 97	3.492.003	%73	3.364.796	%27	127.207
انتخابات 2003	8.097.162	%58	4.682.048	%42	3.415.114

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات 2003م

جدول رقم (2) إجمالي عدد المرشحات والمرشحين للانتخابات البرلمانية للثلاث الدورات 2003/97/93م

و عدد الناجحين للبرلمان من الجنسين

سنة الانتخاب	عدد المرشحات النساء	عدد الرجال المرشحين	الإجمالي	أعضاء مجلس النواب	
				رجال	نساء
1993	42	3181	3223	299	2
1997	23	3791	3814	299	2
2003	11	1518	1529	300	1

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات 2003م

وماذا بعد :

في ظل ارتفاع معدلات الأمية ، وانتشار البطالة ، وتدهور الأوضاع الصحية ، وغياب المرأة عن موقع صنع القرار والمشاركة فيه ، وتعرض المرأة لمختلف أشكال العنف الاجتماعي ضدها ، ومع شحة الدراسات الوطنية حول العنف ضد المرأة ، إلا أن بعض المصادر تشير إلى تنامي هذا العنف وتعدد صورته مثل الحرمان من التعليم، الحرمان من الإرث بل وحتى الإيذاء البدني والتحرش الذي صار مظهراً مألوفاً عاماً في الشارع ووسائل المواصلات وبيئة الدراسة والعمل ومع هذا لا يتم الإبلاغ عنها بحكم منظومة العادات والتقاليد السائدة !! .

في ظل كل تلك الأوضاع ، يصبح الحديث عن دور المرأة في التنمية حديثاً معقداً ، وسيبقى دورها مرهوناً بمدى الاستعداد لإزالة أو الحد من العوائق الاجتماعية والثقافية والسياسية في طريقها ، وتظل المسألة : كيف يمكن أن تتحول قضية المرأة والتنمية إلى إجماع وطني تقوده كافة الفعاليات والأحزاب السياسية بدءاً بالنظام السياسي القائم وحزبه الحاكم ، الذي يمكن أن يفعل الكثير في مجال تعزيز دور المرأة وتمكينها ، في حدود إمكانياته وصلاحياته ، وما أكثرها إن أراد .

XI . إطلاق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

د/ طارق يوسف، جامعة جورجتاون

تحدياً غير مسبوق في التاريخ الحديث للمنطقة

في العام 2000، بلغ إجمالي القوى العاملة في المنطقة حوالي 104 ملايين عامل، ويتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى 146 مليون عامل بحلول العام 2010 وإلى 185 مليون عامل بحلول العام 2020. إذا لم يتغير المخزون الحالي من العاطلين عن العمل، فإن المنطقة ستحتاج لحلق 80 مليون فرصة عمل خلال العقدين القادمين.

ومع معدل بطالة يبلغ حوالي 15 بالمائة، فإن الهدف الأكثر طموحاً، المتمثل في استيعاب العاطلين عن العمل، فضلاً عن الداخلين الجدد إلى سوق العمل، يتضمن الحاجة إلى خلق حوالي 100 مليون فرصة عمل، أي مضاعفة مستوى التوظيف الحالي خلال أول عقدين من القرن الحادي والعشرين.

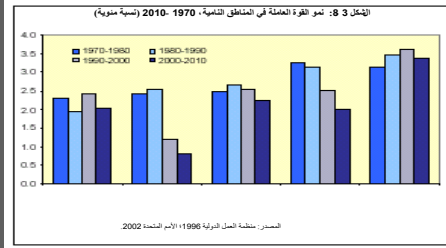
إن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه، بكل المقاييس، تحديات كبيرة، خصوصاً مع المتطلبات الإضافية المتمثلة في اقتران الوظائف الجديدة بزيادة الأجور وزيادة إنتاجية العامل بطريقة تتسق مع اتساع التحصيل العلمي في المنطقة.



د. طارق يوسف
جامعة جورجتاون

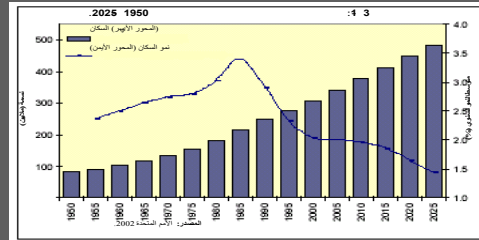
الضغوط التي يشكّلها نموّ القوّة العاملة عالية

قد نجح عن المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية (لنموّ السكاني) في فترة ما بين الخمسينات والثمانينات ارتفاع أعداد السكان الذين هم في سنّ العمل. وانه، مع ارتفاع نسبة هذه الشريحة من السكان منذ الثمانينات، نما عرض القوّة العاملة، وازدادت بمرور الزمن أعداد الوافدين الجدد إلى سوق العمل.



من عبء ديموغرافي إلى هبة ديموغرافي

بالأسكان القول بثقة أنّ حقبة الزيادة الهائلة في أعداد سكان المنطقة قد وُتت، كما أنّ الشواهد تدلّ على أنّ اتجاهات معدلات النموّ السكاني تسير على امتداد المستقبل المنظور نحو الانخفاض. بين عامي 1990 و 2020 سوف يتجاوز النموّ الطارئ على فئات السكان النشطة اقتصادياً (الأعمار بين 15 و 64 سنة) نموّ الفئات المعالة اقتصادياً بمعدل يفوق نظيره في أية منطقة أخرى.

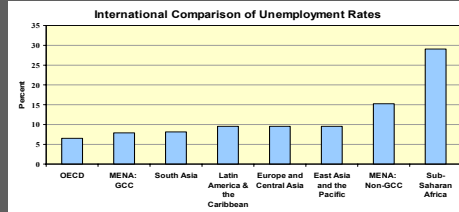


تزايد البطالة خلال التسعينات

أنّ النموّ في القوّة العاملة، على امتداد العقد الماضي، قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف وأنه قد ترقب على هذا أن غدت معدلات البطالة في هذه المنطقة من الأعلى في العالم.

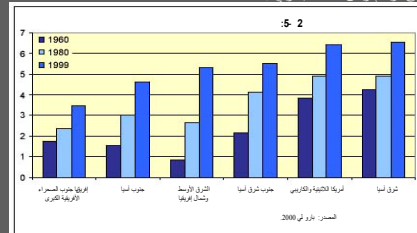
أنّ البطالة قد تركزت على الشباب حيث تراوحت معدلات البطالة بينهم من 37 % من مجموع البطالة في المغرب، إلى 73% في سوريا، مع متوسط عام يبلغ 53 % بالنسبة لجميع البلدان.

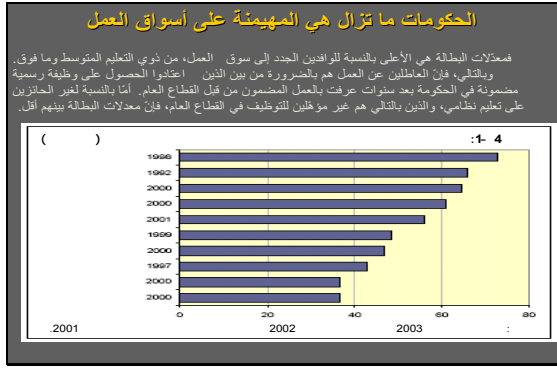
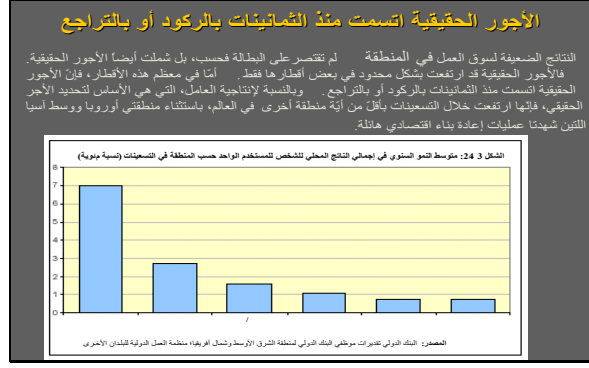
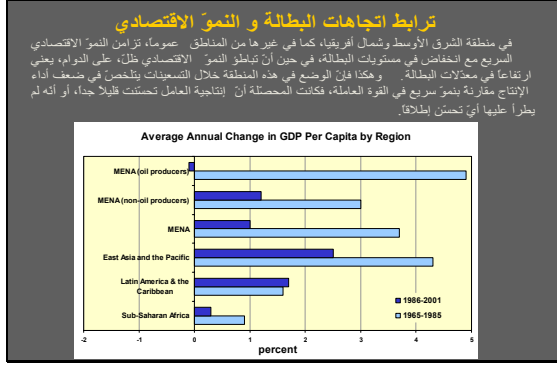
معدلات البطالة بين الإناث على مستوى المنطقة كلّها أكبر من نظيرتها بين الرجال بما يعادل 50%.



ارتفاع مستويات التعليم ومشاركة الإناث في العمل

وأنّ الحقبة بين 1990-2010 سوف تشهد أيضاً ضغط القوّة العاملة من الشباب ذكورا وإناثا. فمشاركة الإناث في العمل منذ الثمانينات تشكل، على وجه الخصوص، أحد أهمّ التطوّرات المؤكّدة في حجم عرض العمالة في المنطقة وبالتالي الجنسية فيه. أن الأمر لا يقتصر على دخول شباب من الجنسين بأعداد كبيرة لأسواق العمل، فبجولة هبة، فضلاً عن ذلك، أكثر تعليمياً بشكل متزايد نتيجة حرص حكومات المنطقة على تخصيص موارد مالية كبيرة للإنفاق على تراكم رأس المال البشري.





تطبيق الخطوات الإصلاحية بقي منقطعاً وغير مكتمل

على الرغم من الجهود التي بذلتها حكومات هذه المنطقة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن تفهماً طرأ على تراكم رأس المال، طبع حقبة الثمانينات واستمرّ خلال التسعينات.

حيث سجلت جميع دول المنطقة تقريباً معدلات منخفضة في تراكم رأس المال الفعلي مقارنة بالعقود السابقة. كما يرى أن عدم استجابة القطاع الخاص لهذه الحالة بشكل قوي، ترجع إلى بطء وتراخي السياسات الإصلاحية.

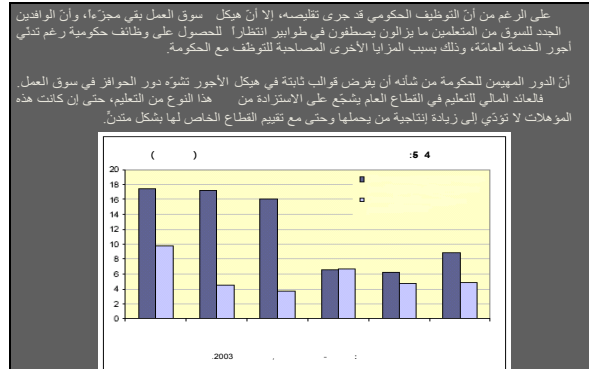
ففي الوقت الذي أتت الإصلاحات الكلية والهيكلة المبكرة فيه إلى تحسين صورة الاقتصاد إلا أن معظم دول المنطقة فشلت في متابعة جهودها الإصلاحية.

إن النزاعات المتواصلة كان لها تأثيراتها السلبية الواسعة على دول المنطقة، إذ لم تقتصر هذه التأثيرات على الدول التي تعاني من النزاعات بل تجاوزتها إلى ما يجاورها من دول في المنطقة.

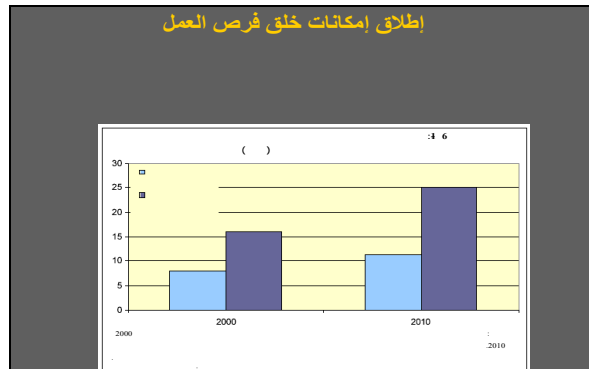
كان أداء هذه المنطقة معقولاً نسبياً، فيما يتعلق بمعدلات نسبة الفقر وعدم المساواة مقارنة بالمناطق الأخرى وأن الفضل في ذلك يرجع إلى حد كبير لسياسات إعادة توزيع الرعيمن البنترول من خلال المدفوعات للعمال أو زيادة التوظيف الحكومي.

أن التوظيف الحكومي يعتبر أداة فعالة نسبياً في التقليل من حدة الفقر، إلا أن معظم مزايا تذهب إلى المتعلمين الذين لا يندرجون عادة ضمن الشرائح الفقيرة فضلاً عن ذلك، إن تكلفة التوظيف الحكومي المفرط تأخذ شكل تنافس في نمو الاقتصاد وتدهور بمعدلات الإنتاجية الأخرى، وهذه بدورها يمكن أن تحد من جهود مكافحة الفقر.

Year	1999	1998	1997	1996
()	2.2	2.1	6	5
()	15.6	30.5	279	486
()	5.1	1.4	24	6
()	11.1	11.0	57	48
()	36.6	45.0	488	506
()	49.0	47.4	315	241
()	23.3	21.0	68	50
()	50.1	69.7	897	1114
()	20.3	6.8	97	31
()	26.0	27.6	132	123
()	84.8	89.8	1128	1010
()	74.7	76.0	480	386



وفي الوقت الراهن فإن البطالة والزيادة السريعة المنتظرة في القوة العاملة المحلية داخل الأقطار المستوردة (سابقاً) للعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي تقم حافزاً إضافياً لتخفيض العمالة المهاجرة إليها بصفة عامة. وفي الوقت نفسه، فإن الهجرة إلى أوروبا تواجه قيوداً (فرضتها سياسات دولها)، وفضلاً عن ذلك فإن هذه الهجرة لا تقدم سوى حلا جزئياً لتحدي العمالة.



تطابق وحدود التدخل في سوق العمل

إن إصلاح الإطار المؤسسي والتنظيمي يساهم في جعل أسواق العمل توفّر دورها بطريقة أفضل . وأن السياسات التي يجري اقتراحها بهدف رفع الضغوط القائمة وتحقيق نتائج أفضل يجب أن تعالج عدم المرونة التي يطبع الهيكل بما في ذلك دور الدولة كمصدر للتوظيف وكفّاح على تنظيم سوق العمل.

ومن أجل أن تصبح هذه السياسات فعالة وقابلة للاستمرار، ينبغي أن يعاد النظر في الحوافز بما يجعلها توجّه العمل إلى القطاع الخاص، وبحيث تصبح معتمدة على اعتبارات العرض والطلب معاً. وإن قائمة هذه السياسات تتراوح ما بين التناقص الطبيعي لأعداد الموظفين وتجميد الأجور، إلى إدخال تعديلات مهمة على الأجور أو تقليص العزاي، وإلى إجراء تخفيضات مباشرة في النفقات من خلال تسريح العمال.

إتباع إجراءات أكثر مرونة في التوظيف والتسريح من العمل هو من أهم قضايا السياسات ذات الصلة في إصلاح نظم العمل المؤثرة على القطاع الخاص. ذلك أن هذه النظم تحدّ من فرص خلق الوظائف، وتقلّ من المرونة بشأن القوة العاملة.

ويعاني العمال، نتيجة لذلك، من فترات بطالة طويلة الأمد الذي يؤدي إلى تدهور مهاراتهم وإلى فقدان ما اكتسبوه من خبرة في العمل. وترتفع كذلك معدلات البطالة التي يتعرض لها النساء والشباب مما يحدّ من فرص المجموعات المعرومة في الخروج من دائرة الفقر. ويحدّ العمال أنفسهم، بسبب قلة فرص العمل في الاقتصاد المنظم، مدفوع نحو القطاع غير المنظم الذي يفتقر إلى صور الرعاية الاجتماعية.

أما عن سياسات سوق العمل النشطة فإن لها حدوداً، وأنها صورة أخرى من صور التدخل التي استخدمتها على نطاق واسع كل من الدول النامية والصناعية على السواء. هذه السياسات شملت تقديم الدعم للأجور والتوظيف والتدريب وإعادة تدريب العاملين عن العمل واستحداث برامج مباشرة لخلق وظائف، وتقديم خدمات للبحث عن فرص العمل. وهي تهدف لخلق فرص توظيف والإعانة على مخاطر سوق العمل.

وطني الرغم مما تنطوي عليه سياسات سوق العمل النشطة من إغراء سياسي وما تسهم به في إزالة الفقر، إلا أن الشواهد المستقاة من تجارب الدول النامية والصناعية على السواء تشير إلى أن هذه السياسات تلعب دوراً محدداً في معالجة المشاكل الهيكلية في أسواق العمل أو في تخفيض مستويات البطالة العالمية. ولا يتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حتى مع إنفاق مبالغ هائلة، أن يتخطى أن يرتفع، أن يستفيد من هذه البرامج سوى نسبة ضئيلة من القوة العاملة.

إصلاح أسواق العمل يُعدّ مكتوماً ضرورياً في إصلاح السياسات الاقتصادية، إلا أنه غير كافٍ لمواجهة تحدي العمالة الذي تواجهه المنطقة الآن وعلى امتداد العقدين الفائتخاض علم في النسبة الإجمالية للبطالة. حتى أكثر الأجنحة طموحاً لإصلاح أسواق العمل إن تكون كافية لتحقيق مستوى النمو المطلوب في التوظيف على مدى العقود القليلة القادمة لخفض البطالة واستيعاب الداخلين الجدد إلى أسواق العمل.



XII . السياسات و البرامج الحكومية لتنمية فرص العمل في اليمن- التحديات و الآفاق المستقبلية

د/ مطهر العباسي، وزارة التخطيط والتنمية

فرص التشغيل و ظاهرة البطالة في الاقتصاد اليمني

- تاريخياً، تفاعل المجتمع اليمني مع توسيع فرص العمل عن طريق الهجرة الخارجية
 - تارة نحو شرق آسيا، وأخرى نحو القرن الأفريقي،
 - توجه أفواج الهجرة نحو أوروبا وأمريكا،
 - اتجاه موجات الهجرة نحو مناطق الخليج العربي،
- مثل عقد التسعينات بداية لبروز مشكلة التشغيل وتزايد ظاهرة البطالة:
 - عودة حوالي مليون مغترب من دول الخليج بعد حرب الخليج الثانية
 - تزايد فانض عرض العمل وبرز مشكلة البطالة وحدتها

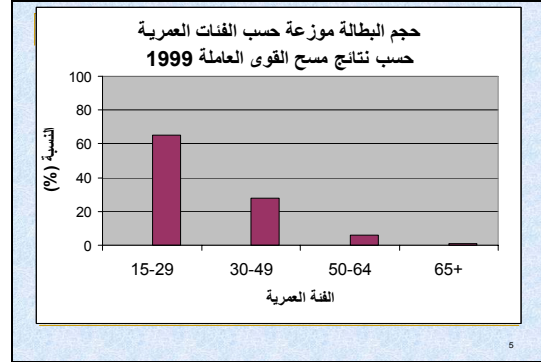
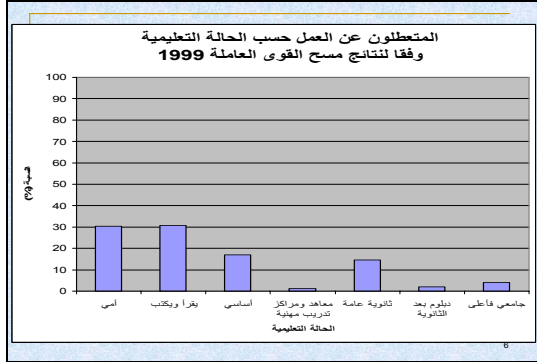
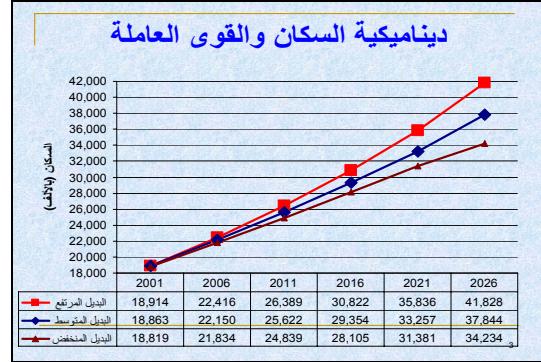
السياسات و البرامج الحكومية لتنمية فرص العمل في اليمن - التحديات و الآفاق المستقبلية -

د. مطهر عبد العزيز العباسي

2005

اتجاهات البطالة والقوى العاملة خلال الفترة 1995-2004

%	2004	2000	1995	المؤشرات
3.0	19.7	17.9	15.1	()
4.2	10,3	9,3	7,6	() 15
-	46.2	46.0	45.8	(%)
4.3	4,727	4,274	3,462	()
3.8	4,049	3,765	3,126	()
-	13.3	11.9	9.7	(%)



معالم اختلال التوازن القائم في سوق العمل

- نمو قوة العمل بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان ومعدلات نمو الاقتصاد الوطني،
- ضعف القطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعة وعجز القطاعات الأخرى عن توفير الفرص العمل البديلة،
- سياسات التثبيت الاقتصادي الكلي تؤدي إلى تباطؤ الطلب على القوى العاملة،
- مصادر الطلب على العمل محدودة، تقابلها مصادر عرض وفيرة.

8

الأهمية النسبية والتوزيع القطاعي للمشتغلين خلال الفترة 2004-1995

2004		1995	
%	()	%	()
54.17	2,195	51.7	1,617
0.46	18.7	0.3	10
3.75	152.0	4.0	126
0.33	13.4	0.4	13
6.91	280.0	6.7	210
12.44	504.0	10.7	333
3.45	140.0	4.4	137
0.81	33.0	1.0	32
6.61	268.0	8.9	277
11.06	448.0	11.2	349
100.00	4,052.1	100	3,126

7

تحقيق هدف التثبيت والاستقرار الاقتصادي

2004	2000	1994	1991	%
3.9	4.4	2.16	2.0	
10.8	4.6	49.4	37.0	
18.4	12.4	2.8	3.0	()
-3.2	5.4	-17.4	-4.0	
4.1	4	40	82.5	
30.1	24.8	7.2	-6.7	
46.4	57.9	196	140.0	
2.3	3.9	46.8	92.3	

10

جهود الحكومة في تنمية فرص العمل:

- خلال الفترة 90-94، لم يتبلور تصور واضح لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية،
- مع بداية 1995، المؤشرات تنذر بحدوث أزمة اقتصادية، توفر الإرادة السياسية لوقف التدهور وإنعاش الوضع الاقتصادي، بالعمل في مسارين:
- المسار الأول: البدء بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي
- المسار الثاني: إعداد وتنفيذ الخطط الخمسية واستراتيجية التخفيف من الفقر

9

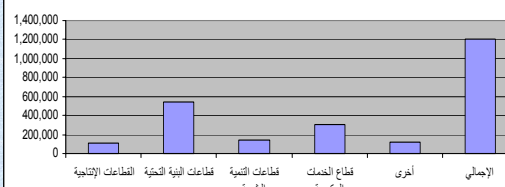
تعزيز وتوسيع البرامج والمشاريع الهادفة إلى توليد فرص العمل.

()	()	()	/
9.645	9.3	110.7	1948
11.695	8	300.9	4120
14	39.3	3,907	

12

تزايد حجم الاستثمار العام لتفعيل الطلب وتوليد فرص العمل

الاجمالي التراكمي للإلتحاق الاستثماري العام خلال الفترة 2004-1995



11

تحديات جانب العرض:

- تزايد مخرجات التعليم الجامعي ولا تتلائم مع احتياجات سوق العمل،
- خلال الفترة 2004-2000 خريجي الجامعات الحكومية فقط حوالي 75 ألف طالب وطالبة،
- الخريجون من الكليات النظرية حوالي 85%،
- خريجي الكليات العلمية حوالي 15%.
- الأفتقار إلى المهارات المطلوبة في سوق العمل

14

تحديات تواجه فرص التشغيل في سوق العمل

- أ- تحديات جانب العرض:
- حجم قوة العمل واتجاهات نموها في المستقبل

2026	2021	2016	2011	2006	2001
11466	9778	8240	6866	5724	4852
11098	9651	8213	6861	5722	4852
10646	9492	8187	6856	5724	4852

13

ب - تحديات جانب الطلب:

- المتغيرات والمستجدات في أسواق العمل الإقليمية والدولية:
- تزايد العوائق أمام سهولة انتقال العمالة اليمنية إلى السوق الخليجي
- ما يزال السوق الخليجي يستقدم عمالة غير ماهرة من مناطق أخرى
- تزايد الطلب في السوق الخليجي على المهارات النوعية والمتخصصة من الكفاءات اليمنية

18

• أهم الصعوبات التي تواجهها المنشآت في توظيف العاملين بأجر

■ عدم توفر:

- مهارات اللغة الأجنبية (%39.8)
- مهارات الكمبيوتر (%22.5)
- مهارات استخدام المعدات (%26.1)
- مهارات حسابية (%11.0)

15

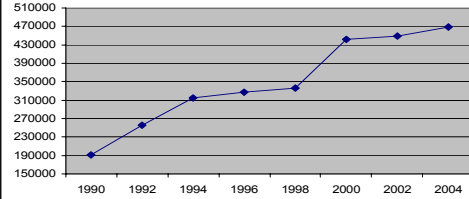
• تمثل المنشآت الصغيرة (1-4 عامل) المصدر الرئيسي للتشغيل

حجم	(%)	(%)
4-1	64.5	47
9-5	10.5	15.1
19-10	6	16.8
20	19	21.1

18

• تدني فرص التوظيف في القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام

إجمالي الموظفين في الجهاز الإداري المدني للحكومة والقطاعات العام والمختلط



• يتجه الطلب المتوقع نحو التأهيل الأعلى

%	%	
0.3	12.10	
0.06	30.80	/
4.9	2.70	
14.2	1.90	
11.4	22.70	
30.8	4.60	
38.3	10.20	
0.06	0.80	

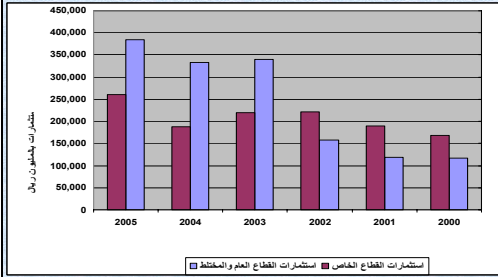
20

• زيادة الطلب المتوقع على المتخصصون والفنيون

1.3	3.4	
28.9	8.1	
39.8	8.9	
6.8	8.6	
6	35	
0	2.3	
11.6	10.3	
1.6	13.8	
4	6.8	
0.4	2.7	

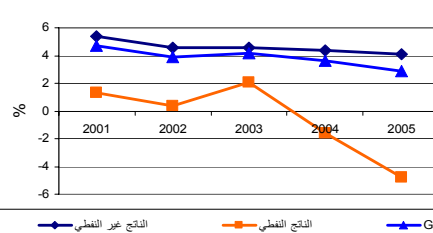
19

• تراجع حجم الاستثمار للقطاع الخاص خلال الفترة 2004-2000 (بالمليون ريال)



• تدني معدل النمو الاقتصادي وخاصة في القطاع النفطي

معدل نمو الناتج المحلي



ما العمل؟ معالم إستراتيجية التشغيل (1)

- استقطاب رأس المال اليمني المهاجر وتهيئة البيئة المناسبة له
- جذب الاستثمارات المباشرة من دول الخليج وتقديم مزايا أفضل.
- الترويج لفرص الاستثمار المتاحة لدى الأوساط الإقليمية والدولية.
- تفعيل الجهاز المصرفي وتسهيل فرص الإئتمان المحلي وتوجيهه نحو الاستثمارات التنموية.

24

توجهات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2001-2006

- تحفيز النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل لحد من البطالة
- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية
- تقليل الاعتماد على النفط وتنمية القطاعات الواعدة،
- تعزيز الشراكة مع الأسرة الدولية لتحقيق أهداف التنمية الألفية،
- تعزيز الدور الفاعل للقطاع الخاص في التنمية،
- بناء علاقات فاعلة مع المحيط الإقليمي والدولي،

23

ما العمل؟ معالم إستراتيجية التشغيل (2)

- تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتوليد فرص العمل.
- توسيع برامج التأهيل والتدريب الفني والمهني لاستيعاب القوى العاملة في سن الشباب،
- تفعيل الحوار مع دول الجوار لتسهيل دخول عنصر العمل اليمني إليها.
- رفع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والبناء المؤسسي للأجهزة الحكومية

25

وشكراً لكم،،

26

XIII . العمالة و القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية

الأستاذ/ شوقي هائل سعيد، مجموعة شركات هائل سعيد أنعم

مقدمة :

أدت التطورات الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية إلى تغيير بنية النظام الاقتصادي الدولي والاتجاه نحو آليات السوق والاعتماد على القطاع الخاص في توظيف الموارد البشرية ، والإمكانيات الاقتصادية المتاحة وتحقيق التنمية الاقتصادية عبر شراكة فاعلة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ، كما شهدت السنوات الأخيرة تحولات متسارعة على صعيد ثورة المعلومات وتساعد ظاهرة العولمة وتحرير التجارة الخارجية ، وإطلاق قوى المنافسة ، وتحرك رؤوس الأموال ونشاط الشركات عابرة القارات ، ومن ناحية أخرى شهد الاقتصاد اليمني في السنوات العشر الأخيرة تطورات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني وفي فلسفة الإدارة الاقتصادية وخاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في إبريل 1995م بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والذي أعاد رسم حدود الوظيفة الاقتصادية للدولة وأفسح المجال واسعاً للقطاع الخاص والفعاليات الفردية، وبناءً على ذلك اتجه القطاع الخاص نحو توسيع نشاطه في كل أوجه وقطاعات الاقتصاد الوطني .

وتمثل قضية العمالة إحدى القضايا الهامة التي تحدد قدرة القطاع الخاص على النمو والتطور ، حيث تعتبر العمالة المؤهلة والمدرّبة إحدى العوامل الرئيسية التي تمكن القطاع الخاص من الانطلاق في توسع نشاطه الاستثماري والتي من الأهمية بمكان أن تواكب مهاراتها وقدراتها التدريبية والعلمية طبيعة الوظائف الجديدة التي يتطلبها سوق العمل .

هذه الورقة تناقش الوضع الحالي للعمالة وسوق العمل من خلال بناء مؤشرات عن واقع سوق العمل ودور القطاع الخاص في التوظيف والعمالة وكذا الاختناقات التي تواجه سوق العمل فضلاً عن استعراض تجربة مجموعة شركات هائل سعيد في التوظيف واستيعاب العمالة وكذا جوانب التدريب والتأهيل الفني والمهني التي تقوم بها المجموعة .

أولاً : الوضع الراهن لسوق العمل :

يتميز سوق العمل بأنه سوق أولي غير منظم ، لا يستجيب بدرجة كافية للتغيرات الهيكلية في سوق العمل ، كما لا تتحدد فيه بدقة مؤشرات واضحة عن اتجاهات ونوعية التخصصات العلمية والمهنية والتقنية التي يتطلبها القطاع الخاص ومجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ومع ذلك فقد تكونت في السنوات الخمس الأخيرة مكاتب تشغيل العمالة في بعض المحافظات لتقديم خدماتها المختلفة للباحثين عن عمل فضلاً عن تكوين قاعدة بيانات عن سوق العمل وعن الوظائف الشاغرة والتخصصات المطلوبة فيه وبالرغم من ذلك لم تكتمل وتتكامل مكونات هذا النظام بعد ، إذ لا تزال المنشآت الخاصة وفقاً لمسح الطلب على القوى العاملة تعتمد في توفير احتياجاتها من العمالة على العلاقات الشخصية وبنسبة تصل إلى 96.6% كما أن حوالي 80% من منشآت القطاع الخاص لا تعلم شيئاً عن مكاتب تشغيل العمالة ونوعية الخدمات التي تقدمها .

ويمكن إبراز الوضع الراهن لسوق العمل من خلال المؤشرات الآتية :

النمو المطرد في حجم القوى العاملة :

يشهد سوق العمل تزايداً مطرداً في أعداد القوى العاملة ، فقد زادت القوى العاملة من 4091 ألف عامل وعاملة في عام 1999م إلى 5116 في عام 2005م ، كما بلغت تقديرات القوى العاملة 5310 عامل وعاملة عام 2006م ، وبالتالي فإن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل يبلغ في السنوات الأربع الأخيرة إلى ما قرابته (200 ألف) عامل وعاملة سنوياً ، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني والذي بلغ 3.5% ، وبالرغم من أن النتائج الأولية لتعداد 2004م قد أظهرت انخفاض معدل النمو السكاني إلى 3.02% ، إلا أنه يظل مرتفعاً ، إذا أخذنا في الاعتبار المقارنات الدولية ، كما ساهم في نمو القوى العاملة تحسن المستوى الصحي وانخفاض معدل الوفيات .

جدول (1) مؤشرات القوى العاملة

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السكان في سن العمل (15-64) (مليون)	-	9.2	9.6	9.9	10.3	-	-	-
القوى العاملة (ألف)	4091	4246	4407	4574	4748	4928	5116	5310
عدد المستفيدين (ألف)	3622	3741	3861	3941	4049	4163	4281	4902
عدد البطالة (ألف)	469	505	546	633	699	765	835	908
نسبة البطالة	11.5	11.9	12.4	13.8	14.7	15.5	16.3	17.1

المصدر : مسح الطلب للقوى العاملة 2003م + التقرير التقييمي النصف مرحلي للخطة الخمسية الثانية 2001-2005م .

تزايد الفجوة بين العرض والطلب من القوى العاملة :

تتزايد الفجوة بين العرض من القوى العاملة والطلب عليها ، وهو ما يتجلى إذا ما علمنا أن عدد المشتغلين قد زاد من 3622 ألف عامل وعاملة إلى 4281 ألف عامل وعاملة خلال الفترة (1999-2005م) ، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة تتناسب مع الزيادة في العرض من القوى العاملة ، نظراً لظروف الركود الاقتصادي الذي يعيشه الاقتصاد بسبب السياسات المالية والنقدية الانكماشية ، فضلاً عن العوائق التي تواجه بيئة الاستثمار على نحو تحول دون نمو وزيادة حجم الاستثمار المحلي والأجنبي بالإضافة إلى أن القطاع العام والإداري للدولة لم يعد يستوعب أعداداً متزايدة من العمالة بسبب التضخم الوظيفي الذي يعانيه وكذلك التوجه نحو تقليل التوظيف الحكومي .

محدودية فرص العمل :

كما تجمعت عوامل وأسباب أخرى بالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي أدت مجتمعة إلى محدودية فرص العمل التي يولدها الاقتصاد سنوياً ، كتزايد نشاط التهريب وتحرير التجارة الخارجية غير المتدرج والذي ترتب عليه انخفاض حجم الاستثمار والإنتاج المحلي لكثير من الصناعات المحلية ، بل توقفت بعض الصناعات الوطنية كلياً أو جزئياً بسبب المنافسة غير المتكافئة مع المنتجات الأجنبية .

تزايد معدل البطالة :

يواجه سوق العمل ظاهرة البطالة وتزايد أعداد الباحثين عن عمل والتي تصل حسب التقديرات في عام 2005م إلى 16.3% الأمر الذي يعني أنها أصبحت مشكلة اقتصادية واجتماعية ، فهي من ناحية تمثل إهدار لجزء من رأس المال البشري ، وهي من ناحية أخرى تتسبب في تزايد نشاط الاقتصاد غير المنظم فضلاً عن أنها تفرز بعض الظواهر الاجتماعية السلبية (عصابات السرقة ، السطو ،)

تزايد الأهمية النسبية للعمالة غير الماهرة :

يتصف سوق العمل بأن معظم قواه العاملة تنتمي إلى فئة العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة من ذوي المؤهلات البسيطة ، وبهذا الخصوص فقد أشار تقرير مسح الطلب على القوى العاملة في المنشآت إلى أن 57.1% من العمالة يجيدون القراءة والكتابة ويحملون شهادة التعليم الأساسي فما دون ذلك ، ويصور الجدول الآتي الوضع الراهن للقوى العاملة (المشتغلين) حسب الحالة التعليمية .

جدول (2) توزيع العاملين (المشتغلين) حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	إجمالي
أمي	12	12	12.1
يقرأ ويكتب	19.1	9.8	18.4
ابتدائي /إعدادي /أساسي	27.7	13.8	26.6
معاهد تدريب مهني	2.7	1.6	2.7
ثانوية فنية أو مهنية	2	1.4	1.9
ثانوية عامة	22.5	25	22.5
دبلوم بعد الثانوية	4.2	9.2	4.6
جامعي فأعلى	9	26.4	10.2
غير محدد	0.8	0.8	0.8
النسبة	100	100	100
الإجمالي	238.666	19.242	257.908

المصدر : نتائج مسح الطلب للقوى العاملة في قطاع المنشآت - 2003م

ومن الجدول السابق يتضح أن العمالة الفنية والتقنية تمثل ما نسبته 1.9% فيما تمثل العمالة المهنية 2.7% ، الأمر الذي يجعل سوق العمل يتصف بعدم المرونة وعدم القدرة على التكيف والاستجابة للتطورات التقنية والتكنولوجية ، والتخصصات التي عكستها وتقتضيها نتائج ثورة المعلومات والتكنولوجيا ، كما يمكننا القول بقدر كبير من الثقة أن سوق العمل سيظل يعاني من اختناقات حادة في كثير من التخصصات العلمية والفنية والتقنية .

تركز العمالة في القطاع الزراعي

يظل قطاع الزراعة هو المستقبل الرئيسي للقوى العاملة ، حيث يستوعب حوالي 54.17% في عام 2003م ، يليه قطاع التجارة والمطاعم ، الذي يستوعب 12.44% من إجمالي القوة العاملة ثم قطاع الخدمات الذي يستوعب 10.87% من إجمالي القوة العاملة أي أن قطاعات الزراعة والتجارة والمطاعم والخدمات تستوعب ما قرابته 77.48% ، بينما تستوعب بقية القطاعات الاقتصادية 22.52% من القوة العاملة .
من ناحية أخرى تشير البيانات في الجدول رقم (3) إلى أن الهيكل القطاعي للعمالة خلال الفترة 2000- 2003م ، لم تشهد تغيراً يستحق الذكر مقارنة بما كان عليه الوضع في عام 2000م .

جدول (3) توزيع القوى العاملة (المشتغلون) حسب القطاع الاقتصادي

النشاط	2000		2003	
	العدد بالألف	الأهمية النسبية	العدد بالألف	الأهمية النسبية
الزراعة	2038	54.58	2195	54.17
الصناعة	153.1	4.26	170.7	4.21
بقية القطاعات الإنتاجية	259.3	6.94	293.4	7.24
قطاع الخدمات	395	10.58	441	10.87
التجارة والمطاعم	455	12.18	504	12.44
الخدمات الحكومية	428	11.46	448	11.06
الإجمالي	3374.2	100	4052.1	100

المصدر : التقرير التقييمي النصف مرحلي للخطة الخمسية الثانية 2001-2005م

عدم موازنة مخرجات التعليم

تتصف مخرجات التعليم بعدم موازنتها متطلبات سوق العمل والاحتياجات الفعلية من التخصصات المختلفة ، وبالتالي يمكننا القول بيقين أن سوق العمل يتصف بعدم التوازن بين مخرجات التعليم وبين نوعية الوظائف وفرص العمل التي يولدها الاقتصاد في المجالات الصناعية والتجارية والخدمية . وتلك التي يطلبها القطاع الخاص مما يدفع القطاع الخاص إلى الاعتماد نسبياً على العمالة الأجنبية .

استمرار تزايد الاختلال الهيكلي في سوق العمل

ومن البيانات المتاحة عن سوق العمل يتضح استمرار الاختلال الهيكلي في سوق العمل في السنوات القادمة ، حيث تتوقع الخطة الخمسية الثانية استمرار فجوة العرض بين العمالة بحوالي 489 ألف عامل ، حيث تقدر الخطة الخمسية الثانية أن نمو الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة سيؤدي إلى إيجاد حوالي 896 ألف فرصة عمل خلال سنوات الخطة 2001-2005م ، حيث يستوعب قطاع الخدمات الحكومية حوالي 35 ألف عامل بينما يستوعب القطاع الخاص حوالي 861 ألف فرصة عمل ، أي أن القطاع الخاص سيظل المصدر الرئيسي لفرص العمل الإضافية التي ستوفرها الخطة ، غير أن الوضع الراهن للقطاع الخاص لا يستطيع بإمكانياته وطاقاته الإنتاجية المتاحة والكامنة أن يخلق فرص عمل كثيرة حسب توقعات الخطة نظراً لمحدودية القطاع الخاص وسيطرة الركود الاقتصادي ووجود عوائق وتحديات تضعف قدرته على التوسع في مجالات وأوجه النشاط الاقتصادي وبالتالي سيظل سوق العمل يعاني من تزايد أعداد العاطلين عن العمل الأمر الذي يتطلب البحث عن حلول ومعالجات لهذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الهامة وإعادة النظر في نظام التعليم والتأهيل والتدريب والتفكير في إيجاد أسواق خارجية تستوعب فائض العمالة ..

ثانياً: دور القطاع الخاص في التوظيف والعمالة

أدت التطورات المتسارعة على الصعيد الاقتصادي محلياً ودولياً إلى تزايد الأهمية النسبية للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ، وقد مثل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مطلع 1995م نقطة تحول محورية في فلسفة التنمية وطبيعة النظام الاقتصادي وإعادة توزيع الأدوار بين اللاعبين في الحياة الاقتصادية على نحو أفسح المجال واسعاً للقطاع الخاص ليلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإطلاق قوى السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي .

وقد وجد القطاع الخاص نفسه أمام مرحلة جديدة من الشراكة مع القطاع العام والتي لم تتضح ملامحها بعد ، كما لم يبلور القطاع الخاص في مجموعه رؤية واضحة للتعاظم مع المستجدات الاقتصادية التي أفرزها الواقع الجديد وما زال الأمر يتراوح بين ماضٍ مثقل بالتعقيدات والتشوّهات وحاضر مليء بالتحديات والصعوبات ومستقبل يخبئ كثيراً من المفاجآت والتغيرات المتسارعة الإيقاع في جوانب شتى .

ويعتبر القطاع الخاص المشغل الرئيسي للعمالة إذ تشير الإحصائيات إلى أن حجم العمالة التي استوعبها القطاع الخاص في عام 2000م بلغت 3337 ألف عامل وعاملة تمثل ما نسبة 88.6% من إجمالي قوة العمل على النحو الموضح في الجدول .

جدول (4) العمالة (المشتغلون في القطاع الخاص والحكومي)

البيان	2000	%	2005	%	الزيادة الصافية	%
القطاع الخاص	3337	88.6	4198	90	861	96.1
القطاع الحكومي	428	11.4	463	10	35	3.8
الإجمالي	3765	100	4661	100	896	100

المصدر : الخطة الخمسية الثانية 2001-2005م

من جانب آخر عولت الخطة الخمسية الثانية على القطاع الخاص في خلق فرص عمل قدر بحوالي 861 ألف فرصة عمل ونسبة 96.1% من إجمالي العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل خلال سنوات الخطة ، غير أن ثمة مؤشرات إحصائية تؤكد تراجعاً ملحوظاً في قدرة الاقتصاد بما في ذلك القطاع الخاص على التوظيف والتشغيل للعمالة ، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الأمرين الآتيين :

- الأول : تراجع ملحوظ في حجم الاستثمار الخاص ، إذ تشير الإحصائيات إلى أن استثمار القطاع الخاص انخفض من 59% إلى 39% من إجمالي الاستثمار الكلي خلال الفترة (98-2002م)
- الثاني : تراجع قدرة الاقتصاد وخاصة القطاع الخاص على التوظيف ، حيث انخفضت إلى 80% من القوة العاملة في عام 2002م ، بعد أن كانت حوالي 88.6% في عام 2000م .

وهذا التراجع الذي يشهده الاقتصاد سواء في الاستثمار أو التوظيف واستيعاب العمالة يعكس جملة من الحقائق عن خصائص البيئة الاستثمارية منها ما يلي :

- أن البيئة الاستثمارية لا تزال مليئة بكثير من التعقيدات والقيود التي تحد من نشاط القطاع الخاص كالمسلوك البيروقراطي وانتشار ظاهرة العمولات (الرشاوي) لإنجاز المعاملات وصيرورته كحالته اعتيادية في التعامل ، فضلاً عن المشاكل المتعلقة بالنظام القضائي وتعدد جهات الضبط القضائي .
- لا يزال الاستثمار في مجمله يشهد حالة من الركود الاقتصادي المتناول بسبب الطبيعة الانكماشية للسياسة الاقتصادية التي انطوي عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي فضلاً عن الافتقار إلى سياسة محفزة للنمو الاقتصادي ومعززة لنشاط القطاع الخاص .
- من غير المرجح أن يشهد القطاع الخاص في الفترة القادمة نمواً متسارعاً في مجالات الاستثمار والتصنيع وخلق فرص عمل متنوعة ، نظراً لوجود أوجه قصور ذاتية في قدرات القطاع الخاص وفي أطره المؤسسية ، إذ يغلب على هيكل القطاع الخاص طابع المنشأة الصغيرة والتي تصل إلى 95% من إجمالي منشآت القطاع الخاص ، وبالتالي لا يتمكن في الغالب من إقامة منشآت استثمارية كبيرة بحيث يستفيد من وفورات النطاق والتي تسهم في تحسين كفاءة الأداء وتعزيز قدراته الإنتاجية والتنافسية .

ثالثاً : تجربة مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه في التوظيف والعمالة

ارتبط نشأة وتطور النشاط الصناعي للمجموعة بالمرحلة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني بصورة عامة والتي تعود إلى النصف الأول من سبعينات القرن الماضي حينما بدأ التخطيط للتنمية والتطوير في شكل برامج وخطط اقتصادية ثلاثية ثم خمسية متلاحقة ، وقد أدركت المجموعة منذ الوهلة الأولى أهمية المساهمة في إيجاد قاعدة صناعية واسعة فعمدت إلى تأسيس وإنشاء شركات صناعية متنوعة النشاط فضلاً عن النشاط المتلازم في القطاعات التجارية والخدمية والزراعية ، وفي سبيل ذلك استوعبت أعداداً متزايدة من العمالة المحلية بمختلف تخصصاتها وبما يلبي احتياجات المجموعة بالإضافة إلى استقدام عمالة أجنبية متخصصة غير متوفرة في سوق العمل المحلي ، وفيما يلي استعراض لبعض المؤشرات الإحصائية عن القوى العاملة التي استوعبتها المجموعة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي :

العمالة في القطاع الصناعي

يمثل النشاط الصناعي للمجموعة المجال الأول والرئيسي الذي اتجهت إلى الاستثمار فيه والذي أضحت أكثر الأنشطة توسعاً وأكبرها تنوعاً وتطوراً ، فهو من ناحية يستوعب عشرة حقول إنتاجية في المجال الصناعي (البسكويت ، الحلويات ، السمن والصابون ، الألبان والعصائر ،) ، وهو من ناحية ثانية خلق فرص عمل لحوالي 8733 موظف وموظفة ، تمثل حوالي 73.5% من إجمالي القوى العاملة في المجموعة على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (5) عن عدد العاملين (المشتغلين) في المجموعة بحسب القطاع الاقتصادي ، ويعود الاهتمام الكبير بالنشاط الصناعي إلى إدراك المجموعة لأهمية الصناعة وتحديدأ الصناعة التحويلية كمدخل مكين للازدهار والتطور الاقتصادي وكأساس ملائم لإحداث نقلة نوعية في بنية الاقتصاد الوطني .

جدول (5) عدد العاملين (المشتغلين) في المجموعة بحسب القطاع الاقتصادي مارس 2005م

م	القطاع	عدد العمالة		الإجمالي	نسبة المحلي إلى الإجمالي %	نسبة الأجنبي إلى الإجمالي %
		محلي	أجنبي			
1	القطاع الصناعي	8733	101	8834	73.55	0.85
2	القطاع التجاري	2225	27	2252	18.74	0.23
3	القطاع الخدمي	763	24	787	6.43	0.20
	الإجمالي	11721	152	11873	98.72	1.30

المصدر : مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه قطاع التنظيم والموارد البشرية مارس 2005م

القطاع التجاري

يحتل القطاع التجاري المرتبة الثانية من حيث عدد العاملين الذين تستوعبهم المجموعة فقد بلغ عددهم في هذا القطاع 2225 عامل و عاملة يمثلون ما نسبته 18.74% من إجمالي القوى العاملة ، ويتركز نشاط المجموعة في مجال الاستيراد والتسويق المحلي والتصدير الخارجي لأهم المنتجات سواء تلك التي تقوم بإنتاجها أو تقوم فقط بتسويقها وتصديرها إلى الأسواق الخارجية .

القطاع الخدمي

يأتي القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة من حيث عدد العاملين الذين تستوعبهم المجموعة ، ولعل ذلك يعود جزئياً إلى حداثة هذا القطاع نسبياً وتركزه في جوانب خدمية هي في الأساس تخدم القطاع الصناعي والتجاري ، انطلاقاً من أهمية التكامل في النشاط الاقتصادي عموماً للمجموعة ، ومع ذلك يشهد هذا القطاع نمواً مطرداً من حيث نوعية الخدمات التي يقدمها فهو يشتمل على عدد من الشركات والمؤسسات بالداخل والخارج والتي تشكل محفظة متنوعة من الخدمات المالية والمصرفية وخدمات التأمين والملاحة ووكالات السفر والنشاط الفندقي والصحي ...

جدول رقم (6) يبين عدد ونسبة العمالة المحلية (ذكور وإناث) في قطاعات المجموعة

م	القطاع	عدد العمالة المحلية		الإجمالي	نسبة الذكور إلى الإجمالي %	نسبة الإناث إلى الإجمالي %
		ذكور	إناث			
1	القطاع الصناعي	8304	429	8733	95	5
2	القطاع التجاري	2163	62	2225	97	3
3	القطاع الخدمي	705	58	763	92	8
	الإجمالي	11172	549	11721	95	5

المصدر: ، مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه قطاع التنظيم والموارد البشرية مارس 2005 م .

ومن الجدول أعلاه يتضح أن العدد الإجمالي للإناث العاملات في مختلف قطاعات المجموعة قد بلغن (549) موظفه يمثلن ماقرابته 5% من إجمالي العمالة .

من جانب آخر تمثل العمالة المحلية في كل القطاعات حوالي 98.72% فيما لا تتجاوز العمالة الوافدة مانسبته 1.30% فقط من إجمالي العمالة في المجموعة .

الجدير بالذكر أن نشاط المجموعة بكل قطاعاته يخلق فرصاً وظيفية غير مباشرة لعدد كبير من العمالة في إطار الوسطاء والمسوقين .. والمحلات والبائعين .

التنوع في العمالة :

تتسم العمالة التي تعمل في شركات المجموعة بالتنوع في المؤهلات والتخصصات نظراً لتنوع النشاط وتعدد مستوياته ، وهو مايمكن تبينه من خلال الجدول الآتي :

جدول (7) يبين العمالة في المجموعة بحسب مستوى التحصيل العلمي

إعدادية	%	ثانوية	%	دبلوم فني	%	جامعي	%	ماجستير	%	دكتوراه	%	الإجمالي
5302	44.65	3374	28.41	1117	9.40	2037	17.15	42	0.35	1	0.008	11873

المصدر: ، مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه قطاع التنظيم والموارد البشرية مارس 2005 م .

ومن الجدول رقم (7) أن العاملين من حملة الثانوية والإعدادية يمثلون 73.06% من إجمالي العاملين في المجموعة وبنسبة 28.41% ، 44.65% لكل منها على الترتيب ، من جانب آخر يمثل العاملون من ذوي المؤهلات الجامعية نسبة 17.15% فيما يمثل حملة مؤهلات الدبلوم الفني والمهني 9.40% ، وبالنسبة لحملة الماجستير والدكتوراه فمن الطبيعي أن تكون النسبة متدنية ، غير أن النظر إلى عدد العاملين من حملة الماجستير والذي يبلغ 42 موظفاً لهو أمر جدير بالنظر والاعتبار بل أن تزايد أعداد العاملين من حملة المؤهلات الجامعية فأعلى يعطي مؤشراً قوياً على

إمكانية التطوير والابتكار والإبداع الأمر الذي يؤهل المجموعة للمنافسة بدرجة عالية من الثقة ويفتح أمامها فرصاً واسعة للتجديد والتطوير المستمرين .

تأمين مصدر دخل بعض الفئات الاجتماعية :

وفي إطار التكامل بين النشاط الاقتصادي والاجتماعي تعمل المجموعة على إيجاد مصادر دخل لبعض الفئات الاجتماعية وكذا تنمية وتدريب بعض الأسر على الحرف والأشغال اليدوية وتوفير التمويل لها ، لبناء مشاريع صغيرة مدرة للدخل ، وفي هذا الصدد أنشأت المجموعة الجمعية الخيرية للأسر المنتجة التي أنيط بها تدريب النساء على أعمال التصيل والخياطة والتطريز وأعمال أخرى ولمساعدتهن على البدء في عمل خاص من خلال منح الخريجات منهن ماكينة خياطة أو استيعاب بعضهن في مصنع الأسر المنتجة للملابس الجاهزة ، كما قامت المجموعة بإنشاء عدد من مشاغل الأسر المنتجة في عدد من المناطق المستهدفة ، وهي من ناحية أخرى تقدم حزمة من البرامج الاجتماعية مثل كفالة الأسر الفقيرة والأيتام والأرامل وطالب العلم ورعاية المعوقين .

تجربة المجموعة في التدريب الفني والمهني للعمالة

اتجهت المجموعة نحو الاهتمام بالتأهيل والتدريب الفني والمهني منذ فترة مبكرة نسبياً تعود إلى عام 1986م ، حيث أنشأت مركزاً للتدريب والذي باشر عمله في مطلع عام 1987م ، ليبدء معها تطوير وتحديث مستمر للعملية التعليمية في مجموعته من الشعب تتركز الآن في شعبة الكهروميكانيك ، وقد نشأت الحاجة إلى وجود هذا المركز المتخصص للتدريب الفني والمهني وتطوير مهارات العاملين لجملة من الأسباب أبرزها :

الأول : أن مخرجات التعليم سواء الفني أو المهني أو الجامعي لا يكون لديها المهارات الفنية والتدريبية الكافية التي تؤهلها للانخراط مباشرة في العمل ، الأمر الذي يتطلب إعادة تأهيلها بما يتناسب مع طبيعة العمل الذي سوف تمارسه

الثاني : إن الاهتمام بالتدريب والتأهيل المستمر للموارد البشرية ورفع قدراتها الإبداعية ومهاراتها الفنية في نظر المجموعة قضية استراتيجية ترتبط بالاستثمار في رأس المال البشري والذي يعد أهم وأرقى أنواع الاستثمار على الإطلاق وله علاقة مباشرة بالنمو الاقتصادي .

الجدير بالذكر أن المجموعة عملت وتعمل على تدريب وتأهيل العمالة وفق خطط تدريب محددة سواء في الداخل أو في الخارج وهو ما يتضح من خلال البيانات التي يوفرها الجدول رقم (8) .

جدول رقم (8) يبين عدد البرامج التدريبية وعدد المشاركين فيها

م	السنة	عدد البرامج التدريبية	عدد المستفيدين من هذه البرامج
1	1999 م	50 برنامج	900 مشارك
2	2000 م	59 برنامج	1017 مشارك
3	2001 م	64 برنامج	1350 مشارك
4	2002 م	55 برنامج	1233 مشارك
5	2003 م	88 برنامج	1729 مشارك
6	2004 م	97 برنامج	1440 مشارك
	الإجمالي	413 برنامج	7669 مشارك

المصدر: ، مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه قطاع التنظيم والموارد البشرية مارس 2005م .

ومن الجدول أعلاه يتضح الاهتمام الكبير الذي توليه المجموعة للتدريب والتأهيل من حيث برامجها ومجالاتها ولمختلف المستويات الوظيفية والإدارية وتنفق على التدريب والتأهيل مبالغ كبيرة نظراً لما له من أهمية في زيادة الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة .

كما تقوم مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة الذراع العلمي والثقافي للمجموعة ومن خلال مركز التدريب على الحاسوب فيها على رفد سوق العمل بأعداد متزايدة ممن تمحي أميتهم الحاسوبية حيث بلغ عدد من تم تدريبهم على الكمبيوتر في المؤسسة (435) متدرّباً ومتدربة خلال الفترة من 2001م إلى 2004م .

رابعاً: الاختناقات التي تواجه سوق العمل

يعاني سوق العمل من اختناقات عميقة وحادة تؤثر على مرونته وقدرته على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الأعمال والوظائف وفي نوعية المهارات والتخصصات الفنية والمهنية المطلوبة والتي نردها إلى عدم مواكبة النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل والوظائف الجديدة التي أحدثتها وتتطلبها التطورات التكنولوجية وتتمثل أبرز الاختناقات التي تواجه سوق العمل والتي تنعكس سلباً على منشآت الأعمال فيما يلي :

عدم ملاءمة مخرجات التعليم بكل مستوياته مع متطلبات سوق العمل فهي بالإضافة إلى كونها تعاني من تدني مستوى التحصيل العلمي والمعرفي ، تعاني أيضاً من ضعف القدرات التحليلية والإبتكارية ، فضلاً عن القصور العام في المهارات والجوانب التدريسية والخبرة العلمية .

وجود عجز كبير في التخصصات الفنية والمهنية من ذوي المؤهلات الفنية والتقنية الوسطى والذي يرجع إلى محدودية الطاقة الاستيعابية للمعاهد الفنية والتقنية ، إذ يقابل كل خريج من المعاهد الفنية حوالي 36 خريجاً من الجامعات .

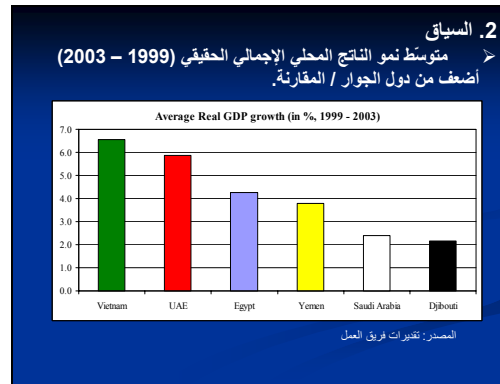
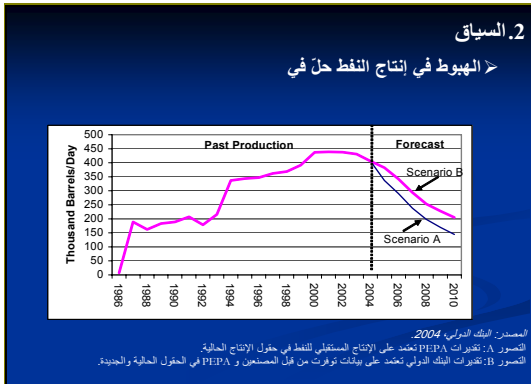
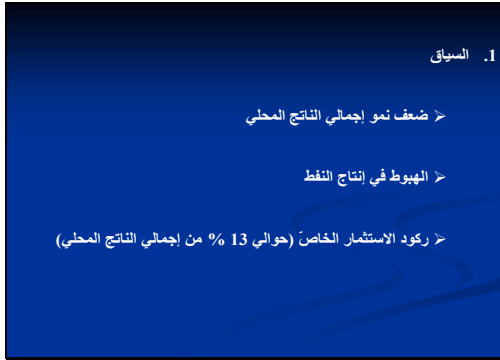
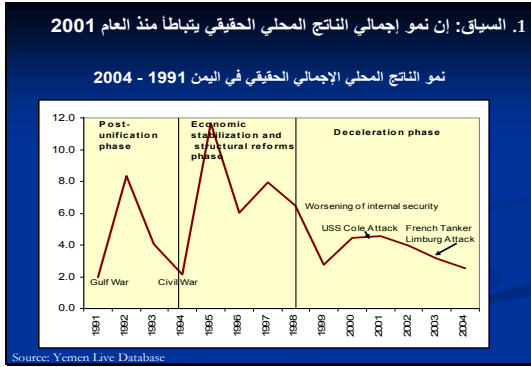
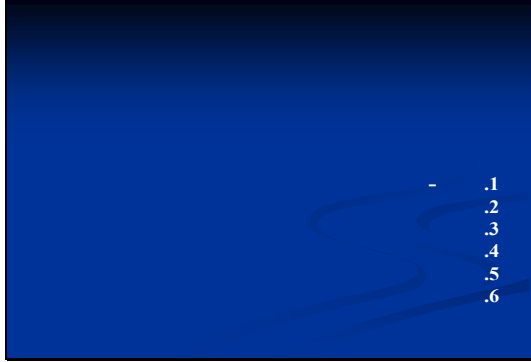
1. وجود فائض في بعض التخصصات الأدبية والإنسانية وخاصة في مجال الجغرافيا والدراسات الإسلامية والفلسفة والشريعة ، فضلاً عن وجود فائض في بعض التخصصات العلمية كالزراعة والفيزياء وعلوم الأرض والجيولوجيا .
2. وجود فائض في العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة وهم أولئك الذين يندرجون في إطار الأميين والذين يجيدون القراءة والكتابة وحملة المؤهلات التعليمية ما دون التعليم الأساسي .
3. القصور العام في بعض المهارات الأساسية كالحاسوب واللغات والمهارات المحاسبية والإدارية والقيادية .

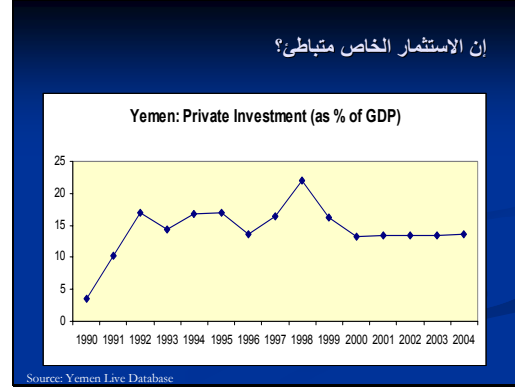
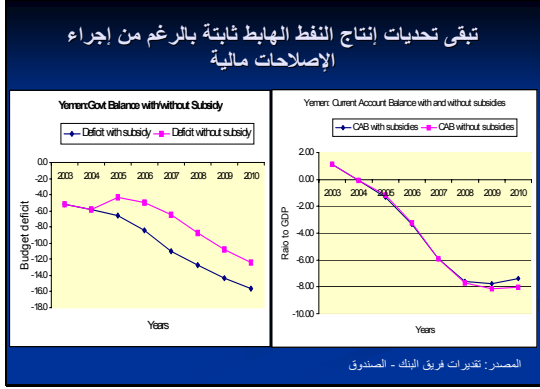
خامساً : المراجع

1. علي محمد شاطر ، مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، الندوة الوطنية لاستراتيجية التعليم العالي في اليمن 2005م .
2. محمد أحمد الحاوري ، دور القطاع الخاص في التعليم الفني والتدريب المهني، المؤتمر الأول للتعليم الفني 2001م .
3. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، التقرير التقييمي النصف مرحلي للخطة الخمسية الثانية 2001-2005م .
4. الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي 2003م – صنعاء 2004م .
5. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، نتائج مسح الطلب للقوى العاملة في قطاع المنشآت لعام 2003م .
6. مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة .. إطلالة على بعض تجليات حضورها (1997م – 2004م) .
7. الجهاز المركزي للإحصاء – ملخص لأهم مؤشرات النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004م – صنعاء مارس 2005م .
8. مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه ، الموارد البشرية .

XIV . كيفية إعادة إحياء النمو المتدني في اليمن

السيد/ سرينيفاسان جوبالان ثيرومالي، البنك الدولي





ما هو الإطار التشخيصي للنمو؟

- إنه مفهوم جديد لتحليل النمو (Rodrik, Hausmann, Valesco)
- إن تطبيق "قائمة الاحتياجات" لأفضل ممارسات الإصلاحات بنفس القدر وبأسرع ما يمكن في جميع البلدان ليست طريقة للإصلاح.
- إن تحديد البلاد في تسلسل واختيار إصلاحات تخفف من شدة القيود على النمو هي الخلاصة لإطار "تشخيص النمو".

لكن النهاية ليست قريبة

- الاحتياطات النفطية ستدوم لثمان سنوات أخرى في نسب الإنتاج الحالية. سيحسن تطوير الغاز الإيرادات النفطية.
- يمكن استخدام الفرصة السانحة على المدى المتوسط لدفع قطاعات الصادرات الغير نفطية.
- هذه المعرفة جديدة. لكن لدى السياسات تأثير خفيف على الصادرات الغير نفطية حتى الآن.
- لذا، لقد حان الوقت للتفكير مجدداً حول تطبيق إصلاحات منتقاة لتخفيف القيود على النمو في القطاعات الغير نفطية.

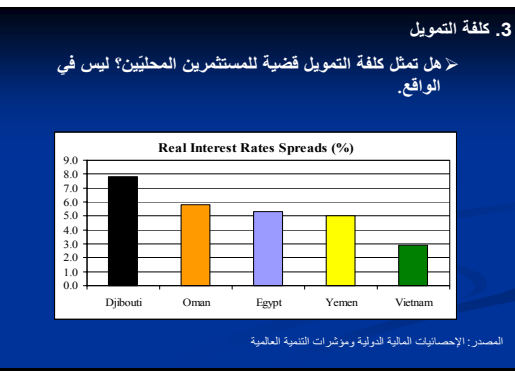
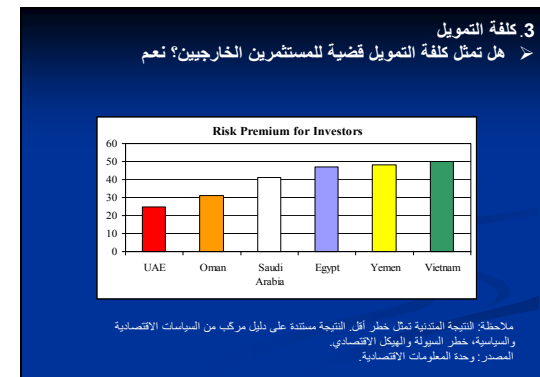
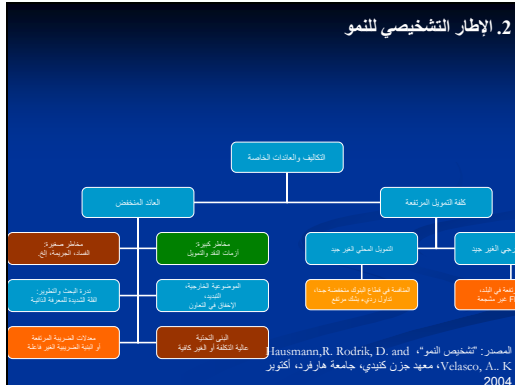
3. كلفة التمويل - هل هي قيد ملزم؟

➢ هل الاستثمار الخاص منخفض نتيجة للمخزرات المنخفضة؟

1. توفر اليمن أكثر مما تستثمر
2. تقدر الأصول (الموجودات) اليمنية الخارجية القابلة للإستثمار بحوالي 35 مليار دولار أمريكي

الفجوة بين الاستثمار والمخزرات (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)				
	2003	2002	2001	2000
اليمن	13.2	5.3	5.4	1.1
فيتنام	1.7	0.1	1.5	..
السعودية	20.3	16.0	19.0	24.1
عمان	16.7	10.6	9.6	..
مصر	2.0	0.9	1.1	2.3
جيبوتي	-7.2	-5.6	-6.8	-10.9
الإمارات	19.2	13.8	7.4	9.8

GDPI and GNS source: LDB



4. العائدات المنخفضة؟

هل هناك مخاطر صغيرة؟

➤ نعم، تعتبر الفساد والأمن قضايا مقلقة

➤ نعم، مشاكل عامة تتعلق بحقوق الملكية والنظام القضائي

- الخلافات حول ملكية الأراضي شائعة، خطوط الملكية محددة من قبل التوحيد ومن الصعب تثبيتها، نظام قضائي بطيء وثقيل، بل فاسد في أغلب الأحيان

3. علفة التمويل

هل الحصول على تمويل يمثل قضية؟ نعم

- إن الحصول على تمويل يعتبر مائعاً - تقديرات منخفضة في وضع القوانين لتوسيع الحصول على الائتمان (تقدير اليمن من 2 مقارنة بمعدل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 6، بعدد 10 نقاط محتملة).

- الكلفة والمتطلبات العرضية لمستوى الأعمال التجارية الجديدة عالية في اليمن مقارنة بدول الجوار والدول المشابهة.

المتاح لبدء المشاريع التجارية	متوسط MNA	اليمن	كوريا	صان	الإمارات	فيتنام
تكلفة بدء مشروع تجاري (نسبة مئوية من دخل الفرد الواحد)	51	270	18	5	27	28
الحد الأدنى من متطلبات رأس المال (نسبة مئوية من دخل الفرد الواحد)	856	1561	332	100	417	...

Source: Doing Business Database

دليل مفهوم الفساد 2004 (عجز عن الوصول إلى النتيجة القصوى المحتملة 10)

Country	Score
Yemen	7.5
Vietnam	7.0
Egypt	6.5
Saudi Arabia	6.0
Oman	4.0

Source: Transparency International

4. العائدات المنخفضة؟

➤ التهريب الواسع الانتشار المبلغ عنه بالرغم من التعريفات المنخفضة

سنة التعريفية	معدل النسبة البسيطة (MFN)	Country
2000	12.8	اليمن
2002	30.95	جيبوتي
2002	19.92	مصر
2004	16.82	فيتنام
2004	6.05	السعودية

4. العائدات المنخفضة؟

➤ وفي المؤشرات القضائية

عدد الأيام	عدد الإجراءات	Country
120	28	فيتنام
195	19	السعودية
202	19	مصر
240	27	اليمن

المصدر: تقرير الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

4. العائدات المنخفضة؟

➤ تصنف اليمن بصورة ضعيفة في ما يتعلق بحقوق الملكية ...

2003 CPIA Property Rights Rating (ranking out of 136 countries)

Country	Rating
Egypt	100
Vietnam	60
Djibouti	20
Yemen	10

المصدر: تقديرات فريق البنك

انخفاض المخاطر الكبيرة

تصنيف الاستقرار المالي (من ضمن 136 بلدا) CPIA 2003

Country	Rating
DJIBOUTI	110
YEMEN	80
VIETNAM	45
EGYPT	40

المصدر: تقديرات فريق البنك

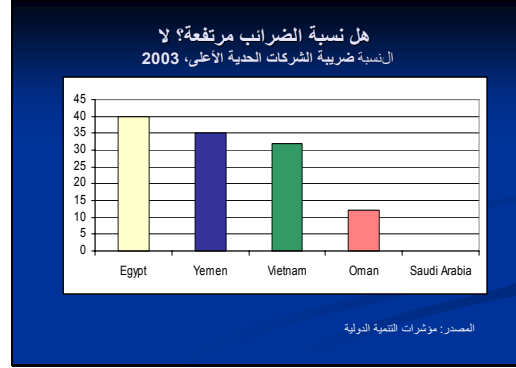
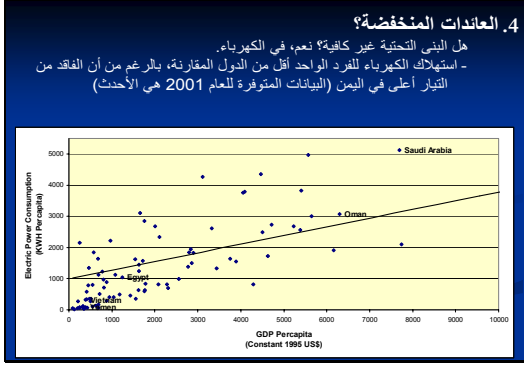
هل هناك أخطار كبيرة؟

ليس على المدى القصير

تصنيف إدارة الاقتصاد الكلي (من ضمن 136 بلدا) CPIA 2003

Country	Rating
YEMEN	120
VIETNAM	110
EGYPT	45
DJIBOUTI	30

المصدر: تقديرات فريق البنك



6. يمكن أن تتحول اليمن إلى اقتصاد يعتمد على المنتج الغير نفطي

➢ يمكن أن تتحول اليمن إلى اقتصاد يعتمد على المنتج الغير نفطي

➢ بسبب السياسة التجارية المفتوحة جدا في اليمن، فإن الفرص وفيرة في العالم لأولئك الذين ينتهجونه.

➢ تكثر الأمثلة في البلدان التي توّعت إنتاجها بنجاح بعيدا عن النفط (تونس، الإمارات العربية المتحدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ماليزيا في شرق آسيا)

5. النتيجة حول القيود الرئيسية الملزمة

➢ حقوق الممتلكات

➢ عدم الكفاءة وعدم الإنصاف في النظام القضائي

➢ نقص الكهرباء بسبب القدرة المنخفضة والفاقد من التيار

6. الخطوات القادمة في مراجعة سياسة التنمية

➢ تقييم الخيارات للنمو الذي يعتمد على المنتج الغير نفطي (ثروات سمكية، سياحة وصناعات زراعية). في القدرات الكاملة هل بإمكان هذه القطاعات التعويض عن التأثيرات الناتجة عن انخفاض الإنتاج النفطي؟

➢ تسلسل جدول أعمال التنمية المستند على تشخيص التنمية

➢ وجهة النظر المتوسطة المدى والأخطار تتزامن مع الإستراتيجية القادمة للتخفيف من الفقر